

ب
ل
ما سكن في الليل وا

ابن محمد بن عبد الله له حاشية على الاشياء النظار
زواجر الجواهر في التفسير على الاشياء والنظار

١١٥٠
مكتبة

١٦٩١
مكتبة

رقم حقيقت

كتاب الشهاب والنظائر
تأليف الشيخ الأمام والوجه الهمام
أوجد الفضلاء العظام وأعلم
العلماء الكرام وحيد دهره وفريد
عصره زينة المدققين وعمدة
المحققين كاشف الدقائق مبين
الحقايق حافظ الملة والحق والدين

مولانا زين الدين بن جحيم
الحق تغمة الله تعالى
برحمته أمير المؤمنين
مولانا رب العالمين

أخبار الشارع أو كذا من الإنشاء لا يدل على الوجود
اعلم أن أخبار الشارع يراد به الأمر مجازاً وانما عدد
عن الأمر إلى الأخبار لأن الخبر به أن لم يوجد في الأخبار
يلزم كذب الشارع والمأمور به أن لم يوجد في الأمر لا يلزم
ذلك فإذا اردت المبالغة في وجود المأمور به عدل إلى اللفظ
الأخبار مجازاً انتهى توضيح

تأليف الشيخ الأمام
أوجد الفضلاء العظام
العلماء الكرام
عصره زينة المدققين
المحققين كاشف الدقائق
الحقايق حافظ الملة والحق والدين

غفر الله له ولوالديه
والصالحين

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ تَقِي
 الْحَمْدُ لِلَّهِ وَكَفَى وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى **وَبَعْدُ فَلْيَا**
 سِرَّ اللَّهِ تَعَالَى بِأَتَمِّ كِتَابِ الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ الْفَقْهِيَّةِ عَلَى
 مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ الْمَشْتَمِلِ عَلَى سَبْعَةِ أَنْوَاعٍ أَرَدْتُ أَنْ أَفْرَسَهُ
 فِي أَوَّلِهِ لِيَسْهُلَ النَّظَرُ فِيهِ **الْأَوَّلُ** فِي الْقَوَاعِدِ **الْأَوَّلِي** لِأَثَابِ
 الْإِبَانَةِ وَفِيهَا بَيَانٌ مَا يَكُونُ النِّيَّةُ فِيهِ شَرْطًا وَمَا لَا تَكُونُ وَبَيَانٌ
 دُخُولُهَا فِي الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ وَالْخُصُومَاتِ وَالْمُبَاحَاتِ
 وَالْمَنَاهِي وَالتَّرَوُّكِ **الثَّانِيَّة** الْأُمُورُ لِمَقَاصِدِهَا وَفِيهَا بَيَانُ أَنَّ الشَّيْءَ
 الْوَاحِدَ يَتَصِفُ بِالْحُلِّ وَالْحَرَمَةِ بِاعْتِبَارِ مَا قُصِدَ لَهُ وَفِيهَا أَنَّ الْكَلَامَ
 فِي النِّيَّةِ يَقَعُ فِي عَشْرَةِ مَوَاضِعَ **الْأَوَّل** بَيَانُ حَقِيقَتِهَا **الثَّانِي**
 فِيهَا شَرْعٌ لِأَجَلِهِ **الثَّالِثُ** فِي تَعْيِينِ الْمُنَوِيِّ وَعَدِيدِهِ **الرَّابِعُ**
 فِي بَيَانِ التَّعَرُّضِ لِصِفَةِ الْمُنَوِيِّ مِنَ الْغَرَضِيَّةِ وَالنَّافِلَةِ وَالْأَزَا
 وَالْقَضَاءِ **الخَامِسُ** فِي بَيَانِ الْإِخْلَاصِ **الْكَاسِرُ** فِي بَيَانِ الْجَمْعِ بَيْنَ
 عِبَادَتَيْنِ بِنِيَّةٍ وَاحِدَةٍ **السَّابِعُ** فِي وَقْتِهَا **الثَّامِنُ** فِي بَيَانِ عَدَمِ
 اشْتِرَاطِ اسْتِمْرَارِهَا وَفِيهِ حُكْمُهَا فِي كُلِّ رَكْنٍ **التَّاسِعُ** فِي مُحْكَمِهَا
الْعَاشِرُ فِي شُرُوطِهَا وَفِيهِ بَيَانٌ مَا يَنَاقِضُهَا وَقَاعِدُهَا فِي الْيَمِينِ وَهِيَ
 تَخْصِيصُ الْعَامِّ بِالنِّيَّةِ وَبَيَانُ أَنَّ الْمَشْيَةَ تَدْخُلُ النِّيَّةَ أَوَّلًا وَبَيَانُ
 أَنَّ الْيَمِينَ عَلَى نِيَّةٍ حَالِفٍ أَوْ مُتَحَلِّفٍ وَبَيَانُ أَنَّ الْإِيمَانَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى

القواعد
 الأولى

القواعد
 الثانية

الألفاظ

الألفاظ دون الأغراض وفيها فروع في الطلاق وبيان دخول
 النية في النية وبيان أن هذه القاعدة تجري في علم العربية
 أيضا وبيان ما يتعلق بالكلام نحو أوقفها وبيان أنه سماع
 السجدة ممن لم يقصد تلاوتها وبيان أن هذه تجري في الفروض
 أيضا **القاعدة الثالثة** اليقين لا يزول بالشك وفيها قواعد
الأولي الأصل بقا ما كان على ما كان عليه وبيان ما تنفع عليها
 من الطهارات والعبادات والطلاق وإنكار المرأة وصول
 النفقة إليها واختلاف الزوجين في التملك من الوطي والسكوة
 والرد والرجعة في العرق وبعدها واختلاف المتبايعين في
 الطوع ودعوى المطلقة للحبل **الثانية** الأصل براءة الذمة
 وفيها بيان الاختلاف في القيمة والجواب عن ما أورد عليها
الثالثة من شك هل فعل أم لا فالأصل عدمه ويدخل فيها
 من يتعقن الفعل وشك في القليل والكثير وبيان أن ما ثبت
 يبين لا يزول إلا لليقين وبيان الشك في الوضوء والصلاة
 هل صلاها أولا والشك في تعيين المفروض المتروك وبيان
 ما إذا أخبره عدل بترك شيء منها والاختلاف بين الأمام والقوم
 وبيان الشك في أركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من
 ذكره وفي قدر الدين وما يدعي عليه وفي الزكاة والصوم والمنذور
 وفي اليمين من كونه بالله تعالى أو بطلاق أو غير ذلك **الرابعة** الأصل عدم

القواعد
 الثالثة

٣٤

وفيها بيان للاختلاف في وصول العين وفي نزع الشريك والمضارب
وفي ان المال قرض او مضاربة وفي قديم العيب واشتراط الخيار
وفي الروبة وفي بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد
ما ادخلت ثديا في فيه وفي اخرها التنية على تعييد القاعدة
وبيان ما خرج منها **الخامسة** الاصل اضافة الحادث الى اقرب
اوقاته وبيان وجود النجاسة في الثوب والغارة في البروتين
ما اذا اقر بقاء عين العبد في ملك البايع وكذبه المشتري وفي
اختلاف الورثة مع المرأة في البتة في المرض او الصحة وفي اختلافهم
في كون الاقرار لبعضهم في الصحة او المرض وفيما لو اختلفوا في
اسلامها بعد موت الزوج او قبله وفي الاختلاف بين القاضي المعزول
وغيره وبيان ما خرج عن هذه القاعدة **السادسة** هل الاصل
في الاشياء الاباحة او الحظر او التوقف وبيان ثمة الاختلاف
السابعة الاصل في الابتناء التحريم وفيها بيان مسائل اخرى
في الفروج وبيان الطلاق المبهم والعق المبهم والمستثنى وبيان ما خرج
عنها وفيها بيان وطى السراري اللاتي تجلبن الان من الروم والهند
ومن اصحابنا من احتاطوا في الفروج الا في مسئلة وفيها قاعدة
الاصل في الكلام الحقيقة وبيان ما فرع عليها وبيان ما يشمل
الصحيح والفايد وما يختص بالصحيح وبيان ما اورد عليها مع
جوابه وفيها **خامسة** فيها فوايد **الاولى** يستثنى من قولهم البقين

لا يزول بالثبوت **الثانية** بيان الشك والوفور والظن
وغالب الظن والكبر الراي **الثالثة** في بيان حد الاستصحاب
وحجته وما فرع عليه القاعدة **الرابعة** المشقة تجلب
التيسير وبيان اسباب التخفيف سبعة السفر والمرض
والاكراه والنسيان والجهل والعسر وعموم البلوى والنقص
وفيه بيان ما وسع فيه ابو حنيفة في العبادات وغيرها
على هذه الامة وما وسع فيه الامة الاربعة وختمنا هذه
القاعدة وفوايد مهمة **الاولى** المشاق على قسمين وفيها تنية
في الفرق بين مرض الزوج ومرضها **الثانية** ان تخفيفات الشرع
الثالثة ان المشقة والخرج انما يعتبران عند عدم النص **الرابعة**
بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق وبيان ما جمع
به بينهما **القاعدة الخامسة** الضرر يزال وبيان ما ابتلي عليها
من ابواب الفقه ويتعلق بقواعد **الاولى** الضرورات تبيح
المحظورات **الثانية** ما ايج للضرورة يتقدر بقدرها وتقرب
منها ما جاز لعذر يظل بزواله **الثالثة** الضرر لا يزال بالضرر
وبيان انما معتد لما قبلها وفيها بيان ما يحمل الضرر فيه لدفع الضرر
العام وبيان ما فرع عليه وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران او
مفسدان وبيان احكام من ابتلى بليتين وبيان قولهم در المقتضى
اولى من جلب المصالح وما تفرع عليها **القاعدة السادسة** القا

القاعدة
الرابعة

القاعدة
الخامسة

القاعدة
السادسة

محكمة وبيان ما تفرع عليها من حد المال الجاري والكثير والحيض
والنفك والعمل المفيد للصلاة وكون الشيء مكلا او موزونا
وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية للقاضي
وجواز الاكل من الطعام المقدم اليه بغير اذن صريح وبيان الامانة
والندور والوصايا والاوقاف عليها وبيان ما ثبت به العادة
وبيان انها انما تعتبر اذا طردت او غلبت لا ان ندرت وفيها حكم
البطالة في المدارس وفيه بيان مساحته في كل شهر اسبوعا للاسواق
اول ليلة اهل وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض
العرف مع اللغة وبيان ما خرج عن قولهم الايمان مبنية على
العرف وبيان ان العادة تنزل منزلة الشرط وما تفرع عليه
من استحقاق الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بانه يعمل بالاجر
وفيه بيان ان العارية اذا شرط ضمها لاهل يصح اولاد وبيان
جهاز البنات وانه لا يجب السؤال عند الشراء من الاسواق وبيان
ان العرف الذي يحمل عليه اللفاظ انما هو المقارن لا المتاخر
وانه لا يعتبر في التعاليق والدعاوى والاقارير وفيه بيان ان
الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في زمنه ثافيا
ثم صار لان حنفيا هل يكون له ام لا وبيان اذا شرط النظر
للقاضي هل يكون لقاضي بلدة او الموقوف عليه وفيه بيان ان
المعتبر العرف العام لا الخاص وهذا اخر القواعد الكلية

النوع الثاني في قواعد كلية يخرج عليها ما لا ينحصر من
الصور الجزئية **الاول** الاجتهاد ولا ينقض مثله وفيه بيان
ان القاضي اذا رد شهادة فليس لغيرة قبولها الا في اربعة
وانه لو حكم بشيء ثم تغير اجتهاده وبيان ما خرج عنه وبيان
ما استثناه اصحابنا من قوله واذ رفع اليه حكم حكاه امضا
وبيان قوله وحكم بموجبه وبيان قول الموثقين مستوفيا
شرائطه الشرعية وحكاية شمس الاية المحلواني مع قاضي
عنبسة وبيان عدم الفرق بين الحكم بالصحة والحكم بالموجب
وبيان ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او رواية مرجوح
عنها او خالف مذهبه عمدا او ناسيا وبيان القضا على خلاف
شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي
وامره انما ينفذ اذا وافق الشرع ولا رد **القاعدة الثانية**
اذا اجتمع للحلال والحرام غلب الحرام على الحلال وبيان ما تفرع
عليها من اشتباه محرمه بالحيثيات وما اذا كان احد ابويه مأكولا
والاخر غير مأكول وما اذا شارك الكلب المعلم غيرة او كلب المسلم
كلب مجوسي وما اذا وضع المجوسي يده على ايد المسلم الذابح وما
اذا اعجز المسلم عن مدقوسه فاعانه مجوسي ووطي الجارية المشركة
وما اذا كان بعض الشجرة او الصيد في الحل وبعضه في الحرم وما

مجلس الشورى
النوع الثاني
القضايا
الاول

القاعدة
الثانية

اختلط المذكاة بالميتة وما اذا اختلط وذلك الميتة بالزيت
 وما اذا اختلطت زوجته بغيرها وفيه بيان ما اذا اسلم
 وتحتة خمس وما اذا رمي صيد افوتع في ماء او سطح ثم الى
 الارض وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي آخرها
 تنمة فيما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او نية وبيان دخوله
 في ابواب النكاح والمهر والبيع والاجارة والكفالة والابتر
 والهبة والهدية والوصية والاقرار والشهادة والقضيا
 والعبادات والطلاق والعقاق وعارية الرهن والوقف وفي
 آخره تنبيه على ما اذا اجتمع في العبادة جانب الحضر والسفر
 ثم فصل في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضي فانه يقدم المانع
 الا في مسائل **القاعدة الثالثة** هل بكثرة الاشارة بالقرب
القاعدة الرابعة التابع تابع ويدخل فيها قواعد **الاولى**
 انه لا يفرده حكم وفيها بيان حمل الجارية والشرب والطريق
 وخرج منها مسائل **الثانية** التابع يسقط بسقوط المتبوع
 ويقرب منه قولهم يسقط الفرع بسقوط اصله **الثالثة**
 يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها وفيها بيان ما يغتفر منها
 لا قصد **القاعدة الخامسة** تصرف الامام على الرعية منوط
 بالمصلحة وفيها بيان ان امره لما ينفذ اذا وافق الشرع وفي آخرها
 تنبيه على تصرف القاضي في اموال التامى والاوقاف وفيه بيان

احداث الوظائف بغير شرط الوقف وتقريره في المرتبات في
 الاوقاف **القاعدة السادسة** الحدود تدبر بالشبهات وفيها
 بيان ان القصاص كالحدود الا في خمس مسائل وفيها مخالفة
 التعذير لها **القاعدة السابعة** الحر لا يدخل تحت اليد وفيها
 بيان ما خرج عنها **القاعدة الثامنة** اذا اجتمع امران من
 جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل احدهما في الآخر
 غالبا وبيان ما تفرع عليها من اجتماع اجتماع الحديثين وما
 يوجب الجن على المحرم وبيان ما يجزي عن تحية المسجد وكعتي
 الطواف وتلاوة اية السجدة وبيان تعدد السهو في الصلوة
 والفرق بين جازر الصلوة وجازر الحج وما اذا زنى مرارا او مرة
 مرارا او قذف مرارا او تعدد جنسية المحرم والوطى بشبهة وما
 اذا زنى بامة فقتلها او حرة كذلك وما اذا تعددت الجنات
 على واحد وما اذا وطى المعتدة بشبهة **القاعدة السابعة**
 اعمال الكلام اولى من افعال متى امكن والا اهل وفيها بيان الحقيقة
 اذا تعذرت او هجرت شرعا او عرفا اذا تعذر الحقيقة والمجاز
 وفيها بيان ما اذا اجتمع بين امراته وغيرها في الطلاق وفيها بعض
 مسائل الوقف والقول بنقض القسمة وما ذكره السبكي والخصا
 وفيها تنبيه التامس حيز من التاكيد وبيان ما تفرع عليه من انه

زوجاته وما اذا وطى
 في رمضان من غير طهر

القاعدات السابعة
 اعمال الكلام اولى من
 افعال متى امكن
 وما

لو كرر الطلاق أو اليمين بالله تعالى منجر أو معلقا **القاعدة العاشرة**
 الخراج بالضمان وبيان معناه وما دخل فيه وما خرج عنها **القاعدة**
الحادية عشر السؤال معاد في الجواب وبيان كلمة نعم
 وبلى **القاعدة الثانية عشر** لا ينسب إلى ساكت قول
 وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها **القاعدة الثالثة**
عشر الفرض أفضل من النفل إلا في مسائل **القاعدة**
الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم إعطاؤه إلا في مسائل
 وفيها تنبيه ما حرم فعله حرم طلبه إلا في مسألتين **القاعدة**
الخامسة عشر من استعمل الشيء قبل إوانه عوقب
 بحرمانه وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي آخرها
 لطيفة في المربية **القاعدة السادسة عشر** الولاية
 الخاصة أقوى من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات
القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأ
القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يجزى كذكر كره وبيان
 ما خرج عنها **القاعدة التاسعة عشر** إذا اجتمع المباشر
 والمشتبب أضيف الحكم إلى المباشر وبيان ما خرج عنها وإلى هنا
 صارت القواعد خمساً وعشرين **الفصل الثاني في الفوائد**
 من الطهارة إلى الفرائض على ترتيب الكتب **الثالث فن الجمع**
والفرق من الاشباه والنظائر وفي أوله بيان أحكام كثيرة دورها
 ويقبح بالفقيه جهلها هي أحكام الناسي والجاهل والمكره وأحكام

الصبيان والعبيد والسكران ولا يعمى والحمل وبيان الأحكام
 الأربع عشرة الاقتصاد والاستناد والنبين ولا نقلا وحكم
 النقود وما يتعين وما لا يتعين وما يجري فيه أحدهما مكان الآخر
 وما لا وبيان الساقط هل يهود وإن النابت ملك لا يملكه الأصيل
 وما يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان أن الدراهم
 الذروف كالجياذ في بعض المسائل دون بعض وأحكام النائم
 والمجنون والمعتوه وما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه
 وأحكام الأيئ والخنثى والحان والذمي والمحارم وغيبوبة
 الحشفة وما فارق فيه الدبر والقتل وأحكام العقود والنسب
 والملك والدين وعن المثل وأجرة المثل والشرط والتعليق والسفر
 والمجدد والحرم ويوم الجمعة ثم بيان الاجتماع ولا فراق في بعض
 المسائل وفي آخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد وفوائد شتى
قاعدة إذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل وإجابته لا
فائدة في أقسام العلوم وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومنه ما
 وحراماً ومكروهاً **فائدة** عن الإمام البخاري فيما ينبغي لطالب العلم
 وما لا ينبغي **فائدة** في اعتقاد الإنسان في مذهبه ومذهب غيره
فائدة المفرد المضاف يعم في مسائل ولا يعم في أخرى **فائدة**
 العلوم ثلاثة **فائدة** ثلاثة من الذنابة **فائدة** ليس في الحيوان
 من يدخل الجنة إلا خمسة **فائدة** المؤمن يقطع خمسة **فائدة**

في الدعا رفع الطاعون **فائدة** في الكنايس اهدم واحد منهم هل
 تعاد ام لا **فائدة** الفسق هل يمنع اهلية الشهادة والقضا والامارة
 وعز ذلك ام لا **فائدة** في الصلاة على ميت موضوع على دكان هل
 تكر الصلاة عليه ام لا **فائدة** في الفرق بين علم القضا وفقه
 القضا **فائدة** في شروط الامة المتفق عليها والمختلف فيها
فائدة كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله منه وبه الا
 الفقهاء **فائدة** اذا رآى السلطان مدرا ليس باهل هل يصح
 توليته ام لا **فائدة** ثلاث لا يستجاب دعاءهن **فائدة** كل شيء يسأل
 عنه العبد يوم القيمة الا العلم **فائدة** هل يجوز وضع خزانة
 في المسجد لاجل حفظ المحاضر والسجلات ام لا **فائدة** ما معنى
 قول العلماء الاستشه **فائدة** اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه
 الا في مسائل **فائدة** المبني على الفاسد فاسد الا في مسئلة
فائدة اذا اجتمع الحقان ما يقدم فيهما **الرابع من الافاز**
الخامس من الاشياء والنظائر وهو من الفروق
السادس من الحيل السابعة من الحكايات وفيه وصية
 الامام الاعظم الثاني رحمه الله تعالى امين **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الحمد لله على ما انعم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وسلم
وبعد فان الفقه اشرف العلوم قدرا واعظم الاجر
 واثمها غاية واعظم فائدة واعلاها مرتبة واسناها منقبة

نظام

ملا

تملأ العيون نوراً والقلوب سروراً والصدر انشراحاً وتنفد
 الامور اتساعاً وانفتاحاً هذا لان بالخاص العام من الاستقرار
 على سن النظام والالتزام على وتيرة الاجتماع والالتزام انما
 هو معرفة المحلل والحرام والتمييز بين الجائز والفاسد
 في وجوه الاحكام بحوزة زاجرة ورياضة ناضرة وجومة
 زاهرة واصوله ثابتة وفروعه ثابتة لا يفتنى بكثرة الاتفاق
 كنزة ولا يبلى على طول الزمان غرة واني لا اسطيع كنه صيانة
 ولو ان اعضاي جميعا تكلمت اهلد قوام الدين وقوامه
 وبهم ابتلا فيه ونظامه واليه المفرج في الدنيا والاخرة
 والمراجع في التدريس والفتوى خصوصاً ان اصحابنا
 رحمهم الله تعالى لهم خصوصية السبق في هذا الشأن
 والناس هم اتباع الناس في الفقه عيال على ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى ولقد انصف الشافعي رحمه الله تعالى حيث
 قال من اراد ان يتبحر في الفقه فليستظركم كتب ابي حنيفة
 كما نقله ابن وهبان عن حرملة وهو كالصديق رضي الله
 عنه له اجرة واجرم من دون الفقه والفقه وفتح احكامه
 على اصوله الى يوم القيامة وان المشايخ الكرام قد القوا
 ما بين مختصر ومطول من متون وشرح وفتاوى واجتهدوا
 في المذهب والفتوى وحرروا ونقحوا شكر الله تعالى سعيهم

إلا أني لم أرهم كتابا يحكي كتاب الشيخ تاج الدين بن السبكي الشافعي
مشملا على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح الكفر إلى
تبيين باب البيع الفاسد الفت كتابا مختصرا في الصواب
والاستنبات منها سميت بالفوائد الزينية في فقه الحنفية
وصل إلى خمس مائة ضابط فالهمت أن أضع كتابا على النمط
السابق مشملا على سبعة فنون يكون هذا المؤلف النوع
الثاني منها **الأول معرفة القواعد** التي يرد عليها وفروعها
الأحكام عليها وهي أصول الفقه في الحقيقة وما يرتفع الفقه
إلى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى وأكثر فروعها ظفرت بها
في كتب غريبة أو عثرت به في غير مظنة إلا أني حول الله وقوته
لا أنقل إلا الصحيح المعتمد في المذهب وأن كان مفرغا على
قول ضعيف أو رواية ضعيفة نهت على ذلك غالبا **وحكي**
أن الإمام أباطاهر الدبكي جمع قواعد مذهب أبي حنيفة سبعة
عشر قاعدة ورد إليها وله حكاية مع أبي سعيد الهروي الشافعي
فأنه لما بلغه ذلك سافر إليه وكان أبوطاهر ضريحا ليكله
تلك القواعد مسجدة بعد أن يخرج الناس منه فالتف الهروي
نحصر وخرج الناس وأغلق الباب أبوطاهر وسرد منها سبعة
فحصلت للهروي سبعة فاحتسبها أبوطاهر فضربه وأخرجه
من المسجد ثم لم يكرها فيه بعد ذلك فزجعه الهروي إلى أصحابه
وتلاها عليهم **الثاني الصواب** وما دخل فيها وما خرج عنها

وهو انفع الاقسام للمدرس والمفتي والقاضي فان بعض المؤلفين
يذكر ضابطا ويستثنى منه اشيا فاذا ذكر فيه اني زدت اشيا آخر
فمن لم يطالع على المزيد من الدخول وهي خارجة كما ستره ولهذا
وقع موقعاً حتماً عند أهل الانصاف واستهجن به من هو أو لي
الابواب **الثالث** معرفة الفرق و**الجمع الرابع** الالغاز
الخامس الحيل **السادس** الاشباه والنظائر **السابع**
ما حكي عن الامام الاعظم وصاحبيه والشافعية المتقدمين
والمتأخرين من المطارحات والمكاتبات والمراسلات والغرائب
وارجوا من كرم الفتح أن هذا الكتاب إذا تم بحول الله تعالى
وقوته يصير نزهة للناظرين ومرجعا للمدركين ومطلباً
للحقيقين ومعتمداً للقضاة والمفتين وغنمة للخاصين
وكشافاً للكرب الملهوفين هذا لأن الفقه أول فنوني طال
ما اسهرت فيه عيوني وأعملت بدني أعمال الجد ما بين بصري
ويدي وظنوني ولم أزل من زمن الطلب أعني بكتبه قدما
وحديثا واسعاً في تحصيل ما هجرتها سعيًا حثيثا إلى أن وقفت
منهم على حجم الغفير وأحطت بغالب الموجود في بلدنا
القاهرة مطالعة وتأملًا بحيث لم يغتني إلا النذر اليسير
كما ستره عند سردها مع ضم الاشتغال والمطالعة لكتب
الأصول من ابتدائي ككتاب البرزوي والامام السرخسي

والتقويم لأبي زيد البوسني والتقيح وشرحه وشرح شرحه
 وحواشيه وشرح الزدوي من الكشف الكبير والتفريحي
 اختصرت تحرير المحققين الزهراء وسميته كتاب الأصول ثم
 شرحت المنار شرحاً جامعاً نحو قول الله تعالى وقوله فإيقاعاً على
 نوعه **فشرح** إن شاء الله تعالى قوله وقوله فيما قصدناه من هذا
 التأليف بعد تسميته بالاشباه والنظائر تسمية له باسم بعض
 فنونه سائلاً من الله تعالى القبول وإن ينفع به مولفه وأمن
 نظريه أنه خير مأمول وإن يدفع عنه كيد الحاسدين وأفترا
 المتعصبين ولعمري إن هذا الفن لا يدرك بالتمني ولا باليسوت
 ولعل ولو أني رأيت له إلا من كشف عن ساعد الجدد وثمر
 واعزل أهله وشد الميزن وخاض البحار وخالط العجاج
 بذاب في التكرار والمطالعة بكم راصلاً وينصب نفسه
 للتأليف والتحرير بياتاً ومقبلاً ليس له همه إلا معضلة جلها
 أو مستصعبة عزت على القاصرين فيرتقى إليها وتحملها على أن
 ذلك ليس من كسب العبد وإنما هو فضل الله يوتي به من يشاء
 والله ذو الفضل العظيم وهذا أذكر الكتب التي نقلت منها
 مؤلفاتي لفقه التي اجتمعت عندي في وأخر سنة ثمان
 وستين وتسع مائة من شروح الهداية النهاية وغاية البيان
 والغاية ومعراج الدراية والبنائية وفتح القدير ومن
 شروح الكنز الزيلعي والعيني ومسكين ومن شروح القدير

كسبه

الشرح

السراج الوهاج والجوهرة والمجتبى ولا قطع ومن شروح
 المجمع المصنف وابن الملك ورأيت شرحاً للعيني وقفاً وشرح
 منية المصلي لأبي أمير حاج وشرح الوافي الكافي وشرح
 الوقاية النقاية وإيضاح الأصالح وشرح تلخيص الجامع
 الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص الجامع للصدر الشهيد
 والبدائع للقاشاني وشرح التحفة والمبسوط شرح الكافي
 وكافي الحاكم الشهيد وشرح الدرر والغرر لملاخسر وهداية
 وشرح الجامع الصغير لقاضي خان وشرح مختصر الطحاوي
 والاختيار ومن الفتاوى الغانية والمخلاصة والبرازية
 والظهيرية والولجية والعمدة والصغرى والوقائع للحسام
 الشهيد والمنية والغبية ومال الفتاوى والنتيخ للمجنوني
 والتهذيب للقلبي وفتاوى قاري الهداية والقاسمية والعمدة
 وجامع الفضول والخراج لأبي يوسف وأوقاف الحضايف والأسفار
 والمحاري الفدي والنثمة والمحيط الرضوي الذخيرة وشرح
 منظومة النسفي وشرح منظومة ابن وهبان له ولابن الشحنة
 والصيرفة وخراتة الفتاوى وبعض خزائن الأهل وبعض
 السراجية والتأثير خاينه والتجديد وخراتة الفقه وخبرة
 الفقهاء ومناقب الكرمي وطبقات عبد القادر رحمه الله عليهم
الفن الأول في القواعد الكلية الأولى لأبواب الألفية

والقنية

كسبه

صرح به المشايخ في مواضع الفقه اولها في الوضوء سوا قلنا انها
 شرط الصحة كما في الصلاة والصوم والزكاة والحج اولها في الوضوء
 والفصل وعلى هذا قرر واحد ثانيا اعمال بالنيات انه من باليقين
 ان لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونه فقد روي مضافا
 اي حكم الاعمال وهو نوعان اخروي وهو الثواب واستحقاق العقاب
 وديني وهو الصحة والفساد وقد اريد الاخروي بالاجماع للاجماع
 على انه لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتهى الاخر ان يكون مراد النية
 لانه مشترك ولا عموم له اوله ان ندفع الضرورة به من صحة الكلام
 به فلا حاجة الى الاخر والثاني اوجه لان الاول لا يسله الخصم لانه
 قابل بعموم المشترك فحينئذ لا يدل على اشتراطها في الوسائط
 للصحة ولا على المقاصد ايضا وفي بعض الكتب ان الوضوء الذي
 ليس بشعوي ليس عاموريا ولكن مفتاح للصلاة وانما شرطت في
 العبادات بالاجماع او بآية وعامة والا ليعبدوا الله مخلصين
 له الدين حنفا والاول اوجه لان العبادة فيها معنى التوحيد
 بقرينة عطف الصلاة والزكاة فلا تشترط في الوضوء والفصل
 ومع الحنفين وانزاله النهاية الحقيقية عن الثوب والبدن
 والمكان والاولا في الصحة واما اشتراطها في التيمم فله لآية
 عليها لانه قصد واما غسل اليدين فقالوا لا تشترط للصحة الصلاة
 عليه وانما شرط لا سقاط الفرض عن ذمة المكلفين وتفرع ان

قوله في مواضع الفقه
 قوله في الوضوء سوا قلنا
 انها شرط الصحة كما في
 الصلاة والصوم والزكاة
 والحج اولها في الوضوء
 والفصل وعلى هذا قرر
 واحد ثانيا اعمال بالنيات
 انه من باليقين ان لا يصح
 بدون تقدير لكثرة وجود
 الاعمال بدونه فقد روي
 مضافا اي حكم الاعمال
 وهو نوعان اخروي وهو
 الثواب واستحقاق العقاب
 وديني وهو الصحة والفساد
 وقد اريد الاخروي بالاجماع
 للاجماع على انه لا ثواب
 ولا عقاب الا بالنية فانتهى
 الاخر ان يكون مراد النية
 لانه مشترك ولا عموم له
 اوله ان ندفع الضرورة به
 من صحة الكلام به فلا
 حاجة الى الاخر والثاني
 اوجه لان الاول لا يسله
 الخصم لانه قابل بعموم
 المشترك فحينئذ لا يدل
 على اشتراطها في الوسائط
 للصحة ولا على المقاصد
 ايضا وفي بعض الكتب ان
 الوضوء الذي ليس بشعوي
 ليس عاموريا ولكن مفتاح
 للصلاة وانما شرطت في
 العبادات بالاجماع او بآية
 وعامة والا ليعبدوا الله
 مخلصين له الدين حنفا
 والاول اوجه لان العبادة
 فيها معنى التوحيد بقرينة
 عطف الصلاة والزكاة
 فلا تشترط في الوضوء
 والفصل ومع الحنفين
 وانزاله النهاية الحقيقية
 عن الثوب والبدن والمكان
 والاولا في الصحة واما
 اشتراطها في التيمم فله
 لآية عليها لانه قصد
 واما غسل اليدين فقالوا
 لا تشترط للصحة الصلاة
 عليه وانما شرط لا سقاط
 الفرض عن ذمة المكلفين
 وتفرع ان

قوله في مواضع الفقه

الفرق

الفرق بصل ثلاثا في قول ابي يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى
 عند الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم يغسل ثلاثا وغنه يغسل
 مرة واحدة كما في فتح القدير واما في العبادات كلها فهي شرط صحتها
 الا الاسلام فانه يصح بدونه فادليل قولهم ان اسلام المكمل صحيح
 ولا يكون مسلما بمجرد الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه في التروك
 واما الكفر فيشرط له النية لقولهم ان كفر غير صحيح واما قولهم انه
 اذا تكلم بكلمة الكفر هازلا لم يفتى بعينه ككفره علم الاصول
 من بحث الهزل فلا تصح صلاة مطلقا ولو صلاة جنازة الا بها
 فرضا او واجبة او سنة او نفلا واذا نوى قطعها لا يخرج عنها الا
 بمناف ولو نوى الانتقال الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى
 وشرع بالنكس صار مستقلا ولا فلا ولا يصح الاقتداء بما م
 الا بنية وتصح الامامة بدون نيتها خلافا للكوفي والي حفص
 الكبير كما في النهاية الا اذا صلى خلفه نسا فان اقتداهن به بلا
 نية للامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعيدين ولو صح
 حلف ان لا يوم احدا فاقدي به انسان صح الاقتداء به لا بحث
 قال في الحاشية بحث قضاء لادبانية الا اذا اشهد قبل الشروع
 فلا بحث قضاء وكذا الوام الثقل هذا الخالف في صلاة الجمعة صح
 وبحث قضاء ولا بحث صلاة الا اذا اهم في صلاة الجنازة وعجدة
 التلاوة ولو حلف ان لا يوم فلا نفاة الناس نأويا ان لا يومه ويوم

قوله في مواضع الفقه

قوله وعنه اعم محمد
 قوله وتفرع عليه اي على
 شرطت لا سقاط الفرض عن
 المكلفين ان الغرض من غسل
 اي او فامة سنة الغسل
 العتق ويقتضي تحريم الماء ثلاثا

عنهما

قوله في مواضع الفقه

قوله في مواضع الفقه

غيره فأتدري به فلان حث وان لم يعلم به انتهى ولكن لا ثواب له على
 الامامة وبجود التلاوة كالصلاة وكذا سجد الشكر على قول
 من يراها مشروعة والمعتد ان الخلاف في نسبتها لا في جواز وكذا
 بجود السهو ولا تضره نية عدمه وقت السلام واما النية في
 الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس بعد صعود المنبر فقال
 الحمد لله للعطاس غير قاصد لها لم يصح كما في فتح القدير وغيره
 وخطبة العيدين كذلك لقولهم يشترط لها ما يشترط لخطبة
 للجمعة سوى تقديم الخطبة واما الاذان فلا يشترط لصحته
 وانما هي شرط للثواب عليه واما استقبال القبلة فشرط الجواز
 لصحته النية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول
 على ما اذا كان يصلي في الصلاة والثاني ما اذا كان يصلي الى محراب
 كذا في النهاية واما ستر العورة فلا تشترط لصحته ولم يرد خلافه
 ولا يشترط للثواب صحة العبادة بل يثاب على نيته وان كانت
 فاسدة بغير تعمده كما لو صلى محدثا على ظن صلاته وسياحي
 بتحقيقه واما الزكاة فلا يصح ادائها الا بالنية وعلى هذا فما
 ذكره القاضي الايجابي ان من امتنع عن ادائها اخذها الامام
 كرها ووضعها في اهلها وتجزيه لان للامام ولاية اخذها مقام
 اخذ مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتد في المذهب
 عدم اخذ كرها قال في المحيط ومن امتنع عن ادائها قال في

لا يأخذ منه كرها ولو اخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار
 ولكن تجزى بالحس ليؤدي بنفسه انتهى وخرج عن اشتراط اتمامها اذا
 تصدق بجميع النصاب بالنية فان الفروض يقطع عنه واختلافه في
 سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا بشرط نية التجارة
 في الفروض ولا بد ان تكون مقارنة للتجارة فلو اشترى شيئا للقبلة لا ويا
 انه ان وجد ربحا باعاه لا زكاة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج من
 ارضه الفسقية او التجارية او التجارة او المتجارة لا زكاة عليه
 ولو قارنت ما ليس بدل مال بمال كالرهن والصدقة والجمع والمهر والوصية
 لا تصح على الصحيح وفي الساعة لا بد من قصد اسما للمدرك والنيل
 اكثر الحول فان قصد به التجارة ففيها زكاة التجارة ان قارنت الشراء
 وان قصد به الحل او الركب او الاكل فلا زكاة اصلا واما النية في الصوم
 فشرط صحته الكمال ولو علقها بالمشيئة صححت له بها انما تبطل الاقوال
 والنية ليست ضررا والفرض والسنة والنفل في احوالها سواء واما الحج فمعي
 شرط صحته ايضا فرضا كان او نفلا والعرة كذلك ولا تكون الا سنة
 والمنذور كالفرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الرجعة الاسلام كما
 لو نذر الاضحية والقضاء في الكل كاللدا من حجة اصل النية ولما اعتق
 فمعي شرط صحته واجبا كان او سنة او نفلا واما الكفارات فالنية شرط
 صحته باعتقاده او صياها او اطعاما واما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن عند
 الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه انه لو اشترىها بنية الاضحية فذبحها
 غير بالاذن فان اخذها مذبوحة ولم يرضه اجزائه وان ضمنه لا يجزئ
 صافي اضمته الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه اما اذا ذبحها عن

ما كذا فلا ضمان عليه وهل تتعين الأضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا
وقد اشترها بغيرها تعبدت فليس له بغيرها وان كان غنيا لم تتعين والصحيح
انها تتعين مطلقا فتصدق بها الفنى بعد ايام راحته ولكن له ان يقيم غيرها
مقامها كما في البدائع من الأضحية قالوا والرهديا كالضحايا واما العتق
فهذا ليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر ولا عبادة له فان نوى
وجه الله كان عبادة مثابا عليها وان اعتق بالزانية صح ولا ثواب له ان
كان صريحا واما الكناية فلا بد لها من النية وان اعتق للصم او للشيطان صح
وان لم يعتق لأجل مخلوق صح وكان مباحا لثواب ولا ثم وينبغي ان
يخص من العتاق للصم. واما ان كان العتق كافرا اما المسلم اذا اعتق له
فاصل تعظيها كفر كما ينبغي ان يكون العتاق لمخلوق مكروها والذبيح والكتابة
كالعتق واما الجهاد فمن اعظم العبادات فلا بد من خلوص النية واما الوجبة
فكالعتق ان قصد التقرب فله الثواب والا فليس بصحيحة فقط واما الوقف
فليس بعبادة وضعا بدليل صحته من الكافر فان نوى القرينة فله الثواب والا
فلا واما النكاح فقالوا انه اقرب الى العبادات حتى ان الاشتغال به افضل
من التخلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح
فيحتاج الى النية لتحصيل الثواب وهو ان يقصد اعفان نفسه وتخصيرها
وحصول ولد وفسرنا الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكنز ولم تكن فيه شرط
صحته قالوا يصح النكاح مع الهرل لكن قالوا حتى لو عقد بلفظ لا يعرف معناه
ففيه خلاف والفتوى على صحته عالم الشهود اولاه كما في البرازية وعلى هذا
سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد
التقرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليميا وافتاء وتصنيفا واما القضاء
فقالوا

فقالوا انه من اشرف العبادات والثواب عليه اى على القضاء متوقف
عليها اى على النية وكذا اقامة الحدود والتعازير وكما يتجلى في الحكم
والولاية وكذا تحمل الشرايات وادائها واما المباحات فانها تختلف صفتها
باعتبار ما قصدت لأجله فاذا قصدها التقوى على الطاعات والتوصل
اليها كانت عبادة كالاكل والنوم وكنس المال والطيني واما المعاملات
فانواع فالبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والرجعة لكن قالوا ان
عقد بضائع لم يصدر بسوف والى يتوقف على النية فان نوى به
الاجابة للمالك كان بيعا والا فلا بخلاف صيغة الماضي فان البيع بها
لا يتوقف على النية واما الضمان المتضمن للاستقبال فهو كالامر له
البيع به ولا بالنية وقد اوضحناه في شرح الكنز وقالوا لا يصح مع الهرل
لعدم الرضى بحكمه واما الرهن فلا يتوقف على النية قالوا ولو هب
ما رها صحت كما في البرازية ولكن لو لقى الرهن ولم يعرفه لم يصح
لأنه ان النية شرطها وانما هو لفقد شرطها وهو الرضى ولذا لو اكره
عليها لم يصح بخلاف الخلاق والمقات فانها يقمان بالتأخير من لا
يعرفها لان الرضى ليس بشرطها ولذا لو اكره عليها يقمان واما الطلاق
فصرح وكناية فالاول لا يحتاج في وقوعه اليها فلو طلق غافلا او ساهيا
او غيظا وقع حتى قالوا ان الخلاق يقع بالالفاظ الصحيحة قضاء ولكن
لا بد ان يقصد بها باللفظ قالوا لو كرر اى الطلاق بغيرها ويقول
في كل مرة انت طالق لم يقع الخلاق بغيرها ولو كتبت امرأتى طالق
او انت طالق وقالت له اقرأ علي فقرأ عليها لم يقع لعدم قصد اللفظ
ولا يافيه قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال انت طالق ناويا

الطلاق من وثاق لم يقع ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتب
ان طلاق المخطئي واقع قضاء لا ديانة فظهر بهذا ان الصريح لا يحتاج
اليها قضاء ولا يحتاج اليها ديانة ولا يرد عليه قوله انه لو طلقها هازلا يقع عليه
قضاء وديانة لان الشارع صلى الله عليه وسلم جعل فصله به جدا وقالوا
لا تصح نية الثلاث في انت طالق ولا نية البائن ولا تصح نية التنتين
في المصدر انت الطلاق الا ان تكون المرأة امة وتصح نية الثلاث واما
كناية فلا يقع بها الا بالنية ديانة سواء كان معرا مذكرا الطلاق اولا
واله اكرة انما تقوم مقام النية في القضاء الذي لفظ الحرام فانه كناية
ولا يحتاج اليها فيصرف الى الطلاق اذا كان الزوج من قوم يريدون بالحرام
الطلاق واما تفويض الطلاق والخامع والذليل والنظرها رفقيا كان منه صرحا
لا يشترطه النية وما كان كناية اشترط له واما الرجعة فكما ان كناية
استدلته لكن ما كان منها صرحا لا يحتاج اليها وكنايةها تحتاج اليها واما البين
بالله فلا يتوقف عليها فيعقد اذا حلف عامدا او ساهيا او مخطئا او بكرها
وكذا اذا فعل الحائض عليه كذلك واما نية تحصيل العام في البين فمقبولة
ديانة اتفاقا وقضاء عند الخصمان والقوى على قوله ان كان الحالف
مظلوما وكذلك اختلفوا هل الاعتبار لنية الحالف او لنية المستخالف
والفقوى على اعتبار نية الحالف ان كان مظلوما هو ماله ان كان ظالما
صحا في الولو الجية والخلصة واما الاقرار والوكالة فيصحان بدورها
وكذا الديع والاعارة والجارعة وكذا القذف والسقطة واما القصاص
فتوقف على قصد القاتل القتل لكن قالوا ما كان الفصد امرا باطنا اقيمت
الدالة مقامه فان قتله بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص
والا

والا فان قتله بما لا يفرق الاجزاء عادة لكن يقتل غالبا فهو شبه عمد
لا قصاص فيه عند الامام الاعظم واما الخطأ بان يقصد بها ما يجب
ادبا كما علم في باب الجنابات ولما قرأ القرآن قالوا ان القرآن يخرج
عن كونه قرآنا بقصد تجوز الجنب والحائض قراءة ما فيه من
الادكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن اشكل عليه
قولهم لو قرأ بقصد الذكر لا يجل صلواته واجبا عنه في شرح الكنز بانه في محل
فلا يغير بغيره وقالوا ان المأموم اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجنابة
بنية الذكر لا تحرم عليه مع انه يحرم عليه قرائتها في الصلاة واما الضمان
فلا يترتب في شئ بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا لبس ثوبا ثم
نزع ومن قصده ان يعود اليه لا يتصدق الجزاء وان قصده ان لا يعود
اليه تعدد الجزاء بسببه وقالوا في المودع اذا لبس ثوبا الودعة ثم نزع ومن
لبسه ان يعود اليه لم يبرأ من الضمان واما التزك كترك الهوى
عنه فذكره في الأصول في بحث ما ترك به الحقيقة عند الفلألم على حديث
انما الذم على بالنيات فذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك الهوى
عنه لا يحتاج الى نية للخروج عن عزيمة الهوى واما الحصول الثواب بان
كان كفرا وهو ان تدعو النفس اليه فادرا على فعله فيكف نفسه عنه
خوفا من ربه فهو مثاب والا فلا ثواب على تركه فلا ثواب على ترك الزنا وهو
يصل ولا ثواب العنين على ترك الزنا ولا الاصحى على ترك النظر المحرم
وعلى هذا قالوا في الزكاة لو نوى ما التجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة
وان لم يعمل بخلافه عكس وهو ما اذا نوى فيما كان للخدمة ان يكون
للتجارة حتى يعمل للتجارة لان التجارة على فلا يتم مجرد النية والخدمة

ترك التجارة فتم بها قالوا ونظير المقيم والصائم والكافر والمعانفة
والسائفة حيث لا يكون صافرا ولا مفصرا ولا سائفا ولا سائفة تهجد
اليعة ويكون مقيما وصائما وكافرا تهجد اليعة لانها ترك العمل كما
ذكره الربيعي ومن هذا ومما قد فناه في المباحات ومما سنده عن الشيخ
صحيحنا وضع قاعدة للفقهاء هي **الثانية الامور بقاصدها** كما علمت
في التروك وذكر قاضي خان في فتاواه ان بيع العنبر ممن يتخذ خمران
قصد به التجارة فلا يحرم وان قصد به لاجل التخخير حرم وكذا غرس
الكرم على هذا انتهى وعلى هذا عسير الغيب بقصد الخلية او الخربة
والهجرة فوق ثلاث دأمر مع القصد فان قصد به لاجل حرم والدلا
والاحداث للمرأة على ميت غير زوجا فوق ثلاث دأمر مع القصد فان
قصدت ترك الزينة والطيب لاجل الميت حرم عليها والزنا وكذا
قولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوبا للسلام بطلت صلاته وكذا
اذا اجبر المصلي بما يسهه فقال الحمد لله قاصدا لتكررات او بما يسهه
فقال لا حول ولا قوة الا بالله او بموت انسان فقال ان الله وانا اليه راجعون
قاصدا بطلت صلاته وكذا قولهم يكفروه اذا قرأ القرآن في معرض
كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأ فحفظوا جميعا وكذا اذا قرأوا كاسا دهاقا
عنه رواية كائس وله نظائر كثيرة في الفاظ التكبير كل ما ترجع الى قصد
الاستخفاف به وقال قاضي خان الفقاعي اذا قال عند فتح القناع للشيء
صلى الله على سيدنا محمد قالوا يكون آثما وكذا الحارس اذا قال في الحرسة
لا اله الا الله يعني لاجل الله علام بانه مستيقظ بخلاف العالم اذا قال
في المجلس صلوا على النبي فانه شاب على ذلك وكذا الغارز اذا قال
كبروا

صبر والآن الحارس والفقاعي يأخذون بذلك اجرا رجل جاء الى
بزاز يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله او قال اللهم صل على
محمد ان اراد بذلك اعلام الشري جوده ثيابه ومتاعه كره انتهى وفيها
ايضا اذا قال اسم للذي اهل الله بقا لك قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل
الله بقا له ان ينام او يودي بالخربة عن ذلك وصغار له بائس به ذلك
هذا دعاء له الى الاسلام او لمنفعة المسلمين انتهى ثم قال رجل اسك
الصحف في بيته ولا يقرأ ان نوى الخير والبركة له يا اثم ويرجى له الثواب
ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الفسق قالوا ان نوى ان الفسقة
يتفانون بالفسق وانا اشتغل بالذكر فهو افضل واحسن وان سيج
في السوق فاويا ان الناس يشتغلون باصور الدنيا وانا اسبح الله في هذا
الموضع فهو افضل من ان يسبح وحده في غير السوق وان سبح على وجه
الاعتبار يؤجر على ذلك وان سبح على ان الفاسق يعمل الفسق كان
آثما ثم قال ان سجد للسلطان فان كان قصده التظيم والتحية دون
الصلاة لا يكفر اهله امر الملك بالسيود لادم صلوات الله وسلامه
عليه وسجد اخوة يوسف عليهم السلام ولو اسجدوا على السجود للملك
بالقتل فان امر به على وجه العبادة فالصبر افضل كمن كره على الكفر وان
كان للتحية فالافضل السجود انتهى وقالوا لكل فوق الشيع حرام بقصد
الشبهة وان قصد به التقوى على الصوم او مواكبة الضيف نجس
وقالوا ان الكافر اذا تترس بالمسلم فان رماه مسلم فان قصد قتل المسلم
حرم وان قصد قتل الكافر لا ولولا خون الله طاله لاوردنا فردعا كثيرة
شاهدة لما استنبضناه من القاعدة وهي الامور بقاصدها وقالوا في باب

اللفظة ان اخذها بنية ردها حل له رفعها وان اخذها بنية نفسه
كان غاصبا آثما وفي النار خائبة في الحظر والذابحة اذا تسد
الكتاب فان قصد الحفظ لا يكره والا كره وان عرس في المسجد فان
قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة اخرى يكره وكتابة اسم الله
تعالى على الدراهم ان كان بقصد الصلاة لا يكره ولتباون يكره والجلوس
على جملتي فيه مصحف ان قصد الحفظ لا يكره والا كره ثم اعلم
ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام على النية وفيها مباحث
الاول في بيان حقيقة النية الثاني في بيان ما شرعت لأجله الثالث
في بيان تعيين المنوى وعدم تعيينه الرابع في بيان التعريف لصفة
المنوى من الفرضية والسفلية والارادة والقضاء والخامس في بيان الإخلاص
فيها السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع في
وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيها حكمها في كل
ركن من الأركان التاسع في محلها العاشر في شروطها الحادي عشر في
في اللغة المقصد كافي القاموس نوى الشيء بنويته وتوقف
قصدته انتهى وفي الشرع كافي التلويح قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
في إيجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه النية في التروك لأنه كما قد ضا لا يتقرب
بها الا اذا صار التروك كفا وهو فعل وهو الكلف به في النهي لا التروك
يعني العدم لأنه ليس دخلا تحت القدرة للعبد كافي التخيير وعرفنا القاضي
البيضاوي بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل ابتغاء لوجه الله تعالى
وامثال الحكمة ولفظ ابتغاث القلب كثر ما نراه موافقا لفرض من جالب نفع
او دفع ضرر حال او مآل انتهى الثاني في بيان ما شرعت لأجله قالوا ان

المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتميز بعض العبادات عن
بعض كما في النية وفتح القدير كالأصل عن المفطرات قد يكون
حسية او ثوابيا او لعدم الحاجة اليه والجلوس في المسجد قد يكون للاستراحة
ودفع المال قد يكون لهبة او فرض ديني وقد يكون قربة كزكاة او صدقة
والدخ قد يكون للأكل فيكون مباحا او مندوبا وللأضحية فيكون عبادة
او تقويم امير فيكون حراما او كفرا على قول ثم التقرب الى الله تعالى
يكون بالفرض والنفل والواجب فشرعت لتمييزها عن بعضها فيخرج على
ذلك ان ما لا يكون للعبادة ولا ياتس بغيره لا تشترط فيه كالإيمان
بالله تعالى كإقضاء والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن
والأذكار لأنها مشبهة لا تاتس بغيرها وما عدا الإيمان لم يره صريحا
ولكنه مخرج على الإيمان الصريح به ثم رأيت ابن وهبان في شرح المنظومة
قال ان ما لا يكون للعبادة لا يحتاج الى النية وذكر ايضا ان النية
لا تحتاج الى نية ونقل المصنف في شرح البخاري الاجماع على ان التلاوة
والأذكار والاذان لا يحتاج الى نية الثالث في بيان تعيين المنوى
وعدمه الأصل عندنا ان المنوى اما ان يكون من العبادات او لا فان
كان عبادة فان كان وقرا ظروفا للكوني بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد
من التعيين كالصلاة كان ينوي الظهور فان قرئه بالجم صريح وان خرج
الوقت او بالوقت ولم يكن خريج الوقت فان خرج ونسيه لا يجزئه
في الصحيح وفرض الوقت كظهر الوقت الذي الجملة فانها بدل الأصل
الا ان يكون اعتقادها فرض الوقت فان نوى الظهور لا غير اعتقادها فيه
والاصح الجواز قالوا وعلاوة التعيين للصلاة بحيث يكون لو سئل اي

صلاة يصلي يمكنه ان يحجب بالانامل وان كان وقتها معيارا لها بمعنى
انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم رمضان كان معيارا فان التعيين
ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا فيصبح بطلان النية وبنيته النقل
وواجب احذر لان التعيين في المتعين لقولان كان صريحا فاف
روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر او نفلا واما
الساير فان نوى عن واجب آخر وقع عرائه لا عن رمضان وفي النقل
روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان وان كان وقتها من كراهية
الحج يشبه المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الواحدة والظرف باعتبار
ان افعاله لا تستغرق وقتا فيصاح بطلان النية نظر الى الجارية وان نوى
نفلا وقع عرائه الى الظرفية ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق
الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع متفلا صرح وان كان حراما ولا
يتعين جزء من اجزاء الوقت بتعيين العبد قوله وانما يتعين بفعله كالحادث
في البمين لا يتعين واحد من خصائص الكفارة الا في ضمن فعله هذا في الاداء
واما في القضاء فلا بد من التعيين صلاة او صوما او حجيا واما اذا كثرت الفوات
اختلفوا في اشراط التعيين لتبميز الفروض النخوة من جنس واحد والاصح
انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فصام يوما ناءيا عنه ولكن
لم يعين انه صائم عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضانين ما لم يعين
انه صائم عن رمضان سنة كذا واما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يعين الصلاة
ويوم ما بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه او اخر ظهر عليه
جاز وهذا هو المخلص لمن لم يعرف الاوقات الفاشة او اختلفت عليه
واراد التسهيل على نفسه وذكر في المحيط ان نية التعيين في الصلاة لم
تشرط

١٢٧
تشرط باعتبار ان الواجب مختلف متعدد بل باعتبار ان مراعات
الترتيب واجب عليه ولا يمكن مراعات الترتيب الدينية التعيين حتى
لوسط الترتيب بكثرة الفوات يكفيه نية الظاهر لا غير وهذا مشكل
وما ذكره اصحابنا كفاضي خان وغيره خلافه وهو المعتبر كذا في التعيين
وقالوا في التبرع لا تجب التميز بين الحدث والنجاسة حتى لو نيم الحجب يريد
به الوضوء جاز خلافا لخصان لكونه يقع لها على صفة واحدة فيميز
بالنية كالصلوات المفروضة قالوا ليس يصح لذن الحاجة اليها
ليقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان يؤدي به ما شاء الذن الشروط
براعى وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للمصرح جاز له ان يصلي به غيره
صابط في هذا البحث التعيين لتبميز الاجناس في نية التعيين في الجنس
الواحد لقوله من الفائدة والتصرف اذا لم يصاد من محله كان لغوا وبصرف
اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلاة كلها من قبيل الختلاف حتى
الظهورين من يومين او العشرين من يومين بخلاف ايام رمضان فانه
يجوز ان شهرا شهر ويصرف على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه
فصامه بنية يوم اخر او كان عليه قضاء صوم يومين او اكثر فصام
يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضانين حيث لا يجوز
للاختلاف السبب كما اذا نوى ظهرين او ظهر عن عصر او نوى ظهر
يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذه اذا كانت الكفارات لا يحتاج
فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغى وفي الاجناس لا بد منه
كما حققناه في الظاهر من شرح الكنز واما في الزكاة فظاهر ان لا يعجل
منه سودا عن مائتي درهم سود فملك السود قبل الحول وعند

نصاب آخر كان المجل عن الباقي وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد فالأولى ان ينوي اول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا الشهر رمضان وان لم يبين جاز وكذا لو كان من رمضانين على المختار حتى لو نوى القضاء في غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدى وستين يوما عن القضاء والكفارة ولم يبين يوم القضاء جاز وفي الثانية لو جعل الركعة عن احد الطرفين فاستحق ما عجل عنه قبل الحول لم يكن المجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد الحول لأن في الاستحقاق عجل عما لم يكن في ملكه فيصل التجمل انتهى وفيها ايضا لو كان له خمس من الأبل الحوامل يعني الحبال فجعل شاتين عنهما وعن ما في بطونها ثم نتجت خمس قبل الحول اجزأه عما عجل وان عجل عما نحل في السنة الثانية لا تجوز هذه كراه في الفرائض والواجبات كالمنذور والوتر على قول الأمام والمبطل على الصحيح وركعتي الضحى على المختار وينوي الوتر لا الوتر الواجب للأخلاق فيه وفي صلاة الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولا يلزم التعيين في سجود التلاوة لأي تلاوة سجد لها كما في القنية واما السواقل فاتفق اصحابنا انها تصح بطريق النية واما السن الرواتب فاختلوا في اشتراط تعيينها والصحيح المستند عدم الاشتراط وانما تصح بنية النفل وبطريق النية وتفرغ عليه لو صلى ركعتين على ظن انها تلي ركن بقاء الليل فبين انهما بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح فلا يصليها بعد للمكرهة واما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع واخرى بعده كانتا عن السنة فمبطل لأن السنة لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد وقالوا لو قام الى الخامسة في الظهر ساها

بعدها

بعدها فقد الأخيرة فانه يتم سادسة وتكون الركعتان نهلا والركعتان عن سنة الظهر على الصحيح ولهذا لا يدل على اشتراط التعيين لأن عدم الاختلاف لكون السنة لم تشرع الا بحرية مبتدأة ولم توجد واختلف الصحيح في النزوح هل يقع نزوح بطريق النية او لابد من التعيين فصح قاضي خان الاشتراط والمتمم خلافه كتاب السن الرواتب وتفرغ ايضا على اشتراط التعيين للسن الرواتب وعدمه **سأله اخرى** هي لو صلى بعد الجمعة اربعين موضع يشك في صحة الجمعة ناويا اخر ظهر عليه او اذرك وقتك ولم يؤدده ثم بين صحة الجمعة فعلى الصحيح المقتضى تنوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فرائض وعلى قول الآخر لا كراه في فتح القدير وهو ايضا يتفرغ على ان الصلاة اذا بطل وصلا لا يبطل اصلها على قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد وينبغي ان يقال فيها انها تكون عن السنة الا على قول محمد وينبغي ان تلتحق الصلوات المسنونة بالصلاة السنونة ولا يشترط لها التعيين ولم أر من نسب عليه **تكميل** السن الرواتب في اليوم والليل اثنا عشر ركعة ركعتان قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة اربع قبلها واربع بعدها والتراتج عشرون ركعة بعشر ليلا بعد العشاء في ليالي رمضان وصلاة الوتر على قولها وصلاة العيد في احدى الروايتين وصلاة الكسوف على الصحيح وقبل واجبت وصلاة الحسون والاستسقاء على قول **واما السجدة** فاربع قبل العصر واربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء ونحية المسجد وينوب عنها كل صلاة اذا عاخذ الدخول وقبل بعد القعود وركعتا الأضراس كذلك ينوب عنها كل صلاة فرضا

كانت او نفلا وصلاة الضحى واقارب اربع واكثرها اثنا عشر ركعة
وصلاة الحاجة وصلاة الاستسجدة كما في شرح منية المصلح وقاسمها
مع الكلام على صلاة الرغائب وليد البراءة مذكرة فيه لابن امير الحاج
الحلي ضابط فيما اذا عين واخطا الخطا فيما لا يشترط تعيين له لا يضر
كتعيين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات
الظهر ثلاثا او خمس صحيح لأن التعيين ليس بشرط فالخطا فيه لا يضر
قال في البناء ونيت عدد الركعات والسجدة ليس بشرط ولو نوى الظهر
ثلاثا او خمس صححت وتلفو نية التعيين وكذا اذا عين الإمام من يصلي
به فبان غير له ومنه ما اذا عين الأداة فبان ان الوقت خرج او القضاء فبان
انه باق وعلى هذه الآثار انه اذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطا فيه لا يضر قال
في البرازية لوسا لم القاضي عن لون الدابة فذكره والونا ثم شهدوا عند الدعوى
وذكره والونا آخر نقل لأن الناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى ولما فيما
يشترط فيه التعيين كالخطا من الصوم الى الصلاة وعكس ومن صلاة
الظهر الى العصر فانه يصح ومن ذلك ما اذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو
عمرو والفضل ان لا يعين الإمام عند كثرة الجماعة كيلا يضره كونه
غير المعين فالجواب فينبغي ان ينوي القائم في الحرب كائنا من كان ولو لم يخط
بإياه انه زيد او عمر وجاز اقتداءه ولو نوى الاقتداء بالإمام القائم وهو يري
انه زيد وهو عمر وصح اقتداءه لأن العبرة بالنوى لا بالمرأى وهو نوى الاقتداء
بالإمام وفي الثاني خاتمة لو صلى الظهر ونوى ان هذه ظهر يوم الثلاثاء فبان
انه من يوم الأربعاء جاز ظهره والخطا في تعيين الوقت لا يضر انتهى ومثله
في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا علمه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء
ما علمه

ما علمه من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز ولو كان يرى
شخصه فنوى الاقتداء بهذا الإمام الذي هو زيد فاذا هو خلافه جاز لأنه
عنه بالاشارة فلفت النسيئة وكذا لو كان آخر الصفون لا يرى
شخصه فنوى الاقتداء بالإمام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره
جاز ايضا ومثله ما ذكرنا في الخطا في تعيين الميت فعند الكثرة ينوي
الميت الذي يصلي عليه الإمام كذا في فتح القدير وفي عمدة القضاة لو قال
اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح فاذا قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا
هو شاب صح لأن الشاب يدعى شيئا العالم بخلاف عكس انتهى والاشارة
هنا لا تكفي لأنها لم تكن اشارة الى الإمام انما هي الى شاب او شيخ فضايل
وعلى هذا لو نوى الصلاة على الميت الذي هو فبين انرا نفي او عكسه لم يصح
ولم اركم ما اذا عين عدد الموتى عشرة فبان انهم الشرا وقل وينبغي ان لا
يضر الا اذا بان انهم اكثر فان منهم من لا ينوي الصلاة عليه وهو الزناد
مسألة ليس لنا من ينوي خلاف ما يوردى الا على قول محمد في الجملة فانه اذا ادرك
الإمام في التشهد او في سجود السهو نواها جمعة وبصيرها ظهر ما عندنا
والذهب انه يصح بغيرها جمعة فلا استثناء وما اذا لم يكن المنوي من
العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتيمم
قالوا في الوضوء لا ينويه لأنه ليس بعبادة واغترض الشارع الزيلعي على
الكفر في قوله ونيت بناء على عود الصير الى الوضوء وكذا اغترضا
على القدوري في قوله ينوي الطهارة والذهب انه ينوي ما لا يصح الا
بالطهارة من العبادة او رفع الحدث وعند البعض نية الطهارة
تكفي واما في التيمم فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا يصح الا بالطهارة

مثل سجدة التلاوة وصلاة الظهر قالوا ولو نيم لدخل المسجد أو الأذان
أو الإقامة لا يؤدى به الصلاة لأنها ليست بمباداة مقصودة وإنما هي
اتباع لغيرها وفي التيم لقراءة القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز كما
في الحائض وهو محمول على ما إذا كان جنباً فتيه لم يجز له أن يصلي به
كما في البدائع وقد أوضحناه في شرح الكفر **الرابع** في صفة النوى من الفريضة
والنافلة والأداء والقضاء أما الصلاة فقال في البرازية انه ينوي الفريضة
في النوى فقال معزياً إلى المجنب لا بد من نية الصلاة ونية الفرض ونية
التعيين حتى لو نوى الفرض بخرئه انتهى والواجبات كالفرائض كما في
التنازعانية وأما النوافل والسنن الرتبة فقد ما انما تصح بطلان النية
وبنية مباينة ويخرج على شرط نية الفريضة انه لو لم يعرف الفرض الخمس
الانه يصليها في أوقاتها لا يجوز وكذلك يعتقد ان من أقرضاً ونفلاً ولا يميز
ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في الكل جاز ولو ضمن الكل فرضاً جاز وان لم
يقن ذلك فكل صلاة صلاها مع الإمام جاز ان نوى صلاة الإمام كذا في فتح
القدیر **والثانية** المصلون ستة من عالم الفروض منها والسنن وعلم معنى
الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله ويعاقب على تركه والسنن ما يستحق
الثواب على فعله ولا يعاقب على تركه فنوى الظهر أو الفجر اجزائه وغت
فيه نية الظهر عن نية الفرض **والثاني** من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً
ولكن لا يعلم بما فيه من الفرائض والسنن بخرئه **والثالث** ينوي الفرض
ولا يعلم مضاه لا بخرئه **والرابع** علم ان في الصلاة الناس فرائض ونوافل
فيصلح كصلاة الناس ولا يميز الفرائض من النوافل لا بخرئه لأن
تعيين النية في الفرض شرط وقيل بخرئه ما صلى في الجماعة ونوى صلاة

الإمام **والخامس** اعتقد ان الكل فرضاً جازت صلاته **والسادس** لا يعلم
ان الله على عباده صلوات مفروضة ولكن كان يصليها لأوقاتها لم
تجزئه انتهى **وأما في الصوم** فقد علمت انه يصح بنية مباينة وبطلان النية
فلا يشترط لصوم رمضان أداء نية الفريضة حتى قالوا لو نوى ليلة الشك
صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه اول رمضان اجزأه **وأما الزكاة**
فبشرط لها نية الفريضة لأن الصدقة متنوعة ولم ارحم نية الزكاة المعجلة
وطا لغيرها هم انه لا بد من نية الفرض لأنه تعجيل بعد اصل الوجوب لأن سببه
لهو الزكاة النامي وقد وجد بخلاف القول لأنه شرط لوجوب الأداء بخلاف
تعجيل الصلاة على وقتها فإنه غير جائز لكون وقتها سبباً للوجوب وشرط الصحة
الأداء **وأما الحج** فقد ما انه يصح بطلان النية ولكن علموه بما يقتضيه انه ينوي
في نفس الأمر الفريضة قالوا لأنه لا تجزئ الشاق الكثيرة إلا لأجل الفرض فاستنبط
منه المحقق ابن الإمام انه لو كان الواقع منه انه لم ينو الفرض لم تجز لأن صرفاً إلى
الفرض حمل له عليه علمه بالظاهر وهو حسن جداً فلا بد فيه من نية الفرض
لأنه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الإسلام كان نفلاً ولا بد من نية الفرض
في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج إلى تعيين
النية من الليل لأن الوقت صالح لصوم النفل **وأما البغية** **السادس** فلا دخل لهما
في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيهما **وأما التيمم** فلا يشترط له نية الفريضة
لأنه من الوسائل وقد ما ان نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشروط كلها
لا يشترط لها نية الفريضة لقولهم انما يرفعى حصولها لا تخصيصها وكذا الخطبة
لا يشترط لها نية الفريضة وإن شرطنا لها النية لأنها لا تنقل بها ولذا ينبغي ان
تكون صلاة الجيزة كذلك لأنها لا تكون إلا فرضاً كما صرحوا به ولذا

لا تعاد نفل ولم اركم صلاة الصبح في نية الفرضية وينبغي ان لا يشترط
لكونها غير فرض في حقه لكن ينبغي ان ينوي صلاة كذا

التي فرضها

التي فرضها الله على المكلف في هذا الوقت ولم امر ايضا حكم نية فرض
العين في فرض العين وفروض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط
واما الصلاة المعادة لا تكون مكررة او ترك واجب فلا شك
انها جارية لا فرض لقولهم بسقوط الفرض بالاولى فعلى هذا ينوي
كونها جارية لنقص الفرض على انها نفل تحقيقا واما على القول بانها فرض
يسقط لها فلا يخفى في اشتراط نية الفرضية **واما نية الاداء والقضا**
ففي الثاني رخصة ان عين الصلاة التي يودعها صح نوي الاداء او القضا
وقال آخر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء او القضا ان احدهما
يستعمل مكان الآخر حتى تجوز الاداء بنية القضا والعكس وبما به
ان ما لا يوصف بهما لا يشترط له كالعبادة المطلقة عن الوقت
كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والحراج والكفارات وكذا ما لا يوصف
بصلاة الجمعة فلا التباس لانهما اذا فاست مع الامام يصلي الظهر
واما ما يوصف بهما كالصلاة الخمس فقالوا لا يشترط ايضا قال
في فتح القدير لو نوي الاداء على ظن بقاء الوقت فبين خروجه اجزاه
وكذا عكسه **وفي النية** لو نوي فرض الوقت بعد ما خرج الوقت
لا تجوز وان شك في خروجه فنوي فرض الوقت جاز وفي الجمعة
ينويها ولا ينوي فرض الوقت لاختلاف فيه **وفي الثاني رخصة**
كل رتبة شك في خروجه فنوي ظهر الوقت مثلا فاذا هو قد خرج
المختار الجواز واختلفوا ان الوتية تجوز بنية القضا والمختار الجواز

إذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضا بنية الأداء هو المختار
وذكر في كشف الأسرار أصول خبر الإسلام أن الأداء يصح بنية
الأداء والقضا حقيقة كنية من نوي إذا ظهر اليوم بعد
ما خرج الوقت على ظن أن الوقت باق وكنية الأسير الذي أشبه
عليه شهر رمضان فتحرى شهرًا وصامه بنية الأداء فوقع بعد رمضان
وعكسه كنية من نوي قضا الظاهر على ظن أن الوقت قد خرج ولم
يخرج بعد وكنية الأسير الذي صام رمضان بنية القضا على
ظن أنه قد مضى والصحة فيه باعتبار أنه أتى بأصل النية ولكنه
أخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو انتهى **واما الحج** فينبغي
أن لا يشترط فيه نيته التمييز بين الأداء والقضاء **الخامس**
في بيان الإخلاص صرح الزبلي بأن المصلي يحتاج إلى نية
الإخلاص فيها ولم أر من أوضحه ولكن صرح في الخلاصة بأنه
لا ريب في الفرائض **وفي البرازية** شرع في الصلاة بالإخلاص
ثم خالطه الربا فالعبرة للسابق ولا ريب في الفرائض في حق سقوط
الواجب ثم قال الصلاة لا مرضاء للخصوم لا يفيد بل يصلي لوجه
الله تعالى فإن كان خصمه لم يعرف يؤخذ من حسنة يوم القيامة
جاء في بعض الكتب أنه يؤخذ لدائق ثواب صانع مائة صلاة بالجماعة
فلا فائدة في النية وإن كان عفا فلا يؤخذ به فالفايدة حينئذ
انتهى **وقد فاد البرازي** بقوله في حق سقوط الواجب أن

الفرائض مع الربا صحيحة مسقطه للواجب ولكن ذكر في
كتاب الاضحية بان البدنة تجزي عن سبعة أو لكل مريد من
القرية وأن اختلفت مجازاتها من اضحية وقران ومتعة قالوا فلو
كان أحدهم مريدًا لآلهة أو كان نصرانيًا لم يجز عن واحد
منهم وعملوا بان البعض إذا لم يقع قرية خرج الكل عن أن
يكون قرية لأن الأراقة لا تجزي فعلى هذا لو ذبحها الله تعالى
ولغيره لا تجزيه بالأولي وينبغي أن يجزى وصرح في البرازية
من الفاظ التكفير أن الذبح للمقادم من حج أو أمير أو غيره يجعل
الذبح ميتة واختلفوا في كفر الذبح فالشيخ السكوني
وعبد الواحد الدردي والحديدي والنسفي والحاكم على أنه يكفر
والفضلي وسميع الزاهد على أنه لا يكفر انتهى **وفي الثاني**
لوانتج خالصًا لله تعالى ثم دخل في قلبه الريا فهو على ما انتج
والربا أنه لو خلى عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي
فأما لو صلى مع الناس تحسبها ولو صلى وحده لا تحسب فله
ثواب أصل الصلاة دون التحسين ولا يدخل الربا في الصوم
وفي السابع قال إبراهيم بن يوسف لو صلى رياء فلا أجر له
وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر له ولا عليه
زرر وهو كانه لم يصل **وفي الولوبجية** إذا أراد أن يصلي أو يقرأ
القرآن فحاذ أن يدخل عليه الريا فلا ينبغي أن يترك لأنه امر موهوم

انتهى وصرحوا في كتاب السير بان السوقي لا سهم له لانه عند
المجازاة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو
فلن قائل استحقه لانه ظهر بالمقابلة انه قصد القتال والتجارة
تبع فلا يضرة كالحاج اذا اتجر في طريق الحج لا ينقص جرة ذكره
الزيلي وظاهر ان الحاج اذا اخرج تاجر افلا اجر له وصرحوا
بانه لو طاف طالباً غربة لا تجزئه ولو وقف بعرفة طالب غربة
اجزاه والفرق ظاهر وقالوا الوفاة المصلي على غير ما به بطلان صلاته
لقصد التعليم ورايت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي
فمن قال له انسان صلى الظهر ولك دينار فصلى بهذه النية تجزئه
صلاته ولا يستحق الدينار انتهى ولم امر مثله لا صحابنا وينبغي على
تواعدنا ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدما ان الربا لا يدخل الفرائض
في حق سقوط الواجب **واما عدم** استحقاق الدينار فلان اذا
الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر
الاب ابنه للخدمة لا اجر له ذكره البرزالي لان الخدمة عليه
واجبة بل افق المتقدمون بان العبادات لا تصح الاجارة
عليها كالامانة والاذان وتعليم القرآن والفقه ولكن المعتمد
ما افق به المتأخرون من الجواز وقدما انه اذا نوى الاعتاق
لرجل كان مباحا ولم ار حكا ما اذا نوى الصوم والحج وتشمها
ما اذا شرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا صح هل

شاب بقدره اول ثواب له اصلا **واما الخسوع** فبما يظهر
وباطنه فيستحب **وفي القينة** شرع في الفرض وشغلته
الفكر في التجارة او المسئلة حتى اتم صلاته لا يستحب اعادته
وفي بعض الكتب لا يعيد وفي بعضها لم ينقص جرة اذا لم يكن
من تقصيره منه **السادس في بيان الجمع بين عبادتين**
وحاصله اما ان يكون في الوسائل او في المقاصد فان كان
في الوسائل فان الكل صحيح قالوا لو اغتسل لجنب يوم الجمعة
للجمعة ولرفع الحنابة ارتفعت جنباته وحصل له ثواب
غسل الجمعة وان كان في المقاصد فاما ان ينوي فرضين
او فرضين او فرضا ونفلا فاما الاول فلا تخلوا اما ان يكون
في الصلاة او في غيرها فان كان في الصلاة فلا يصح واحدة
منها قال في السراج الوهاج لو نوى صلاتي فرض كالظهر
والعصر لم يصح اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان
عن القضاء وقال محمد يكون تطوعا ولو نوى كفارة الظهر وكفارة
اليمن يجعله كايهما شا وقال محمد يكون تطوعا ولو نوى الزكاة
وكفارة الظهر يجعله عن ايها شا ولو نوى الزكاة وكفارة اليمن
فهو عن الزكاة ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة فهي عن المكتوبة
وقد ظهر بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان احدهما اقوى انصرف اليه
فصوم القضاء اقوى من صوم الكفارة وان استويا في القوة فان كان

في الصوم فله الخيار ككفارة الظهارة وكفارة اليمين وكذا الزكوة
 وكفارة الظهار واما الزكوة مع كفارة اليمين فالزكوة اقوى واما
 في الصلاة فيقدم الاقوى ايضا ولذا اقدمنا المكتوبة على صلاة الجنازة
 ولذا اقال في السراج الوهاج لو نوي مكتوبتين في المني دخل
 وقتها ولو نوي فائتين في الاولى منها ولو نوي فائتة ووقيتة فهي
 للفايتة الا ان يكون في آخر الوقت ولو نوي الظهر والعصر وعليه الفجر
 من يومه فان كان في اول وقت الظهر فهي عن الفجر وان كان في
 اخره فهي عن الظهر انتهى بقي ما اذا لم ينو بالتحريم وللركوع
 وما اذا طاف للركوع وللوداع وان نوي فرضا ونفلا فان نوي
 الظهر والتطوع قال ابو يوسف تجزئه عن المكتوبة ويبطل
 التطوع وقال محمد لا تجزئه المكتوبة ولا التطوع وان نوي الزكوة
 والتطوع يكون عن الزكاة وعند محمد عن التطوع ولو نوي نافلة
 وجنابة فهي عن النافلة كذا في السراج واما اذا نوي فائتين
 كما اذا نوي بركعتي الفجر الحجة والسنة اجزأت عنهما ولم امرحكم
 ما اذا نوي ستين كما اذا نوي في يوم الاثنين صومه عنه وعن
 يوم عرفة اذا وافقه فان مسئلة التحريم انما كانت ضمن السنة
 لحصول المقصود واما التقدي في الحج فقال في فتح القدير من باب
 الاحرام لو احرم نذرا ونفلا كان نفلا او فرضا وتطوعا كانت
 عندهما تطوعا في الاصح ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لو

احرم بحجتين معا او على التقايب لزماه عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وعند محمد في المعينة يلزمه احدهما وفي التقايب الاولى فقط واذا
 لزماه عندهما ارتفعت احدهما بالتقارب لكن اختلفا في وقت الرض
 فعند ابي يوسف عقيب حين ومزته محرما بلا ملة وعند ابي حنيفة
 اذا شرع في الاعمال فقبل اذا توجه سائرا ونص **في الميسر**
 على انه ظاهر الرواية وثمره الخلاف فيما اذا جني قبل الشروع
 فعليه دمان للجناية على احرامين ودم واحد عند ابي يوسف
 ولو جامع قبل الشروع كان عليه دمان للجماع ودم ثالث للرخص
 فانه يرفض احدهما ويضع في الآخر ويقضي التي مضى بها وحجة في
 عمره مكان التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه قيمتان او حصر عليه
 دمان وعلى هذا الخلاف اذا اهل بعيرتين معا وعلى التقايب بلا
 فصل انتهى واما اذا نوي عبادة في اثنيها ثم نوي لا يتقال عنها
 الى غيرها فان كبرا وبالا لشقال الى غيرها صار خارجا عن الاولى وان
 نوي ولم يكن خارجا كما اذا نوي تجديد الاولى وكبر بتمامه في مضى
 الصلاة في شرحنا على الكين **فابعد** يتفرع على الجمع بين شيئين
 في النية وان لم يكن من العبادات ما لو قال لزوجتي انت علي
 حرام ناولي الطلاق والظهار او قال لزوجتي انتا علي حرام ناولي
 في احدهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبنا في باب الايلا من
 شرح الكثر نقلا عن المحيط **السابع في وقتها** الاصل ان وقتها

قضاء

قوله وتضمنت التي مضى بها خذ انما
 على ما تضمنت من ان القضاء يستعمل
 في الاداء والاداء
 في القضاء

أول العبادان ولكن الأول حقيقي وحكي فقالوا في الصلاة لو
نوي قبل الشروع فعند محمد لو نوي عند الوضوء أنه يصلي الظهر
أو العصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس
الصلاة إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضر النية جاز
صلاة تلك النية وهكذا روي عن أبي حنيفة وأبي يوسف
كذا في الخلاصة وفي النجس إذا توضئ في منزله ليصلي الظهر
ثم حضر المسجد فافتتح الصلاة بتلك النية فإن لم يشتغل
بعمل آخر كيفية فكذلك محمد في الرقيات لأن النية المتقدمة
ينبغيها إلى وقت الشروع حكما كما في الصوم إذا لم يبدلها بغيرها انتهى
وعن محمد بن مسلم أن كان عند الشروع بحيث لو شغل في صلاة
يجب على البدنية من غير تفكير فهي نية تامة ولو احتاج إلى التأمل
لا يجوز **وفي نية القدير** فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة
لصحة تلك النية مع تصريحهم بأنها صحيحة مع العلم بأنه يتخلل بينها
وبين الشروع المسمى بالقيام الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد
من كون المراد ما ليس من جنسها مما يدل على الإعراض بخلاف ما لو شغل
بكلام أو أكل أو نقول عند المسمى إليها من أفعالها غير قاطع للنية
وفي الخلاصة اجمع أصحابنا على أن الأفضل أن تكون مقارنة
للشروع ولا يكون شاملا بآخره لأن ما مضى لم يقع عبادة لعدم
النية فكذا الباقي لعدم التجري ونقل ابن وهبان اختلاف ابن الشائح

خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن
التحرمة فيقل إلى الثنا وقل إلى التعود وقل إلى الركوع وقل
إلى الرفع والكل ضعيف والمعتمد أنه لا بد من القرآن حقيقة أو
حكما وفي الجوهرة لا يعتبر بقول الكرخي وإنما النية في الوضوء
فقال في الجوهرة أن محلا عند غسل الوجه وينبغي أن يكون محلا
في أول السنن عند غسل اليدين إلى الرسغين لينال ثواب السنن
المتقدمة على غسل الوجه وقالوا الفصل كالوضوء في السنن وفي
التيمنوي عند الوضع على الصعيد ولم امر وقت نية الإمامة
للشواب وينبغي أن يكون وقتا فداء أحده لا قبله كما ينبغي أن
يكون وقت نية الجماعة أول صلاة المأموم وإن كان في أثناء
صلاة الإمام هذا للشواب وأما الصحة لا فائدة بالإمام فقال في
فتح القدير والأفضل أن ينوي الأئمة بالإمام عند افتتاح الإمام
فإن نوي حين وقف عالما بأنه لم يشرع جاز وإن نوي ذلك على
ظن أنه شرع ولم يشرع اختلف فيه فقل لا يجوز انتهى وأما
نية التقرب لصيرورة المأموم مستعملا فوقها عند الاعتناء وإنما
وقتها في الزكوة فقال في الهداية ولا يجوز أداء الزكاة إلا بنية
مقارنة للأداء ومقارنة لغرض مقدار ما وجب لأن الزكاة عبادة
فكان من شرطها النية والأصل فيها الاقتران إلا أن الدفع يتفرق

فالتفني بوجودها حالة العزل تبسّر كالتقديم النية في الصوم
وقد جوز التقديم على الإبداء لكن عند العزل وهل يجوز بنية
متأخرة عن الإبداء قال في شرح الجمع ولو دفعها بلا نية ثم نوى
بعدها فإن كان المأثم قائما في يد الفقير جاز ولا فلا انتهى وأما
صدقة الفطر فكما الزكاة نية ومصرفا إلا الذي فإنه مصرف للفطر
دون الزكاة وأما الصوم فلا يخلو ما أن يكون فريضا أو نفلا فإن كان
فريضا يخلو ما أن يكون إذا رمضان أو غيره فإن كان إذا رمضان
جاز بنية متقدمة من غروب الشمس وبمقارنة وهو الأصل
ومتأخرة عن الشروع إلى قبل نصف النهار الشرعي تبسيرا
على الصائم وإن كان غير إذا رمضان من قضا أو نذر أو كفارة
فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس لطلوع الفجر ويجوز بنية
مقارنة لطلوع الفجر لأن الأصل القرآن كما في قساوي قاضي خان
وإن كان نفلا فكم رمضان إذا ما أوجب فالنية فيه سابقة على
الإدعاء عند الإحرام وهو النية مع التسليم أو ما يقوم مقامها
من سوق الهدى فلا يمكن فيه القرآن والتأخر لانه لا يصح إفعاله
إلا إذا قدم الإحرام وهو ركن فيه أو شرط على قولين **قائدا**
هل تصح نية عبادة في عبادة أخرى قال في القنية نوي في
صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح بنية ولا تفسد صلاته
الثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكمها مع كل

فلاح

ركن قالوا في الصلوة لا يشترط النية في البقاء لخرج كذا
في البناء وكذا بقية العبادات **وفي القنية** لا تلزمه نية
العبادة في كل جزؤا وإنما تلزم في جملة ما يفعله في كل حال
انتهى **وفي البناء** افتتح المكتوبة ثم ظن أنها تطوع على
نية التطوع اجزائه عن المكتوبة ومن الغريب أن ما في الجنب
ولا بد من نية العبادة وهي النذر والخضوع علىبلغ الوجه
ونية الطاعة وهي فعل ما أرا الله منه ونية القرينة وهي
طلب الثواب بالمشقة في فعلها أو ينوي أنه بفعلها مصلحة له
في دينه وإن يكون أقرب إلى ما وجب عنده من الفعل وإدائه
الأمانة وابتعد عما حرم عليه من الخطر وكفران النعمة
ثم هذه النيات من أول الصلاة إلى آخرها خصوصا عند
الانتقال من ركن إلى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن
والنقل كالفرص فيها إلا في وجه واحد وهو أن ينوي في
النوافل أنها لطف في الفرائض وتيسير لها انتهى ومما حصل
المذهب المعتبر أن العبادة ذات الأفعال يكفي بالنية في أولها
ولا يحتاج إليها في كل فعل اكتفاء بالنسبة إليها إلا إذا نوي
بعض الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالبا للزوم للبحر
ولو وقف كذلك بمرقات أجزاءه وقد مناه الفرق أن الطواف عهد
قرينة مستقلة بخلاف الوقوف وقرينة الزمعي بينهما بفرق آخر

قائدا

عقلا

وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعله في الاحرام فلا
يحتاج الى تجديد النية والطواف يقع بعد التحلل في الاحرام من
وجه فاشترط فيه اصل النية لا تعيين الجهة انتهى **وقالوا** لو
طاف بنية التطوع في ايام الخروج عن الفرض ولو طاف بعد
ما حل النفر ونوي التطوع اجزأه عن الصدقة كما في فتح القدير
وهو مبني على ان نية العبادة تنسحب على اركانها واستفاد منه
على ان نية التطوع في بعض الاركان لا يبطله **وفي القنية** وان
تعد الانوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق
الثواب ثم ان كان ذلك فعلا لانتم العبادة بدونه فسدت والا فلا
وقد اشأ انتهى **التاسع في محله** ومحله القلب في كل موضع وقد
حقيقها وهنا اصله **الاول** لا يكفي التلظي باللسان دون روي
القنية والمجتهى ومن لا يقدر ان يحضر قلبه لسوى بقلبه او يشك
في النية يكفيته النظم لسانه لا يكف الله نفسا الاوسعها انتهى
ثم قال فيها ولا يؤخذ بالنية حال سهوة لا يفعله من الصلاة فيها
يسهو معفو عنه وصلاته بحزبه وان لم يستحق بها ثوابا انتهى
ومن نزع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر
بما في القلب وخرج عن الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين
بلا قصد انقصدت الكفارة او قصد الحلف على شيء سبق لسانه الى
غيره هذا في اليمين بالله تعالى واما الطلاق والعقاق فيقع قضا لا

قنية
بنيته
بنيته
بنيته
بنيته

ديانة **ومن نزع** ان قصد بلفظ غير معناه الشرعي واما ان قصد
معنى آخر كلفظ الطلاق اذا اراد به الطلاق عن وثاق لم يقبل
قضا ويدين وفي الحانية انت حر و قال قصدت به من عمل كذا
لم يصدق قضا وقد حكى في شرح البسيط ان بعض الوعاظ طلب
من الحاضرين شيئا فلم يعطوه فقال متعجب احدهم طلقكم ثلاثا
وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافق امام الحرمين بوقوع الطلاق
قال الغزالي وفي القلب منه شيء **قلت** يخرج ذلك على ما في
فتاوى قاضي خان من العتق قال رجل عبيد اهل بلخ احرام
او قال عبيد اهل بغداد احرام ولم ينعبدوه وهو من اهل بغداد
او قال كل عبيد في الارض او قال كل عبيد في الدنيا قال ابو يوسف
لا يعتق عبده وقال محمد يعق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول
ابي يوسف اخذ عصا من بن يوسف ويقول محمد اخذ شدا والفتوى
على قول ابي يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السكة وعبده في
السكة او قال كل عبيد في المسجد الجامع احرام فهو على هذا الخلاف
ولو قال كل عبيد في هذه الدار حر وعبده فيها عتق عبده في قولهم
ولو قال ولدا دم كلهم احرام لا يعتق عبده في قولهم انتهى فنفقنا
ان الواعظ ان كان في دار طلفت وان كان في الجامع او السكة
فعل الخلاف والاولى تحريمها على مسألة اليمين لو حلف لا يحكم زيدا
فسلم على جماعة هو فيهم قالوا يحنث وان نواه دين ديانة

مطلوب العتق على قول ابي يوسف

لاقتضا انتهى فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة
 البين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا منهم او لا ويتفرع على هذا
 فروع قال لها يا طالق وهو اسمها لم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كإخرا
 وهو اسمها كما في الخائنة وفرق المجوزي في الشفيع بين الطلاق فلا
 يقع وبين الفسخ فيقع خلاف المشهور ولم يحزن الطلاق وقال اردت
 به التعليق على كذا لم يقبل قضاويدين ولو قال كل امرأة لي طالق
 وقال اردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي الكنز قالت تزوجت
 على فقال كل امرأة لي طالق طلقت المحلقة **وفي شرح المجامع** نكاحا
 خان وعمن ابي يوسف انها لا تطلق وبه اخذ مشايخنا وفي المبسوط
 قول ابي يوسف اصح عندي ولو قيل له انك امرأة غير هذه المرأة فقال
 فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين مسألة
 الكنز مذكور في الوالدية وفي الكنز كل محلول في حرث عتق عبدة الن
 وامهات اولاده ومديره وفي شرحه للمزني ولو قال اردت به الرجال
 دون النساء وكذا لو نوي غير المدير ولو قال نويت السود دون
 البيض وعكسه لا يدين لان تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف
 ولا عموم لغير اللفظ فلا تعل فيه نية التخصيص ولو نوي النساء
 دون الرجال لم يدين **وفي الكنز** ان لم يست واكملت واشربت ونوي
 معينا لم يصدق اصلا ولو زاد ثوبا او طعاما او شرابا دين **وفي الخط**
 لو نوي جميع الاطعمة في اياكل طعاما وجميع مياه العالم في

الاول

المز

لا يشرب شرابا يصدق قضا انتهى **وفي الكشف** ليس يصدق
 ديانة لاقتضا وقيل قضا ايضا وفي الكنز لو قال لموطوته انت
 طالق ثلاثا للسنة وقع عند كل طهر طرفة وان نوي ان تقع
 الثلاث الساعة او عند كل شهر واحدة صحت نيته انتهى
وفي شرحه انت طالق للسنة ونوي ثلاثا جملة او متفرقا
 على الاطهار صح خلافا لصاحب الهداية في نية الجملة وفي
 الخائنة ولو جمع بين منكوحته ورجل فقال احداكما طالق
 لا يقع الطلاق على امراته في قول ابي حنيفة وعن ابي يوسف انه
 يقع ولو جمع بين امراته واجنبية فقال طلقت احداكما طلقت
 امراته ولو قال احداكما طالق ولم يوشا لا تطلق امراته وعنهما
 انها تطلق ولو جمع بين امراته وما ليس محل للطلاق كالبريمة
 والحر وقال احداكما طالق طلقت في قول ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امراته لمحبة والمينة وقال احداكما
 لا تطلق لمحبة انتهى ولا يخفى انه اذا نوي عدمه فيها اذا قلنا
 بالوقوع فيه انه يدين وفيها لو قال لها يا مطلقة ان لم يكن
 لها زوج قبل او كان لها زوج لكن مات وقع الطلاق عليها وان
 كان لها زوج طلقها قبله وان لم ينو الاخبار طلقت وان نوي
 به الاخبار صدق ديانة وقضا على الصحيح ولو نوي به الشتم
 دين فقط **اصل الثاني من التاسع** وهو انه لا يشترط مع

نية القلب التلطف في جميع العبادات ولذا قال في الجمع ولا تعتبر باللسان
وهل يستحب التلطف ارسن او كيرة اقول اختار في الهداية الاول
لمن لم يجمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه
وسلم واصحابه التلطف بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف
وزاد ابن امير حاج انه لم ينقل عن الائمة الاربعة وفي المفيد
كرة بعض مشايخنا النطق باللسان وراه الاخرون سنة فينبغي
ان يقول اللهم اني اريد صلاة كذا فيسرها لي وتقبلها مني وتقبلوا
في كتاب الحج ان طلب التيسر لم ينقل الا في الحج بخلاف بقية العبادات
وقد حققناه في شرح الكنز وفي القنية والمجتبى المختار انه
مستحب خرج عن هذا الاصل مسایل منها النذر لا يلزم في إيجابه
النية بل لا بد من التلطف به صرحوا في باب الاعتكاف ومنها الوضوء
ولو مسجد لا بد فيه من التلطف واما توقف شرع في الصلوة
والاحرام على الذكر لا يلزم النية فلا بد من الشريط للشرع واما
الطلاق والعقاق فلا يقان بالنية بل لا بد من التلطف الا في
مسئلة في فتاوى قاضي خان رجل له امرأتان عمره ووزن بفقار
يازيب فاجابته عمره فقال انت طالق ثلاثا وقع الطلاق على النبي
اجابت ان كانت امراته وان لم تكن امراته بطل لانه اخرج الجوابا
لكلام التي اجابت وان قال نويت زيب طلفت زيب انتهى فقد
وقع الطلاق على زيب مجرد النية ومنها حديث النفس لا يؤخذ به

والجواب ان السبع

مطلب الذي يحتاج
فيه الى التلطف بالنية

منه في النية
منه في النية
منه في النية
منه في النية
منه في النية
منه في النية
منه في النية
منه في النية
منه في النية
منه في النية

الم يتكلم ويحل به كما في حديث مسلم وحاصل ما ذكره قالوا ان الذي
يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مرات **المأجس** وهو
ما يلقي فيها ثم جريانه وهو الخاطر ثم **حديث النفس** وهو ما يقع
فيها من الرد هل يفعل **اولا** ثم **الهم** وهو نزح تصد الفعل ثم **الهم**
وهو قوة ذلك القصد والجزم **فالمأجس** لا يؤخذ به اجماعا
لانه ليس من فعله وانما هو شيء ورد عليه لا قدر له ولا صنع **والخاطر**
الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف **المأجس** اول وروده ولكنه
هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث الصحيح واذا ارتفع
حديث النفس لم يرفع ما قبله بطريق الاولي وهذه الثلاثة لو كانت
في الحسنات لم يكتب له بها اجر لعدم القصد **واما الهم** فقد بين
في الحديث الصحيح ان الهم بالحسنة يكتب حسنة والهم بالسوء
لا يكتب سوء وينتظر ان تركها يكتب حسنة وان فعلها يكتب
سوء واحدة **والاصح** انه يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله
واحدة وان الهم مرفوع **واما الهم** فالحققون على انه يؤخذ به
ومنه من جعله من الهم المرفوع وفي النزاهة من كتاب الكراهية
هتم بمعصية لا ياثم ان لم يصم عزمة عليه وان غرضه ان يثم
الهم لا يثم العمل بالجوارح الا ان يكون يتم بمجرد الهم كالفر
العاشر في شروط النية **الاول** الاسلام ولذا لم تصح العبادات
من كان فرس حوايه في باب التيم عند قول صاحب الكنز وغيره

وهو ان

نفسه على ان الذي يقع
في القلب على خمس مرات

بسم الله

فلقي تيمم كافر لا وضوء لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح
 وضوءه وغسله فاذا اسلم بعدها صلى بها لكن قالوا ليس
 انقطع دم الكتابية لافل من عشرة حل وطيمها بمجرد الانقطاع
 ولا يتوقف على الفصل لانها ليست من اهلها وان صح منها
 وصحة طهارة الكافر قبل اسلامه **فايدة قال في**
المنقط قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى اعلم النصارى في الفقه
 والقرآن لعلمهم بتدبير ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مس
 فلا بأس به انتهى ولم تصح الكفارة من كافر انتهى فلا تنعقد
 بمسهم انهم لا ايمان لهم لعلمهم بتدبير وقوله وان نكثوا ايمانهم
 اي الصورية وقد كتبنا في الفوائد ان نية الكافر لا تعتبر الا في
 مسئلة في البرزخية والخلاصة هي صبي ونصراني خرجا الى مسيرة
 ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق واسلم الكافر قصر الكافر لا اعتبار
 قصده لا الصبي في المختار **الثاني** التميز فلا تصح عبارة صبي
 غير مميز ولا مجنون ومن فرغ من عهد الصبي والمجنون خطأ ولكنه
 اعم من كونه الصبي مميزا ولا ينبغي تقص وضوء السكران لعدم تميزه
 وبطلان صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان **الثالث**
 العلم بالمنوي فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه كما قدماه عن
 القنية لا في الحج فانهم صحوا الاحرام المبرم لان عليا رضي الله عنه
 احرم ما احرم النبي صلى الله عليه وسلم وصحبه فان عين حجاز وعمره

صح ان كان قبل الشروع في الافعال وان شرع تصدت عمرة **الرابع**
 ان لا ياتي بمناف بين النية والمنوي قالوا ان النية المنقضية
 على التحريم جائزة بشرط ان لا ياتي بمناف ليس منها وعلى هذا
 تبطل العبادة بالارتداد والعياذ بالله تعالى في اثباتها وبطلان
 صحته النبي صلى الله عليه وسلم بالردة اذ مات عليها فان اسلم
 بعدها فان كان في حيوته عليه الصلاة والسلام فلا مانع من
 عودها ولا في عودها نظر كما ذكره العراقي ومن الثاني نية القطع فاذا
 قطع لا يمان صار مردا للحال ولو نوى الصلاة لم تبطل
 وكذا سائر العبادات الا اذا اكره في الصلاة ينوي الدخول في
 اخرى فالتكبير هو القاطع لا يؤثر لا بمجرد النية **واما الصوم**
 الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه ولا ينقل الى صوم
 نقل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة جنسان
 مختلفان لا رجحان لاحدهما على الاخر في التحريم وهما في الصوم
 والزكاة جنس واحد كذا في المحيط وفي خبر انه لا كل الواقع
 الصلاة بنيت الفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا
 صارت تطوعا ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يضره وكذا
 لو نوى فعل مناف في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل
 ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمه بخلاف ما اذا رجع بعد ما مسك
 بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل لا يبطل ولو

بعدها

نوي قطع السفر بالاقامة صار مقبلا وبطل سفره بحسب شرط ترك
 السير حتى لو نوي الإقامة سائر الم تضح وصلاحيته الموضع الإقامة
 فلو نواها في بحر أو جزيرة لم تضح واتحاد الموضع والمدة والاستقلال
 بالري فلا تضح نية التابع كذا في معراج الدررية وإن نوي المسافر
 الإقامة في اثنا صلاة متر في الوقت تحول فرضه إلى الأربع سواء كان
 في أولها أو في وسطها أو في آخرها وسواء كان منفردا أو مقترنا
 أو مدمرا أو مسوقا أما اللحق لا يتم بنية بعده فراغ أما المستحكما
 فرضه بفراغ أما مده كذا في الخلاصة ولو نوي بالالتجارت الخدنة
 كان للخدمة بالنية ولو كان على العكس لم يؤثر كما ذكره الزيلعي وأما
 نية الخيانة في الوديعة فلم أرها صريحة لكن في الفتاوى الظهيرية
 من جبايات الأحرار أن المودع إذا تعدي ثم أنزل التعدي ومن
 نيته أن يعود إليه لا يبرأ من التعدي انتهى **فروع** ويقرب من نية القطع
 نية القلب وهي نقل الصلاة إلى أخرى وقد ما أنه لا يكون إلا
 بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية ولا بد أن تكون الثانية غير الأولى
 كأن يشرع في العصر بعد افتتاح الظهر فتفسد الظهر لا الظهر
 بعد ركعتي الظهر وشرطها أن لا يتلفظ بالنية فإن تلفظ بها
 بطلت الأولى مطلقا وقد ذكرنا تفايرها في فسادات الصلوة
 من شرح الكنتز **فصل** ومن المنافي في التردد وعدم الجزم في أصلها
 وفي المنقطة عن محمد بن أبي شريخا دما للخدمة وهو نوي أن يصا

نحا باعه لا زكاة عليه قالوا لو نوي يوم الشك أنه إن
 كان من شعبان فليس يصائم وإن كان من رمضان كان
 صائما لم يضح نيته ولو رد في الوصف بأن نوي أن كان
 من شعبان فنفل ولا فطر رمضان صحت نيته كما بيناه
 في الصوم وينبغي على هذا أن لو كان عليه فائتة فشك أنه
 قضاها أولا فقضاها ثم بين أنها كانت عليها أن لا تجزئه للشك
 وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت العبادة فأتى
 بها فإن أنه فعلها في الوقت لم يجزه اخذ من قولهم كما في فتح
 القدير لو صلى الفرض وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه قد
 دخل لا يجزئه انتهى **وفي خزانة الأكل** أدرك القوم في
 الصلوة ولا يدري أنها المكتوبة أو الترخية يكبر وينوي المكتوبة
 على أنها إن لم تكن مكتوبة يقضونها يعني العشا فإذا هو في العشا
 صح وإن كان في الترخية يقع نفلا انتهى **فروع** عقب النية
 بالمشية قد ما أنه إن كان ما يتعلق بالنية كالصوم
 والصلوة لم تبطل وإن كان ما يتعلق بالأقوال كالطلاق
 والعقاق بطل **تكميل** النية شرط عندنا في كل العبادات
 باتفاق الأصحاب لا ركن وإنما وقع الاختلاف بينهم في تميز
 الأحكام والمعند أنها شرط كالنية وقبل بركنيتها **قاعدة** في
 الإيمان تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لأقضا وعند

ك
 ٢٢

مطلق
 المنة لا قوا
 كالطلاق والعقاق
 دون العبادات

للمصنف يصح قضا أيضا فلو قال كل امرأة الزوجها فهي طالق
 ثم قال نويت من بلد كذا الميرح في ظاهر المذهب خلاف المصنف
 وكذا من غضب دأهر إنسان فلما حلفه الخصم عما نوي خاصا
 وما قاله المصنف مخلص لمن حلفه ظاهر والفتوى على ظاهر المذهب
 فمضى وقع في أيدي الظلمة واخذ يقول المصنف فلا بأس به كذا في
 الولو الجية ولو قال كل مملوك أملكه فهو حر وقال عني به الرجال
 دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض أو
 بالعكس لم يصدق ديانة أيضا كقوله نويت النساء دون الرجال
 والفرق بيناه في الشرح من اليمين بالطلاق والعقاق وما فهم
 الخاص بالنية فلم امره لأن **فائدة** ينها أيضا اليمين على نية
 الخالف أن كان مظلوما وعلى نية المستخلف أن كان ظالما كما في
 الخلاصة **فائدة** أيضا الإيمان مبدية على الأغراض فلو غناظ
 من إنسان فحلفه أن لا يشتري له شيئا بغير ما يشتري له بما يريه
 لم يحث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه بأحدى عشر لم يفسخ
 لم يحث مع أن غرضه الزيادة لكنه لا حث عليه بلا لفظ ولو حلف
 لا يشتري له بعشرة فاشترى بأحدى عشر حث وتامة في المخلص
 الجامع الصغير وشرحه للفارسي **فروع** لو كان اسمها طالق وحرقة
 فناداها أن قصد الطلاق والعقوق وقعا أو الندا فلا طلاق فالمعتمد
 ولو كرر لفظ الطلاق فإن قصد الاستيناف وقع الحل أو التأكيد فوجز

في المصنف

ديانة والحل قضا وكذا إذا طلق ولو قال أنت طالق واحدة في
 ثنتين فإن نوي مع ثنتين فثلاث دخل بها أو لا فإن نوي رثنتين
 فثلاث إن كان دخل بها ولا فواحدة كما إذا نوي الظرف أو الطلق وإن
 نوي الضرب والحجاب فذلك وكذا في الأقران ولو قال أنت على مثل
 أبي أو كافي رجوع إلى قصد ليكشف حكمه فإن قال أردت الكرامة
 فهو كما قال لأن النكرى بالنسبة ثابت في الكلام وإن قال أردت
 الظهار فهو ظاهر لأنه تشبيه بجميعها وإن قال أردت الطلاق فهو
 طلاق بائن وإن لم يكن له نية فليس بشي عندها قال محمد بن موطا
 فإن عني به التحريم لا غير قصد أبي يوسف أيا وعنده محمد بن موطا
 أنت على حرام كافي ونوي ظهار أو طلاق فهو كما نوي وإن لم ينو فلي
 قول أبي يوسف أيا وعلى قول محمد بن موطا **ومنها لو قال الحب** قرائنا
 فإن قصد الثلاثة حرمة وإن قصد الذكر فلا وإن قرأ الفاتحة في صلاة
 الجنائزة إن قصد الثناء والدعاء لم يكفر وإن قصد الثلاثة كفر عطف
 الخطيب فقال الحمد لله إن قصد الخطبة صححت وإن قصد الحمد فقط
 لم يصح ولو ذبح فوطس فقال الحمد لله فذلك ذكر المصلي أية أو
 ذكر أو قصد به جواب التكلم فسدت ولا فلا **تكمل** في النيابة
 في النية قال في تيمم الغيبة مريض يئمه غيره فالنية على المريض دون
 الميم انتهى وفي الزكاة قالوا المقبرية الموكل فلو نواها فذبح الموكل بلا
 نية أجزأته كما ذكرناه في الشرح وفي الحج عن الغير الاعتبار لنية المأمور

والام

اشتملت

وليس هو من باب النيابة فيما لان الافعال انما صدرت من المأمور فتعتبر
فيه **تبعية** قاعدة الامور نقاصدها على عدة قواعد كما بين
لك وقد اتينا على عدة مسائلها والافعال لا تخصي وفروعها
لا تستقصي **خاتمة** تجري قاعدة الامور نقاصدها في علم العربية
ايضا فاول ما اعتبر في ذلك في الكلام فقال سبويه والجمهور على
اشتراط القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهي وما
تحكيه لميوانات المعلقة وخالف بعضهم فلم يشترط ويسمى كل ذلك
كلاما واختاره ابو حيان ووقع على ذلك من الفقه ما اذا حلف لا بكلمة
فكلمة نائما حيث يسمع فانه تحت في بعض روايات المبسوط شرط
ان يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينشبه كما اذا ناداه من بعيد و
حيث لا يسمع صوته كذا في الهداية **والحاصل** انه قد اختلف التصحیح
فيها كما بيناه في الشرح ولم امر لان حكم ما اذا كلمه معي عليه او مجنون او
سكران ولو سمع اية السجدة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار
لعدم اهلية القاري بخلاف ما اذا سمعها من جنبا وحائض السماع
من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار وكذا يجب سماعها
من سكران ومن ذلك المنادي النكرة ان قصد نداء واحد بعينه تعرف
ووجب بناؤه على الصبر والالام تعرف واعرب بالنصب ومن ذلك العلم
المنقول من صفة ان قصد برمج الصفة المنقول منها ادخل فيه الولا
لا وفروع ذلك **ليرة** وتجري هذه القاعدة في العروض فان الشعر عند

مطلب خلاف النكاح
في نطق الساهي
والنائم
كان

اهله كلام موزون مقصود به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن
قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام الله
تعالى كقوله لن نزالوا البر حتى تنفقوا مما اورسوله صلى الله عليه
وسلم كقوله هل انت الا اصبع دمي وفي سبيل الله ما يقيني
القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك ودليلها ما رده مسلم
عن ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعا اذا وجد احدكم في بطنه شيئا
فاشكك عليه اخرج منه شيئا ولا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع
صوتا او يجد ريحا **وفي فتح القدير** من باب الانجاس ما يوضحها
فتساوت عبارة تمام ما قوله تطهير النجاسة واجب متيد بالامكان
واما اذا لم يتمكن من الازالة لخفاه خصوص محل المصاب مع العلم بخبر
الثوب قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله تحري وبلا تحطير
وذكر الوجه بين ان لا اثر للتحري وهو ان يغسل بعضه مع ان الاصل
طهارته الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون المفسول محلا
فلا يقضي بالنجاسة بالشك كذا اوردته الاسيما في شرح الجامع
الكبير قال وسمعت الامام تاج الدين احمد بن عبد العزيز يقول وبقيته
على مسئلة في السير الكبير هي اذا افتحنا حصنا وفيهم ذمي لا يعرف لا يجوز
قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض واخرج محل قتل الباقي للشك
في قيام المحرم كذا هنا **وفي الخلاصة** بعد ذكره حجة عن التعديل ولو
صلى معه صلوات ثم ظهرت النجاسة في طرفه اخرجت عادة ما صلى

مجنون

مطلب
اليقين لا يزول بالشك

انتهى **وفي الظهيرة** الثوب فيه نجاسة لا يورى مكانها يفصل الثوب كله وهو الاحتياط وذكر التعليل مشكل عندي فان غسل طرف يوجب الشك في تطهير الثوب بعد اليقين بنجاسته قبل وحاصله ان الشك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين قبله **والحق** ان ثبوت الشك في كون الطرف المغسول والمخرج هو مكان النجاسة والمغسوم الدم يوجب البتة الشك في طهر الباقي وبإباحة دم اليقين ومن ضرورة صيرورة مشكوكا فيه ان تفاع اليقين عن نجاسته **ومعصوم** واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلوة معه الا ان هذا ان يحتمل لم يبق ككلمة **الجميع** عليها اعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك معني فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك فيه لا يرتفع اليقين به فمن هذا حقق بعض المحققين ان المراد لا يرتفع حكم اليقين وعلى التقدير تخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلوة فلا يصح بعد غسل الطرف لان الشك الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك قبل الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله اعلم **ونظرة** **قوله** القسمة من المظهرات يعنى لو نجس بعض البرغم فتم طهره لوقوع الشك في كل جزء هل هو المشكوك او لا **قلت** يندرج في هذه القاعدة قواعد **منها** قولهم الاصل بقا ما كان على ما كان ويتفرع عليها

انتهى

الرجل

في هل ثبوت اليقين
ليصور ثبوت شك

مسائل **منها** من يتيقن الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر ومن يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث كما في السراجه وغيرها لكن ذكر عن محمد انه اذا دخل بيت الخلا وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه اولا كان محدثا وان جلس للوضوء ومعه ما شرب شك هل توضا اولا كان متوضعا عملا بالغالب **وفي خزانة العمل** استيقن باليتم وشك في الحدث فهو على يمينه وكذا لو استيقن بالحدث وشك في اليتم فهو محدث اخذا باليقين كما في الوضوء ولو يتيقن الطهارة والحدث وشك في السابق فهو متطهر وفي البرائة يعلم انه لم يفصل عضو الكنه لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى كانه اخر العمل راى البلة بعد الوضوء سايلا من ذكره بعيد وان كان يرض كثيرا ولا يعلم انه بول او مالا يلنفت اليه وينفخ فرجه وانزله بالماء قطعاً للوسوسة واذا بعد عهده عن الوضوء او علم انه بول لا ينفعه الحيلة **ومن فروع ذلك** ما لو كان لزيد على عمر والف مثلاً فبرهن عمر على الاداء او لابرأ فبرهن زيد على ان له عليه الف لم تقبل حتى يدينوا انها حادثة بعد الاداء او لابرأ شك في وجود النجس فلا يصل بقا الطهارة ولذا قال محمد حوض تلامنه الصغار والعبيد بالأيدي الدنسة والجرار الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم به نجاسته ولذا افتوا بطهارة طين الطرقات وفي المنقط فارة في كونه لا يدري انما كانت في الجرة لا يقضى بفساد الجرة بالشك وفي

خزانة لا حبل رأي في ثوبه قد راو قد صلي فيه ولا يدري متى أصاب
يعيدها من آخر حدث أحدث والمضى من آخر مرة انتهى يعني احتياطا
وعلا بالظاهر كل آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه
لأن الأصل بقاء الليل وكذا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع
الشك وعن أبي حنيفة إن رمي بالأكلم مع الشك إذا كان بصره
علة أو كانت الليلة مفرقة أو متعينة أو كان في مكان لا يستبين
فيه الفجر وإن غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فإن أكل فإن لم يستبين
له شيء لا قضا عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر أنه أكل بعدة قضى ولا
كفارة ولو شك في الغروب لم يأكل لأن الأصل بقاء النهار فإن لم يستبين
لشيء قضى وفي الكفارة روايتان وتامه في الشرح من الصوم
المسألة عدم وصول النفقة والسوسة المقررين في مدة مدية فالقول
لأن الأصل بقاءها في ذمتهم كالمدين إذا ادعى دفع الدين وإنكر
الدائن ولو اختلف الزوجان في التمكن من الوطى فالقول بمتكره لأن
الأصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول لها لأن الأصل
عدم الرضا ولو اختلفا بعد الهدية في الرجعة فالقول لها لأن الأصل
عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لأنه يملك لأنثا فيملك الأخيار
اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لأنه الأصل وإن برهن
فيلزم مدعي الأكره إلى وعليه الفتوى كما في البرائة ولو ادعى المشتري
أن اللحم حم ميتة أو ذبيحة مجوسي وإنكر البائع لم إلا أن مقتضى قوله

القول لمدعي البطلان لكونه منكرا أصل البيع أن يقبل قول المشتري
وباعتبار أن الشاة في حال حيائها محرمة فالمشتري مستمسك بأصل
الحريم إلى أن يتحقق زواله أدعت المطلقة امتداد الطهر وعدمه
انقضا البعدة صدقت ولها النفقة لأن الأصل بقاءها أدعت الحمل
فإن لها النفقة إلى ستين فإن مضت ثم تبين أن لا حمل فلا رجوع
عليها كما في فتح القدير **قاعدة** الأصل براءة الزمة وإن لم يقبل
في شغلها شاهد واحد ولذا كان القول قول المدعي عليه لموافقة
الأصل وفي الدين على المدعي لدعواه ما خالف الأصل فإذا اختلفا
في قيمة المتلف والمغصوب فالقول قول الغايم لأن الأصل البراءة
عن ما زاد ولو أقر بشيء أو حق قبل تفسيره كماله قيمة والقول للمقرع
بميسره ولا يرد عليه ما لو أقر بدها فأنهم قالوا يلزمه ثلاث دراهم
لأنها أقل الجمع مع أن فيه اختلافا ففيل قلنا اثنا فيبغى أن
يحمل عليه لأن الأصل البراءة لانا نقول المشهور أنه ثلاثة وعليه
ينبغي الإقرار **قاعدة** من شك هل فعل أو لا فالأصل أنه لم يفعل
ويدخل فيها قاعدة أخرى من ثبوت الفعل وشك في القليل أو
الكثير حمل على القليل لأنه المتيقن إلا أن تشغل الزمة بالأصل
فلا يبرأ إلا باليقين وهذا الاستثناء راجع إلى قاعدة ثالثه هي
ما ثبت باليقين لا يرتفع إلا باليقين والمراد به غالب الظن ولذا
قال في الملقط ولو لم يفته من الصلوات شيء وأحب أن يقضى صلوة

عمره منذ أدرك لا يستحب ذلك إلا إذا كان ضيق فسادها بسبب
 الطهارة أو ترك شرط خيديد يقضي ما غلب على ظنه وما زاد عليه
 يكفر بغير النهي عنه انتهى **شك في صلوة هل صلاها أعاد في**
 الوقت شك في ركوع أو سجود وهو فيها عادة وإن كان بعدها فلا وإن
 شك أنه كبر صلى فإن كان أول مرة استأنف وإن كثر تحري ولا أخذ
 بالآقل وهذا إذا شك فيها قبل الفراغ فإن كان بعده فلا شيء عليه إلا
 أن تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضا وشك في تعيينه قالوا يسجد سجدة
 واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد للسجود
 كذا في فتح القدير **ولو أجزع عدل** بعد السلام أنك صليت الظهر
 أربعاً وشك في صدقه وكذبه فإنه يعيد احتياطاً لأن الشك في صدقه
 شك في الصلوة ولو وقع الاختلاف بين الإمام والقوم فإن كان الإمام
 على يقين لا يعيد ولا أعاد بقولهم كذا في الخلاصة **ولو صلى ركعة**
 بنيت الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك في الثالثة أنه في الظهر
 ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك ليس
 ولو تذكر مصلي العصر أنه ترك سجدة ولا يدري هل تركها من الظهر
 أو العصر الذي هو فيها تحري فإن لم يقع تحريه على شيء ثم العصر
 ويسجد سجدة واحدة ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر فإن لم
 يعد فلا شيء عليه وفي المجتبى ومن شك أنه كبر الافتتاح أو أوهل
 أحدث أو أوهل أصابت النجاسة ثوبه أو أوهل أو مسح رأسه ولا يستقبل

أن كان أول مرة ولا فلا انتهى ولو شك أنها تكبيرة الافتتاح والفتوة لم
 يصح شارباً وتامه في الشرح من أجز مجود السهو ولو شك في أن كان
 الحج ذكر الحضاف أنه يتحري كما في الصلوة وقال تامة مشايخنا
 يودي ثانياً لأن تكبيرة الركن والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة
 الركعة تفسد الصلوة فكان التحري في باب الصلوة أحوط كذا في المحط
وفي البدائع أنه في الحج بيني على الأقل في ظاهر الرواية وفي البراءة
 شك في القيام في الفجر أنها الأولى أو الثانية رفضه وقد قدر التشهد
 ثم صلى ركعتين بفاتحة وسورة ثم أتم وسجد للسهو فإن كان الشك في
 سجدة أنها من الأولى أم الثانية يمضي فيها وإن في السجدة لأن إتمامها
 لازم على كل حال وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية فقد تم قام وصلى
 ركعة ثم بسجدة السهو وإن شك في سجدة أنه صلى الفجر ركعتين
 أو ثلاثاً أن كان في السجدة الثانية فسدت صلواته وإن كان في
 السجدة الأولى يمكن إصلاحها عنده محمد لأن تمام الماهية بالرفع عند
 فترفع السجدة بالرفض ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد
 للسهو إلى أن قال نوع منه تذكر أنه ترك ركناً قولياً فسدت صلواته
 وإن فعلتاً يحل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة
 بسجدين **صلوة يوم** ليلة ثم تذكر أنه ترك القراءة في ركعة
 ولم يعد أية صلوة أعاد الفجر والوتر وإن تذكر أنه ترك في ركعتين فذلك
 وإن تذكر الترك في الأربع فذوات الأربع كلها انتهى **وما شك هل**

القائمين

طلق لم يلق شك انه طلق واحدة او اكثر بدني على الاقل كما ذكره
 الاستيعاب الى ان يستيقن بالاكثر او يكون اكثر منه على خلافه
 وان قال الزوج عزمت على ان ثلاث يتركها وان اخبر عدل حضرا
 ذلك المجلس انها واحدة وصدمتهم اخذ بقولهم ان كانوا عدلا وغير اليا
 الثاني حلف بطلاقها ولا يدري ثلاثا ام اقل مجري وان استر باعل ما يند
 من ذلك عليه كذا في النزائية **ومنها شك** في الخارج امي ام مدي
 وكان في النوم فان تذكر احتلاما وجب الفصل اتفاقا والام يجب عند
 ابي يوسف عملا بالاقل وهو الذي وجب عندهما احتياط القول بها
 بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في الفارة المبينة اذا وجدت
 في بيرو ولم يدري متى وقعت وهنا فروع لم يرها الي لان **الاول** لو كان
 عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي النزائية
 من القضا اذا شك فيما يدعي عليه فينبغي ان يرصن خصمه ولا يحلف احراز
 عن الوقوع في الحرام وان ابي خصمه لا حلفه ان اكبر رايه ان المدعي
 محق لا يحلف وان مبطل ساغ له الحلف انتهى **الثاني** له ابل وبقر غنم
 سائمة وشك في ان عليه زكوة كلها او بعضها وينبغي ان يلزم زكوة
 الكل **الثالث** شك فيما عليه من الصيام **الرابع** شك فيما عليها
 من العدة هل هي عدة طلاق او وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى
 الصائم اخذ من قولهم لو ترك صلاة وشك انها اية صلوة تلزمه
 صلوة يوم وليلة عملا بالاحتياط **الخامس** شك في المنذور هل هو

صلوة او صوم او عتق او صدقة وينبغي ان تلزمه كفارة يمين اخذ من
 قولهم لو قال على نذر فعليه كفارة يمين لان الشك في المنذور كعدم
 تسميته **السادس** شك هل حلف بالله او بالطلاق او بالعتق ثم
 رأت المسئلة في النزائية بقيل الايمان حلف ونسي ان بالله تعالى
 او بالطلاق او بالعناق خلفه باطل انتهى **وفي القيمة** اذا كان
 يعرف ان حلف معلق بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار وخروج
 الا انه لا يدري كان بالله او كان بالطلاق فلو وجد الشرط ما يجب
 عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى ان كان الخالف مسلما قيل له قال
 اعلم ان على ايمان كثيرة غير اني لا اعلم عددها ماذا يصنع قال يحمل على الاقل
 حكما واما الاحتياط فلا نهاية له انتهى **القاعدة** الاصل العدم
 وفيها فروع **منها** القول قول نافي الوطى لان الاصل العدم لكن قالوا
 في العين لو ادعى الوطى وانكرت وقلن بكر خبرت وان قلن ثيب القول
 له لكونه منكرا استحقاق الفرقة عليه **والاصل** السلامة من الغنة
وفي القية افرقا وقالت افرقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله
 فالقول قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر انتهى **ومنها** القول
 قول الشريك والمضارب انه لم ينزح لان الاصل عده وكذا لو قال
 لم انزح الا كذا لان الاصل عدم النزاي **وفي الجمع** من الاضرار وجعلنا
 القول قول المضارب اذا اتى بالعين وقال هما اصل ونزح لا الرب المال
 انتهى لان الاصل وان كان عدم النزح لكن عامر منه اصل اخر وهو ان القول

بصد
 قاعدة الاصل العدم

قوله القابض في مقدار ما قبضه ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد
 فرضها وادعى الوصول إليها وانكرت فالقول لها كالدائن إذا انكر وصول
 الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها وكذلك
 ادعى الأب لانفاقه فالقول له مع اليقين كما في الخانية **والثانية** خرجت
 عن القاعدة فليست مل وكذا في قدر ركن المال لأن الأصل عدم الزيادة
 وكذا في أنه ما ناله عن شرائه لأن الأصل عدم الزيادة وكذا في أنه
 ما ناله عن شرائه كذا لأن الأصل عدم النسي ولو ادعى المالك أنها قرص فلا خلاف
 أنها مضاربة وببعض القول فيها قول الآخر لأنها اتفاقا على جواز النصف
 له والأصل عدم الضمان ولذا قال في الكنز وإن قال أخذت منك الف
 وديعة وهككت وقالت أخذت أغصبا فهو ضامن ولو قال أعطيتها
 وديعة وقال غصبتها انتهى **وفي البرازية** دفع لأخريتها ثم اختلف
 فقال الدافع ثم قال الآخر هدية فالقول للدافع انتهى لأن مدعي
 الهبة يدعي البراءة عن القيمة مع أن العين متقومة بنفسها **ومنها**
 لو ادخلت امرأة حلة ثديا في ثم الرضيع ولا يدري دخل اللبن في حلقه
 أولا لا يحرم النكاح لأن في المانع شك كذا في الوالوجية **ومنها** لو اختلف
 في قبض المبيع والعين الموحدة فالقول للمكره كذا في جامع الهدية **ومنها**
 لو ثبت عليه دين بأمرارة وبينة فادعى الأذى أو الأبر فالقول للدائن
 لأن الأصل عدم **ومنها** لو اختلف في قدم العيب فانكره البائع فالقول
 له واختلف في تعليله فقبل لأن الأصل عدم وقيل لأن الأصل لزوم العقد

لا خلاف

ومنها

ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقبل القول لمن نفاه عمدا بان الأصل
 عدمه وقيل لزيادة عامة لأنه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح
 والمعتمد الأول **ومنها** لو قال غصبت منك الف وخرجت في عشرة آلاف
 فقال المضمون منه بل كنت امرتك بالتجارة بها فالقول للمالك كما في
 إقرار البرازية يعني التمسك بالأصل وهو عدم الغصب **ومنها** لو
 اختلفا في زويرة المبيع فالقول للمشتري لأن الأصل عدمها ولو
 اختلفا في تغير المبيع بعد رتبته فللبائع لأن الأصل عدم التغير **خاتمة**
 ليس الأصل عدم مطلقا أما هو في الصفات العارضة وأما في الصفات
 الأصلية والأصل الوجود وتفرع على ذلك لو اشتراه على أنه خباز أو
 كاتب وانكر وجود ذلك الوصف به فالقول له لأن الأصل عدمه بالكونها
 من الصفات العارضة ولو اشتراها على أنها بكر وانكر قيام البكارة
 وادعاه البائع فالقول للبائع لأن الأصل وجودها لكونها صفة
 أصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط فزع لو قال
 كل مملوك خبازي فهو حر فادعاه عبدا وانكر المولى فالقول للمولى ولو
 قال كل حماري بكر فهي حرة فادعته جارية أنها بكر وانكر المولى فالقول
 لها وتام تفرعه في شرحنا على الكنز في تعليل الطلاق عند شرح
 قوله وإن اختلفا في وجود الشرط **قاعدة** الأصل إضافة الحادث
 إلى أقرب أوقاته **ومنها** ما قد مناه **ومنها** لو رآني في ثوبه نجاسة
 وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابته يعيدها من آخر حدث أحدثه

مطل
 إضافة الحادث إلى أقرب
 أوقاته

والمنى من آخر ردة وميزه الفصل في الثانية عند أبي حنيفة ومحمد
وأن لم تذكر احتلاما **وفي البايع** يعيد من آخر ما احتلم وقيل في
البول يعبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما عرف ولو توجبه
فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فإن لم يكن لها ثقت
يعيد الصلاة من يوم وضع القطن فيها فإن يكن فيها ثقت يعيدها
من ثلاثة أيام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة حكما بخاتمة السر
إذا وجد فيها فارة ميتة من وقت العلم بها من غير عادة شيء لأن
وقوعها حادث فيها إلى أقرب أوقاته وخالف الإمام الأعظم فاحتسب
اعادة صلاة ثلاثة أيام إن كانت متفجرة أو متفسيخة والآخر يوم
وليلة عملا بالسبب الظاهر دون الموهوم احتياطا كالجرح إذا لم
يزل صاحب فراس حتى مات بحال به على الجرح **ومنها** لو كان في يد
رجل عبد فقال لرجل فقات عينه وهو في ملك البايع وقال المشتري
فقات وهو في ملكي فالقول للمشتري فيما خذ امرشه **ومنها** أرغبت أن
زوجها أباها في المرض وصار فارا فترث وقالت الورثة أباها في الصحة
فلا ترث كان القول قولها فترث وخرج عن هذا الأصل مسألة
الكنز من مسائل شتى من القضا وإن مات ذمي فقالت زوجته سلمت
بعد موته وقالت الورثة سلمت قبل موته فالقول لهم مع أن الأصل
المذكور يقتضي أن يكون القول لها وبه قال زفر وناظر جوا عن هذه
القاعدة فيها الأصل حكم الحال وهو أن سبب الحرمان ثابت في الحال

فثبت فيما مضى **ومما فرغت على الأصل** ما في اليتمه وغيرها الواقف لورث
ثم مات فقال المقر له اقرب في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول
الورثة والبينة بينة المقر له وإن لم يقر البينة وأراد استحلافهم فله
ذلك انتهى ومما فرغته على هذا الأصل أقوالهم لو مات مسلم وتحت نصرة
فجات مسلمة بعد موته فقالت سلمت قبل موته وقالت الورثة
سلمت بعده فالقول لهم كما ذكره الزيلعي في مسائل شتى **ومما خرج**
عن هذا الأصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل اخذت منك الفاء ونقها
إلى يزيد قضيت بها عليك فقال الرجل اخذتها ظمما بعد الغزل فالصحيح
أن القول للقاضي مع أن الفعل حادث فكان ينبغي أن يضاف إلى أقرب
أوقاته وهو وقت الغزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكتبت
المعتمد الأول لأن القاضي أسند إلى الحالة منافية للضمان وكذا إذا
زعم المأخوذ منه أنه فعله قبل تقليد القضا **ومما خرج أيضا عنه** ما لو
قال العبد لعنه بعد العتق قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بالقطع
رأيت حر كان القول للعبد وكذا لو قال المولى لعبد قد عتقه اخذت
منك غنلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال العتق اخذت بعد
العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع إذا قال بعت وكتبت
قبل الغزل وقال الموكل بعد الغزل كان القول للوكيل إن كان البيع منه
مستهلكا وإن كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغنلة
لا يصدق في الغنلة القيامة ومما وافق الأصل ما في النهاية ما لو عتق

أمة ثم قال لها قطعت يدك وانت امتي فقالت بل قطعتها وان احره
فالقول لها وكذا في كل شي اخذتها منها عند ابي حنيفة وابي يوسف ذكره
قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بينهما
وفي الجمع من الافرار ولو اقر حربي اسلم ياخذ المال قبل الاسلام او يترك
خمر عبدا او مسلم مال حربي في دار الحرب يقطع يده اعتقه قبل العتق
فكذب في الاستناد امتي بعدم الضمان في الكل انتهى وقال ايضا **ومما**
فرعته عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند الشري
فانه لا يرجع بالتمس لان المرض يزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يفتق
الى السابق لكن يرجع بنقصان العيب كما ذكره الزيلعي وليس من
فرعها ما اذا تزوج امة ثم اشتراها ثم ولدت ولدا يحتمل ان يكون
حادثا بعد الشراء وقبله فانه لا شك عندنا في كونها ام ولد لامرئ
انه حادث اضيف الى اقرب واقائه لانها لو ولدت قبل الشراء لم يكن
تصير ام ولد عندنا **قاعدة** هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل
الادلة وهو مذهب الشافعي والجمهور حتى يدل الدليل على الاباحة
ونسبه الشافعية الى ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفي البدائع المحتا
ان لاحكم للافعال قبل الشرع والحكم عندنا وان كان اذلتا فالرا
ههنا عدم تعيينه بالفصل قبل الشرع فانتهى التعلق لعدم فائدة
انتهى **وفي شرح المنار** للمصنف الاشياء في الاصل على الاباحة
عند بعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال بعض اصحاب الحديث

الاصل

الاصل فيها المحظور وقال اصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها
من حكم لكان نقف عليها بالعقل انتهى **وفي الهداية** من فصل
الحداد ان الاباحة اصل انتهى ويظهر اثر هذا الاختلاف في
المسكوت عنه ويخرج عليها ما اشكل حاله **فمنها** الحيوان المشكل
امره والنبات المجهول سميته **ومنها** اذا لم يعرف حال النهر هل هو
مباح او مملوك **ومنها** لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح او
او مملوك **ومنها** مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القابل بالان
الحل في الكل واما مسألة الزرافة فالتحتمل عندهم حل الكلب وقال
الهيوطي ولم يذكرها احد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي
حلالها والله تعالى اعلم **قاعدة** الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال
في كشف الاسرار وشرح فخر الاسلام الاصل في النكاح المحظور ما يح
للضرورة انتهى فاذا انقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا
لا يجوز التحريم في الفروج **وفي كافي الحاكم الشهيد** من باب التحريم
ولو ان رجلا له اربع جوارى عتق واحدة منهن بعينها ثم نسيها
فلم يدربتهن اغتق لم يسعه ان يتحريم للوطي ولا لبيع ولا يسع
الحاكم ان يخلي بينه وبينهن حتى تبين المعتقة من غيرهن وكذلك
اذا طلق احدي نساياه بعينها ثلاثا ثم نسيها وكذلك ان يترك كلهن لا
واحدة لم يسعه ان يقرها حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك المعتقة القاضي
عنها حتى يخبر انها غير المطلقة فاذا اخبر بذلك استخلفه انه مطلق

هذه بعينها ثلاثا ثم خلى بينهما فان كان حلف وهو جاهل بما فلا ينبغي له ان
يقربها فان باع في المسئلة الاولى ثلاثا من الجوارى ليحكم الحاكم فان اجاز
يعقبن وكان ذلك من رايه وجعل الباقية هي المغنقة ثم رجع اليه بعض
من باع بشرا وهدية او ميراث لم يبيع له ان يطاها لان القاضي قصي فيه
بغير علم فلا ينبغي له ان يطا شيئا منهن بالملك الا ان يزوجها فحينئذ
لا باس لانها زوجته او امته ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما
جاز للضرورة والفروج لاجل للضرورة انتهى ثم قال ولو اعتق جارية
من رقيقه ونسبها ثم مات لم يجز للقاضي التحري ولا يقول للورثة اعتقوا
انتهى شيئا واعتقوا التي اكبر ظنكم انها حرة ولكنه يسألهم فان رخصوا ان
اليت اعتق هذه بعينها واستخلفهم على علمهم في البقيات فان لم يعرفوا
من ذلك شيئا اعتقهن كاهن واسقط عنهن قيمة احداهن وسعين فيما
بقي انتهى **وخرج عن هذا الاصل** مسئلة في فتاوي قاضي خان بنيت
امرؤها قوم كثير من اهل قرية اقلهم او اكثرهم ولا يدري من امرعها وارادوا
من اهل تلك القرية ان يزوجها قال ابو الفاسم الصفار اذا لم يظهر له علامة
ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا يستدباب
النكاح فلو اختلطت الرضعة ببنات محصون لمرأة لان ثم رايت في
الكافي للحاكم الشهيد ما يفيد الحل **ولفظه** لو ان قوما كان لكل منهم جارية
فاعتق احدهم جاريته ولم يعرفوا المغنقة فلكل واحد منهم ان يطا جاريته
حتى يعلم انها المغنقة بعينها فان كان اكبر راي احدهم انه هو الذي اعتق

فاجب الي انه لا يقرب حتى يستقن ذلك ولا يقرب لم يكن ذلك حراما
ولو اشتراه من رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة
منهن حتى تعرف المغنقة ولو اشتراها الا واحدة حل له وطهرت ان
فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطهرت منهن ولا يبيعه حتى يعلم
المغنقة منهن انتهى **ثم اعلم** ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في
المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة شك لم يعتبر ولذا
قالوا لو دخلت امرأة حلة ثديها في فم صبيعة ووقع الشك في وصول
اللبن الى جوفها لم يحرم لان في المانع شك كما في الولوجية امرأة كانت
تفطى ثديها صبيحة واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ثدي لبث
حين الفها ثدي ولا يعلم ذلك الا من جهتها باجاز لانها ان يزوج بهذه
الصبيحة انتهى **وفي الخاتمة** صبيحة وصغيرة بينهما شبهة الرضاع
ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا باس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر
بذلك احد ان اخبر عدل ثقة يؤخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان
كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران فالأحوط ان يفارقهما ثم اعلم ان البضع
وان كان الاصل فيه الخطر يقبل في حله خبر الواحد قالوا له شرامة زيد
قال بكر وكنتي زيد ببيعها دخل وطها وكذا الوجات انه قالت لرجل ان
موكاي بعثني اليك بديعة ووطن صدرها حل وطها ولم امرحها ما اذا وكل شخصا
في شر لجارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل ان يسلمها
للمرسل فمقتضى القاعدة حرمتها على الوكيل لاحتمال انه اشتراها لنفسه لان الوكيل

بشر غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان كان شر الوكيل الجارية بالصداقة
 المعينة ظاهر في الحل ولكن اصل التبرير وينبغي الرجوع الى قول الواو
 لانه خليفة وله نظائر في الفقه ولما كان الاولى الاحتياط في الفروج
 قال في المضمرات اذا عقد على امته فمهرها على وطئها حراما على سبيل
 الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان يكون حرة او معتقة الغير محظوف
 عليه بعنفها وقد حث المالك وكثيرا ما يقع لاسيما اذا ائذ اولها الايدي
 انتهى فاما وقع لبعض الشافعية من ان وطئ السراي الذي يجلب من
 اليوم من الروم والهند والترك حرام الا ان ينتصب في المقام من جهة
 الامام من تحسن قسمها من غير حيف ولا ظلم او تحصل قسمه من حكم او
 تزوج بعد العنق باذن القاضي والعنق والاحتياط اجتنابا من مملوكا
 وحريرا انتهى ورع لاحكامهم **قال الجارية** المجهولة الحال المرجعها
 الى صاحب اليد ان كانت صغيرة والى اقرانها ان كانت كبيرة وان علم
 حالها فلا اشكال **تبيين** في معراج الدراية من كتاب الحظر والاباحة
 ان اصحابنا احتاطوا في امر الفروج الا في فسيلة لو كانت جارية بين
 شركتين ادعى كل منهما انه تخاف عليها من شريكه وطلب ان توضع على
 يد عدل لا يخاف الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوما حشمة للملك
قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة وعلى ذلك فروع كثيرة **منها** النكاح
 للوطئ وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء فحرمته
 الاب كحليلة ولد الوصي شافعي حله لم ينفذ لمخالفة الكتاب بخلاف القضا

نخل ممسوسه والفرق في ظاهرها شرحنا وحرمة المفقود عليها بلاوطي
 بالاجماع ولو قال لامنه ومنكوحته ان نكحت ففعل الوطئ فلو عقد على
 الامة بعد عتاقها او على الزوجة بعد ايمانها لم تحث كما في كشف الاسرار
ومنها لو وقف على ولد او وصي لولد زيد لا يدخل ولد ولد ان كان له
 ولد لصلبه فان لم يكن له ولد لصلبه استحقه ولد الابن واختلف في ولد
 البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصح فاذا ولد للواقف ولد رجوع من
 ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفردات
 اذا وقف على اولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد
 كما في نسخة القدير وكما له للعرف فيه ولا فالولد مفردا اوجما حقيقة في الصلابة
ومنها حلف ان لا يبيع ولا يشتري ولا يواجر ولا يستاجر ولا يصالح
 عن مال او لا يقاسم او لا يخاصم او لا يضرب ولن لم تحث الا بالمباشرة ولا
 ولا تحث بالتوكيل لان الحقيقة وهو مجاز الا ان يكون مثله لا يباشر
 ذلك العقل كالقاضي ولا مير في يده تحث بها وان كان يباشر مرة ويوكل فيه
 اخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الذكر بعدة وما تحث بها النكاح والطلاق
 والخلع والعنق والكتابة والصلح عن دم عمد والهبة والصدقة والقرض
 ولا استقراض وضرب العبد والنكاح والنا والخطبة ولا يداع ولا استبداع
 ولا عارة والاستعارة وقضا الدين وقبضه والكسوة والحمل انتهى والنفقة
 والعقود في الايمان هل تخص بالبيع او تنال الفاسد فقالوا لا اذن في
 النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكح لا يتناول

واليمين على النكاح ان كانت على الماضي ثناولته وان كان على المستقبل الا واليمين
 على الصلوة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كما في الظاهر وكذا على
 البيع كما في المحيط **ومنها** حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحح قياسا وشقيدا
 به استحسانا ومثله لا يزوج اليوم كما في المحيط **ومنها** لو قال هذه الدار لزيد
 كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل وفي البراءة قولان ساكن
 هذه الدار اقرار بكونها له بخلاف زرع فلا زرع لزيد وادعى ان زرع بالاجر
 فهي للزيد **ومنها** حلف لا يأكل من هذه الشاة حيث يلزمها لانه الحقيقة دون
 لئنها وشاؤها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة حيث يثمرها وطلعت
 الا بما اتصل به صنعة حادثة كالدبس فان لم يكن لها ثمر حيث ياكلها ما اشترى
 بثمنها **ومنها** حلف لا يأكل من هذه النخلة فانه تحت باكل عينها لا مكان
 فلا تحت باكل خيرها **ومنها** حلف لا يشرب من دجلة تحت بالذرع لانه
 الحقيقة ولا تحت بالشرب بيد او باناء بخلاف من ما دجلة **ومنها** اوصى
 لمواليه وله عتقا ولهم عتقا لفت بالاولين لانه مواليه حقيقة والاخرى
 مجازا بالكتاب **ومنها** اوصى لابن زيدا وله صليون وحفدة فالوصية للصليين
 ونقص على الاصل المذكور بالمستأمن على ابناءه لدخول الحفدة ومن خلف لا يقع
 نفيه في دار زيد تحت بالدخول مطلقا وعن اضافة العتق الى يوم تدرم زيد
 فقدم ليل العتق ومن لا يسكن دار زيد عمت النسبة للملك وغيره وبان بالخلف
 ومحررا قالوا فمن قال لله على صوم رجب نأوب باليمين انه نذر يمين واجيب بان
 الايمان لحقن الدم المختاط فيه فانه من الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة

فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول نعم واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كالطلاق
 الوقت لقوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره وللمها اذا امتد كونه معيارا
 والقدر غير مهتد فاعتبر مطلق الوقت وضافته الدار نسبة للسكنى وهي
 عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليمين من الموجب فان ايجاب اليمين
 سباح كتحريمه بالضرر ومع الاختلاف لا جمع كذا في البدائع **ومن هذا**
الاصل لو حلف لا يصلي صلوة فانه لا تحت الا بركنين لان الحقيقة
 بخلاف لا يصلي فانه لا تحت حتى يقيد بها بسجدة لانه يكون انما بجميع
 الاركان وهل تحت بوضع الجبهة او بالرفع قولان هنا من غير ترجيح وبتبع
 ترجيح الثاني كما رجوه في الصلوة ولو حلف لا يصلي الظهر لم تحت الا
 بالاربعة ولو حلف لا يصليه جماعة لم تحت باذراك ركنة واختلف
 فيما اذا اتى بالكثر **خاتمة** فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين
 لا يزول بالشك **القاعدة الاولى** يستثنى منها مسائل **الاولى** المسحاة
 المتخيرة يلزمها الاغتسال لكل صلوة وهي الصحيح **الثانية** اذا وجد بلا
 ولا يدري ام مذي قدسنا ايجاب الغسل مع وجود الشك **الثالثة**
 وجد فارة ميتة ولم يدري متى رقت وكان قد توضا منها قدسنا وجوب الاغارة
 عليه مفصلا مع الشك **الرابعة** قدسنا انه لو شك هل يكبر للامتناع
 او لا او احدث او لا او مسح راسه او لا وكان اول ما عرض له استقبال
الخامسة اصاب ثوبه نجاسة ولا يدري اي موضع اصابته غسل الكل على
 ما قدسنا عن الظهيرة مع ما فيه من الاختلاف **السادسة** رمي صيدا فزجه

مجلس
 قاعدة المتقاضي لا
 يزول بالشك

ثم تغيب عن بصره ثم وجع ميتا ولا يدري سبب موته يحرم مع وجود الشك
لكن شرط في الكفر بحججته ان يقعد عن طلبه وشرط قاضي خان ان يتواري
عن بصره واليه يشير ما في الهداية والمعتد الاول **السابعة** لو اكلت الهرة
فأمره قالوا ان شربت على فورها الماتجس كثيرا بالجزء الذي شرب الماتجس فوراً
ولو مكث ساعة ثم شرب لا ينجس عندنا في حنفية لاحتمال غسلها في الماء بها
وعن محمد بن نجس على الصلوة ان لا يزول الا بالمطلق كالحكمة **منها** شك مسافر
وصل بلده ولا **ومنها** شك مسافر هل نوى الإقامة ولا ينبغي ان لا يجوز له
الركن بالمشك ثم رأت في النار خانية لو شك في الصلاة اقيم ومسافر
صلى الربا ويقعد على الثانية احتياطاً فذلك اذا شك في نية الإقامة **ومنها**
صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصل بطلان ما روي في بعضه ان لا يصح **ومنها**
جاء من قدام كلامه وشك تقدم عليه ام لا **ومنها** شك هل سبق الايام بالنكبة
اولاً ثم رأت في النار خانية واذا لم يعلم المأمور هل سبق امامه بالنكبة ولا
فان كان الكبرياء انه كبر بعد اجزاء وان كان الكبرياء انه قبله لم يخبر وان
اشترك الضمان اجزاء لان امره محمول على السداد حتى يظهر الخطا انتهى
وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك في التقدم والتأخر
ومنها من عليه فاشة وشك في قضائها فهي سب وفي النار خانية رجل لا يدري
هل في ذمته قضا الفوائت او لا لمكة له ان يسوي الفوائت ثم قال واذا يدري
الرجل ان بقي عليه شيء من الفوائت او لا فالأفضل ان يقرأ في سنة الظهر والعصر
والعشاء في الأربع الفاتحة والسورة انتهى **الفائدة الثانية** الشك تساوي الطرفين

والظن الطرف الراجح وهو ترجيح جهة الصواب وهو رجحان جهة
الخطأ وأما الكبر الراي وغالب الظن فهو الطرف الراجح اذا اخذ به القلب
وهو المعتمد عند الفقهاء كما ذكره اللامسي في اصوله وحاصله ان الظن
عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه
سواء استويا او رجع احدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له علي الف
في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك انتهى وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو
الذي بني عليه الاحكام يعرف ذلك من تصحيح كلامهم في الابواب صرحوا في
بواقض الوضوء بان الغالب كالمحقق صرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الرجوع
لم يقع واذا غلب على ظنه وقع **الفائدة الثالثة** في الاستصحاب وهو كما
في الخبرين الحكم ببقاء امر محقق لم يظن عدمه واختلف في حجية نقل حجة
مطلقاً ونفاً كغير مطلقاً واختار الفحول الثلاثة ابو زيد وشمس الائمة وغيرهم
الاسلام انه حجة للدفع لا للاستحقاق قد هو المشهور عند الفقهاء والوجه ليس
بحجة اصلاً لان الدفع استمرار عدمه لا صلي لان موجب الوجود ليس موجب
بقائه فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التفرير ومما فرغ عليه الشقص اذا بيع
من الدار وطلب الشريك الشفعة فانك المشتري ملك الطالب فيما في يده
فالقول له ولا شفعة له لا يمينه ومنها المنفق لا يرث عندنا ولا يورث
وقد منا فروعا مبنية عليه في قاعدة ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته **وفي**
قرار النازية صب دهنه لا انسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان فقال
كانت بخسة لتوقع فامره فالقول للصاب لا نكارة الضمان والشهود يشهد

على الصب لا على عدم النجاسة وكذلك لو ائلف لحم طواف فطوب بالضم يقال
كانت ميتة فائتمها لا يصدق والشهود ان يشهدوا انه لحم ذكي حكم الحال
قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي لو ان رجلا
قتل رجلا قال كان اردنا وقتل ابني فقتلته فصا او المردة لا يسمع
فاجاب وقال لانه لو قبل لادوي الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان
القتل كذلك وامر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم
اهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم بخمس حتى يقرأ وتحلف واكفي بين
واحدة في المال وخمس بينا في الدم انتهى **القاعدة الرابعة** المشقة تجلب
التيسير والاصل فيها قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله
تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وفي الحديث احب الدين الى الله تعالى
اللينية السخية قال العلماء يخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع
وتخفيفاته واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة **الاول**
السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة ايام ولياليها وهو
القصر والفطر والمسح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية
البيان **والثاني** ما لا يختص به والمراد به مطلق الحرج عن المصير وهو ترك
الجمعة والعيد والجماعة والتنفل على الدابة وجواز التبر واستحباب
الفرقة بين نسائه **والقصر للمساكين** عند ما رخصت استقالة تعني العزبة
بمعنى ان الاتام لم يبق مشروعا حتى اثم به وفسدت لوائمه ولم يقعد على راس
الركعتين ان لم يوافقته قبل مجود **الثالثة** **الثاني** المرض ورخصه كثيرة

مطل
قاعدة اعتقه تجلب
التيسير

التيتم

التيتم عند الخوف على نفسه او على عصبوه او من زيادة المرض او بطوة والقعود
في الصلاة المرض والاضطجاع فيها والايام والخلف عن الجماعة مع حصول
الفضيلة والفطر في رمضان للشيخ الفاني مع وجوب الفدية عليه ولا يقال
من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار والفطر في رمضان والحرج من
المعتكف والاستنابة في الحج وفي رمي الجمار وباحة محظورات الاحرام مع
الفدية والتداوي بالنجاسات وبالحجر على احد القولين واختار القاضي
خان عده واساعة القيمة بها اذا عضر اتفاقا وباحة النظر للطبيب
حتى للمعومة والسويتين **الثالث** **الذكر** **الرابع** النسيان **الخامس**
للجهل وسياقي لما بحث **السادس** العسر وعموم البلوي كالصلاة مع
النجاسة المعفوعة كما درن ربع الثوب من الخفيفة وقد درهم في المظنة
ونجاسة المعذور التي تصيب ثيابه وكل من كلما غسلها خرجت ودم البرأيت
والبق في الثوب وان كثر وبول ترشش على الثوب قد دروس الا بر وطس الشراع
واثر نجاسة عسر زباله وبول سور في غير اواني الماء عليه الفتوى ومنهم
من اطلق في الهرة والغارة وخر حرام وعصفور وان كش وخر الطيور محرمة
في رواية وطافى له سائلة وريق النائم مطلقا على المفتي به وافواه الصبيان
وعبار السرحين وقليل الدخان الخس ومنفذ الحيوان والعفون عن الريح والنسا
اذ اصاب السراويل البسلة او المقعدة على المفتي به وكان الحلواني لا يصلي
في سراويله ولا تاويل لفعله لا التفرغ من الخلاف ومن ذلك قولنا بان النار
مطهرة للروث والصدرة فقلنا بطهارة مرادها تيسير لا لا لزمت نجاسة

٢٩

القضاء عن المعنى عليه اذا اراد على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن الايام
بالراس كذلك على الصحيح وجواز صلاة الفرض في السفينة قاعدا مع
القدرة على القيام خوفا دوران الرأس وكان الصوم في السنة شهرا
والحج في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولذا قلنا انها وجبت بقدر
ميسرة حتى سقطت هلاك المال واكل الميتة وما لا يقرب مع ضمان
البدل اذا اضطر والكل الولي والوصي من مال اليتيم بقدر اجرة عمله وجواز
تقديم النية على المشرع في الصلاة اذا لم يفعل اجبني وتقدم النية على
الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى ما قبل طلوع الفجر الشرعي
دفع المشقة عن جنس الضامين لان الحائض تطهر بعد الكاظم
والصغير يبلغ كذلك باجحة التحلل من الحج بالاحصار والقوات والوجه
ابن يوسف رعي حشاش الحرم للحاج في الموسم تيسيرا وليس حرر للحكمة
والقيل وبيع الموصوف في الذمة كالمسلم جواز على خلاف القياس دفعها
لحاجة المفا ليس ولا كفا بظاهرة رواية الصبر ولا نموذج وشروعية
خيار الشرط للزاد المشتري دفع اللذم وخيار نقد الثمن دفعا
للماطلة ومن هذا القبيل بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوزه
مشايخ بلخ ونخاري توسعة وبانه في شرح اللذم من باب خيار الشرط
ومن ذلك انني المتأخرون بالرد لخيار الغبن الفاحش المطلقا واذا
كان فيه غرر ورجمة على المشتري ومنه الرد بالحب والتخالف ولا قاله
والحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض والشركة والصلى والحجر والوكالة

والاجارة والمرععة والمساقاة على قولها المفتى به للحاجة والمفارقة
والعارية والوديعة للمشقة العظيمة في ان كل واحد لا ينفع الا بما هو
ملكه ولا يستوفى الا من عليه حقه ولا يأخذ الا بما له ولا يتقاضى امره
الا بنفسه فمال الامر باجحة الانتفاع فملك الغير بطريق الاجارة والامارة
والقرض وبالاتفاق بالعين وكالة رايداعا وشركة ومضاربة وسقاة
وبالاستيفاء من غير مديون حوالة وبالتوثيق على الدين برهن وكفيل
ولو بالنفس وباسقاط بعض الدين صلحا او كله ابرا والحاجة قد
يمن جونا الصلح على انكار ولقد ما شرعت لاجارة له لوجعل
المنافع اجرة عند اتحاد الجنس قلنا الاجارة على منفعة غير مقصودة
من العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعارية كما علم في اجارة البزامة
ومن التحقيق جواز العقود الجائزة لان لزومها شاق تكون سببا لعدم
تعاطيها ولزوم اللزومة والا لم يستقر بيع ولا غيره ووقفنا على الكل
على علمه دفع المخرج عنه وكذا القاضي وصاحب رقيقة ومنه بالحق
النظر للطبيب والشاهد وعند الخطبة والسيد ومنه جواز
النكاح من غير نظر لما في شرائطه من المشقة التي لا يتحملها اكثر من
الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر كل خاطب فناسب التيسير فلم يكن
فيه خيار وروية بخلاف البيع يصح ثل الروية وله الخيار لعدم المشقة
ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف البيع ومن هنا وقع
فيه ابو حنيفة جوزه بلاولى ومن غير شرائط عدالة الشهود ولم

يفسد بالشروط المفصلة ولم يخصه بلفظ النكاح والنزوح بل قال
ينعقد بما يفيد تلك العين للحال وصححه بحضور ابني العاقدتين
وسكاري يذكر ومن بعد الصحو وبعبارة النساء وجوزها دهن فانعقد
نحضة رجل وامرأتين كل ذلك دفعا لمشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا
قبل عجت لحفي كيف يزني ومنه اباحة أربع سنوة فلم يقصر على واحدة
تيسيرا على الرجل وعلى النساء أيضا للثنتين ولم يزد على أربعة لما فيه من
المشقة على الرجل في الفم وغيره ومنه مشروعية الطلاق لما في البقا
على الزوجية من المشقة عند الشافعي وكذا مشروعية الخلع ولا فتداء
والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دائما لما فيه من المشقة على الزوج
ومن وقوع الطلاق على المولى بمضي أربعة أشهر دفعا للضرر عنها ومنه
مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسيرا على المكلفين وكذا التحنير
في كفارة اليمين لتكثيرها بخلاف بقية الكفارات لنذرة وقوعها وشرع
الحنير في نذر معلق بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوقا بالمندور
على ما عليه الفتوى وإليه رجوع الامام قبل موته بسبعة أيام ومنه مشروع
الكتابة لتخليص العبد من دوام الرق لما فيه من الضرر ولم يطلها
بالشروط الفاسدة توسعة ومنه مشروعية الوصية عند الموت لئلا
لا انسان ما فرط منه في حال حيوته ونسخ له في الثلث دون ما زاد عليه
دفعا للضرر الورثة حتى اجزأها باجمع عند عدم الوارث وأوقفها
على اجازة بقية الورثة اذا كانت ثلث أو ثلثا واثبتنا التركة على ملك

التي حكما حتى يقضى حوائجها نفا رحمة عليه ووسعنا الامر في الوصية
فجوزناها بالمعذور ولم نبطلها بالشروط الفاسدة ومنها اسقاط الام عن
المجتهدين في الخطا والتيسير عليهم بالاكثاف بالظن ولو كلفوا الاخذ بالبين
لشق وعسر الوصول اليه ووسع ابو حنيفة في باب القضا والشهادات
تيسيرا فصح تولية الفاسق وقال ان نفسه لا يعرله وانما يستحقه ولم
يوجب تركية اليهود حمالا لحال المسلمين على الصلاح ولم يقبل الجرح
المحرد في الشاهد ووسع ابو يوسف في القضا والوقف والفتوى على توليه
فيما يتعلق بالجور للقاضي بيمين الشاهد وجوز كتاب القاضي الى القاضي
من غير سفر ولم يشترط فيه شيئا شرطه الامام وصحح الوقف على النفس
وعلى جهة تقطع ووقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى لاحكام
القاضي وجوز استداله عند الحاجة اليه بالشرط وجوزة مع الشرط
ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين فقد بان بهذا ان هذه القاعدة
ترجع اليها غالب ابواب الفقه **السبب السابع** النقص فانه نوع من
المشقة فاسب التحفيف فمن ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون نفوس
امر اموالهما الى الولى وتربيته وحضانته الى النفا رحمة عليه ولم يجبرهن
على الحضانة تيسيرا عليهن وعدم تكليف النفا رحمة عليه ولم يجبرهن
بكثير ما وجب على الرجال كالجاعة والجمعة والجهاد والجرية وتحتل
العقل على قول والصحيح خلافه واباحة لبس الحر وحمل الذهب وعدم
تكليف الارقاب بكثير مما على الاحرار لكونه على النصف من الحر في الحدود

والعدد مما سياتي في أحكام العبد **هذه** فوائد مهمة نختار الكلام على هذه
الفائدة الأولى المشاق على قسمين مشقة لا تنفك عنها العبادات غالباً كمشقة
 البرد في الوضوء والفصل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة
 السفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها ومشقة المالحود ودرهم الزناة
 وقتل الجداة وتقال البغاة فلا اثر لها في استقاط العبادات في كل الاوقات
واما جواز النيم للحوف من شدة البرد للجناية فالمراد من الحوف الخوف
 من الاعتسال على نفسه او على عضو من اعضائه او من حصول مرض ولذا
 اشترط في البدائع جوازها من الجناية ان لا يجد مكاناً ياباً ولا ياباً يتدلى
 فيه ولا ما يستحق ولا حماً والصحيح انه لا يجوز للحديث الا صغر كما في الجناية
 لعدم اعتبار ذلك الحوف في اعضاء الوضوء **واما المشقة** التي تنفك
 عنها العبادات غالباً فعلى مراتب **الأولى** مشقة عظيمة قادمة كمشقة
 الحوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي مرجية للتخفيف لذا
 اذا لم يكن للحج طريق الا من البحر وكان الغالب عدم السلامة لم يجب **الثاني**
 مشقة حقيقة كادى فجع في اصبع رادى صداع في الرأس او سوزاج
 خفيف فهذا لا اثر له ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات **أولى**
 من رفع مثل هذه المفسدة التي لا اثر لها ومن هذارى على من قال من
 مشايخنا ان المريض اذا نوى الصوم في رمضان عن واجب اخر فانه يقع
 عما نوى اذا كان مريضاً لا يصوم معه الصوم ولا يقع عن رمضان بان لا يصوم
 ليس مريضاً للفطر في رمضان وكلامنا في مريض خص له في الفطر **بها**

مطلوب المرض وان لم يصفر ان كان بالزوج مانع من صحة خلوته بالخلاف
 مرضها **الثالثة** متوسطة بين هاتين كريض في رمضان تخاف
 من الصوم زيادة المرض او بطو البر تجوز له الفطر هكذا في المرض المصح
 اليتم واعلم في الحج الزاد والرحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح
 القدير يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكفي بالحقيقة
 في الرحلة بل لا بد من شق محل او راى زائلة ومن المشكل اليتم فانهم اشترطوا
 في المرض المصح له ان تخاف من الماء على نفسه او عضوه ذهاباً او مشقة
 او حدوث مرض او بطو في السفر ويجوز بطلان المرض مع ان مشقة
 السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمة لا
 اليسيرة **الفائدة الثانية** تخفيفات الشرع انواع **الأولى** تخفيف
 استقاط كاستقاط العبادات عند وجود اعذارها **الثاني** تخفيف تنقيس
 كالقصر في السفر على القول بان الاثم اصيل واما على قولنا ان القصر اصيل
 من الاصل فرض والاثم فرض بعدة فلا الاصول **الثالث** تخفيف
 ابدال كابدال الوضوء والفصل باليتم والقيام في الصلوة بالقعود
 والاضطجاع والركوع والسجود بالانما والصيام بالاطعام **الرابع**
 تخفيف تقديم كاجمع بعزات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر
 في رمضان وقبلة على الصحيح بعد ملكا النصاب في الاول وجود الزكاة
 بصفة المؤنة والولاية **الخامس** تخفيف تاخير كاجمع نزول فدية
 وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلاة عن وقتها في حق شغل

بانقاذ غريق ونحوه **السادس** تخفيف ترخيص صلاة المستحرم مع بقاء النجس
 وشرب الخمر للقصة **السابع** تخفيف تغيير كغير نظم الصلاة للخوف
الفاية الثالثة المشقة والحرج انما يقتصر في موضع لا ينص فيه واما مع
 النص بخلافه فلا ولذا قال ابو حنيفة ومحمد بجملة رعي حيث لا حرم وقطع
 الا الاخر وجوز ابو يوسف رعية للحرج رد عليه ما ذكرناه ذكره الزبيدي
 في جنابات الاحرام وقال في باب الانحاس ان الامام يقول بتفليظ نجاسة
 الارواح لقوله عليه الصلاة والسلام انما ركس اي جنس ولا اعتبار عند
 بالبلوي في موضع النص كما في قوله الاذي فان البلوي فيه اعم انتهى وفي شرح
 منية المصلي من المتأخرين من زاد في تفسير التفليظ على قول ابي حنيفة ولا
 خرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي القلظة على قولها ولا بلوي في اصابته
 كما في الاختيار ايضا والمحيط وهو زيادة حسنة يشهد لها بعض نزع
 الباب والمراد بكونه لا يخرج في اجتنابه ولا بلوي في اصابته على اختلاف
 العبارتين وانما هو بالنسبة الى جنس المكلفين فيقع الاتفاق على صدق
 القضية المشهورة وهي انما عمت بليته خفت قصيبته انتهى **الفاية**
الرابعة ذكر بعضهم ان الامر اذا ضاق اتسع واذا اتسع ضاق وجمع
 بينهما بعضهم بقوله كلما تجاوز عن حده انكسر الى ضده ونظير هذين
 القاعدتين في التقاكس قولهم يقتصر في الدائم كما يقتصر في الابتدائي
 يقتصر في الابتدائي كما لا يقتصر في الدائم وسياتي ان شاء الله ذكر ذروعه
القاعدة الخامسة الضرر يزال اصلا بقوله عليه الصلاة والسلام

لا ضرر ولا ضرار اخرج به مالك في الموطأ عن عمر بن يحيى عن ابيه مرسل
 واخرجه الحاكم في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث ابي سعيد
 الخدري واخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد الله بن الصامت
 وفسره في المغرب بأنه لا يضر الرجل اخاه ابتداء ولا جرحا انتهى وذكر
 اصحابنا في كتاب الفصيح والشفعة وغيرهما وبين على هذه القاعدة
 كثير من ابواب الفقه فمن ذلك الرد بالعيب وجميع انواع الخيارات
والجرح بسائر انواعه على المعنى به والشفعة فانها للشريك لدفع ضرر
 القسمة والمجار لدفع ضرر الجار السوء بخير ما نفعوا الدار ونقض
والقصاص والحدود والكفارات وصحان الخلفان والمجير على
القسمة بشرطه ونصب الائمة والقضاة ودفع الصائل وقال
المشركين والبغاة وفي النزائية من باب الكراهة باع اعضان ذهاد
 والمشرع اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات الجيران يوم بان بخبرهم
 وقت الارتقاء يستروا مرة او مرتين فان فعلوا ودفع الى الحاكم لم ينفعه
 من الارتقاء انتهى وهذه القاعدة والتي قبلها متحدة او متداخلة وتعلق
 بها قواعد **الاولى** الضرورات تلج المحظورات ومن ثم جاز اكل الميتة
 عند الحاجة وساعة اللقمة بالحجر والتلفظ بكلمة الكفر للاكراه وكذا
 اتلاف المال واخذ المال من المستعلاذ الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو
 أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها
 قالوا يخرج ما لو كان الميت نبيا فانه لا يحل اكله للمضطر لان حرمة اعظم

في نظر الشرع من جهة المضطر انتهى ولكن ذكر اصحابنا ما يفيد فاهم قالوا
لو اكره على قتل غيره بقتل لا يرضى له فان قتله اثم لان مفسدة قتل
نفسه اخف من مفسدة قتل غيره وقالوا الودفن بلا تكفين لا يفتش
عليه لان مفسدة هتك حرمة اشد من عدم تكفينه الذي قام السنن
بالتراب مقامه وكذا قالوا الودفن بلا غسل واهيل التراب صلى على قبره
ولا يخرج **الثانية** ما ايج للضرورة يتقدر بقدرها ولذا قالوا في
ايمان الظهري ان اليمين الكاذبة لا تنال الضرورة وانما يباح التعريض
انتهى يعني تأديتها بالقرين **ومن فروع المضطر** لا ياكل من
الميتة الا قدر سد الرمق والطعام في دار الحرب يوخذ على سبيل
الحاجة لانه انما ايج للضرورة قال في الكنز ويتفغ باهلط وطعام
وخطب وسلاح ودهن بلا قسمة وبعد الخروج منها لا وما فضل ردة
الى الغنيمة وافقوا بالعفو عن بول السنور في الثياب دون الاول
لانه لا ضرورة في الاول انما يجرى في العادة في تحجيرها وقرق كثير
من المشايخ في البعيرين ابار الفلوات فيعفى عن قليله للضرورة
لانه ليس لها روض حاضرة ولا بل تبع حولها وبين ابار الامصار
لعدم الضرورة بخلاف الكثر ولكن المعتمد عدم الفرق بين ابار الفلوات
والامصار وبين الصحيح والمنكسر وبين الرطب واليابس ويعفى عن
ثياب المتوضي اذا اصابها من الماء المستعمل على رواية النجاسة للضرورة
ولا يعفى عن ما يصيب ثوب غيره لعدمها ودم الشهيد طاهر في حق

نفسه

نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة والحجيرة بحبان لا تستتر
من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه والطيب انما ينظر من العورة بقدر
الحاجة ووزع الشافعية عليها ان المجنون لا يجوز تزويجه الكثر من
واحدة لا بدافع الحاجة انتهى ولم امره لمشايتها **تدنيك** يقرب
من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل بزواله فبطل النسيء اذا قدر
على استعمال الماء فان كان لفقد الماء بطل بالقدرة عليه واذا كان
لمرض بطل لبرئه وان كان لبرد بطل لزواله وينبغي ان يخرج على
هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مرصنا فصح
بعد الاشهاد او مسانرا فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بانها
لا تجوز الا لموت الاصل او مرضه او سفره **الثالثة** الضرر لا يزال
بالضرر وهي مقيدة لقوله الضرر يزال اي لا يضر **ومن فروعها**
عدم وجوب العاقبة على الشريك وانما يقال للمريضة الفسق واحبس
العين الى استيفاء قيمة البناء او ما انفقته فالاول ان كان بغير اذن
القاضي والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكذا في شرح الكنز في
مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل
ولا يجبر السيد على تزويج عبدة او امته وان تضررا ولا ياكل المضطر
طعام مضطر اخر ولا شيئا اخر من بدنه **تدنيك** تحمل الضرر الخاص لا
ضرره عام وهذا مقيد لقوله الضرر لا يزال ان مثله وعليه فروع كثيرة
منها جواز الرمي الى كفارتهم سواء بصدان المسلمين **ومنها** وجوب نقص

دفع

حايط مملوك مال الى طريق العامة على ملكها دفعا للضرر العام **ومنها**
 جواز الحجر على البالغ العاقل الحر عند ابي حنيفة في ثلاث المقتضى الما جن
 والطبيب الجاهل والمكاري المفلس لدفع الضرر العام **ومنها** جواز
 على السفينة عندهما وعليه الفتوى **ومنها** بيع مال المدينون المجهول
 عندهما لقضاء دينه دفعا للضرر عن الفراء وهو المعتمد **ومنها**
 التسعير عند تعدي ارباب الطعام في بيعه بغير فاحش
ومنها بيع طعام المختار حبر عليه عند الحاجة وامتناعه من
 البيع دفعا للضرر العام **ومنها** منع اتخاذ خانوته الطبخ بين
 الزمانين وكذا كل ضرر عام كذا في الكافي وغيره وتامه في شرح
 منظومة بن وهبان من الدعوى **تيسر آخر** تفيد القاعدة
 ايضا ما لو كان احدهما اعظم ضررا فان الاشد نزال بالاخف
 فمن ذلك الاجبار على قضا الدين والنفقات الواجبة **ومنها**
 حبس الاب اذا امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الديون
ومنها لو غصب حجة بنى عليها اي دخلها في بناءه فان كانت قيمة
 البناء اكثر من ملكها صاحبه بالقيمة وان كانت قيمتها اكثر من قيمته لم
 ينقطع حق المالك عنها **ومنها** لو غصب امرضا بنى فيها او غرس فان
 كانت الارض اكثر قلعا ورددت والا ضمن له قيمتها **ومنها** لو ابتعت
 دجاجة لولوة ينظر الى اكثرها قيمة فيضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى
 هذا لو ادخل فضيل غيره في دائرة فبكر فيها ولم يمكن اخراجه لا يهدم الجدار

وكذا

وكذا لو ادخل البقر رأسه في قدر من الخاس فتعذر اخراجه هكذا
 ذكر اصحابنا كما ذكره الربيعي في كتاب الغصب وفصل الشافعية فقالوا
 ان كان صاحب البهيمة معها فهو مفطر بترك الحفظ فان كان غفرا
 ما كولة كسر القدر وعليه ارش النقص او ما كولة ففي ذبحها وجاز وان لم
 يكن معها فان فطر صاحب القدر كسرت ولا امرش ولا فله الارش
 وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط دينار في محبرة غيره ولم
 يخرج الا بكسرهما **ومنها** جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه
 فيه وخاف صاحبه ان له لوطيه منه لا يخافه **ومنها** مسئلة الظفر
 تجانس دينه **ومنها** جواز شق بطن الميتة لاجل الولد اذا كانت
 ترجى حيوته وقد امر به ابو حنيفة فعاش الولد كما في الملقط قالوا
 بخلاف ما اذا ابتلع لولوة فمات فانه لا يشق بطنه لان حرمة لا يدي
 اعظم من حرمة المال وسوي الشافعية بينهما في جواز الشق **وفي**
تهذيب القلائد من الحظر والاباحة وقيمة الدرة في تركه وان
 لم يترك شيئا لا يجب شي انتهى **ومنها** طلب صاحب الاكثر القيمة
 وشريكه يتضرر فان صاحب الكثير يجاب على احد الاقوال لان ضرره
 في عدم القيمة اعظم من ضرر شريكه فيها ونشأ من هذه القاعدة قاعدة
 رابعة وهي ما اذا تعارض مفسدتان في اعظمها ضرر لا ارتكاب
 اخفهما قال الربيعي في باب شروط الصلوة ثم الاصل في جنس هذه
 المسائل ان من ابتلى بلبتين وهما متاريتان ياخذ بهما شاوان

اختلفنا يختار أهونها لأن مباشرة الحرام لا يجوز إلا للمفوضة ولا
 ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل عليه جرح لو سجد سال جرحه
 فان لم يسجد لم يسبل فانه يصلي قاعدا يرمي بالركوع والسجود لان ترك
 السجود أهون من الصلاة بالحدث الا ترى ان ترك السجود جائز
 حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز حال وكذا شيخ
 لا يقدر على القراءة قائما ويقدر عليه قاعدا يصلي قاعدا لانه يجوز حالة
 الاختيار في النفل ولا يجوز ترك القراءة حال ولو صلى في الفصلين قائما
 مع الحدث وترك القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما
 اكثر من قدر الدرهم تخير ما لم يبلغ أحدهما ربع الثوب لا ستوايهما في المنع
 ولو كان دم أحدهما قدر الربع ودم الآخر اقل يصلي في أقلهما وما لا يجوز
 عكسه لان للربع حكم الكل ولو كان في كل واحد منهما قدر الربع او كان
 في أحدهما اكثر لكن لا يبلغ ثلاثة ارباعه وفي الآخر قدر الربع يصلي في أيهما
 شاء لا ستوايهما في الحكم ولا فضل ان يصلي في أقلهما نجاسة ولو كان ربع
 أحدهما طاهر والآخر اقل من الربع يصلي في الذي ربعه طاهر ولا يجوز في
 العكس ولو ان امرأة لوصلت قايمة ينكشف من عورتها ما يمنع جواز
 الصلاة ولوصلت قاعدا لا ينكشف منها شيء فانها تصلي قاعدا لما ذكرنا
 ان ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها وتركت
 تقطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضرها تركه لان للربع
 حكم الكل وما دونه لا يعطي لمحكم الكل والستر افضل تقليلا للانكشاف

انتهى ومن هذا القيل ما ذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج
 للجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته صلى قائما يخرج اليها
 ويصلي قاعدا وهو الصحيح **ونقل في شرح منتهى المصلي تعميلا**
 انه يصلي في بيته قائما وهو الاظهر ومن هذا النوع لو اضطر وعنده
 ميتة ومال الغير فانه يأكل الميتة وعن اصحابنا من وجد طعام الغير
 لا يباح له الميتة **وعن ابن سماعه** الغصب اولى من الميتة وبه أخذ
 الطحاوي وخير الكرخي **كذا في البرازية** ولو اضطر المحرم وعنده
 ميتة وصيد كلها دونه على المعتد **وفي البرازية** لو كان الصيد ذوا
 نال الصيد اولى وفاقا ولو اضطر وعنده صيد ومال الغير فالصيد اولى
 وكذا الصيد اولى من لحم انسان وعن محمد الصيد اولى من الخنزير انتهى
وذكر الزبلي من آخر كتاب الاكرام لو قال له لتلقين نفسك في النار
 او من الجبل ولا تقتلك وكان الا لقا بحيث لا يجونه ولكن فيه نوع
 خفة فله الخيار ان يشاء فعل ذلك وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند
 اي خيفة لانه ابتلي بليتين فاختار ما هو الاهون في زعمه وعندهما
 يصبر ولا يفعل ذلك لان مباشرة الفعل سعي في اهلاك نفسه فيصبر
 تحاشيا عنه **واصله** ان الحريق اذا وقع في سفينة وعلم انه لو صبر فيه
 يحترق ولو وقع في الماء غرق فعندة يختار ايها شاء وعندهما يصبر ثم
 اذا التقى نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص بخلاف ما اذا قال
 تلقين نفسك من رأس الجبل ولا تقتلك بالسيف فالتقى نفسه فمات فعند

إلى خيفة تجب الدية وهي مسئلة القتل بالمتنيل انتهى ونظر القاعدة
 الرابعة **قاعدة خامسة** وهي در الفاسد والي من جلب المصالح
 فاذا تقارض مفسدة ومصلة قدم دفع المفسدة غالبا لان اغنا
 الشرع بالمنهيات اشد من اغنايه بالمأمورات ولذا قال عليه الصلاة
 والسلام اذا امرتكم بشي فاقوامنه ما استطعتم واذا نهيتكم عن شي
 فاجتنبوه وروي في الكشف حديثا لترك ذنبا مما نهى الله فضل من
 عبادة الثقلين ومن ثم ترك الواجب فالمستقاة ولم يسامح في الاقدام
 على المنهيات خصوصا الكاثر ومن ذلك ما ذكره البرزالي في فتاواه ومن
 لم يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على شط نهر لان النبي راجع على الامر
 حتى استوعب النهي الا زمان ولم يقبض الامر النكاح انتهى المرأة اذا
 وجب عليها الغسل ولم يجد ستره من الرجال توحرة والرجل اذا لم يجد
 ستره من الرجال لا يورخه ويفتسل وفي الاستنجاء ان لم يجد ستره يتركه
 والفرق ان الجاسة الملكية اقوى والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال
 كذا في شرح النقاية **ومن شروع ذلك** المبالغة في المضضعة والاشد
 مسنونة وتكرار للصلاة وتخليل الشعر سنة في الطهارة وتكرار للمحرم
وقد تراعى المصلحة لغلبتها على المفسدة فمن ذلك الصلاة مع احتلال
 شرط من شروطها من الطهارة او الستر والاستقبال فان في ذلك مضض
 لما فيه من الاحتلال بجلال الله تعالى في ان لا يباحي الا على احوال ومتى تقرر
 شي من ذلك جازت الصلاة بدونه بتقديم المصلحة الصلاة على هذه

المفسدة ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربو عليه
 جاز كالكذب للاصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا
 النوع راجع الى ارتكاب اخف المفسدين في الحقيقة **القاعدة السادسة**
 من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت اخاصة ولهذا
 جوزت الاجابة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا يجوز اجارة
 بيت بمنافع بيت لا تحاد جنس المنفعة فلا حاجة لخلاف اذا اختلفت
ومنها ضمان الدرر جوز على خلاف القياس ومن ذلك جواز السلم
 على خلاف القياس كونه بيع المعلوم دفعا للحاجة المفا ليس **ومنها**
 جواز الاستصناع للحاجة ودخول الحرام مع جهالة ملكه فيها وما
 يستعمله من بابها وشربة السقا **ومنها** الاقتناء بصفة بيع الوفا حيث
 كثر الدين على اهل بخاري وهكذا بمصر وقد سمعته بيع الامانة والقبض
 يسمونه بيع الرهن المعاد وهكذا سماه في المنقط وقد ذكرناه في شرح
 الكنز من باب خيار الشرط وفي القينة والبغية يجوز للحاج الاستعانة
 بالبرج انتهى **القاعدة السابعة العادة محكمة** واصلا قوله صلى
 الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال العلاء
 لم اجد من فو لها في شي من كت الحديث اصلا ولا بسند ضعيف بعد
 طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد الله بن مسعود
 موقوف عليه اخرجه احمد في مسنده واعلم ان اعتبار العادة والعرف
 يرجع اليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك اصلا فقالوا في

الأصول في باب ما ترك به الحقيقة بدلالة استعمال العادة هكذا
 ذكر في الإسلام فاختلف في عطف العادة على الاستعمال فنقلهما
 مترادفان وقيل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه الأصلي
 إلى معناه المجازي سرعا وغلب استعماله فيه ومن العادة نقله إلى
 معناه المجازي عرفا وتامه في الكشف الكبير **وذكر الهندي في شرح**
المعنى العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة
 المعقولة عند الطباع السليمة وهي أنواع ثلاثة **العرفية العامة**
 كوضع القدم **والعرفية الخاصة** كالصالح كل طائفة مخفية
 كالرفع للنخاة والفرق والجمع والنقض للنظار **والعرفية الشرعية**
 كالصلاة والزكاة والحج توكلت معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى
 فما دنع على هذه القاعدة حد المجازي لا يصح انه ما يصدق الناس جازيا
ومنها وقوع البعر الكثير في البئر لا يصح ان الكثير يستكثر الظل
ومنها حد لما الكثير المحقق بالمجازي لا يصح تفويضه الى رأي المتبلي به
 لا التقدير بشي من العشر في العشر ونحوه **ومنها** الحيض والنفاس
 قالوا لو زاد الحمل اكثر الحيض والنفاس ترد الى ايام عاداتها **ومن ذلك**
العمل الفسد للصلاة مفروض الى العرف فكان بحيث لو رآه رأي ظن
 انه خارج الصلاة **ومنها** تناول الثمار الساقطة وفي اجارة النضر
 وفيما لا يرض فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيلا او وزنا
 واما النصوص على كيله او وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة

سبح

ومحمد خلافا لابي يوسف وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية
 للربا وانما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال في الظهيرية من القلا
 وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليست
 بعورة لتعامل الحال في الابدل عن ذلك الموضع عند الاثر او في التزج
 عند العادة الظاهرة نوع حرج وهذا ضعيف بعيد لان التعامل بخلاف
 النص لا يعتبر انتهى بلفظه وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة
 وكذا صوم يومين قبله والمذهب عدم كراهة صومه بنية النقل مطلقا
ومنها قبول الهدية للقاضي من له عادة بالاهداء قبل توليه بشرط
 ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الزائد ولا كل من الطعام المقدم
 ضيافته بلا تصريح الاذن ومنه الفاظ الراجحين تبني على عرفهم كما في رفع
 فتح القدير وكذا الفخذ الناذر والموصى والمخالف وكذا الاقرار بتبني عليه
 الا فيما ذكره وسياتي مسائل الايمان ويتعلق بهذه القاعدة مباحث
الاول بما اذا ثبتت العادة وفي ذلك فروع **الاول** العادة في باب
 الحيض اختلف فيها فقند أبي حنيفة ومحمد لا يثبت الا بمرتين وعند أبي
 يوسف تثبت مرة واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف في الاصلية
 او في الجسدية او فيها مستوي في الخلاصة وغيرها **الثاني** تعلية الكلب
 الصائد بترك اكله الصيد بان يصير الترك عادة له وذلك بتركه للاكل
 ثلاث مرات **الثالث** لمرار ما اذا ثبتت العادة بالاهداء للقاضي المقضية
 للقبول **الرابع** انما يعتبر العادة اذا طردت او غلبت ولذا قالوا

في البيع لو باع بدينار او دنانير فكان في بلد اختلف فيها النفود مع الاختلاف
 في المالية والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو
 المتعارف فيصرف المطلق اليه **ومنها** لو باع التاجر في السوق شيئا
 بثمن ولم يصرح بالحلول ولا تاجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع
 يأخذ كل جمعة تدرا معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف في الشروط
 ولكن اذا باعه المشتري يولية ولم يبين التقييد للمشتري هل يكون
 للمشتري الخيار فمنهم من اثبتته ولهم بوجه على انه بيعه مرئحة بلا بيان
 لكونه حالا بالقدرة ذكره الزبيدي في التولية **ومنها** في استيجار الكا
 قالوا الحر عليه والخيار لولا الخيط والابرة عليه عملا بالمعرف ويبنى
 ان يكون الكل على الحال للمعرف **ومن هذا القبيل** طعام العبد فانه
 على المستاجر بخلاف علف الدابة فانه على المورح حتى لو شرط على المستاجر
 فسدت كما في البرازية بخلاف استيجار النظر بطعامها وكسوتها فانه
 جائز وان كان مجهولا للمعرف وتفرع على ان علف الدابة على المالك دون
 المستاجر ان المستاجر لو تركها بلا علف حتى ماتت جوعا لم يضمن كما في البراز
ومنها ما في وقف القنية بعث شمعا في شهر رمضان الى المسجد فاحرق
 وبقي منه ثلثه او دونه ليس للامام ولا للموذن ان يأخذه بعينه اذن الدافع
 ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام والموذن يأخذاه من غير
 صريح الاذن في ذلك كان له ذلك انتهى **ومنها** البطالة في المدارس
 كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه لم ارها

صريح في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط
 من العلوم شي ولا ينبغي ان يلحق بطلالة القاضي وقد اختلفوا في اخذ
 القاضي ما رتب له من بيت المال في يوم البطالة فقال في المحيط انه
 يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثاني **وقيل لا يأخذ انتهى في**
النسبة القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح
 واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر فينبغي ان يكون كذلك
 في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للمطالعة
 والمحرر عند ذي الهمة ولكن تعارف الفقهاء في زمانها بطالة طويلة اذن
 الى ان صار الغالب البطالة وايام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم
 في اخذ المعلوم على غيره محتجا بان التدريس من الشعارات بما في الحاي
 المقدسي مع ان ما في الحاي القديس انه هو في المدرس المدرس لا في كل مدرس
 فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تعطل اذا غاب
 المدرس بحيث تعطل اصلا بخلاف المسجد فانه لا يعطل لغيبة المدرس
قاعن نقل في القنية ان الامام للمسجد يسامح في كل شهر اسبوعا للاسرا
 او لزيارة اهل دار عبادته في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة قريته
 في المربا نيق اسبوعا او نحو او لمصيبة او لاستراحة لا بأس به ومثله
 عفو في العادة والشرع انتهى **ومنها** المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا
 يعلم مراد الواقفين بها هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح المختصر
 ابن الصلاح او يقرآن من الحديث كالحاوي ومسلم ونحوها او يتكلم على ما

مستند

في الحديث من فقه أو غريب ولفه ومشكل واختلاف كما هو عرف الناس
 لأن قال الجلال السيوطي وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط
 واقفها قال وقد سأل شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر شيخه الحافظ أبا
 العزافي عن ذلك فأجاب بأن الظاهر اتباع شروط الواقفين فإنهم يختلفون
 في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فإن أهل الشام يلقون دروس الحديث
 كالسماع ويتكلم المدرس في بعض الأوقات بخلاف المصريين فإن العادة جرت
 عندهم في هذه الأعصار بالجمع بين الأمرين بحسب ما يقرؤونها من
 الحديث **فصل** في تعارض العرف مع الشرع فإذا تعارض ما قدم عرف
 الاستعمال خصوصاً في الأيمان فإذا حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط
 أو لا يستضيء بالسراج لم يحث تجلسه على الأرض ولا بالاستضاءة بالشمس
 وإن سماها الله تعالى فراشاً وسعى الشمس سراجاً ولو حلف لا يأكل لحماً
 لم يحث بأكل لحم السمك وإن سماها الله تعالى لحماً في القرآن ولو حلف بالركب
 دابة فركب كافراً لم يحث وإن سماه الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت
 سقف فجلس تحت السماء لم يحث وإن سماها الله سقفاً إلا في سائيل
 فيقدم الشرع على العرف **الأول** لو حلف لا يصلي لم يحث بصلاته الخ
 كما في عامة الكتب **الثانية** لو حلف لا يصوم لم يحث بطلاق الأمثال
 وإنما يحث بصوم ساعة بعد الفجر بنية من أهله **الثالثة** حلف لا ينكح
 فلانة حث بالعقد لأنه النكاح الشائع شرعاً إلا بالوطي كما في كشف
 الأسرار بخلاف لا ينكح زوجته فإنه للوطي **الرابعة** لو قال لها إن رأيت الهلال

ألفضل

ويستألفها

فأنت

فأنت طالق فقلت به من غير رؤية ينبغي أن يقع لكون الشارع استعمال الروية
 فيه بمعنى العلم من قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية فلو كان
 الشرع يقتضي الخصوص واللفظ يعتبر العموم اعتباراً خصوصاً الشرع
 قالوا وصي لا فإمر به لا يدخل الوارث اعتباراً الخصوص الشرع ولا
 يدخل الوالدان والولد للعرف هنا فإن مخرجاً لم امرها إلا أن صرحا أحدهما
 حلف لا يأكل لحماً لم يحث بأكل الميتة الثاني حلف لا يطأ الترحح بالوطي
 في الدبر ما لو حلف لا يشرب ما فشرب ما يقصر بغيره فالعبرة للغالب كما
 صرحوا به في الرضاع **فصل** في تعارض العرف مع اللغة صرح الزملي
 وغيره بأن الأيمان مبنية على العرف لا على الحقايق اللغوية وعليها فروع
منها لو حلف لا يأكل الخبز حث بما يعتاده أهل بلدة ففي القاهرة
 لا يحث لا بخبز البر وفي طبرستان ينصرف الخبز إلى خبز الزبد إلى
 خبز الدرة والذخن ولو أكل الحالف خلاف ما عندهم من الخبز لم يحث
 ولا يحث بأكل القطايف إلا بالنية **ومنها** الشؤ أو الطبخ على اللحم فلا
 يحث بالباذجان والخنز المشوي فلا يحث بالبرودة في الطبخ ولا بالارز
 المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية يابسة **ومنها**
 الرأس ما يباع في مصر فلا يحث إلا بركن الغنم **ومنها** حلف لا يدخل
 بيتاً فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو الكعبة لم يحث **تنبيه**
 خرج عن بناء الأيمان على العرف ما سئل **الأول** حلف لا يأكل لحماً حث
 بأكل لحم الخنزير ولا دمي على ما في الكتب ولكن الفتوى على خلافه وجواب

الزبلي انه عرف على فلا يصلح مفيد بخلاف العرف اللفظي فقدره في حق
المقدر بقوله في الاصول الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليست العادة
الاعرفا عليها انتهى **الثانية** حلف لا يركب حيوانا حيث بالركوب على
انسان لتناول اللفظ والعرف العلي وهو انه لا يركب عادة لا يصلح
مفيد ذكره الزبلي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه وقد استمر على ما مره
وقد علمت ردة لكن لم تجب ابن الهمام عن هذا الفرع **الثالثة** لو حلف
لا يهدم بيتا حيث بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل بيتا وفرق الزبلي
بينها بما كان العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا المسلك
لم يصح بنا الايمان على العرف لا عند تقدير العمل بحقيقته اللغوية
الرابعة حلف لا يأكل لحما حيث يأكل الكبد والكبد على ما في الكنز
مع انه لا يسمى لحما عرفا ولذا قال في المحيط انه لما بحث على عادة
اهل الكوفة واما في عرفنا فلا بحث لانه لا يعد لحما انتهى وهو حسن
جد او من هنا وامثاله علم ان العجمي يعتبر عرفه قطعاً ومن هنا قال
الزبلي في قول الكنز والواقف على السطح داخلان المختار ان لا بحث
في العجم لانه لا يسمى دخلاً عند العجم **الثالثة** العادة المطردة
هل تنزل منزلة الشرط قال في اجابة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط
شرط انتهى وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى خياط ليخيط له والى
صباغ ليصبغه له ولم يهين له اجرا ثم اختلفا في الاجر وعنده وقد
جرت عادته بالعمل بالاجرة فهل تنزل منزلة شرط الاجرة فيه خلاف

قال الامام الاعظم لا اجراه وقال ابو يوسف ان كان الصانع حر فانه اي
معاملته فله الاجر والا لا وقال محمد ان كان الصانع مرقبا هذه الصفة
بالاجر وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبار للظاهر المعتاد
قال الزبلي والفتري على قول محمد انتهى ولا خصوصية لصانع بل كل صانع
نصب نفسه للعمل بالاجر فان السكوت كالاشتراط ومن هذا القبيل نزول
الحان زده خول الحمام والدلال كما في البرازية **ومن هذا القبيل** المعد
للاستغلال كما في الماشقط ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعمل المفتي به
صارت عادته كالمشروط صرحا وهنا مسئلتان لم ارهما الا ان يمكن
تخرجها على ان المعروف كالمشروط **وفي البرازية** المشروط عرفا
كالمشروط شرعا **منها** لو جرت عادة المقرض برد ازيد مما افترض هل يحرم
اقتراضه تنزلا للعادة منزلة الشرط **ومنها** لو بارز كافر مسلما وطرده
العادة بالامان للكافر هل يكون بمنزلة اشتراط الامان له فيجوز على
المسلمين اعانة المسلم عليه وحين تأليف هذا المحل ورد على سوال في
من اجر مطلقا ليطبخ السكر وفيه فخر اذن المستاجر في استعماله فلفت
ذلك وقد جرى العرف في المطابخ بعضها على المستاجر فاجبت بآث
المعروف كالمشروط فصار كانه صرح بصحتها عليه والعادة اذ الشرط
فيها على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزبلي في الغاربية
وجزم به في الجوهرة ولم يقل في رواية لكن نقل بقية فرع البرازية عن
السيديع ثم قال اما الوديعة واليعن الموجهة فلا يضمنان بحال انتهى

ولكن في البرازية قال اعرفني هذا على انه ان صاع فانما من له فاعارة
 فصاع لم يصنع انتهى وما يصحح على ان المعرف كالشرط لوجه الاب بنية
 جهاز او دفعه لها ثم ادعي انه غارية ولا بينة ففيه اختلاف الفتوى انه
 ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك للجهاز ملكا لا عارية لم يقبل
 قوله وان كان العرف مستمرا فالقول للاب كذا في شرح منظومة بروجها
وقال قاضي خان وعندنا ان الاب ان كان من كرام الناس واشرفهم لم
 يقبل قوله وان كان من اوساط الناس كان القول قوله انتهى وفي الكبرى
 للحاجي ان القول للزوج بعد من لا وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد على
 على الزوج كمن دفع ثوبا الى قصار ليقتصر ولم يذكر الاجرافه يحمل على الاجارة
 بشهادة الظاهر انتهى وعلى كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفتى به
 نظر الى عرف بلدها وقال قاضي نظر الى حال الاب في العرف وما في الكبرى
 نظر الى مطلق العرف من ان الاب انما يجزئه ملكا **وفي المنهاج** من اليسوع
 وعن ابي القاسم الصفا الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان
 الغالب للخلال في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب للحرام في وقت
 او كان الرجل يأخذ المال من حيث وجدة ولا يتأمل في الحرام والخلال فالسؤال
 عنه حسن انتهى وفيه ايضا ان دخول البردعة والاكان في بيع الحمار
 مبني على العرف وفيه ان حمل الابير الاحمال الى داخل الباب مبني على
 التقارف ذكره في الاجارات **وفي اجارات مسند المفتي** دفع غلامه
 الى حاكم مدة معلومة ليقتل التبع ولم يشترط الاجر على احد فلما علم

العرف

العمل

العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ ينظر الى عرف اهل
 تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم باجر مثل
 تعليم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد للمولى باجر مثل ذلك الغلام
 على الاستاذ ان كان للولد مع ابنته وصا سنة على العرف ان اكثر اهل السوق اذا
 استاجروا خراسا وكسرة الباقون فان الاجر تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية
 وتمايه في منية المفتي **وفيها** لو دفع غزلا الى حاكم لينسجه بالنصف جوزة
 مشايخ بخاري وابواليث وغيره العرف انتهى **المبحث الرابع** العرف الذي
 يحمل عليه اللفاظ انما هو المقارن السابق دون المتأخر ولذا اقالوا لا جرة
 بالعرف الطاري فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في المعلق فيسبى على
 عمومته ولا تخصصه العرف وفي اجر المبسوط اذا اراد الرجل ان يبيع خلفه
 امراته فقال كل جارية اشترى في حرة وهو يعني كل سفينة جارية علمت
 نيته ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنكيات في البحر
 كالأعلام والمراد السفن فاذا اراد ذلك علمت نيته لانها ظالمه في هذا
 الاستحلاف ونية المظلوم فيما يحلف عليه معتبرة وان حلفه بطلاق كل
 امرأة انزوجهما عليك فليقل كل امرأة انزوجهما عليك فهي طالق وهو نوي
 كل امرأة انزوجهما على ربك فقل نيته لانه نوي حقيقة كلامه انتهى
واما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق وربما يقدم الوجوب على العرف
 المتأخر ولذا الواقف بدمهم ثم فسر ها هنا زوف او بهرجة يصدق ان وصل
 وان اقر بالف من ثمن شاع او قرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زوف

انتهى

وَصَلَّ اوْصَلَ وَصَدَقَا اِنْ وَصَلَ وَاِنْ قَرَّبَ اِلَى غَضَبٍ اَوْ رَدِيْعَةٍ ثُمَّ قَالَ
هِيَ زَيْلُونُ صَدَقَ مَطْلَقًا وَكَذَلِكَ الدَّعْوَى لِانْزِلَ عَلَى الْعَادَةِ لِانْ الدَّعْوَى وَالْاَثَرُ
اَجَابَ بِمَا تَقَدَّمَ فَلَا يَفِيْدُهُ الْعَرَفُ الْمُنَافَخُ خِلَافَ الْعَقْدِ فَاِنَّهٗ بِأَثَرِهِ لِلْحَالِ فَقَدْ
الْعَرَفُ **قَالَ فِي الْبِرَازِيَةِ** مِنَ الدَّعْوَى مَعْنَا يَأْتِي الْاَلَا شَيْءٌ اِذَا كَانَتْ النُّقُودُ
فِي الْبِلَدِ مُخْتَلِفَةً اَحَدُهَا اَرْوَجُ لَا يَقْبَحُ الدَّعْوَى مَا لَمْ يَبَيَّنْ وَكَذَلِكَ الْوَأَثَرُ
دَنَا يَرْجُو فِي الْبِلَدِ نَقُودٌ مُخْتَلِفَةٌ حِمْرٌ لَا يَقْبَحُ بِلَا بَيَانٍ خِلَافَ الْبَيْعِ فَاِنَّهٗ
يَنْصَرِفُ إِلَى الْاَرْوَجِ اِنْ تَمَّ وَقَدْ وَسَّعْنَا الْكَلَامَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الْكَلَامِ
أَوَّلَ الْبَيْعِ وَيُمْكِنُ اَنْ يُخْرَجَ عَلَيْهَا مَسْئَلَتَانِ **أَحَدُهَا** مَسْئَلَةُ الْبَطَالَةِ
فِي الْمَدَارِسِ فَاِذَا اسْتَمْرَعَتْ فِي اَشْهُرٍ مَحْصُوصَةٍ حُمِلَ عَلَيْهَا مَا وَقَفَ عَلَيْهَا
لَا مَا وَقَفَ قَبْلَهَا **الثَّانِيَةُ** اِذَا اشْرَطَ الْوَاقِفُ النُّظْرَ لِلْحَاكِمِ وَكَانَ الْحَاكِمُ
اِذَا كَانَ شَافِعِيًّا ثُمَّ صَارَ اِلَى حَنْفِيًّا لَا قَاضِيًّا غَيْرَ الْاِيْنَابَةِ هَلْ يَكُونُ النُّظْرُ
لَهُ لَا يَنْزِلُ الْحَاكِمُ اَوَّلًا لِانْهُ مُتَاخِرٌ فَلَا يَحِلُّ الْمُنْتَقِمُ عَلَيْهِ فَمَقَصُّ الْقَاعِدَةِ
الثَّانِي وَقَالُوا فِي الْاِيْمَانِ لَوْ حَلَفَ رَجُلٌ بِبَلَدٍ لِيَعْمَلَهُ بِكُلِّ دَاخِلِ الْبِلَدِ
بَطْلُ الْيَمِينِ بَعْدَ الْوَالِي فَلَا يَحْتَجُّ اِذَا اُقْلِمَ الْوَالِي الثَّانِي وَلَمْ اَرَ اَنْ يَحْكَمْ
مَا اِذَا حَلَفَ مَتَى رَأَى مُنْكَرًا رَفَعَهُ إِلَى الْقَاضِي هَلْ يَقْبَلُ الْقَاضِي حَالَهُ
الْيَمِينِ **وَمِنْ هَذَا النَّوعِ** لَوْ وَقَفَ بِلَدًا عَلَى الْحَرَمِ الشَّرِيفِ وَشَرَطَ النُّظْرَ
لِلْقَاضِي هَلْ يَنْصَرِفُ إِلَى قَاضِي الْحَرَمِ اَوْ قَاضِي الْبِلَدِ الْمَوْقُوفَةِ اَوْ قَاضِي بِلَدِ
الْوَقْفِ يَنْبَغِي اَنْ يُسْتَخْرَجَ مِنْ مَسْئَلَةٍ مَا لَوْ كَانَ الْيَقِيْمُ فِي بِلَدٍ وَمَالُهُ
فِي بِلَدٍ آخَرَ فَهَلْ يَنْظَرُ عَلَيْهِ الْقَاضِي بِلَدِ الْيَقِيْمِ اَوْ الْقَاضِي بِلَدِ مَالِهِ صَحْوًا

بِالْأَوَّلِ فَيَنْبَغِي اَنْ يَكُونَ النُّظْرُ لِقَاضِي الْحَرَمِ وَيُمْكِنُ اَنْ يَقَالَ اِنْ اَلَمْ يَحْجُ كُنْ النُّظْرُ
لِقَاضِي الْبِلَدِ الْمَوْقُوفَةِ لِانْهُ اَعْرَفُ بِمَصَالِحِهَا وَالظَّاهِرُ اَنْ الْوَاقِفَ قَصْدُهُ وَبِهِ
تَحْصُلُ الْمَصْلَحَةُ وَقَدْ اَخْتَلَفُوا فِيهَا اِذَا كَانَ الْعَقْدُ لَا فِي وِلَايَةِ الْقَاضِي وَتَنَازَعًا
فِيهِ عِنْدَ قَاضِي آخَرٍ مِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَصِحَّ قَضَاؤُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ نَظَرَ إِلَى التَّدَايِي وَالنُّزُولِ
وَاخْتَلَفَ التَّصْحِيحُ فِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ **ثَلَاثَةٌ** هَلْ يَقْبَلُ فِي بِنَا الْاَحْكَامِ الْعَرَفُ
الْعَامُّ اَوْ مَطْلَقُ الْعَرَفِ وَلَوْ كَانَ خَاصًّا الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ **قَالَ فِي الْبِرَازِيَةِ**
مَعْنَا يَأْتِي الْاِمَامُ الْخُتَّارِيُّ الَّذِي خَرَجَ بِهِ الْفَقْهُاءُ الْحُكْمَ الْعَامُّ لَا يَثْبُتُ بِالْعَرَفِ
الْخَاصِّ وَقِيلَ يَثْبُتُ اِنْ تَمَّ وَيَقْرَعُ عَلَى ذَلِكَ لَوْ اسْتَقْرَضَ الْغَاوَاتُ جَرَّ
الْمَقْرَضِ لِحَقِّقَ مِرَّةً اَوْ مَلْعَقَةً كُلُّ شَهْرٍ لِعَشْرٍ وَفِيهِ لَا تَزِيدُ عَلَى الْاَجْرِ
فِيهِ اِنْ تَنَاقَزَ اَوْ اَلْصَّحَّةُ لِاجَارَةٍ بِلَا كَرَاهَةٍ اَعْتَبَارُ الْعَرَفِ خَوَاصُّ الْخُتَّارِيِّ
وَالصَّحَّةُ مَعَ الْكَرَاهَةِ لِاخْتِلَافِ الْفَسَادِ لِانْ صَحَّةُ لِاجَارَةٍ بِالتَّعَارُفِ
الْعَامِّ وَلَمْ يَوْجَدْ وَقَدْ اُنْفِيَ الْاَكْبَارُ بِضَادِّهَا **وَفِي الْقِيَّةِ** مَنْ بَارَ اسْتِجَارَ
الْمُسْتَفْرَضِ الْمَقْرَضِ الْمُتَعَارَفِ الَّذِي يَثْبُتُ بِهِ الْاَحْكَامُ لَا يَثْبُتُ بِتَعَارُفِ أَهْلِ
بِلَدَةٍ وَاحِدَةٍ عِنْدَ الْبَعْضِ وَعِنْدَ الْبَعْضِ اِنْ كَانَ يَثْبُتُ لَكِنَّهُ اَحَدُهُ وَبَعْضُ
أَهْلِ الْخُتَّارِيِّ فَلَمْ يَكُنْ مُتَعَارَفًا مَطْلَقًا كَيْفَ وَانْ هَذَا الشَّيْءُ لَمْ تَقَرَّرْ عَامَّتُهُمْ
بَلْ تَعَارَفَ خَوَاصُّهُمْ فَلَا يَثْبُتُ التَّعَارُفُ بِهَذَا الْقَدْرِ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ
الْعُتُوبُ اِنْ تَمَّ وَذَكَرَ فِيهَا مِنْ كِتَابِ الْكَرَاهِيَةِ قِيلَ الْحَرَجِيُّ لَوْ تَوَاضَعَ أَهْلُ بِلَدَةٍ
عَلَى زِيَادَةٍ فِي سَجَاةٍ أَلَيَّ يَوْزَنُهَا الدَّرَاهِمُ وَالْأَبْرَسُ عَلَى مَخَالَفَةِ سَائِرِ الْبِلَدِ
لَيْسَ لَهُمْ ذَلِكَ اِنْ تَمَّ **وَفِي اجَارَةِ الْبِرَازِيَةِ** وَفِي اجَارَةِ الْأَصْلِ اسْتِجَارَةُ لِحَمَلِ

طعامه بغير منه فالجارة فاسدة ويجب اجر المثل لا يتجاوز فيه المسمى وكذا اذا
دفع الى جانيك مسمى غير اقل من ثمنه بالثالث ومشاخ ملح وخوارزم افقوا
بحواز اجارة الحايك المعروف وبه افنى ابو علي النسفي ايضا والفنوى على جوار النما
لا الطمان لانه منصوص عليه فيما لم يبطال النص انتهى وفيها من البيع الفاسد
في الكلام على بيع الوفاء في القول السادس من امر صحيح قال الحاجة للناس اليه
فرار من الربا فبلغ اعتادوا الدين والجارة وهو لا يقع في الكرم ويجاري
اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن في الاشجار فاضطرروا الى بيعها
وفار ما ضاق على الناس امر لا لا تسع حكمه انتهى بالحاصل ان المذهب
عدم اعتبار العرف الخاص ولكن افنى كثير من المشايخ باعتبار
فأقول على اعتباره ينبغي ان يقتضى بان ما يقع في بعض سوق القاهرة
من خلوات الخوانيت لا يتم وبصير الخلو في الخانات فحاله فلا يملك صاحب
الخانات اخراجه منها ولا اجازته لغيره ولو كان وقفا وقد وقع في خوانيت
الجلالون بالقاهرة ان السلطان الغوري لما بناها اسكنها التجار بالخلوات
وجعل لكل خانوة قد اخذت منهم وكنت ذلك بكتوب الوقف وكذا قول
على اعتبار العرف الخاص وقد عارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الظاهرات
بما لا يصح لصاحبها وتعارفوا ذلك فيمنع الجواز وانما لو نزل وتبعض
منه المبلغ ثم اراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله
عليه العظم وقد اعتبروا عرف القاهرة في مسائل منها في فتح القدير من
دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها ان بيوتهم طبقات لا ينفق

بها الا به وقد تمت القاعدة الكلية وهي ست **الاولى** لا ثواب الا بالنية
الثانية لا ثواب بقاصدها **الثالثة** اليقين لا يرسل بالشك **الرابعة**
المشفقة تجلب النسيب **الخامسة** الضرر يزال **السادسة** العادة
محكمة ولان نشرع في النوع الثاني من القواعد في قواعد كلية تخرج
عليها ما لا يحصر من الصور الجزئية **الاولى** الاجتهاد لا ينقض الاجتهاد
ودليلها الاجماع وقد حكم ابو بكر رضي الله تعالى عنه في مسائل وظالفة
عمر فيها ولم ينقض حكمه وعليه بانه ليس لاجماع الثاني اقوى من الاول
وانه يودي الى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة وهذا اول من
من قوله في الهداية لان الاجتهاد الثاني كالا جتهاد الاول وقد ترجح
الاول باتصال القضاء به فلا ينقض ما هو دونه انتهى لانه يكفي بان
الثاني كالاول والحاجة في ترجيح الاول بغير سبق مع ما اوردته في
الغاية على قوله ان الاول ترجح باتصال القضاء بان ترجح الاصل بفرعه
لان الاصل في القضاء رأي المجتهد فكيف يترجح بالقضاء وان جاز عنه
بان الفرع يرجح اصله من حيث بقاؤه لا من حيث انه منه فالشيان
اذا تساوى في القوة وكان لاحدهما فرع فانه ترجح على الاخر له الى
اخره ومن نزاع ذلك لو تغير اجتهدا في القبلة عمل بالثاني حتى لو
صلى اربع ركعات لا ربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانا اختلفوا فيما
لو صلى ركعة بالبحري الى جهة ثم تغير الى اخرى ثم عاد الى الاولى وقد بيناه
في الشرح وذكر فيه اختلاف في الخلاصة منهم من قال لا يستقبل منهم

مطلب
النوع الثاني من القواعد
في قواعد الكلية
على ما لا
محضر في الصور الجزئية

من قال يستقبل انتهى **ومنها** أن حكم القاضي برؤية القاصي ثم بان
 فأعادها لم يقبل وعلمه بعضهم بان يقول شهادة بعد التوبة يقتضي نقض
 الاجتهاد وأصله كما في الخلاصة من ردق شهادته لعلة ثم زالت ثم
 أعادها في تلك الحادثة لم تقبل إلا في أربعة الصبي والعبد والكافر
 ولا عيسى انتهى **ومنها** لو كان لرجل ثوبان أحدهما خشن فحرق وصلى بأحدهما
 ثم وقع حريقه على طهارة الآخر لم يقبل الثاني وعلى هذا مسئلة في الشهادة
 شهدت طائفة بقتله يوم الجمعة وطائفة بموته بالكوفة لفتانان
 قضى أحدهما قبل حضور الآخر لم تقبل الثانية لأن قال القضاة لا يصفى
 الأول أنه لو حرقى وطن طهارة أحد الأنايس فاستعمله وترك الآخر ثم
 تغير ظنه لا يعمل بالثاني وليقيم ولكن هذا مبني على جواز التحري في الأنايس
 وفي شرح الجمع قيل ألينهم لو كان أنايين يرقها ويقيم اتفاقا **وقيل**
 لو حكم الحاكم بمبنى ثم تغير اجتهاده لا ينقض الأول وحكم المستقبل بما
 رآه ثانيا **ومنها** حكم القاضي في المسائل الاجتهادية لا ينقض هو مبني
 قول أصحابنا في كتاب القضاء إذا رفع إليه حكم حاكم أمضاة أن لم يخالف
 الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط القضاء ومعنى الانصاف
 في شرح الكنز وكتبنا المستثناة في النوع الثاني **ثم اعلم** أن بعضهم
 استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسلمتين
أحدهما نقض القضية إذا ظهر فيها غش فاحش فأنها وقف باجتهاد فكيف
 ينقض مثله **والجواب** أن نقضها لقوات شرطها في الاستدراك وهو القارعة

فظهر أنها لم تكن صحيحة من الاستدراك فهو كالوظهر خطأ القاضي بقوله شرط
 فإنه ينقض قضاء **الثانية** أنه إذا رآني الإمام شيئا ثم مات وعزل
 فلثاني تغييره حيث كان من الأمور العامة والجواب أن هذا حكم يدور
 مع المصلحة فإذا رآها الثاني وجب اتباعها **تيسرات الأولى** كشر
 في زمانا وقبله أن الوثيقين يكون عقب الواقعة عند القاضي من بيع
 ونكاح وجارة ووقف وانفراد حكم بموجبه فهل يمنع النقض لو رفع
 إلى آخر فاجبت مراعاة بانه أن كان في حادثة خاصة ودعوى صحيحة من
 خصم الخصم منه ولا فلا يكون حكما صحيحا نسكنا ذكره الهادي
 في فصوله وبعده في جامع الفصولين والكردي في فتاواه والبرازية والعلامة
 قاسم في فتاواه من أن شرط نفاذ القضاء في المجتهدين بان يكون في حادثة
 ودعوى صحيحة فإن فات هذا الشرط كان فتوى لاحكاما وزاد العلامة
 قاسم أن الاجماع عليه قال لو قضى شافعي بموجب بيع العقار لا يكون قضا
 بان الشفعة للحار إلى آخر ما ذكره من الفروع ومشي عليه ابن العربي وأصح
 بأشلة **الثاني** لو قال الموثق وحكم بموجبه حكما صحيحا مستوفيا شرطه
 الشرعية فهل يقيم فاجبت مراعاة بانه لا يكفي به ولا بد من بيان تلك
 الحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما في الملحق من كتاب الشهادات ولو ثبت
 في الجمل ثبت عندي ما ثبت بينة الحوادث الحكمة أنه كذا لا يصح ما لم
 بين الأمر على التفصيل ثم قال وحكي أنه لما استنقض قاضي غبسة بخاري
 كان يكتب الإمام الحلواني على محاضرهم لا فاوردوا عليه اجوبته في محلات

كتبت تلك النسخة بعينها بنفسي فقال انكم لا تفسرون الشهادة وقبلكم
 القاضي علي السعدي وقبلة شيخنا ابو علي النسفي وكان لا يخفى عليهما
 فاما انت وامثالك لا تثق منك بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد
 من التفسير وعن السيد الامام ابي شجاع قال كانا ههنا في ذلك المكان
 حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم ياتوا بها صحيحة فتحقق عندي ان الصور
 الاستفسار انتهى **وفي الخلاصة** من كتاب المحاضر والسجلات الاصل
 في المحاضر والسجلات ان بالغ في الذكر والبيان بالصرح ولا يكتفي بالاجمال
 حتى قيل لا يكتفي في المختصر ان يكتب حضر فلان واحضر معه فلا ما فرغ
 هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر على هذا الذي حضر
 الى ان قال وكذا لا يكتفي بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعدة الشهاد
 ما لم يذكر عقب دعوى المدعي هذا الى ان قال وكتب في السجل حكم القابل
 ولفظة الشهادة تمامها ولا يكتفي بما يكتب ثبت عندي على الحكم
 الوجه الذي ثبت به الحوادث الحكيمة الى اخره وحكي فيها واقعة
 الحلواني مع قاضي غنيسة الى ان قال والمختار في هذا الباب ان يكتفي
 به في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من مصر الى اخره فلا يكون
 في التدارك خرج انتهى **الثالث** انه لا فرق بين الحكم بالصحة والحكم بالوجوب
 باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع النزاع بين خصمين في الصحة
 كان الحكم بهما صحيحا وان لم يقع بينهما نزاع فلا وكذا الحكم بالوجوب ان
 وقع نزاع في موجب خاص من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقعت

الدعوى بشروطها كان حكما بذلك الواجب فقط دون غيره ولا فلا
 فاذا اقر بوقف عقارة عند القاضي ووقعت الدعوى بشروطها وشرط فيه
 شروطها وثبت ملكه بما وقعه وسلمه الى ناظر ثم نازعا عند قاض حنفى
 وحكم بصحة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشرط فلو وقع
 النزاع في شيء من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم بمقتضى مذهبه
 ولا يمنع حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بما في الشرط انما حكم باصل
 الوقف ولو حكم بصحة الوقف وما تضمنه من صحة الشرط فليس للشاذلى
 الحكم باطلاله باعتبار اشتراط العلة له والنظر والاستبدال **الرابع**
 بينا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه او برواية مرجوع
 عنها وما اذا خالف مذهبه عند اونا سيبا **الخامس** مما لا يعقد القضا
 به ما اذا قضى بشي مخالف للاجماع وهو ظاهر وما اذا خالف الامة
 الاربعة مخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في
 التحرير ان الاجماع انعقد على عدم العمل بمذهب مخالف الاربعة لانضا
 مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم **السادس** القضا بخلاف
 شرط الواقف كالتضا بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء بشرط
 الواقف كقضى الشارع صرح به في شرح الجمع للمصنف وابن الملك
 وصرح السبكي في فتاواه بان ما خالف شرط الواقف فهو مخالف
 للنص وهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا او ظاهرا
 انتهى ويدل عليه قول اصحابنا كما في الحديث ان الحكم اذا كان لا دليل

عليه لم ينفذ وعبارته او يكون قولاً لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدور
 بان الح ويدل عليه ايضا ما في الدخلة والولوجية . . . وغيرهما من
 ان القاضي اذا قرأ في المصحف بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل
 للفرش تناول المعلوم انتهى وهذا علم حرمة احدث الوظائف واحدث
 المربيات بالاولى وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذ ولا ردة عليه
القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام وبعبانها
 ما اجتمع محرم ومباح لا غلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث اورد
 جماعة ما اجتمع الحلال والحرام لا غلب الحرام الحلال قال العراقي لا
 اصل له وضعفه البيهقي واخرجه عنه الرزاق موقوفاً على ابن مسعود
 وذكر الزبيدي شارح الكنز في كتاب الصيد مرفوعاً من زعماء ما اذا تقاضى
 دليلان احدهما يقتضي التحريم والاخر الاباحة قدم التحريم وعلمه
 الأصوليون بتعليل النسخ لانه لو قدم المباح للزعم تكرار النسخ لان
 الاصل في الاشياء الاباحة فاذا جعل المباح متأخراً كان المحرم ناسخاً
 للاباحة الاصلية ثم يصير مباحاً بالمبيع ولو جعل المحرم متأخراً
 كان ناسخاً للمباح وهو لم يفسخ شيئاً لكونه على وفق الاصل وفي
 التحريم يقدم المحرم تقريراً للنسخ وقد اوضحناه في شرح المنار في باب
 التعارض ومن ثم قال عثمان رضي الله عنه لما قيل عن الجمع بين الاثنين
 ملكا ليمين احدهما اية وحرمة ما اية فالتحريم احب اليك وذكر بعضهم
 ان من هذا النوع حديث لك من الحايض ما فوق الازار وحديث

اذا اجتمع محال ومحرم
 غلب المحرم على المحال

اصنعوا

اصنعوا كل شيء الا النكاح فان الاول يقتضي تحريم ما بين السر والركن
 والثاني يقتضي اباحة ما عد الوطئ منجاً التحريم احتياطاً وهو قول ابي
 حنيفة رآني يوسف ومالك والشافعي وخص محمد شعاع الدم وبه قال
 احمد عملاً بالثالث **ومنها** لو اشتبه محرمه باجنيات محصورات
 لم يحل كما قد مضى في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم **ومنها** من
 احد ابويه ما كول والاخر غير ما كول لا يحل اكله على الاصح فاذا انزى كلب
 على شاة فولدت لم يوكل الولد واذا انزى حمار على فرس فولدت بغلام يوكل
 ولاهيلي اذا انزى على الوحشي فذبح لا يجوز الاضحية به كذا في الفوائد **ومنها**
 لو شارك الكلب المعلم غير معلم او كلب مجوسي او كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه
 عند احرم كما في الدررية **ومنها** ما في صيد الخائنة مجوسي اخذ بيد مسلم
 فذبح والسكين في يد المسلم لا يحل اكله لاجتماع المحرم والمبيع فحرم كما لو
 عجز مسلم عن مدقوسه بنفسه فاما نه على مدقة مجوسي لا يحل اكله انتهى
ومنها عدم جواز وطئ الجارية المشتركة **ومنها** لو كان بعض الشجرة في
 الحبل وبعضها في الحرم **ومنها** لو كان بعض الصيد في الحبل والبعض في الحرم
 والمنقول في الثانية كما ذكره الاسيحي ان الاعتبار لقوامه لا لرأسه
 حتى لو كان قائماً في الحبل ورأسه في الحرم فلا شيء يقتله ولا يشترط ان
 يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها في الحرم والبعض في الحبل وجب
 الجزأ بقتله لتقلب الخطر على الاباحة انتهى واما المنقول في الاولى ففي الاصل
 الاغصان تابعة لاصولها وذلك على ثلاثة اقسام احدها ان يكون اصلها

في الحرم ولا غصان في الحل فعلى قاطع اغصانها القيمة **والثاني** ان يكون
 اصلها في الحل واغصانها في الحرم فلا ضمان على القاطع في اصلها واغصانها
والثالث بعض اصلها في الحل واغصانها في الحرم فعلى القاطع الضمان سواء
 كان الفصن من جانب الحل او من جانب الحرم انتهى **ومنها** لو اختلطت
 ساحة المذكاة بمساحة المينة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للمينة او
 استويا لم يجز تناول شيء منها ولا بالبحري الا عند الخصومة فاما اذا كانت
 الغلبة للمذكاة فانه يجوز التحري **ومنها** لو اختلط ودك المينة بالزيت
 ونحوه لم يוכל الا عند الضرورة والمسلكتان في صلاة الخلاصة من فصل
 اشتباع القبلة ومقتضى الثانية ان لو اختلط لبن بقريلين اثنان او
 ثلثة لم يوجب عدم جواز تناول ولا بالبحري **ومنها** لو اختلطت زوجته بغيرها
 فليس له الوطى ولا بالبحري سواء كان محصورات او لا كما ذكره اصحابنا في الطلاق
 المبهم قالوا لو طلق احدي زوجتيه مبهما حرم الوطى قبل التبيين ولهذا كان
 وطى احدهما تقييدا لطلاق الاخرى ومن صورها ما لو اسلم على اكثر من
 اربع فانه يحرم عليه الوطى قبل الاختيار على من خيره وهو محمد والشافعي واما
 الشنخا فقا لا بطلان النكاح قال في الجمع من فصل نكاح الكافر لو اسلم
 وتحته خمس او اثنان او ام وبنت بطل النكاح وان رتب فالأخيرة وخيرة
 في اختيار اربع مطلقا او احدي الاخنتين والبنت انتهى **ومنها** لو رمي صيدا
 نوقع في ماء او على سطح او جبل ثم ردى منه الى الارض حرم الاحتمال والاحتياط في
 الحرم بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل لانه لا يملك التحريم عنه فسقط

اعتبار

اعتبارا وخرج عن هذه القاعدة مسائل **الاولى** من احوال يديه كفاي
 الزوجي فانه يحل نكاحه وذبحته وتجعل كايما وهي تقتضي ان يحل
 محوسا وبه قال الشافعي ولو كان الكفاي الاب في الاظهر عدة تغلبها
 لجانب التحريم لكن اصحابنا تركوا ذلك نظرا للضعف فان المجوسي شر من
 الكفاي فلا يجعل الولد تابعه **الثانية** للاختصاص في الاولاني اذا
 كان بعضهم طاهرا وبعضها نجسا والاقل نجس جاز ويرى ما غلب على
 ظنه انه نجس مع ان الاحتياط ان يرق الكل ويقيم كما اذا كان الاول طاهرا
 عملا بما غلب بينهما **الثالثة** الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس
 وبعضها طاهر جاز سواء كان الاكثر نجسا او لا والفرق بين الشاب والاراني
 انه لا خلف لها في ستر العورة وللوصو خلف في النظم هو وهو الشيم وكذا
 كله حالة الاختيار واما في حالة الضرورة فيتحري للشرب اتفاقا كذا في
 شرح الجمع قبيل الشيم وينبغي ان يلحق بمسئلة الاراني الثوب المصنوع طمعة
 من حرير وغيره فيحل ان كان الحريرا قرا وزنا او استويا بخلاف ما اذا فراد
 وزنا ولم امرة الا ان وفي الخلاصة من التحريم في كتاب الصلاة لو اختلط
 اوانيه باواني اصحابه في السفر وهم غيب او اختلط رغبته بامر غفلة
 غير قال بعضهم تحري وقال بعضهم لا تحري ويرى حتى تحي اصحابه
 وهذا في حالة الاختيار وفي حالة الاضطرار جاز التحري مطلقا انتهى وقد
 جوز اصحابنا من كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا بين كون الاكثر
 نصيرا او قريبا اعتبارا للغالب لكان حسنا **الرابعة** لو سقى شاة خمر ا

والزيتون

ثم دحها من ساعته فانما تحل بلا كراهة كذا في البرازية **ومقتضى القاعدة**
الحريم ومقتضى الفراغ انه لو علفها علفا حراما لم يحرم لبنها وحليبها
ان كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعدة ولو بعد ساعة الى يوم تحل
مع الكراهة انتهى **الخامسة** ان يكون الحرام مستهلكا فلا يكل الحرام
قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد اوضحناه في شرح الكثر من جنائز
الاحرام **السادسة** اذا اختلط ما بيع طاهرا مطلقا فالعبرة للغالب
فان غلب المأجرات الطاهرة به فلا فدية في الطهارة من شرح
الكثر بما اذا تقرر الغلبة **السابعة** لو اختلط لبن امرأة بما اوردوا
او لبن شاة فالعبرة للغالب وتثبت الحرمة اذا استويا احتياطا كما في
الغاية واختلف فيها اذا اختلط لبن المرأة بلبن اخرى والصحيح ثبوت
الحرمة فيهما من غير اعتبار الغلبة كما بيناه في الرضاع **الثامنة** اذا كان
غالب مال الهدي حلالا فلا ياكل بقبول هديته واكله ماله مالم يبين انه
من حرام وانه غالب ماله الحرام ولا يقبلها ولا ياكل الا اذا قال انه حلال
ورثه واستقرضه قال الحلواني وكان الامام ابو القاسم الحاكم يأخذ جوار
السلطان والخيالة فيه ان يشترى شيئا بال مطلق ثم يفقه من اي مال شا
كده ارواه الثاني عن الامام وعن الامام ان المبلى بطعام السلطان والظلمة
يحرم فان وقع في قلبه حله قبل وكل ولا لقوله عليه الصلاة والسلام
استفت قلبك الحديث وجواب الامام فبين فيه ورع وصفا قلب ينظر بغير
الله تعالى ويدرك بالفراسة كذا في البرازية من الكراهة **الثامنة** اذا

اختلط حمامه المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما لم يقل في
البرازية من اللقطات اخذ برج حمام في قرية ينبغي ان يحفظها ويعلقها
ولا يتركها بلا علف كيلا يتضرر الناس فان اختلط حمام غير صاحبه لا ينبغي
له ان يأخذها ولو اخذها طلب صاحبها كالضالة الى امرئها **العاشر**
قال في الفقيه من الكراهية غلب على ظنه ان اكثر بياعات اهل السوق
لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام فخر عن شرايه وكنت
مع هذا لو اشترى بطيب له انتهى وقد منعنا عن الملقط في البحث الثالث
من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا ياكل بشل جواز الدلال الذي يهد الحوز
فيأخذ من كل الف عشرة وشراحم السلاطين اذا كان المالك راضيا
بذلك عادة ولا يجوز شرايب من المقامر من المكس وجوز انهم اذا عرف انه
اخذها قمارا انتهى راما مسئلة الخلط في ذكورة باقسامها في البرازية من
الوديعة واما مسئلة ما اذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء
ولاخذ الا ان يقدم دلالة على انه من الحرام كذا في الاصل **تمت** يدخل
في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد او بيع ودخل
ذلك في ابواب **منها** النكاح قالوا اجمع بين من تحل ومن لا تحل كحرمة
ومحوسية او وثنية وخليقة ومنكوحة او معتدة ومحرمة صح نكاح الحلال
اتفاقا واما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر وعونه
وهي في الهداية وليس منه ما اذا اجمع بين حتمين واخمين في عقد فانه
يسقط في الكل لان الحرم المجمع لا احدهن واحداها فقط وكذا الزوج

امة وحرمة معا في عقد يبطل فيها **ومنها** المهر فاذا سمي ما يحل وما يحرم كان
 تزويجها على عشرة دراهم ودين من خمر كان لها العشرة ويبطل الخمر **ومنها**
 الخلع فكان مهر نفيها غلب الحلال الحرام لما ان اشترطه بمن له الشرط
 الفاسد وهما لا يبطلان به واما اذا تزوج الولي الصغير اكثر من مهر المثل
 فان كان ابا او جدا صح عليه ولا فسد النكاح وقيل يصح به المثل **ومنها**
 البيع فاذا جمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام ليس كال
 كالمجمع بين الزكية والميتة والحرم والعبد فانه يسري البطلان الى الحلال
 لقوة بطلان الحرام كذا اذا جمع بين خل وخمر وان كان الحرام ضعيفا
 كان يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين الدر والتمن وبين الفس والمكاتب
 او ام الولد او عبد غيره فانه لا يسري الفساد الى التمن لضعفه واختلف فيما
 اذا جمع بين وقف ومطك ولا يصح ان لا يسري الفساد الى الفس لان الوقف مال
 نعم اذا كان مسجدا عام او مقبرا كان خلاف الفاسر بالمجعة أي الخراب وكما لا يدبر
 ومن هذا الفيصل ما اذا شرط للخيار فيه اكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة
 ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا سقط المزايد قبل دخوله انقلب
 الى بيع صحيح **ومنها** ما اذا جمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول
 لا تنفي جهالة الى المتارعة لا يضر ولا فسد في الكل كما علم في البيع **ومنها**
 الاجارة وهي كالبيع لا اشتراكها في انهما يبطلان بالشرط الفاسد ومروحا
 بانه لو استأجر دارا في كل شهر بمكة فانه يصح في الشهر الاول فقط ولم ار
 لان حكم ما اذا استأجر ناسجا لينسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا فيخلف

بزيادة او نقص هل يستحق بقدره ولا يستحق أصلا **ومنها** الكفالة ولا ترا
 وينبغي ان لا يستقدي الجارز وقالوا لو قال له ضمت لك نفقتك كل شهر
 فانه يصح في شهر واحد **ومنها** الهبة وهي لا تبطل بالشرط الفاسد فلا يستقدي
 الى الجارز **ومنها** الاهدا قالوا لو اهدى الى القاصي من له عادة بالاهداء قبل
 القضاء زاد يرد القاصي الزايد لا الكل كما في فتح القدير فلم يستقدي الجارز وظاهر
 كلامه انه زاد في القدر واما اذا اراد في المعنى كان كانت عادة اهدا ثوب
 كان زاهدي ثوبا حريرا مرة لان لا ضابطا وينبغي وجوب رد الكل لا بقدر
 ما زاد في قيمته لعدم تميزها من الجارز **ومنها** الوصية فلو اوصى لاجنبي
 ورأته فلا جني نصفها وبطلت للوارث كما في الكفر وكما لو اوصى للقاتل
 ولا جني **ومنها** الاقرار قال الزبلي فيها لو اقر بعين او دين لو اقر بثلث ولا جني
 لم يصح في حق الاجنبي ايضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لو اقر بوارث مع اجنبي
 فنكاحا الشراكة صححه في الاجنبي انتهى **ومنها** باب الشهادة فاذا اجمع فيها
 بين من يجوز شهادته ومن لا يجوز ففي الظاهر به رجل مات وارضى فقرا جيرانه
 بشئ وانكر الوارثة التوكسية وصيده فشهد على الوصية رجلان من جيرانه
 لهما اولاد محاريج قال محمد لا تقبل شهادتهما لانها شهد الاولاد هما فيما يخص
 اولادهما فبطلت شهادتهما في ذلك فاذا بطلت في حق الاولاد بطلت أصلا
 لان الشهادة واحدة كما لو شهد على رجل انه قذف امها فلا بد لا تقبل
 شهادتهما وذكر محمد في وقف الاصل اذا وقف على فقرا جيرانه فشهد بذلك

فقيل من غير انه جازت شهادتهما قال الفقيه ابو الليث ما ذكر في الوقت قول
ابي يوسف اما على قيس قول محمد فينبغي ان لا يقبل في الوقت ايضا لان عنه ابي
يوسف اما على قيس قول مجوز ان يبطل الشهادة في البعض ويبقى في
البعض وعلى قول محمد لا يقبل اصلا ويحتمل ان ما ذكر في الوقت محمول على ما
اذا كان قليلا لا يحصون انتهى **وفي القبة** اخ واخت ادعيا امرضا
وشهد زوجها ورجل اخر تردها في حق الاخت والاخ فان الشهادة
مقبولة بعضها تركها وفي روضة الفقهاء اذا شهد لمن لا يجوز له الشهادة
ولغيره لا يجوز لمن لا يجوز له الشهادة بالاتفاق واختلف في حق الآخر فيقبل
تبطل وقيل لا تبطل انتهى وكتبنا في شرح الكنز ان شهادة العدو لا تبطل
اذا كانت لأجل الدنيا سوى كانت على عدوة او على غيره بناء على انها فسق
وهو لا يتجرى ومن هذا القبيل اختلف الشاهدين مانع من قبولها لان
لحدها طابق الدعوى والاخر خلافها وكتبنا في الفوائد المستنبطة من ذلك
ومنها القضا فاذا امتنع القضا بالقبض امتنع الباقيين كما في شهادات
البرازية **ومنها** بآب العبادات فلو نوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا
اليوم الاول وليس منه ما اذا عجل زكاة سنتين فانه ان كان بعد ملك
النصاب فهو صحيح فيها والا فلا فيها وليس منه ايضا ما اذا نوى حجتين
واحرم بهما معا فانا نقول بدخوله فيها لكن اختلفوا في وقت رفضه لحد
علم في باب اضافة الاحرام الى الاحرام وليس منه ما اذا نوى التيمم لم يصح
لانا نقول بجوزله ان يصلى بالنيم الواحد ما شاء من الفريض والنوافل **ومنها**

ما اذا صلى على حي وميت وينبغي ان يصح على الميت **ومنها** ما اذا استسجى للبول
بحجر ثم نام فاحتلم فامسى فاصاب ثوبه لم يطهر به فلا يطهر المني كما مر جوابه
ولهذا قال شمس الائمة السرخسي مسألة التي مشككة لان كل فعل عيدي ولا
والذي لا يطهر بالفرج لان جعل تبعا انتهى وقد يقال يمكن جعل البول
الباقي بعد الحجارة تبعا ايضا وجوابه ان التيمية فيها هو لازم له وهو الذي
بخلاف البول ولما روى من نبه عليه **ومنها** باب الطلاق والعاق فلو طلق
زوجته وغيرها واعتق عبدة وعبدة غيره او طلقها اربعاً فنفق فيما ملكه
ومنها لو استعار شيئا لرهنة على قدر معين فرهنه بزيادة قال في الكنز
لو عين قدر او جنسا او بلدا فخالق ضمن الميعر المستعير والمقرن انتهى واستثنى
الشامح ما اذا عين له كل من قيمته فرهنه باقل من ذلك وأكثر فانه
لا يضمن لكونه خلافا للخبر انتهى **ومنها** لو شرط الواقف بان لا يخرج رقبته
أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد لا في جميع المدة لانها
زاد على المشرط لانها كالبيع لا تقبل تفرق الصفقة وصرح به في قاوى
قارى الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه **تنبيه**
وليس القاعدة ما اذا اجتمع في العبادات جانب الحضر وجانب السفر فامس
لا تغلب الحضر ومقتضاها تغلبه لانه اجتمع المصح والمحرم لان اصحابنا
قالوا في المصح على الحضرين لو ابتداء بمقام قبل تمام يوم وليلة انقلب
مدة المدة المأخر فيمسخ ثلاثا ولو كان على عكسه انقلب الى مدة المقيم ومقتضاها
اعتبار مدة الاقامة فيهما تغلب الجانب الحضر به قال الشافعي وعنده لو

بالقول لدن البول
لا يطهر

سح أحدي الحفين حضر والآخرى سفر فكذا لك على الأصح طرد اللقاعة
 وأما عندنا فلا يخفى أن مدته مدة المسافر وأما لو أحرم قاصي فبلغت
 سفينة دار أمانته فانه يتم ولو شرع في الصلاة في دار الإقامة فسارت
 سفينة فليس له القصر ولم أرها لأن عندنا قايمة السفر إذا تضاعف
 في الحضر بقصصا ركعتين وعكسه يقضي أيضا لأن الفضل على الأداء وأما
 باب الصوم فإذا أصام مقيم فافز في اثنا عشر يوما وعكسه حرم الفطر **فصل**
 يدخل في هذه القاعدة قاعدة إذا تعارض المانع والفتوى فمقدم المانع
 فلو ضاق الوقت أو المانع من الطهارة حرم فعلها ولو جرحه جرحين
 عمدا وخطا أو مضمونا وهدرا ومات بهما فلا قصاص وخرج عنها حيال
الأولى لو استشهد الجنب فانه يفصل عند الإمام ومقتضاها أنه لا يفصل
 كقولها **الثانية** لو اختلط موتي المسلمين بموتي الكفار فقتلها
 عدم التفصيل للحكم الشافعية قالوا بتفصيل الكل ولم يفصلوا
 فأصحابنا فقال الحاكم في الكافي من كتاب الحجري إذا اختلط موتي
 المسلمين وموتي الكفار فمن كانت عليهم علامة المسلمين بصل عليه ومن
 كانت عليه علامة الكفار ترك فمن لم يكن عليهم علامة المسلمين أكثر
 غسلوا وكفونوا ووصل عليهم ويؤتون بالصلاة والدعاء للمسلمين
 دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين فان كان الفريقان سواء أو كانت
 الكفار أكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المسلمين
 انتهى وقد رجحوا المانع على المفتى في مسألة سفن الرحل وعلو الآخر

فصلوا

فان كلاهما ممنوع عن التصرف في ملكه لحق الآخر فملكه مطلق له وتعلق
 حق الآخر بمنع وكذا تصرف الرهن والموهر في المهر ونوع العين الموحدة منع
 حق المهرين والمستاجر وإنما قدم الحق هنا على الملك لأنه لا يقوت به إلا
 منفعة بالناخير وفي تقديم الملك تقويت عين على الآخر تمامه في العبادة
 من مسائل الحيطان **القاعدة الثالثة** لم أرها إلا لأصحابنا وأرجو
 من كرم القناح أن يفتح بأوبشي من مسألهما وهي لا يشار في القرية قال
 الشافعية لا يشار في القرب بكرة وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون
 على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين لا يشار في القرية
 فلا يشار بها الطهارة ولا يستر العورة ولا بالصلاة الأولى لأن الفضل للعبادة
 التعظيم والجلال فمن أثر به فقد ترك جلال الله وتفضيحه وقال الإمام
 لو دخل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوجهه لغيرة ليتوضأ به لم يجز لا عرف
 فيه خلافا لأن الأيثار إنما يكون بالنفوس لا بما يتعلق بالقرب والعبادة
 وقال في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقيم أحد من مجلسه ليحضر في موضعه
 فان قام باختياره لم يكفر فان انتقل إلى بعد من الإمام كره قال أصحابنا لأنه
 أثر بالقرية وقال الشيخ أبو محمد في الفرق من دخل عليه وقت صلاة
 ومعه ما يكفي طهارته وهناك من يحتاج للطهارة لم يجز له الأيثار ولو
 أراد المضطر أثار غيره بالطعام لاستبقا محبته كان له ذلك وإن كان
 نوات محبته والفرق أن الحق في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الأيثار
 والحق في حال المحبة لنفسه وكرة أثار الطالب بنوبته في القراءة لأن قراءة

فيما يتعلق

العلم والمساواة اليه قرينة والإشارة بالقرب مكررة قال الاستوطي في الشك
 على هذه القاعدة من جاز ولم تجدد في الصف فرجة فانه يخرج عنها بعد الاحكام
 ويندب للمجوز ان يساعدة فهذا يقوت على نفسه قرينة وهو آخر الصف
 الاول انتهى ثم رأت في الهبة من منية المعنى فقير محتاج معه درهم فاراد
 ان يورث الفقير على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يثار افضل ولا فلا
 ولا نفاق على نفسه افضل **القاعدة الرابعة** التابع تابع يدخل فيها
 قواعد **الاولى** انه لا يفرز بالحكم ومن فروعها الحمل يدخل في الام تبعا ولا
 يفرز بالبيع والهبة كالبيع **ومنها** الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض
 تبعا ولا يفرزان في البيع على الاظهر **ومنها** الافارة في قتل الحمل **ومنها**
 لا لعان بنفيه وخرج عنها مسائل **منها** يصح اعتناق الحمل دون امة
 بشرط ان تلد لاقل من ستة اشهر **ومنها** يصح افراده بالوصية بالشرط
 المذكور **ومنها** يصح الايضاه ولو حمل دابة **ومنها** يصح الاقرار له ان
 بين القربى ظاهر وولد لاقل من ستة اشهر **ومنها** انه يرث بشرط
 ولادته حيا **ومنها** انه يورث فيقسم الفرة بين ورثة الجنين اذا ضربت
 بطنها فالقبة **ومنها** يصح الاقرار به وان لم يبي له ساء اذا جاء به لاقل
 المدة في الادمي وفي مدة يتصور عند اهل الخبرة في الهالك **ومنها** صحة تبعية
ومنها ثبوت نسبه فقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام لا تثبت
 على الحمل قبل وضعه ليس على طلاقه لما علمت من ثبوت الاحكام له قبله
 فالمراد بعينه كما اشار اليه في الغاية وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون

بيع

ذلك

تركت الاجل او بطلته او جعله المالحلا فانه يبطل الاجل كما في الخيانة
 وغيرها مع انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تقدر بحكم ومما
 خرج عنها لو اسقط الجودة فانه يصح لانها حقها كما في الكتب شهر **ومنها**
 خرج لو اسقط حقه في حبس الرهن قال الواح ذكره الهادي في الفصول
ومنها الكفيل لو ابراه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين
 وهما باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في
 الاجل والجودة فارقت بان شرط القاعدة ان لا يكون الوصف مما يفرز
 بالعقد فان افرز كالرهن والكفيل افرز بالحكم **الثانية** التابع يسقط
 بسقوط المشروع **ومنها** من فائت صلاة في ايام الحزن وقتل بعد القضاء
 لا يقضى منها الروايت **ومنها** من فائت الحج وتحلل بانفصال العمة لا ياتي
 بالرحي والبيت لانها تابعان للوقوف وقد سقط **ومنها** الروايت الفارس
 سقط سهم الفرس كالعكس وخرج عنها من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة
 والعلماء وطلبتهم والفتيين والفقهاء يفرض ولا دهم تبعا ولا يسقط بموت
 الاصل ترجيا **وقد اوضحناه** في شرح الكفر **وما خرج** الاخرس لم ينفه
 تحريك اللسان في تكبيرة الاحرام والتلبية على القول به واما بالقرارة فلا
 على المختار مع ان المستوع قد سقط وهو التلقظ **ومنها** اجر الموصي على
 راس الاقرع فانه واجب على المختار **تيسير** يقرب من ذلك ما قبل يسقط
 الفرع اذا سقط الاصل ومن فروع قوله اذ يرى الاصل يرى الكفيل
 بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل **ومن فروع** لو قال

ملك حق العلم والمقتضى
 والفكر والطلب في ديوان
 المختار من سقط مكنون

لم يرد على عمر الف وانا ضامن به وانكر عمر ولم يكفيل اذا ادعاها رندون
 الاصيل كما في الثانية **ومنها** لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بآنت
 ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع **ومنها** لو قال عت عبد يمين
 رند فاعتقه فانكر رند عتق العبد ولم يثبت المال **ومنها** لو قال بعت
 من نفسه فانكر العبد عتق بلا عوض **الثالثة** التابع لا يقدم على
 المتبوع فلا يصح تقديم المأموم على امامه في تكبير الافتتاح ولا في الأركان
 إن انقل قبل مشاركة الامام ورفع عليه قاضي خان في الفتاوى ما اذا
 سبق امامه في الركوع والسجود في الرابعة **الرابعة** يقتصر في التتابع
 ما لا يقتصر في غيرها وترتيب منها يقتصر في الشيء ضمنا لا يقتصر قصد ردي
 الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين فيما ثبت ضمنا حكما ولا
 يثبت قصد منه فن لهما اعتقه أحدهما وهو مفسر فلو شري المقتنى
 نصيب الساكن لم يحز ولا يتمكن الساكن من نقل ملكه الى احد لكن لو دى
 المقتنى الضمان نصيب الساكن ملك نصيبه **ومنها** غصب قنا فاقب من
 يده وضمنه المالك ملكه الفاصب ولو شراة قصد الزجر **ومنها** فضولي
 زوجة امرأة برضاها ثم الزوج وكله بعد ان يزوجه مرة وقال نقصت
 ذلك النكاح لم ينقص ولو لم ينقصه قولا ولكن زوجه اياها بعد ذلك
 انقض النكاح الاول **ومنها** شرأ كرت عينا وامر المشتري بالبيع بقبضه
 للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرامة وامره ان يحيله فيها صح اذا بايع بالبيع
 وكلا عن المشتري في القبض قصد البيع وصح ضمنا وحكما لاجل الغرامة **ومنها**

شرأ ما لم يرد موكل وكل بقبضه فقال الوكيل قد سقطت الخيار عن خيار
 الروية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو راة سقط خيار
 روية موكله عند اني حنيفة خلا فالحاها وترتيب من هذا الجلس من لا يجوز
 اجازته ابتداء يجوز انهاء **ومنها** الفاسق اذا استخلف مع ان الامام لم يوليه
 الاستخلاف لم يحز مع هذا الوجه خليفته وهو يصلح ان يكون قاضيا واجبا
 القاضي احكامه يجوز **ومنها** ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك الاجارة
 بيع بآبيه فضولي والعيني فيه انه اذا اجاز تحيط بما اتي به ووكيل الوكيل
 كذلك فيكون اجازته في لانيها عن بصيرة بخلاف الاجارة في الاستدانة **ومنها**
 القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان له ولاية القضا في يومين
 من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية القضا فاذا اجاز
 نوبته اجاز ما قضى جازت اجازته انتهى **فايضا** ظفرت بمسكينين
 يقتصر في الابتداء ما لا يقتصر في البقاء على القاعدة المشهورة **الاول** يصح
 تقليد الفاسق للقضا ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق انزل عند
 بعض المشايخ وذكر ان المال ان الفتوى عليه **الثانية** لو ابق المازون
 النحر ولو اذن لا يبق صح كما في قضا الميراج وقيل قاضي خان لما في يده
القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد
 صرحوا به في مواضع **منها** في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن
 الظلة البنية في طريق العامة وصرح به الامام ابو يوسف في كتاب الخراج
 في مواضع وصرحوا في كتاب الجنائات السلطان لا يصح عفوه عن قاتل

علمه

من لا ولي له وإنما له القصاص أو الصلح وعليه في الإيضاح بأنه نصيب
ناظر وليس من النظر المستحق العفو وأصلها ما أخرج سعيد بن منصور
عن البراء قال قال عمر رضي الله عنه إنني أنزلت نفسي من مال الله تعالى
بمخرقة وإلى اليعيم إن أجمعت أخذت منه وإن أيسرت رددته وذكر الإمام
أبو يوسف في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه عمار بن
ياسر على الصلاة والحرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبیت
المال وبعث عثمان بن أبي حنيفة على ساحة الأرضين وجعل بينهم شاة كل
يوم شطرها ويطنها لها ويربها عبد الله بن مسعود وربها الآخر ثقيان
بن حنيفة وقال إنني أنزلت نفسي وأياكم من هذا المال بمخرقة وإلى اليعيم
فإن الله تبارك وتعالى قال ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل
بالمعروف والله ما أرى أرضا يؤخذ منها شاة في كل يوم إلا استسرع خربها
إنتهى فعلى هذا لا يجوز له التفضيل لكن قال في المحیط من كتاب الزكاة والزكاة
إلى الإمام من تفضيل وتسوية من غير أن يميل في ذلك إلى هوي ولا يحل
لهم إلا ما يكفيهم ويكفي أعوانهم بالمعروف وإن فضل من المال شيء بعد إصالة
الحقوق إلى أربابها قسمت بين المسلمين وإن قصر في ذلك كان الله عليه
حسبنا انتهى **وذكر الميرزا بلخي** من الخراج بعد أن ذكر أن أموال بيت
المال أربعة أنواع قال وعلى الإمام أن يجعل لكل نوع من هذه الأنواع بيتا
تخصه ولا يخلط بعضه ببعض لأن لكل نوع حكما يخص به إلى أن قال
ويجب على الإمام أن يتقوا الله تعالى ويصرف لكل مستحق قدر حاجته من زيادة

فإن قصر في ذلك كان الله عليه حسبنا انتهى وفي كتاب الخراج لا ي
يوسف أن أبا بكر رضي الله عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء
ناس وقالوا له يا خليفة رسول الله أنك قسمت هذا المال فسويت
بين الناس ومن الناس أناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضلت أهل
السوابق والقدم والفضل بفضلهم فقال أما ما ذكرتم من السوابق
والفضل والقدم فما عرفني بذلك وإنما ذلك شيء ثوابه على الله تعالى وهذا
صعاش فالسوة فيه خير من الأثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
وجاء الفتوح فضل وقال لا أجعل من قاتل رسول الله صلى الله عليه
وسلم كن قاتل معه ففرض لأهل السوابق والقدم من المهاجرين والأنصار
ممن شهد بدر الوهم يشهد بذكر الأربعة آلاف وفرض لمن كان أسلامه
كأسلام أهل بدر دون ذلك أنزلهم على قدر منازلهم من السوابق
إنتهى **وفي القية** من باب ما جعل للمدرس والعلم كان أبو بكر رضي
الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي
الله عنه يعطيهم على قدر الحاجة والفقه والفضل والأخذ بأفعاله
عمر رضي الله عنه في زماننا أحسن فتعتبر الأمور الثلاثة إنتهى وفي
الزكاة السلطان إذا ترك العشر لمن هو عليه جاز غنيا كان أو فقيرا
لكن إن كان المتروك له فقيرا فلا ضمان على السلطان وإن كان غنيا
ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة
إنتهى **تبيين** إذا كان فعل الإمام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالأمور

العامة لم ينفذ أمره شرعا إلا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ ولهذا
قال الامام ابو يوسف في كل كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
للإمام ان يخرج شيئا من يد احد الا نحو ثابت معروف انتهى وقال القاضي
خان في فتاواه من كتاب الوقف ولو ان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا
أرضا من أراضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد وأمرهم ان يزيدوا في
مسجدهم قالوا ان كانت البلدة تحت عنوة وذلك لا يضر بالمال والملك
ينفذ أمر السلطان فيها وان كانت البلدة تحت صلحا تبقى على ملك مالها
فلا أمر السلطان فيها انتهى وفي صلح البربرية له عطا في الديوان مات عن
ابن فاصطلى على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما وأخذ العطاء والآخر
لا شيء له من العطاء وبذل له مكان العطاء له مالا معلوما فالصلح باطل ويرد
بذل الصلح والعطاء الذي جعل الإمام العطاء له لان الاستحقاق العطاء والملك
لا دخل له لرضا الغير وجعله غير ان السلطان ان منع السحق فقد ظلم
مرتين في قضية حرمان السحق وإثبات غير السحق مقامه انتهى **تبيينه**
آخر تصرف القاضي فيما لو فعله في أموال التيامي والتركات والأوقاف مقيد
بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح ولهذا قال في شرح تلميح الجامع
من كتاب الوصايا اوصي ان يشتري بالثلث فن ويعتق فان بعد التيامي
دين يحيط بالثلثين فشره القاضي عن الوصي كذا يكون خصما بالعهدة
واعتاقه لغيره لغير الوصية وهي الثلث بعد الدين قال الفارسي شارحه
واما اعتاقه فهو لغيره لغيره بغيره باعتبار الولاية العامة لان ولاية القا

مقدمة بالنظر ولم يوجد النظر فيلغى انتهى وفي قضاء الولولجية رجل اوصي
الى رجل وامرأة ان يتصدق من ماله على فقرا لمدة كذا بياضة دينار وكان
الموصي بعيد من تلك البلدة وله تلك البلدة غيرهم له عليه الدارهم ولم يجد
الموصي الى تلك البلدة سبيلا فامر القاضي القزويني بمصرف ماله من الدارهم
الى الفقراء قال دين عليه باق وهو متطوع في ذلك ووصيته الميت قايمة
انتهى **وهذا علم** ان أمر القاضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وصرح في
الذخيرة والولولجية وغيرها بان القاضي اذا قرر فرائض للمسجد بغير شرط
الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفرائش تناول المعلوم انتهى بهذا
علم حرمة أحداث الوظائف باللا واقف بالاولى
لان المجدد مع احتياجه للفرائش لم يحج بقرينة لا مكان استجار فرائش بلا
تقرير بقرينة من الوظائف لا يحل بالاولى وبه علم ايضا حرمة أحداث
المراتب باللا واقف بالاولى وقد بسلت عن تقرير القاضي المرتب باللاقا
فاجبت بانه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالنقطة صحيحة لكنه
ليس بلازم وللناظر المصروف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي
بعدم تقريره فيجوز يلزم وهي في اوقاف المضاف وغيره وان لم يكن من
وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذا اذا كان من وقف الفقراء وقرينة لمن
يملك نصا بانه **بسلت** لو قرر من فائض وقف سكت الواقف عن مصرف
فائضه فهل يصح **فاجبت** بانه لا يصح ايضا لما في الثاثر خائفة
ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشري به المتولي مستغلا

نصرح في البرازية وتبعه في الدرر والغفران لا يصرف قابض وقف
لوقف اخر ائخذ واقفها او اختلف انتهى **وكتبنا في شرح الكفر** من
كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضا بخلاف شرط الوقف كانت
مخالفة مخالفة للنفس **وفي المنطق** القاضي اذا زوج الصغيرة من
غير كفوف لم يجز انتهى فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة ولهذا اصرحو بابا
الحايط اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على مالكة ثم ابراه القاضي لم يبح
كما في التهذيب وكذا لا يصح باجمل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع
الفضولين **القاعن السادسة** الحدود تدعى بالشبهات وهو حديث
رواه الايسوي مرفا الى ابن عدي من حديث ابن عجل واهرج ابراهمة
من حديث ابن هرة ارفق الحدود ما استطعتم وخرج الرندي والحاكم
من حديث عائشة ادرؤ الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم المسلمين
مخرجوا فلو اسبيله فان الامام لان خطي في العقوبة من ان يخطي في العقوبة
واخرج الطبراني عن ابن مسعود موقفا ادرؤ الحدود والقتل عن عباد
الله ما استطعتم **وفي فتح القدير** اجمع فقها الامصار على ان الحدود
تدعى بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقاه الامة
بالقبول والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت واصحابنا قسموها
الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه والى شبهة في المحل فالاول
تحقق في حق من اشتبه عليه المحل والحرمة فظن غير الدليل وليلا
فلا بد من الظن والا فلا شبهة اصلا كقضية حل وطي تجارية زوجته

اوانيه او امه او جدته او جدته وان عليا ووطي المطلقة ثلاثا في
العدة ووطي العبد جارية موكلة والمرتهن في حق المهرية في رواية
وستعير المرهن كالمهرين في هذه الواضع لاحد اذا قال خنت انا
تحلي ولو قال علمت انها حرام على وجب الحد ولو ادعى احدهما الظن
والاخر لم يبع لاحد عليها حتى يقر جميعا بطلها بالحرمة والشبهة
في المحل في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا باينا بالكتاب
والجارية المبيعة اذا وطئها البائع قبل تسليمها الى المشتري والمجسولة
مهر اذا وطئها المرتهن في رواية كتاب الرهن وعلمت انها ليست بالخثارة
ففي هذه الواضع لا يجب الحد وان كان علمت انها على حرام لاذل المانع
هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني وطي جارية عبده
المأذون المدين ومكاتبه ووطي البائع للجارية المبيعة بعد القبض
في البيع الفاسد والتي فيها الخيار للمشتري وجارية التي هي اخته من
الرضاع وجارية قبل الاستبراء والزوج الحرة بالردة او المطاوعة
لابنه او جماعة لامها انتهى ما في الفتح **وهنا شبهة ثالثة**
عند ابن حنيفة وهي شبهة العقد فلا حد اذا وطئ محرمة بعد العقد
عليها وان كان عالما بالحرمة فلا حد على من وطئ المرأة تزوجها بلا شهوة
او بغير اذن مولاه او مولاه وقال لا حد في وطئ محرمة المعقود عليها
اذا قال علمت انها حرام والفتوى على قولها كما في الخلاصة ومن شبهة
وطئ امرأة اختلف في صحة نكاحها **ومنها** شرب الخمر المتداوي

او باينا على مال او المحلقة
وام الولد اذا اغتفها وهي
في العدة صح صح صح

اذا وطئها الزوج قبل تسليم
الى الزوجة والمستزك
بين الواطي وغيره والمرهون

وان كان المقدم تحريمه ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود واختلاف
في التوكيل باثباتها وما يبي على انها تدبرها انها لا تثبت بشهادة النساء
ولا بكتاب القاضي الى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا يقبل
الشهادة عند متقدم سوى حد القذف الا اذا كان لبعده عن الايام
ولا يصح اقرار السكبان بالحدود الخاصة الا انه يضمن المال ولا يستعمل
فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا انكر القاذف ترك من غير
يمين ولا يصح الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين
او رجل وامرأتين على اقرار المقدوف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة
على الزنا حد واحد ولا قطع بسرقة مال اصله وان علا وقرعه وان
سفل واحد الزوجين وسيدة وعبيدة ومن بيت ماذون في دخوله ولا
فيما كان اصله مباحا كما علمت تعاريفه في كتاب السرقة ويسقط
القطع بدعواه كون السرقة مكره وان لم يثبت وهو اللص الظريف
وكذا اذا ادعى الموطوءة زوجته ولم يطمع ذلك **تقريب** يقبل المترجم
في الحدود كغيرها فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل
عن عبارة العجمي والحدود لا تثبت بالادلة الا ترى انه لا يثبت بالشهادة
على الشهادة وكتاب القاضي الى القاضي اجيب بان كلام المترجم ليس
ببدل عن كلام العجمي لكن القاضي لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا
الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل
لا بطريق البدل بل بطريق الاصل لانه يصار الى الترجمة عند العجز

عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليه عند عدم الاقرار كذا في شرح
الادب للصد الشريد من الثامن والثلاثين **تقريب** القصاص بالحدود
في الدفع بالشبهة فلا يثبت الا بما ثبت به الحدود ومخالف عليه انه لو ذبح
ناثما فقال ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت الدية كما في العدة **ومنا**
لو جن القاتل بعد الحكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولا قصاص يقتل
من قال اقتلني فقتله واختلاف في وجوب الدية والاصح عدوه ولا قصاص
اذا قال اقتل عبيدي واخي واخي اوابي لكن لا يثبت في العبد وجب الدية في
غيره واستثنى في خزانة المستفي ما اذا قال اقتل ابي وهو صغير فانه يجب
القصاص وتامه في البرارية وينبغي ان لا قصاص يقتل من لا يعلم انه
محقق الدم على التبايد او لا وفي الثانية ثلاثة قتلوا رجلا عدا ثم شهدوا
بعد التوبة ان الولي عفى عنا قال الحسن لا يقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم
عفى عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال ابو يوسف يقتل في حق الواحد
وقال الحسن اقبل في حق الكل انتهى وكذا مسألة في حق العفو في شرح الكنز
من الدعوى عند توليه وقيل خصمه اعطيه كفلا فلترجع وكذا في الفوائد
ان القصاص بالحدود الا في مسائل **الاولى** يجوز القضا بعله في القصاص
دون الحدود كما في الخلاصة **الثانية** الحدود لا تورث والقصاص هو وراثته
الثالثة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص **الرابعة**
التفادى لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف **الخامسة**
يثبت بلا شارة والنجابة من الاخرس بخلاف الحدود كما في الهداية من

سَائِلُ شَيْءٍ **السادسة** لا يجوز الشفاعة في الحدود وتجاوز في القصاص من الحدود سوى حد الزنى لا يتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد منه من الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم **تبيين** التعزير يثبت مع الشبهة ولذلك قالوا يثبت بما يثبت لمالك ويجري فيه الحلف ويقضى فيه بالنكول والكفارات يثبت معها أيضا إلا كفارة الفطر في رمضان فإنها تسقطها ولذلك لا تجب مع النذر والخطأ وبإفساد صوم مختلف في صحته كما علم في محله وأما الفدية فهل تسقطها أم لا لا نرى إلا أن من العجب أن الثانية شرطوا في الشبهة أن تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فإنه يقتل به وإن كان موافقا لراي أبي حنيفة ومن شرب النبيذ يحد ولا يرعى خلاف أن أبي حنيفة انتهى **القاعدة** **الخامسة** الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالعصب ولو صبيا فلو غصب صبيا مات في يده فجاء أو نجى لم يضمن ولا يرد ما لو مات بصاحبة أو نثته حية أو ينقله إلى أرض مسبعة أو إلى مكان الصواعق أو إلى غلب فيه الحية والأمراض فإن دبرته على عاقلة الغاصب لا ضمان إلا في ضمان عصب والحر يضمن بالأملاك والعبد يضمن بهما والمكاتب كالحر لا يضمن بالعصب ولو صغير أو تمامه في شرح الزيلعي قيسل باب القسامة وأم الولد كالحر ولم ير إلا أن حكم ما إذا وطئ حرة بشبهة فأحبلها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب دبرتها بخلاف ما إذا كانت أمة ومن فروع القاعدة لو طأعته حرة على الزنا لامرئها كما في الخانية ولو كان الواطئ صبيا فلا حد ولا مهر وهذا ما يقال لنا وطئ خلا عن الحد والعقرب خلاف ما إذا طأعته أمة

لكون المهر حق السيد وخرج عن القاعدة قول أصحابنا إذا نازع رجلان في امرأة وكانت في يدهما أو دخل بها في الأول لكونه دليلا على سبق عقدة ولا وليان يقال إن الزوجة في يد الزوج لما قدمناه ولقولهم في باب التحالف إن القول قوله فيما يصلح لهما معطلين بأنها في يد الزوج فهي وما في يدها في يد فيقال في أصل القاعدة الحر لا يدخل تحت يد أحد إلا الزوجة فإنها في يد زوجها والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر ما نصه في دهر رجل يدعي أنها امرأته وخارج يدعيها وهي تصدقه بالقول لرب الدار فقد صرح بأن اليد تثبت على الحرقة بحفظ الدار كما في المناع **السادسة** إذا اجتمع امرأتان من جنس واحد ولم تختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا فمن فروعها إذا اجتمع حدث وجناية أو جناية وحسن كفي الفصل الواحد ولو باشر المحرم فيما دون الفرج ولم يمتد شاة ثم جامع وشققا لاكتفاً بوجوب الجماع وللمارة إلا أن صرحا **ومنها** الوقص المحرم لظفار يديه ومخالبه في مجلس واحد فإنه يجب عليه دم واحد اتفاقا وإن كان في مجلس فلك ذلك عند محمد وعلي قولهما يجب لكل يدهم ولكل رجل دم حتى يجب عليه أربعة دماء إذا وجد في كل مجلس قلم يدا ورجلا فجعلناه جناية واحدة معنى الاتحاد المقصود وهو لا اتفاق فإذا أخذ المجلس يعتبر المعنى وإذا اختلف يعتبر جبايات لكونها أعضا متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة إلا أن مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الأولى عليه بذمة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي

أمرأة

مكان

الخاتمة فان جامعها متى اخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد
 به رفض الحج الفاسدة بل منه دم اخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة واي يوم
 ولو نوي بالجماع الثاني رفض الحج الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شي انتهى **ومنها**
 لو دخل المسجد وصلى الفرض او البراقبة دخلت فيه النجاسة ولو طاف القادم
 من فرض ومن دخل فيه طواف القدم خلاف ما لو طاف للأضحية لا يدخل
 فيه طواف الوداع لان كلا منها مقصود ومقصودهما يختلف ولو دخل
 المسجد الحرام فصلى مع الجماعة لا ينوب عن تحية البيت لاختلاف المجلس ولو
 صلى من نية عتق طواف ينبغي ان لا يكفيه عن كفي الطواف بخلاف تحية
 المسجد لا نركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد
 ولو تلى آية سجد صليبه قيل ان يقرأ ثلاث آيات كفت عن التلاوة لحصول
 المقصود وهو التقدير وكذا الركوع لها فور اجزات قياسا وهذه المواضع
 التي يعمل فيها بالقياس كإيادى في شرح المنار وكذا التلويح وكبرها
 في مجلس واحد كفي بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعدد
 الجائر بخلاف الجائر في الإحرام فانه يتعدد بتعدد الجناية اذا اختلف
 جنسها لان المقصود بسجدة السهو رغم انف الشيطان وقد حصل بالتحديد
 آخر الصلاة والمقصود في الثاني جبره في الحرم فكل جبر فاختلف المقصود
 ولو زني او شرب او سرق ما لم يكن واحدا سواء كان الاول موجبا لما اوجبه
 الثاني او لا فلوزني بكرا ثم نكح كفى الرجم ولو قذف مراهرا واحدا او جماعة
 في مجلس او مجلس كفي واحد بخلاف ما اذا زني فزني فانه يحد ثانيا

ولو زني وسرق وشرب اقيم الحلال بخلاف المجلس ولو وطئ في نهار رمضان
 مراهرا لم يلزم بالثاني وما بعده شي ولو في يومين فان كانا من رمضان فقد تعدد
 ولا فان كانا من غير رمضان لم تعدد الا اذا احدث ولو قذف المراهرة في الحرم فعليه
 جزا واحد للاحرام كونه اقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه نذران لا خصال
 المجلس وكذا قال الزيلعي في قول الكثر او خضب رأسه بخنا هذا اذا كان
 مايقا وما اذا كان ملبدا فعليه دمان دم للطيب ودم لتغطيته للرأس
 انتهى ويتعدد الجن على القارن فيما على المفرد كونه محرما باحرأين عندنا
 وقولهم لا ان يتجاوزا الميتات غير محرم استغنا منقطع لانه حالة المجاوزة
 لم يكن قارنا ولو تكبر الوطئ بشبهة واحدة فان كانت شبهة ملك لم يحكم بالا
 مهر واحد لان الثاني صادق ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطئ
 مهر لان كل وطئ صادق ملك الغنير **فالأول** كوطئ جارية ابنه ومكاتبه
 فالملكوحة فاسدا **ومن الثاني** وطئ احد الشريكين الجارية المشتركة ولو
 وطئ مكاتبه مشتركة مراهرا احدث في نفسه ويجوز شريكه والحلل لها ولا يتعد
 في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية ومن زني بامه فقتلها لم يحد
 والقيمة لا اختلافهما ولو زني بمهورة فقتلها وجب الحد مع الدية ولو زني
 بكسيرة فاقضاها فان كانت مطارعة من غير دعوى شبهة فعليه بالحد
 ولا شي في الافضى لرضاها به ولا مهر لها لوجوب الحد ان كان مع دعوى شبهة
 فلا حد ولا شي في الافضى وجب العقر وان كانت مكروهة من غير دعوى
 شبهة فعليه الحد دونها ولا مهر لها فان لم يستسك بولها فعليه الدية

بعدم

وتعدد في نكيب

زنا ثم يعثر منه على عيب دلّسه للبايع فيرد ويأخذ جميع الثمن ويقول
 بفائه كلها لانه كان في ضمانه لو هلك هلك من ماله انتهى وفي الفايق كلاما
 خرج من شئ فهو خراج به خراج الشجر ثم خراج الحيوان دونه ونسلكه
 انتهى وذكر في الاصل في اصوله ان هذا الحديث من جملة الكلام لا يجوز
 نقله بالمعنى وقال اصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة
 غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالكسبة الفلانة وتسلم للمشتري
 ولا يضر حصولها له مجانا لانها لم تكن جزا من البيع فلم يملكها بالثمن وانما
 ملكها بالضمان ومثله يطيب الزرع للحديث وهنا سأل ان لم ارها
 لا اصحابنا **احدها** لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزيادة
 قبل القبض للبايع ثم القدر وانفسخ لكونه من ضمانه ولا قابل به **واجب**
 بان الخراج تعلل قبل القبض بالملك وبعبء به وبالضمان معا واقتصر في
 الحديث على التعليل بالضمان لانه اظهر عند البايع واقطع لطلبه واستبقا
 ان الخراج للمشتري **الثاني** لو كانت الفلانة بالضمان لزم ان يكون الزيادة
 للفاسد لان ضمانه اشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان
 الفاسد لا يضمن منافع الفصب واجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى
 بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج لمن هو مالكه اذا تلف على ملكه وهو المشتري
 والفاسد لا يملك المصوب وبان الخراج هو المنافع جملها لمن عليه الضمان
 ولا خلاف ان الفاسد لا يملك المصوب بل اذا تلفها فبطلان ضمانها
 عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره السيوطي وقال ابو يوسف ومحمد فيما

اذا دفع الاصل الدين الى الكفيل قبل الاداعه فتح الكفيل فيه وكان مما
 يتعين ان الزرع يطيب له واستدل بها في فتح القدير بالحديث وقال الامام
 برده على الاصل في رواية ويقصد به في رواية وقالوا في البيع فاسدا اذا
 نسخ فانه يطيب للبايع ما زرع للمشتري والحاصل ان الحديث ان كان
 لعدم الملك فان الزرع لا يطيب كما اذا زرع في المصوب والامانة ولا فرق
 بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك طاب فيها لا يتعين لانها يتعين
 ذكره الرزيلي في باب البيع قال السيوطي خرج عن هذا الاصل مسئلة
 وهي ما لو اعتقت المرأة عبده فان ولاه يكون لا يباع ولو جنى جنايته خطأ
 فالهصل على عصمته برونه وقد جئنا مثله في بعض العصابات يعقل ولا يرت
 واما منقول شيخنا فيها **القاعدة الحادية عشر** السؤال
 معاد في الجواب قال الرازي في فتاواه من اخر الوكالة وعن الثاني قال
 امرأه زيد طالق او عبده حر وعليه المسمى الى بيت الله تعالى الحرام ان
 دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بطله لان الجواب يتضمن اعادة ثبات
 السؤال ولو قال اجرت ذلك ولم يقل نعم فهو تخلف على شئ ولو قال
 اجرت ذلك على ان دخلت الدار والزمه نفسي ان دخلت لزم وان دخل
 قبل الاجابة لا يقع شئ الى اخره وفيها من كتاب الطلاق قالت له انا طالق
 فقال نعم تطلق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى قبله الست طلفت
 امرأته قال لي طلفت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه
 جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلفت انتهى ومن كتاب الايمان قال

من كونه واجبة وقال أحد طالق انتهى وحاصله أنه إذا جمع بين
 امرأته وغيرها وقال أحدا كما لم يقع على امرأته في جميع الصور إلا إذا جمع بينها
 وبين خدام أو بهيمة لأن الجدار لما لم يكن أهلا لعمل اللفظ في أمرته بخلاف
 ما إذا كان المضموم أميا فإنه صالح في الجملة إلا أنه يشك بالرجل فإنه لا
 يوصف بالطلاق عليه ولذا قال لها أنا منك طالق لغى **وقد يقال** الطلاق
 لأن الزالة الوصلة وهي مشتركة بينهما وما ذكره على القاعدة قول الإمام الأعظم
 قال لعبد الأكرس منه هذا يعني فإنه عمله عتقا مجازا عن هذا حررها
 أهله وقال في النار من تحت الحروف من أو قال إذا قال لعبد ودائه
 هذا حر وهذا باطل لأنه اسم لأحدهما غير معين وذلك غير محل للعتق
 وعندنا هو كذلك لاحتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسألة الصديق
 والعمل بالمعنى أولى من لا هذا جعله رضع حقيقة مجازا عما احتمله وإن
 استحالت حقيقة وهما شكران الاستعارة عند استحالة الحكم انتهى وقد
 بآولانه لو قال لعبد ودائه أحد كما عتق بالأجاء كما في الحديث وبيننا
 الفرق في شرح النار **ومنه** لو وقف على ولادة وليس له أولاد أو ولد حمل
 عليهم صونا للفظ عن الأهل عملا بالمجاز وكذا الوقف على ماله وليس
 له موال وإنما له موال استحقوا كما في الخبر وليس منها مالا أو في الشرط
 والجواب بالأفاننا لا نقول بالتعليق لعدم إمكانه فيجوز لا يتوهم خلافا
 لابي يوسف وكذا أنت طالق في مكة فيسجد إذا اراد في دخول مكة
 قيدا وإذا دخلت مكة تطلق وقد جعل الإمام السيوطي من زوجه ما وقع
 في قنأوي الإمام السبكي فذكر كلامها بالتأمر ثم ذكر ما يسهل الله تعالى مما

طالق

ان

ال

ناب

شهر على ولادة

يناسب صولنا قال السبكي لو أن رجلا وقف عليه ثم على أولاده ونسله وعقبه
 ذكر أو أنى للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عاد
 ما كان جارا عليه من ذلك على ولده ثم على ولده ثم على نسله على الفريضة
 وعلى أن من توفي عن غير نسل عاد ما كان جارا عليه على من في درجته من أهل
 الوقف المذكور يهدم الأقرب فالأقرب إليه ويستوي لأخ الشقيق وأخ
 من الأب ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف ترك
 ولدا أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي لو بقي حيا إلى أن يصير إليه
 شي من منافع الوقف المذكور وقام في الاستحقاق مقام المتوفي فإذا انقرضوا
 فعلى الفقراء وتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف إلى ولديه أحمد وعبد القادر
 ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة أولاد وهم علي وعمر ولطفة ولطفة ابنة
 محمد المتوفي في حياة والده وهما عبد الرحمن ومكة ثم توفي عمر عن غير نسل
 ثم توفت لطفة وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب
 ثم توفت فاطمة بنت لطفة عن غير نسل فإلى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة
 فأجاب الذي ظهر لي ألا أن نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذا الوقف على
 ستين جزءا لعبد الرحمن منهم اثنان وعشرون ومكة احدى عشر وزينب
 سبعة وعشرين ولا يستمر هذا الحكم في اعتبارهم بل كل وقت تحسبه قال
 وبيان ذلك أن عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه إلى أولاده الثلاثة وهم
 علي وعمر ولطفة للذكر مثل حظ الأنثيين على خمسة وأربعين خصة ولطفة
 خمسة وهذا هو الظاهر عندنا ويحتمل أن يقال ليشركهم عبد الرحمن ومكة ولدا

محمد المتوفي في حياة أبيه ونزلا منزلة إيهما فيكون لهما السبعان ولعلي السبع
 وللطيفة السبع وهذا وإن كان محتملا فهو مرجوح عندنا لأن التمكن في مأخذ
 ثلاثة أمور أحدها أن مقصود الواقف أن لا يرحم أحدا من ذريته وهذا ضعيف
 لأن المقاصد إذا لم يردل عليها اللفظ لا يميز الثاني إذا دخل في الحكم
 وجعل الترتيب بين كل أصل وفروع لا بين الطرفين جميعا وهذا محتمل
 لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت إليه مرة في وقف للفظ افتضاه فيه
 لست أعمه في كل ترتيب الثالث الاستناد إلى قول الواقف أن من مات من أهل
 الوقف قبل استحقاقه لشي قام ولده بمقامه وهذا قوي لكن انما يتم لو صدق
 على المتوفي في حياة والده أنه من أهل الوقف وهذه مسألة كان قد وقع
 مثلاً في الشارح قبل التسعين وستماية وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه فارتلوا
 إلى الديار المصرية يسألون عنها ولا أدري ما أجابوا لهم لكنني رأيت بعد ذلك
 في كلام الأصحاب فيما إذا وقف على أولاده على أن من مات منهم انتقل نصيبه
 إلى أولاده ومن مات ولا ولد انتقل إلى الباقيين من أهل الوقف فإن واحد
 عن ولد انتقل نصيبه إليه فإذا مات آخر من غير ولد انتقل نصيبه إلى أخيه
 لأنه صار من أهل الوقف فإن واحد عن ولد انتقل نصيبه إلى أخيه
 من أهل الوقف بعد موت والدك فيقتضي أن ابن عبد القادر المتوفي في حياة
 والده ليس من أهل الوقف وأنه إنما يصدق عليه اسم أهل الوقف إذا آل إليه
 الاستحقاق وقال وما ينبغي له أن بين أهل الوقف والموقوف عليه عموم
 وخصوصاً من وجه فإذا وقف مثلاً على زيد ثم عمه ثم أولاده فهو موقوف

ن
 ولعلي
 السبعان
 معتبر

عليه

عليه في حياة زيد لأنه معين قصده الواقف مخصوصه وسماه وعينه
 وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده
 إذا آل إليهم لا استحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد
 أنه موقوف عليه مخصوصه لأنه لم يعينه الواقف وإنما الموقوف عليه جهة
 الأولاد كالفقر قال فبين بذلك أن ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن
 من أهل الوقف أصلاً ولا موقوفاً عليه لأن الواقف لم يرض على اسمه قال
 وقد يقال إن المتوفي في حياة أبيه يستحق أنه لو مات أبوه جرى عليه الوقف
 فينتقل هذا الاستحقاق إلى أولاده قال وهذا قد كنت في رقت أبحثه بحث
 عنه فإن قلت قد قال الواقف أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي
 فقد سماه من أهل الوقف مع عدم استحقاقه يندل على أنه أطلق أهل الوقف
 على من لم يصل إليه الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن ومكة في ذلك فيستحقا
 ونحن إنما نرجع في الأولاد إلى ما دل عليه لفظ واقفها سواء أوقف ذلك عرف
 الفقهاء أم لا قلت لا نسلم مخالفة ذلك لما قلناه أما الأولاد لم نقل قبل
 استحقاقه وإنما قال الاستحقاق لشي فيجوز أن يكون قد استحق شيئاً صار به
 من أهل الوقف وبترتيب استحقاقه آخر فموت قبله فنص الواقف على أن ولده
 يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل إليه ولو سلمنا أنه قال قبل استحقاقه
 فيحمل أن يقال أن الوقوف عليه أو البطن الذي بعده وأن وصل إليه الاستحقاق
 أعني أنه صار من أهل الوقف قد يتأخر استحقاقه ما لا نه مشروط بمدة كقوله
 في كل سنة كذا فموت في ثلثها وما أشبه ذلك فيصح أن يقال إن هذا من أهل

قبل

الوقف والى الآن ما استحق من الفلّة شيئا لعدم شرط الاحتقان
بمضي الزمان او غير هذا حكم الواقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عن
غير نسل اغتسل نصيبه الى اخوته عملا بشرط الواقف لمن في درجته فيصير
نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثا اهلي الثلثان وللطفيفة الثلث
ويستمر حرمان عبد الرحمن ومكّة فلما ماتت لطفيفة انقل نصيبها وهو الثلث
الى ابنتها ولم ينتقل الى عبد الرحمن ومكّة شي لوجود اولاد عبد القادر وهم
بجبنهم لانهم اولاد وقد قدمهم على اولاد الاولاد الذين هم منهم ولما توفي
على ابن عبد القادر وخلف بنته زينب احتمل ان يقال نصيبه كله وهونك
نصيب عبد القادر لها عملا بقول الواقف من مات منهم من ولد انتقل نصيبه
لولد وتبقى هي وبنت عمها مستوعبين بنصيب جد هما الزينب ثلثا واطمة
ثلثه واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم لان على ولادة عملا
بقول الواقف ثم على ولادة ثم على اولاد اولاده فقد اثبت لجميع اولاد الاولاد
استحقاقا بعد الاولاد وانما جئنا عبد الرحمن ومكّة وهما من اولاد الاولاد
بالاولاد فاذا انقرض الاولاد زال الجح فليستحقان ويقسم نصيب عبد القادر
بين جميع اولاد الاولاد فلا يحصل للزينب جميع نصيب ابنتها وينقص ما كان
بيد فاطمة بنت لطفيفة وهذا امر افتضاه النزول الحادث بانقرض عن
طبقة الاولاد المستفاد من شرط الواقف ان اولاد الاولاد بعدهم فلا شك
ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات نصيبه لولده فان ظاهره يقتضي
ان نصيب على بنته زينب واستمر نصيب لطفيفة لبنتها فاطمة بخالفه

هذا

هذا الاجل منها جميعا ولولم يخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف
ان بعد الاولاد يكون الاولاد الاولاد فظاهره يشمل الجميع وهذا ان
تعارضها وهو تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف محض صعب منه وليس
الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه وخطر في فيه طريق منها ان
الشرط يقتضي لاستحقاق اولاد الاولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف
والشرط يقتضي لاحراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متاخر
فالعمل بالمتقدم اولى لان هذا ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمأخر
اولى **ومنها** ان ترتيب الطبقات اصل وذكر انتقال نصيب الوالد الى ولده
فرع وتفصيل لذلك الاصل فكان المتمسك بالاصل اولى **ومنها** ان من صنف
عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل فرد منهم ولجميعهم واذا اريد
مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم الى مجموع الاولاد من مقتضيان هذا
الشرط فكان عملا من وجه وهو مع اعمال الاول وان لم يعمل بذلك كان العمل
من كل وجه وهو صريح **ومنها** اذا تعارض الامر بين اعطاء بعض الذرية
وحرمانهم تعارضا لا ترجح فيه فالخطا اولى لانه لا شك انه اقرب الى عرض
الواقف **ومنها** ان استحقاق زينب لافضل الامرين وهو الذي يخصها اذ
شرك بينهما وبين بقية اولاد الاولاد وكذا فاطمة والزينب على المتحقق
حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن ومكّة له فاذا لم يحصل
ترجيح في التعارض بين اللطيفين يقسم بينهم فيقسم بين عبد الرحمن ومكّة
وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون لعبد الرحمن خسا

محقق

وكل من لانات خمسة نظر اليهم دون اصولهم ويطبق الى اصولهم فيقولون
من انهم لو كانوا موجودين يكون لفاطمة خمسة ولزبيب خمسة ولعبد
الرحمن ومكة خمسة فيه احتمال وانا الى الثاني اصل حتى لا يفضل خذ
على خذ في المقدار بعد الشك في الاستحقاق فلما توفت فاطمة من غير نسل والبا
توف من اهل الوقف زبيب بنت خالها وعبد الرحمن ومكة ولدا عمها وكلهم
في درجتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومكة ربعه
ولزبيب ربعه ولا نقول هنا بنظر الى اصولهم لان الانتقال من مساوهم
ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم في انفسهم ولي فاجمع لعبد الرحمن
ومكة الخصال لهما بموت علي ونصف ورابع والخمس الذي لفاطمة بينهما
بالفرصة فللعبد الرحمن خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومكة ثلاثا وخمس
وربع خمس واجتمع لزبيب الخصال بموت والدها ورابع خمس فاطمة فاجتمعنا
الى عدد يكون الى عدد يكون له خمس والخمسة ثلث ورابع وهو ستون نقسمنا
نصيب عبد القادر عليه لترتيب خمسة ورابع خمسة وهو سبعة وعشرون
ولعبد الرحمن اثنا وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس ومكة
احد عشر وهي ثلثا خمس ورابع خمس فهذا ما ظهر لي ولا اشتي احد من الفقهاء
يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رحمه الله قلت فاليه الاسطر الذي
نظير اختياره اولاد خول عبد الرحمن ومكة بعد موت عبد القادر عملا بقوله
من مات من اهل الوقف الى اخيه وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه من اهل
الوقف ممنوع وما ذكره في تاويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ

وخلاف المتبادر الى الافهام بل صرح كلام الواقف انه اراد باهل الوقف الذي
مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصدد ان
يصير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي انه فاته ذكره في بيان
الشرط وفي قياس كلام معناه البني نعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع
الوقف وهذا صرح في رد التاويل الذي قاله ويؤيد ايضا قوله استحق ما كان
يستحقه المتوفى لوبقى حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ
كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان ما قاله السبكي
لاستغنى عنه بقوله اولاد علي ان من مات عن ولد عاد ما كان جارا عليه على
ولده فاستغنى عنه ولا ينافي في هذا اشتراط الترتيب في الطبقات ثم لان
ذاك عام تخصصه هذا كما خصصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد
الحرة وايضا فاما اذا علمنا بمعوم اشتراط الترتيب لزم منه الغا هذا
الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير انما استحق عبد
الرحمن ومكة لما استحق باقي الدرجات اخذ من قوله عاد على من في درجته
بقية قوله ومن مات قبل استحقاقه الى اخيه مهمل لا يظهر فيه اثر في صورة
خلاف ما اذا علمنا وخصصنا به عموم الترتيب فان فيه اعمالا للكلالين جميعا
بينها وهذا امر ينبغي ان يقطع به حينئذ فنقول لما مات عبد القادر قسم
نصيبه بين اولاده الثلاثة وولدي ولدة اسبا لعبد الرحمن ومكة السبعة
اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انقل نصيبه الى اخوته وولدي اخيه فيصير
نصيب عبد القادر كله بينهم لعل خسان واللطفة خمس ولعبد الرحمن ومكة

خسان اثلاثا ولما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكالها لبنتها فاطمة ولما
 مات على انتقل نصيبه بكالها لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة
 والباقر في درجات زينب وعبد الرحمن ومكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل
 حظ الانثيين اعتبارا بهم لا باصولهم كما ذكره السبكي لعبد الرحمن نصفه
 ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة
 نصف خمس ومكة بموت عمر ثلثا خمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيبه
 عبد القادر ستين جزا الزيب سبعة وعشرون وهي خسان وربع خمس والعبد
 الرحمن اثنان وعشرون وهي خمس ونصف وثلاث ومكة احد عشر وهي
 ثلثا خمس وربع نصيب ما قاله السبكي لكن الفرق بعدم استحقاق عبد القادر
 ومكة والجنم حينئذ نصيب هذه القسمة والسبكي يرد فيها وجعلها بين
 باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في ذلك وسئل السبكي
 ايضا عن رجل وقف على حرة ثم اولاده ثم اولادهم وشرط ان من مات من
 اولاده انتقل نصيبه للباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه لشي
 من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفي لو كان حيا
 فان حرق تمام حرة وخلف ولدين هما عماد الدين وحديجة وولد ولد ما ن ابوه
 في حياة والده وهم نجم الدين بن مؤيد الدين بن حرة فاحذر الولدان نصيبهما وولد
 الولد نصيب الذي كان ابوه حيا لا حدة ثم ماشة حديجة فهل يخص اخوها
 بالباقي او يشاركه ولد اخيه نجم الدين فاجاب نقاض فيه اللفظان فيجوز
 المشاركة ولكن لا يخرج اختصاص الاخ ويحجه ان النصيب على الاخوة

وعلى الباقيين منهم كالحاقه وتوفيت ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم
 الخاص على العام انتهى هذا الجزا اوردته الايسوطي رحمه الله تعالى في هذه
 المسئلة وانا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف
 فيه الايسوطي ثم اذكر بقية ما عندي في ذلك وانا اجيل في الكثير وتوقعها
 وقد فقت فيها مراما اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذرية
 مرتب بين البطنون فيقسم للذكر مثل حظ الانثيين وشرط انتقال نصيب المتوفي
 عن ولد اليه وعن غيره ولد الى من هو في درجته وان من مات قبل استحقاقه
 ولد قام مقامه لوبقي حيات فان الواقف عن ولدين ثم مات احدهما عن ثلاثة
 وولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن اولدين ثم مات واحد عن
 غير نسل مات احد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي ان ما خص المتوفي
 وهو النصف مقسوما بين اولاد الثلاثة ولا شيء لولدي ابنة المتوفي في حياته
 ومن مات من الثلاثة عن غير نسل ود نصيبه الى اخوته فكون النصف بينهما
 ومن مات عن ولد نصيبه له مادام اهل طبقة ابيه فمن مات بعدهم يقسم
 نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفي في حياة ابيه
 فينقص القسمة بموت الطبقة الثانية ويرول الجب عن ولد المتوفي في حياة
 ابيه عملا بقوله ثم على الاولاد اولاده فانه يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل
 نصيبه الى ولده مادام البطن الاول من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى
 ولده ويقسم الربع على هذا فاذا لم يبق احد من البطن الاول فنقص القسمة
 ويكون بينهم بالسوية فمن مات من اهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه

الآن ينقض اهل تلك الطبقة تنتقض القسمة ويقسم بينهم بالسوية
 وهكذا يفعل في كل وقت وحاصل مخالفة الاسبق على له في شيء واحد
 وهو ان اولاد المتوفي في حياة ابيه لا يخرجون مع بقا الطبقة الاولى لانهم
 يستحقون معهم ووافقه على انقضاء القسمة قلت مخالفة في اولاد المتوفي
 في حياة ابيه فواجبه لما ذكره الاسبق وما قوله ينتقض القسمة بعد انقضاء
 كل بطن فقد افنى به بعض علماء العصر وعرضوا ذلك الى الخلاف ولم يتبينوا لما
 صورة الخلاف وما صور السبيل فانا اذا ذكرنا حاصل ما ذكره الخلاف في الاختصاص
 وابين ما بينهما من الفرق فذكر الخلاف صورته الاولى وقف على ذرية بلا
 ترتيب بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمة
 في كل سنة بحسب قلة ثم وكثر ثم الثانية وقف عليهم شارطا تقدم البطن الاكبر
 ثم وثم ولم يزد فلا شيء لاهل البطن الثاني مادام واحد من الاعلى ومن مات من اولاد
 فلا شيء لولده ويستحق من مات ابوه قبل الاستحقاق مع اهل البطن الثاني
 لا مع الاول لكونهم منهم الثالثة وقف على ولده واولادهم ونسلهم لا يدخل
 ولد من كان ابوه مات قبل الوقف لكونه حقيقا واولاد الولد الموقوف عليه
 خرج المتوفي قبله الرابعة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته على ان
 يند البطن الاعلى ثم وثم قلنا لا شيء للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو
 مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقضت الاعلى فلا
 حصة له مع البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقرض الثاني يشاركه
 الثالث الخامسة وقف على اولاده واولاد اولاده وذريته ونسله ولم يرتب

بطن

وشرط ائتمن مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة بين الولد وولد الولد
 بالسوية وما انتقل اليه من والده **السادسة** وقف على اولاده لصليبه ذكر
 وانثى وعلى اولاد المذكور من ولد واولاد اولادهم ونسلهم وحكمه قسمة القلة
 بين ولده ذكر وانثى واولاد الذكور ذكر وانثى بالسوية فتدخل اولاد بنات
 البنين فلو قال بعدة يقدم الاعلى دون ثم وثم اختص ولده لصليبه ذكر
 وانثى فاذا انقرضوا صار لولد البنين دون اولاد البنات ثم لا ولاها هو لا ابيه
السابعة وقف على بناته واولادهن واولاد اولادهم وحكمه ان القلة
 لبناته ونسلهن فلو قال يقدم البطن الاعلى اتبع فان شرط بعد انقراضهن
 ونسلهن لولده الذكور ونسلهم اتبع فان مات بعض ولده الذكور عن اولاده
 وبقي البعض ولهم اولاد وحكمه عند عدم الترتيب ان القلة لهم سواء كان رتب
 فالقلة للباقيين من ولد فاذا انقرضوا كانت لولد المتوفي **الثامنة** وقف
 على ولده وولد ولده ونسلهم متباشرين فان مات عن ولد فنصيبه له وعن
 غير ولد فراجع في الوقف وحكمه ان القلة للاعلى ثم وثم فان قسمت بنين ثم مات
 بعضهم عن نسلهم قال تقسم على عدد اولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى
 اولاده الحاضرين له بعدة فما اصاب لاحيا اخذته وما اصاب الميت كان لولده
 وانا جعل لولد من مات حصه ابيه مع وجود البطن الاعلى مع كون الواقف
 شرط تقدم الاعلى لكونه قال بعض ائتمن مات عن ولد فنصيبه له وكذا لو
 مات الاعلى الا واحد فجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثاني مع وجود
 الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة فان اثنان بلا ولد ونسل ثم مات اثنان

عن ولد لكل ثم مات آخران عن غير ولد وحكمه ان تقسم الفلّة على ستة على هؤلاء
الاربعة وعلى الميتين الذين تركوا الاولاد فاما اصاب الاربعة منهم وما اصاب
الميتين كان الاولاد هما ولو مات احد من العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن
غير نسل تقسم على سبعة سهم للحي وسهم للميت يكون الاولاد فلو قسمناها
سنتين على اربعة عشر ثم مات اثنتان عن غير ولد ثم مات واحد عن اربعة اولاد
واحد عن اولاد ثم مات من الاربعة واحد وترك ولدا ومات اخر عن غير ولد
تقسم الفلّة على ثمانية فاما اصاب الاخيا اخذوا وما اصاب الموتي كانت
اولادهم لكل سهم ابيه ثم ينظر الى اصاب الاربعة يقسم اربعة ما في يد سهم
من مات عن غير ولد الى الكل الوقف فتقا والقسم على ثمانية فاما اصاب والدهم
قسم بين الاثنين الباقيين وبين اخيه الميت الذي مات عن ولدان ثلاثا
فاما اصاب الميت كان لولده فلو لم تمت احد من البطن الا على ومات واحد
من الثاني عن ولدا ومات بعض الا على ثم من الثاني رجلان او رجلا عن ولد
وحكمه انه لا يشي لولد من مات قبل ابيه ولا اولاد من مات من الثاني لعدم
استحقاق الاب ثم اعاد الامام الحنفى رحمه الله تعالى الصورة الثانية من
غير زيادة ولا نقص وخرج ان البطن الا على لو كانوا عشرة وكان له ابان انا
قبل الوقف وترك كل ولد الا حقهما مادام واحد من الا على لا يها من البطن
الثاني فلا حق لها حتى ينقض الاول فلومات العشرة وترك كل ولد اخذ
نصيب ابيه ولا يشي لولد من مات قبل الوقف وان استورا في الطبقة فان
بقي منهم واحد قسمت على عشرة فاما اصاب الحي اخذ وما اصاب الموتي كانت
لا اولادهم فان مات العاشر عن ولد انشلت القسمة لانقرض البطن الا على

درجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة والاولاد الميت قبل الوقف فيقسم
بالسوية بينهم ولا يرد نصيب من مات الى ولده الا قبل انقرض البطن الا على
فيقسم على عدد البطن الا على فاما اصاب الميت كان لولده فاذا انقرض البطن الا على
نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراك النسل
نصيب الميت الى ولد ولده هنا لكون الواقف قال على ولده وولد ولده فلم
دخول اولاد من مات قبل الوقف فلم ينقض القسمة ولو لم يكن له ولد
الا العشرة فاما تقاروا احد بعد واحد وكل مات واحد ترك اولاد حتى مات
العشرة فممن من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلاثة اولاد ومنهم
من ترك واحدا ليس قلت فمن مات كان نصيبه لولده فلما مات العاشر
كيف تقسم الفلّة قال انقض القسمة الاولى واد ذلك الى عدد البطن الثاني
فانظر اجماعهم فاقسم على عددهم ويبطل قوله من مات عن ولد انشلت نصيبه
لولده لان الامر يؤول الى قوله وولد ولدي وكذلك لو مات جميع ولد الصلب
فلم يبق منهم احد فنظرنا الى البطن الثالث فوجدناهم ثمانية انفس وكذلك
كل بطن نصيبهم فاما تقسم على عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى فاخذ بعض
المصريين من الصورة الثانية وبيان حكمه ان الحنفى قابل بنقض القسمة
في مثله مسئلة السبكي ولم يتامل الفرق بين الصورتين فان في مسئلة السبكي
وقف على اولاد ثم اولادهم بحكمة ثم بين الطبقتين وفي مسئلة الحنفى وقف
على ولده وولد ولده ابوالاولاد ثم قصد مسئلة الحنفى انقص اشراك البطن الا على
مع الاصل وقصد مسئلة السبكي انقص عدم الاشراك فالقول بنقض

القسمة وعدمه مبني على هذا والدليل عليه ان الخصاف بعد ما ترين نقض القسمة
 كما ذكرناه قال فان قلت فلم كان هذا القول عندك المعلوم به وتركت قوله
 كما حدث على احد منهم الموت كان نصيبه ضرور الى ولده وولد ولده ونسله
 ابدا ما ناسلوا قال من قبلنا وجدنا بعضهم يدخل الفلة ويحب حقها فيها
 بنفسه لا بابيه فعلنا بذلك قسمنا الفلة على عودهم ابنتي فقد افاد ان سبب
 نقض دخول ولدا الولد مع الولد بصدد الكلام فاذا كان صدرا لا يتناول ولد
 الولد مع الولد بل يخرج كد كيف يقال بنقض القسمة فان قلت قد صدرت
 الخصاف صورها بالواو ولكن ذكر بعد ما يفيد معنى ثم وهو تقديم البطن
 الا على فاستويا قلت نعم لكن هو اخرج بعد الدخول في الاول بخلاف
 التفسير ثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف
 يصح ان يستدل بكلام الخصاف على مسئلة السبكي مع ان السبكي في القول
 بنقض القسمة على ان الواقف اذا شرط شرطين متعاضدين يعمل بالاولهما
 قال وليس هذا من ذكر باب النسخ حتى يعمل بالناخر فان كان هذا رأيي
 السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التقويل عليه وان كان مذهب
 الشافعي رحمه الله تعالى فهو مشكل على قولهم ان شرط الواقف كنصر الشارع
 فانه يقتضي العمل بالناخر وحيث كان معنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول
 به على مذهبه فان مذهبنا العمل بالناخر منها قال الامام لخصاف انه لو كتب
 في اول المكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب وكتب في آخره على ان لفلان
 بيع ذلك ولا يشبهه الا بشئنه كان له الاستبدال قال من قبل ان الاخر ما نسخ للاول

ولو كان على عكسه فامتنع بيعه انتهى فالخاص ان الواقف اذا وقف على
 اولاده واولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده وعلى ذريته ونسله طبقة
 بعد طبقة وبطنا بعد بطن العجب تحجب طبقة العليا السفلى على ان من
 مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه
 الى من هو في درجته وذوي طبقة وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا
 الوقت استحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا اولاد اولاد اسفل من ذلك
 استحق ما كان يستحقه ابوه لو كان حيا هذه الصورة كثيرة الوقوع في
 القاهر لكن بعضها يعبر عنها بتم بين الطبقات وبعضهم بالواو فان
 كان بالواو يقسم الواقف بعد الطبقة العليا وبين اولاد المنوف في حياة
 الواقف قبل دخوله فلم يما خص بالواو لو كان حيا مع اخوته فمن مات من
 اولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه
 لاختوته فيستمر الحال كذلك الى انقرض البطن الاعلى وهي مسئلة الخصاف
 الذي قال فيها بنقض القسمة حيث ذكرنا بالواو وقد علمته وان ذكرتم
 فمن مات عن ولد من اهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له
 ولا ينقض اصلا بعده ولو انقرض اهل البطن الاول فاذا مات احد ولدي
 الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف
 الاخر للعشرة فاذا مات ابنا الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة
 فان استويا في الطبقة بقوله على ان من مات ولد مخصوص من ترتيب
 البطن فلا يرعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا

وله

الى اخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولدان ثم ان احدهما مات عن عشرة
 اولاد والثاني عن ولد واحد ثم ان الميت عن ولد واحد خلقت واحدا واحدا وهذا
 الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة اخلف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة
 في البطن العاشر فيعطى الواحد نصف الوقف والنصف الاخر بين المائة
 وان استووا في الدرجة ثم **اعلم** ان المراد من قوله يجب الطبقة العليا
 الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل
 اصل يجب فرعه وفرع غيره فلاحق لاهل البطن الثاني مادام واحد
 من البطن الاول موجودا فان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان لا يصل
 بحجب فرع نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض كتب الوقايف انهم يقولون
 بطننا بعد بطن ثم يقولون يجب الطبقة العليا السفلى ولا شك انه
 من باب التاكيد وان يجب العلي للسفلى مستفاد من قوله طبقة بعد
 طبقة و**بطننا** بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم
 وما ذكرناه كان ما بعد ثم تاكيدا لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم
 كما افادة الطرسوسي في النفع الوسائل ثم **اعلم** ان العلامة عبد الرزاق
 الشحنة نقل في شرح المنظومة عن قاضي السبكي واقفين غير نقله
 الايسوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى الشافعي وحكي عنه كتب
 خطه تحت جواب ابن القماح بشي ثم نبين له خطاؤه فراجع عنه واطال
 في تقريره ونظمه للواقعة ايمانا فمن رام زيادة الاطلاع فليرجع اليه
 ولم نزل العلم في سائر الاقطار مختلفين في فهم شروط الواقفين الامم

الله والله الموفق اليسر كل عسر **تبليغ** يدخل في هذه القاعدة قوله النابيس
 خير من التاكيد فاذا دار اللفظ بينهما فحين الحمل على النابيس ولذا قال الصحابي
 لوقال لزوجته انت طالق طالق طالق طلقت ثلاثا فان قال اردت به التاكيد
 صدق ديانة لا قضا ذكره الزبلي في الحكايات وفي الخلاصة اذا حلف على
 امر لا يفعله ثم حلف في ذلك المجلس او في مجلس اخر ان لا يفعله ابد ثم فعله ان
 نوى يمينا او القسيدا ولم يوف عليه كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول
 فعليه كفارة واحدة وفي البحر بدعي في حنيفة اذا حلف بايمان فعليه لكل يمين
 كفارة والمجلس والمجالس فيه سواء ولو قال عنيت بالثاني الاول لم يستقيم
 ذلك في اليمين بالله تعالى ولو حلف بخفة او عمره يستقيم وفي الاصل ايضا لو
 قال هو يهودي هو نصراني ان فعل ذلك يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان
 فعل كذا فها يمينان **وفي النوازل** رجل قال لاخر والله لا اكلمه يوما والله
 لا اكلمه شهرا والله لا اكلمه سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان
 كلمه بعد الغد فعليه يمينان وان كلمه بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كلمه
 بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة **القاعدة العاشرة** الخراج بالظن
 هو حديث صحيح رواه احمد وابوداود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
 حبان من حديث عايشة وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو ان رجلا اشاع عبد
 فاقام عنده ما شاء الله ان يقيم ثم وجد به عيبا في اخيه الى النبي صلى الله عليه
 وسلم فرد عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال الخراج بالظن
 قال ابو حنيفة الخراج في هذا الحديث غلة الصيد يشتر به الرجل فيستعمله

هو خبر في ان حلفا

ثانياً ثم يعثر منه على عيب دلّسه للبايع فيرد ويأخذ جميع الثمن ويقول
 بفائه كلها لانه كان في ضمانه لو هلك هلك من ماله انتهى وفي الفايق كتاباً
 خرج من شئ فهو خراج به خراج الشجر ثمرة وخراج الحيوان دونه ونسلكه
 انتهى وذكر في الاصل في اصوله ان هذا الحديث من جماع الكلام لا يجوز
 نقله بالمعنى وقال اصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة
 غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالمسكة الفضة وتسلم للمشتري
 ولا يضر حصولها له مجاناً لانها لم تكن جزءاً من البيع فلم يملكها بالثمن وانما
 ملكها بالضمان ومثله يطيب الزنج للحديث وهذا هو الآن لم ارها
 لا اصحابنا **أحدها** لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزيادة
 قبل القبض للبايع ثم العتدوا ونسخ لكونه من ضمانه ولا قابل به **واجب**
 بان الخراج تعلل قبل القبض بالملك وبعدة به وبالضمان معاً واقتصر في
 الحديث على التعليل بالضمان لانه اظهر عند البايع واقطع لطلبه واستبقا
 ان الخراج للمشتري **الثاني** لو كانت الفضة بالضمان لزم ان يكون الرد
 للفاسد لان ضمانه اشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان
 الفاسد لا يضمن منافع الفسب واجيب بانه صلى الله عليه وسلم قضى
 بذلك في ضمان الملك وحصل الخراج لمن هو مالكه اذا تلف على يده وهو المشتري
 والفاسد لا يملك المفسوب وبان الخراج هو المنافع جملها لمن عليه الضمان
 ولا خلاف ان الفاسد لا يملك المفسوب بل اذا تلفها فبالحال في ضمانها
 عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره السيوطي وقال ابو يوسف ومحمد فيما

اذا دفع الاصل الدين الى الكفيل قبل الاذاعه فصح الكفيل فيه وكان مما
 يتعين ان الزنج يطيب له واستدل بها في فتح القدير بالحديث وقال الامام
 برده على الاصل في رواية ويقصد به في رواية وقالوا في البيع فاسداً اذا
 نسخ فانه يطيب للبايع ما زنج للمشتري والحاصل ان الحديث ان كان
 لعدم الملك فان الزنج لا يطيب كما اذا زنج في المفسوب والامانة ولا فرق
 بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك طاب فيها لا يتعين لانها يتعين
 ذكره الزيلعي في باب البيع قال السيوطي خرج عن هذا الاصل مسئله
 وهي ما لو اعتقت المرأة عبده فان ولاه يكون لا يباع ولو جنى جنايته خطأ
 فالفضل على عصمته بآدونه وقد جئ بمثله في بعض العصابات يعقل ولا يرت
 واما منقول شيخنا في **القاعدة الحادية عشر** السؤال
 معاد في الجواب قال البرازي في فتاواه من اخر الوكالة وعن الثاني قال
 امرأة زيد طالق او عبده حر وعليه المسمى الى بيت الله تعالى الحرام ان
 دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان بطله لان الجواب يتضمن اعادة ثباتي
 السؤال ولو قال اجرت ذلك ولم يقل نعم فهو تخلف على شئ ولو قال
 اجرت ذلك على ان دخلت الدار والزمه نفسي ان دخلت لزم وان دخل
 قبل الاجابة لا يقع شئ الى اخره وفيها من كتاب الطلاق قالت له انا طالق
 فقال نعم تطلق ولو قالت طلقني فقال نعم لا وان نوى قبله الست طلفت
 امرته قال يلى طلفت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه
 جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم ما طلفت انتهى ومن كتاب الايمان قال

فقلت كذا أس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو جالس انتهى
 وفي آخر الفقيه قال لا خير لي عليك كذا فانا دفعها الي فقال استهنر انم احسنت
 فهو امر عليه ويؤخذ به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلي وما اذرع علي
 ذلك في شرح المنار من فصل الأدلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا
 خرج مخرج الجزاء الى اخره ثم رام الاطلاع فليرجع اليه **وفي يتيمة**
الدهر في فتاوى اهل العصر قالت لزوجها ائلف على نقل انت طالق ثلاثا
 ان اخذت هذا الشئ فقال الزوج انت طالق ثلاثا فام رده هل يصح المحل
 عادة ما في السؤال فيكون تعليقا او يكون تخييرا فقال بل يكون تخييرا انتهى
القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول فلوراي اجيبا ببيع
 ماله فسكت ولم ينهه لم يكن وكذا بسكوته ولو راي القاي في الصبي المصونه
 او عبدها ببيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة ولو راي المرء من
 الرهن ببيع الرهن لا يبطل الرهن ولا يكون رضا في رايه ولو راي غيره
 يلف ماله فسكت لا يكون اذنا باللافه ولو راي عبده ببيع ويشترى
 من اعيان المالك فسكت لم يكن اذنا كذا ذكره الزيلعي في الماذن ولو سكت
 عن رطى امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه اخذ من سكوته عند
 اتلاف ماله ولو راي المالك رجلا ببيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون
 رضا عند خلافا لابن ابي ليلى ولو راي قته يتزوج فسكت ولم ينهه البصر
 اذنا له في النكاح ولو تزوجت غيره كفوف فسكت الولي عن مطالبة النفق
 ليس برضا وان طال ذلك وكذا سكوت امرأة العين ليس برضا ولو اتت

معه سمين وهو في جامع الفضولين وفي عارية الثانية للإعارة لا تثبت بالسكوت
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق **الاول** سكوت
 البكر عند استئجار رولها قبل التزويج وبعد **الثانية** سكوتها عند قبض مهرها
الثالثة سكوتها اذا بلغت بكر **الرابعة** حلفت ان لا تتزوج فزوجها ابوها
 فسكت حينئذ **الخامسة** سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب
 له **السادسة** سكوت المالك عند قبض الموهوب له او المتصدق عليه ان
السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد برده **الثامنة** سكوت المقر له
 قبول ويرتد برده **التاسعة** سكوت المفضل اليه قبول للتفويض وله
 رده **العاشرة** سكوت الموقوف عليه ويرتد برده وقيل **الحادية عشر**
 سكوت احد المتبايعين في بيع التخيئة قال صاحبه تدبالي ان اجعله حين
 يباع صححا **الثانية عشر** سكوت المالك القديم حين قسمه ماله بين
 الغائبين رضي **الثالث عشر** سكوت المشتري بالخيار حين راي العبد
 ببيع ويشترى سقط الخيار **الرابع عشر** سكوت البائع الذي له
 حق حبس بالبيع حين راي المشتري قبض البيع اذن قبضه صححا كان البيع
 اوقاسدا **الخامس عشر** سكوت الشفيع حين علم بالبيع **السادس عشر**
 سكوت الولي حين راي عبده ببيع ويشترى اذن في التجارة **السابع عشر**
 لو حلف المولي الا ياذن له فسكت حيث في ظاهر الرواية **الثامن عشر**
 سكوت القن وانقادة عند بيعه او رهنه او دفعه نجاسة اقرار برقه ان كان
 يعقل خلاف سكوته عند اجارته او رهنه للبيع او تزوجه **الثاسع عشر**

لو حلف لا يتزل فلا ياتي في دارة وهو نازل في دارة فمك حيث لا لوقال اخرج منها
 فاني ان يخرج فمك **العشرون** سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتبينه
 اقراره فلا يملك نفية **الحادي والعشرون** سكوت المولى عند ولادة ام ولد
 اقراره **الثاني والعشرون** السكوت قبل البيع عند الاخبار بالعيب رضي
 بالعيب ان كان المخبر عدلا لا لو فاسقا عنده وعند هاهو رضي ولو فاسقا **الثالث**
والعشرون سكوت البكر عند اخبارها بنزوح الولي على هذا الخلاف
الرابع والعشرون سكوتها عند بيع زوجها او قربة عتق اقراره ليس
 له على ما افتي به مشايخ سمرقند خلافا لما في نكاح بخاري فينظر المعنى **الخامس والعشرون**
 راء يبيع عرضا او دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه
السادس والعشرون احدث ثريكي العنان قال للآخر اشتر هذه الامة لنفسي
 خاصة فمك الشريك لا يكون لهما **السابع والعشرون** سكوت الوكيل حين
 قال له الوكيل بشر بمعين اني اريد ثراوة لنفسي فشره كان له **الثامن والعشرون**
 سكوت ولي الصبي العاقل اذا اراد بيع ويشترى اذن **التاسع والعشرون**
 سكوتة عند رؤية غيره يشق زوجه حتى سالها فيه رضي **الثلاثون** سكوت
 الخائف لا يستخدم مملوكه اذا خربه بلا امره ولم يبه حيث هذه الثلاثون في
 جامع الفضولين وغيره وزدت ثلاثا اثنين من القينة **الأولي** دفعت في
 تجهيزها لبناتها اشيا من اسعة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد **الثانية**
 انفتت لام في جهازها ما هو مقدار فمك الاب لم تضمن لام **الثالثة** باع
 جارية وعيها حلي وقرطان ولم يشترط ذلك للمشتري لكن تسلم المشتري

الجارية

الجارية وذهب بها والبايع ساكت كان سكوتها بمنزلة التسليم فكان الحلي
 لها كذا في الظهيرية ثم زدت اخرى القارة على الشيخ وهو ساكت يتزل بمنزلة
 نطقه في الاصح واخرى على خلاف فيها سكوت المدعي عليه ولا عذر به انكار
 قبل الاوتجيس وهي في نفس الخلاصة فهي خمس وثلاثون ثم رأت اخرى كنفها
 في الشرح من الشهادات سكوت المزني عند سؤاله عن المشاهدة قبل
 السابعة والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتهن العين المرهونة
 كما في القينة **القاعدة الثالثة عشر** الفرض افضل من النفل الا في مسائل
الأولي ابن المعسر مندوب افضل من نظارة الواجب **الثانية** ابتداء السلام
 سنة افضل من ردة الواجب **الثالثة** الوضوء قبل الوقت مندوب
 افضل في الوضوء بعد الوقت وهو الفرض **القاعدة الرابعة عشر** حرم
 اخذ حرم اعطاه كالمراهم البقي وحلوان الكاهن والرشوة واجرة
 الناحية والزانية الا في مسائل الرشوة خوف على ماله او نفسه او لسيوي
 امره عند السلطان او امير الا للقاضي فانه يحرم الاخذ والاعطاء كما بيناه
 في شرح الكفر من القضاء ونكاح لا سير واعطاء الشيء لمن يخاف هجوه ولو خاف
 الوصي ان يستولي غاصب على المال فله ان يشتري ليخلصه كما في الخلاصة هل
 يحل دفع الصدقة لمن يسأل ويحرم قوت يومه رد الاكل في شرح المشرق
 فيه فمقتضى اصل القاعدة حرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا هبة كالصدق
 على العتي **تيسير** يقرب من هذه قاعدة ما حرم نفعه حرم طلبه الا في مسيلق
الأولي ادعى دعوى صداقة فانكر العزم فله خلفه **الثانية** الجن تركوز

صحة

طلمها من الذي مع انه يحرم عليه اعطاؤها لانه تمكن من انزله الكفر بالاسلام
 فاعطاؤه اياها انا هو لا ستمارة على الكفر وهو حرام وهو الاول من قوله
 عندنا ولما ارالثانية **القاعدة الخامسة عشر** من استعمل الشيء قبل اوانه
 عوتب حرمانه ومن فروعه حرمان القاتل مورثه من الارث **ومنها** ما ذكره
 الطحاوي في شكل الاثار المكات اذا كان له قدرة على الاداء فاحره ليدوم
 له النظر الى سيده لم يحزله ذلك لانه منع واجبا عليه ليعتق بالحرم عليه
 الا اذا اداة عنه نقله السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن لا بعد
 من جهة الفقه انتهى ولم يظهر لي كونه من فروعه وانما هي من فروعه منوها وهو
 ان من اخذ الشيء بعد اوانه فليست له في الحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فليست
 بحرمان شيء ومن فروعه لوطقتها بل رضاها قاصدا حرمانها من الارث في
 مرض موته فانها ترثه وخرج عنها مسائل **الاولى** لو قتلت ام الولد سيدها
 عتقت ولا تحرم **الثانية** لو قتل المدرس سيده عتق ولكن يسمى في جميع
 قيمته لانه لا وصية لقائل **الثالثة** قتل صاحب الدين المدينون حل دينه
الرابعة اسك زوجته ميا عشرتها لاجل ارثها ورثها **الخامسة** اسكها
 كذلك لاجل الخلع نفذ **السادسة** شرب دوا الخاصتم لم تقص الصلاة
السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فزاعها صح ولم تجب **الثامنة**
 قال لا يسيوطي ريت لهذه القاعدة نظير في العربية وهو ان اسم الفاعل يجوز
 ان ينفذ بعد استينافه معموله فان نفذ قبله امتنع عمله من امله انتهى
القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة

شرب شيئا من ليم من قبل
 الفصح مرتباً جاز
 له القطر لطيف

وهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم ولي
 لهم كذا في النكاح ولو ذارحم محرم او اما او متقنا وللولي الخاص
 استيفاء القصاص والصلح والعفو بحاجنا ولا امام لا يملك العفو
 ولا يعارضه ما قال في الكفر ولا في المعتوه القود والصلح لا العفو
 يقتل وليه لانه فيما اذا قتل ولي المعتوه كانه قال في الكفر والقصاص
 كالأب والوصي يصلح فقط اي فلا يقتل ولا يعفو **صابطه** الولي
 قد يكون ولي في المال والنكاح وهو الأب والجدة قد يكون وليا في
 النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذو الارحام وقد يكون
 في المال فقط وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام المشايخ انها مراتب
الاولى ولاية الاب والجدة وهو وصف ذاتي لهما ونقل ابن السكيت
 الاجماع على انها لو غدا نفسها لم ينفر **الثانية** السفلى وهي ولاية
 الوكيل وهي غير لازمة فلم يكل كل غزله ان علم والوكيل عزل نفسه
 بعلم موكله **الثالثة** الوصية وهي بينهما لم يحزله ان ينفر نفسه
 ناظر الوقف واختلف الشنخان يجوز الثاني للواقف غزله بلا اشتراط
 ومنعه الثلاثة واختلف الصحيح المصنف في الاوقاف والقضا قوله
 الثاني راما اذا عزل نفسه فان اخرج القاضى خرج كاني القية
 وفي القية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيته
 ولو كان منصوب به انتهى رعي هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف
 مع وجود ناظره ولو من قبله **القاعدة السابعة عشر** لا يبر بالظن البين

الولاية

خطاوة صرح بها اصحابنا في مواضع منها في باب قضاء الفوائت قالوا لو
ظن ان وقت الفجر ضايق فيصلي الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل
الفجر فاذا بطل ينظر فان كان في الوقت سعة يصلي العشاء ثم بعد الفجر ان
لم يكن فيه سعة فيعيد الفجر فقط وتامه في شرح الزيلعي **ومنها**
لوطن المأخوذ فتوضا به ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة
ومنها لوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة يدفع له ثم تبين انه مصرف
اجزاه انفاقا وخرج عن هذه القاعدة مسائل **الاولى** لوطنه مصرفا
للزكاة يدفع ثم تبين انه غني او ابنه اجزاه عندها خلافا لابي يوسف
ولو تبين انه عبدة او مكاتبه او حرني لم يخرجه التفاق **الثانية** لوصل في
ثوب وعنده انه يخرجه فظن انه طاهر **الثالثة** لوصل وعنده ان الوقت
لم يدخل فظن انه كان قد دخل لم يخرجه فيها وهي في فتح القدير من الصلاة
والثانية تقتضي ان يحمل مسئلة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل ما اذا
صلى فانه يعيد في هذه المسائل الاعتبار لما ظنه المكلف كالمال في نفس الامر
وعلى عكسه الاعتبار لما في نفس الامر لوصل وعنده ان الثوب طاهر وان
الوقت قد دخل او انه متوضي فان خلافة اعدا وبقي انه لو تزوج
امراة وعنده انها غير محل فبين انها محل او عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس
الامر وقالوا في الحدود لو وطئ امراة وجدها على نراسته طائفا انها امراته
فانه يحد ولو كان اعشى الا اذا نادها فاجابته ولو اقر بطلاق زوجته
طائفا الوطوع باننا المقتي تبين عدله لم يقع كذا في القنية ولو اكل طنه

انما لوصل وعنده انه محذور فظن انه قد دخل فظن انه قد دخل فظن انه قد دخل

ليلا فبان انه بعد الطلوع قصي بلا تكفير ولوطن به الغروب فاكل ثم
تبين بقا النهار قصي وقالوا لو راوا اسودا لقطوه عدوا فصولا صلوة
لغروب فبان خلافه لم يصح لان شرط حضرة العدو وقالوا لو اشتاب
المريض في حج الفرض طائفا انه لا يعيش ثم صح اداه بنفسه ولوطن ان
عليه دين فبان خلافه رجع بما ادى ولو خاطب امراته بالطلاق طائفا
انها اجنبية فبان انها زوجته طلقت وكذا في العتاق **القاعدة الثالثة**
عشر ذكر بعض ما لا يجزي كذكر كله فاذا طلق نصف تطليقه وقت واحد
ارطلق نصف المرأة طلقت **ومنها** العفو عن القصاص اذا عفى عن بعض
القائل كان عفو عن كله وكذا اذا عفى عن بعض الاول سقط كله وان
انقلب نصيب الباقي مالا **ومنها** النكاح اذا قال احرمت بنصف نكاح
كان محرما ولم امره الا ان صرحا وخرج عن القاعدة العتق عندا في خيفة
فانه اذا عتق بعض عبدة لم يقق كله ولكن لم يدخل لانه ما تجزي عند
فالكلام فيما لا يجزي خابطه لا يزيد البعض على الكل الا في مسئلة واحدة
وهي اذا قال انت على ظهري فانه صرح ولو قال ابي كان كناية **القاعدة**
الثالثة عشر اذا اجتمع المباشر والمقتبب خيف الحكم الي المباشر فلا
ضمان على جافر البير تعديا بما تلف بالقائمه ولا يضمن من دل سارقا على
مال انسان فسرقه ولا سهم لمن دل على حصن في دار الحرب ولا ضمان على من
قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها امته ولا ضمان على من دفع
الى صبي سيفا او سلاحا يمسكه له فقتل به نفسه **وخرج** عن مسائل

انما

منها لودل المودع السارق على الوديعة فانه يضمن لترك الحفظ **الثانية**
لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة **الثالثة** قال ويكفيها ذلك فولدت ثم ظهر
انها امه الغير رجع المهر وبقيت الولد **الرابعة** دل محرم حلالا على صيد
تقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الامن بخلاف على
صيد المحرم فانها لا توجب شيئا لبقائه امته بالمكان بعدها **الخامسة** لا فتا
بتضمن الساعي وهو قول المتأخرين لعلية الساعة **السادسة** لودفع
الى صبي سكيناً لم يمسكه له فوقع عليه فخرجه كان على الدافع **فايق** في
حفر البئر قال الولي سقط وقال الحاضر اسقط نفسه فالقول للحاضر كذا
في التوضيح **تكميل** يضاف الحكم الى حفر البئر رشق الرق وقطع حبيل
القصدير وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما الايمان بكل قيد العبد
وقامه في شرحنا على المنار والله سبحانه وتعالى اعلم وهذا جزاء كتابة
وحررناه من النوع الاول من الاشياء والنظائر من القواعد الكلية وهو الفن
المهم منها والى هنا صارت خمسا وعشرين قاعدة كلية ويملوه الفن الثاني
انتهى ان شاء الله تعالى الحمد لله وحده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى **وبعد** فقد كنت الفت
النوع الثاني من الاشياء والنظائر وهو الفوائد على سبيل التقدير حتى
وصلت الى خمسة فائدة ولم اجعلها ابوابا ثم رايت ان اربتها على كتب الفقه
المشهورة كالهداية والكنز ليسهل الرجوع اليها وضمنت اليها بعض صنوايط

لم تكن في الاصول تكثير للفوائد وفي الحقيقة هي الصنوايط والاشياء
والفرق بين الصنوايط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعاً من ابواب شتى والاشياء
يجمعها من باب واحد هو الاصل **كتاب** **الطهارة** بشرط
نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث
ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة على استعماله وعدم الحيض
وعدم التقاس وتخرج خطاب المكلف بضيق الوقت وشروط صحة وهي
الربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض والنفاث
وعدم التلبس بحالة التطهير ما ينقصه في حق غير المعذور بذلك **المحرر**
للنجاسة خمسة عشر المانع الطاهر القالع وذلك النعل بالارض وحفاف
الارض بالشمس ومسح الصقيل ونحت الخشب وفرك المني من الثوب
بريح المحاجر بالخروق المبسلة بالماء والنفار وانقلاب العين والدباغة والتقو
في القارة اذا وقعت في عين والذكوة من الامل في الحبل ونزع البير ودخول
الماء من جانب ومخرجه من اخر وحفر الارض بقلب الا على اسفل وذكر بعضهم
ان قسمة المثلي من المظرات فلو تجسس برقم طهر وفي التحقيق لا يظهر
وانما جاز لكل الاشغال للشك فيها حتى لو جمع عادت الثوب بغيرها بالفرك
من المني الا في مسيلين ان يكون الثوب جديدا او امنى عقب بول لم يزل
بالماء وقد ذكرناه في شرح الكنز والابوالكلام نجسة الا بول الخفاش فانه
طاهر واختلف النجس في بول الهرة ومرة كل شيء بوله رجوة البعير
كسركه **الدما** كالماء نجسة لادم الشهيد والدم الباقي في اللحم الممزول

بما فيه

اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة
 وما لم يسلم من بدن الانسان على المختار ودم البق ودم البراعين ودم النمل
 ودم السمك والمستثنى عشرة الخروخس الاخر وطير ما كول وغيره كقول
 على ابدال الفلين وخرو الفارة على ابدال الروايتين الجزء المنفصل من الحي
 كسنة كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه نظر
 وان كثر وما لا ينقص اذا نجس فلا بد من التحفيف في البدن فتق الى
 الفضلات تقوم مقامه بشرط في الاستحباب ازالة الرائحة من موضع
 الاستحباب والاصبع الذي استجاب له الا اذا عجز والناس عنه غافلون
 توضع من ما نجس وهناك من علمه يفترض عليه الاعلام راي في ثوب
 غيره بخاسة مانعة ان غلب على ظنه انه لو اجبره ازالها وجب والا فلا
المرتبة اذا انقضت لا نجس والطعام اذا قفر واشتد بغيره نجس حرم
 واللبن والزيت والسمن اذا انتن لا يحرم اكله الدجاجة اذا دجت وقف
 ريشها وغليمت في الماء قبل شق بطنها صار ما نجسا وصارت نجسة بحيث
 لا طريق الى اكلها الا تحلل الهمزة اليها فاكلها **كتاب الصلاة**
 اذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكمالها فانه يقضيها الا الفرض والسنن
 فلا تقضيها وانما يؤيدها وكذا اذا شرع طائفا عليه فرضا ولم يكن
 عليه افتد الانسان باد في حال منه فاسد مطلقا وبلا على صحيح مطلقا
 وبالمثل صحيح الا ثلاثة المستحاضة والضاالة والختنى القراءة في الفرض
 الرباعي فرض في ركعتين لا فيما اذا احدث الامام بعد الاولين ولم يكن ترا

بينهما فاستخلف مسبقا بها فانها فرض عليه في الاربع المسبوق منفرد
 فيما يقضي الا في اربع لا يقتدي به ولو كبرنا وبالا استغناء صحيح ويتابع
 امامه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجدا اخرها وباتي بتكثيرات التشريق
اجمعا والمسبوق لا يكون اماما الا اذا استخلفه الامام المحدث كما
 ذكره ملا خسر والسبوق يقضي اول صلاته في حق القراءة واخرها في حق
 التشهد وتامة في البراءة لا اعتبار بنية الكافر الا اذا قصد السفر
 ثلاثا ثم اسلم في اثنا المدة فانه يقصر بنا على قصدة السابق بخلاف الصبي
 اذا بلغ كما في الخلاصة اذا كبر اية السجدة في مكان سجدة كسنة واحدة
 الا في مسئلة اذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه
 في الصلاة فانه يلزمه اخرى لا يكبر غيرها الا في مسأله في عهد الا حتى وفي
 يوم غرة للتشريق وبازاء قطع الطريق وعند وقوع حريق
 وعند الخوف كذا في غاية البيان النية بالقلب ولا يقدم اللسان بقائه
 الا عند التقدير كذا في الشرح الدعوة المستجابة يوم الجمعة في وقت العصر
 عندا على قول عامة شايخنا كذا في النية اذا صحت صلاة الامام صحت
 صلاة المأموم الا اذا احدث الامام عابدا بعد القعود الاخير وخلفه مسبقا
 فان صلاة الامام صحيحة الا في مسئلة اندي قاري باي فصلاهما فاسد
 والمسلطان في الايضاح اذا ادرك الامام ركعا فشرعه لتجصيل الركعة
 في الصف الاخر افضل من وصل الصف الاول مع قوتها شرع مستغلا
 ثلاث وسلم لزمه قضا ركعتين شرع في الجهر ناسيته مصنى ولا يقضيها

رسله هذا المأموم اذا قسوت
 صلاة المأموم لا تقصد صلوات
 الامام مع

الاستغفار بالسنة عقب الفرض افضل من الدعاء فقرة الفاتحة افضل من
 الدعاء لما تكرر ذكره في محله لم يأت به فلا يحل التيسيرات بعد دفع
 رأسه ولا ياتي بالتسليم بعد دفع رأسه من الركوع صلى بكشف الرأس لم يكره
 الرابعة المسنونة كالغرض فلا يصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح
 اذا قام الى الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في
 في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي
 يمسح به كل صلاة ادبت مع ترك واجب او فعل مكروه تحمها فانها تقاد
 وجوبا في الوقت واذا خرج لا تعاد اذا رأسه قبل امامه فانه يعود الى
 السجود من جمع باهله لا ينال ثواب الجماعة الا اذا كان بعد دخول المسجد
 في الفجر فوجد الامام يصلي فانه ياتي بالسنة بعدا عن الصفوف الا اذا
 خاف سلام الامام مسجد المحلة افضل من الجامع الا اذا كان عالما ومسجد
 المحلة في حق السوفي بارا ما كان عند حافوة وليلما كان عند منزله
 بكرة ان لا يرتب بين السور الا في النافلة تقلل القراءة في سنة الفجر افضل
 من تطويلها نذرة النافلة افضل وقيل لا التكلم بين السنة والفرض لا يستطاع
 ولكن ينقص الثواب بكرة ان يخصص لصلاة مكانا في المسجد وان فعل
 فسبقة غيره لا يبرحه يكون شارعا بالنسبة لا اذا اراد به التعبد دون التفتيم
 اذا تفكر المصلي في غير صلاة كجائنه ودرسه لا يتطل وان شغله همومه
 عن خشوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تعقير ولا استحباب عاد للتراث
 المشوع لا ينبغي للوذن والامام انتظار احد الا ان يكون شريرا يصح اقتداء

رفع

امام

الرجل

الرجل بالمصلي وان لم يؤامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى امامتها
 الا في الجمعة والعيدين وتصح نية امامتهن في غيرهما خرج الخطيب
 بعد شروعه منفلا قطع على رأس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة
 فانه يترا على الصحيح لم يجد لا تخرج من يصلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب الخشن
 حيث يتخير فلو لم يجد الاها صلى في الحرير فاما المسجد فالمسجد فيصح الاقتداء
 وان لم تتصل الصفوف المانع من الاقتداء طريق تمر فيه العجلة او يمر جري فيه
 السفن او خلا في الصحرا يسع صفين وخلا في المسجد لا يمنع وان وسع
 صفين فلا نل له حكم بقعة واحدة واختلفوا في الحائض بين ما رآه صح
 الصحة اذا كان لا يشتبه عليه حال اباه المسافر اذا لم يقيد على رأس
 الركعتين فانها تبطل الا اذا نوى الإقامة قبل ان يقيد الثالثة للمسجد
 الايسر اخلص يقضي صلاة المقيمين الا اذا مر حل العدو الى مكان اراد
 الإقامة فيه خمسة عشر يوما فيقضيها صلاة المسافرين ولو لم يثبت
 برأسه الا انما لو كان المريض حال لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو
 صلى في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج ويصلي قاعدا ان الفرض مقدور
 حاله على الاقتداء وعلى اعتبار سقط القيام واختلفوا في مريض ان
 قام لا يقدر على مراعاة القراءة وان فقد قدر الاصح انه يقعد ويراعها
 قدر المريض على بعض القيام قام بقدره اذ الكبرية سجدة واحدة في مجلس
 واحد فلا فضل الاكتفاء بسجدة واحدة واذا كرر اسم النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا فضل تكرار الصلاة عليه وان كفاها واحدة فيها ولا يرفع يديه للسجود

وا

التلاوة ولا يجب نية التبعين لها والسنة القيام لها اذا قل الامانة
 محبة نال افضل الركوع لها ان كان في صلاة الحاجة ولا يجزئ الا يكبر
 ترك السورة في الاخرين من التطوع عمدا وان سهوا فليسه السهو ولو ضمها
 في اخري الفرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى لا يجوز الاقتداء بالشافعي
 في الوتر وان كان لا يقطع القرآن يخرج عن القرآنية بقصد التثاقل
 في الجنب الفاتحة بقصد التثاقل لم يحرم ولو قصد بها الشافعي الجانبة
 لم يكبر الا اذا قرأ المصلي قاصدا للتثاقل فانها تجزئ لا يربا في الفرائض
 حتى سقوطها اذا اراد فعل طاعة وخاف الريا لا تركها قراءة الفاتحة
 لاجل المهمات عقب المكتوبة بدعة القارة في الحرام جهرا مكروهة
 وسرا وهو المختار لا يكبر للحد يصح كتب الفقه والحديث على الاصح
 وضع القلمة على الكتاب مكروهة الا لاهل الكتابة وضع المصحف تحت
 راسه مكروهة الا لاهل الحفظ لا ينبغي تاقيت الدعاء الا في الصلاة يكبر
 الا قندا في صلاة ليلة الرغائب وصلاة البراءة وليلة القدر الا اذا قال
 نذرت كذا ركعة هذه الاما بالجماعة كذا في الترانيم تقدر السهو لا يجب
 تقدر السجود الا في السجود يكبر الا اذا ن قاعد الا لنفسه لا لغيره
 افضل لا يزدلقة للحاج ما خسر المكروه الا في السفر وعلى ما يده
كتاب الزكاة الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا
 في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان الاعتبار لو
 مكنته فهو ذنب من له دين على غفلس بقر فقير على المختار المرعوض الموت اذا

دفع تركونه الى اخيه ثم مات وهي وارثه باخراة ووقعت موقعها فان كان
 كان له وارث اخر ردت لانه لا وصية لو ارث تصدق بطعام العزيز صدقة
 فطرة توقف على اجازته فان اجاز بشرا يطها وضمتها جازت للمور يدفع
 الزكاة اذا تصدق بدهم نفسه اجزا ان كان على نية الرجوع وكانت
 لاداهم المامور قامة نوى الزكاة الا انه سماه قرضا اختلفوا فيه والصحيح
 لجواز عبد الحزمة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فيجب صدقة
 فطرة عمن النادر سكاقله اعطا غيره الا اذا لم يعين المذور كما لو قال الله
 علي ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين مسكينين له لاقتضا
 على واحد الخمس المستع عن اذ الزكاة واختلفوا في اخذها منه جبر القيد
 لا حول الزكاة قري لا شمس كل الصدقات حرام على بني هاشم زكاة اعماله
 او عشر او كفارة او مندورة الا التطوع والوقف شك انه ادى الزكاة
 ام لانه يؤدها لان وقتها العمد ودع مالا ونسيه ثم تذكر لم تجب الزكاة الا
 اذا كان المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوب الا المهر الموحل اذا
 كان الزوج لا يرثه اذ يكبر اعطانصاب لفقرضا الا اذا كان مديونا
 او صاحب عيال لو فرق عليهم لم تخصص كالا نصاب يكبر نقلها الا الى قرابة
 او حوج او من دار الحرب الى دار الاسلام او الى طالب علم او الى الرهاد اف
 كانت زكاة معلومة المختار انه لا يجوز دفع الزكاة لاهل البدع دفعها لاهل
 المذوينة ان كان زوجها مفسرا جاز وان كان موسرا وكان مهرها اقل من
 النصاب فكذلك وان كان العجل قدره لم يحجز به يعني وكذا في الزرع الا صفيه

سواء
وضعت

عنه
سها

الولد من الزنا لا يثبت نسبه من الزني في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني
وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الميراث لولده من الزني الا اذا كان من امرأة لها
زوج معروف كما في جامع الفصولين الزكاة واجبة بقدر ميسر فتسقط
بهلاك المال بعد الحول وصدقة الفطر وجبت بقدر تمكنه ولو انتفى
بعد يوم العيد لم تسقط انفق على قارب به بنية الزكاة جاز الا اذا حكم
عليه بنقصه وتحمل الصدقة **المسألة** له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة
ومن معه الف وعليه مثلها كره له الاخذ واجز الدافع ولوله فوت سنة
يساوي نصابا وكسوة شتوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل
الاخذ بمثلها غن نصابه غدة ثم الحول وعنده اقل من نصاب ان دفعها
الى الفقير لا يستردها مطلقا او الى الساعي استردها ان كانت قائمة وان
قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافا لمحمد ولو عمل زكاة
حمل السواك قبل وضعها وبعد وجوده جاز لا قبله وفي المنقط من
الاجارة المعلم اذا اعطى خليفته شيئا ربا الزكاة فان كان بحيث يعمل له
ولو لم يعطه يصح غنم والا **كتاب الصوم** نذر صوم
الا بد فاكل لعذر بعدي لما اكل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلا يقدم
بعد ما نواه تطوعا ينوبه من النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم وجب
بانجابها لا صوم وجب بانجاب الله تعالى وتوقف المشايخ في منعها عن
قضا رمضان اذا افطرت بعذر عذر قال بعض اصحابنا لا يكل بالاعتقاد على قول
المنجيين وعن محمد بن يقطين انه كان يسألهم ويعتمدونهم بعد ان يتفق على ذلك

جماعة منهم ورده الامام السرخسي بالحديث من صدق كاهنا او مجنا فقد كفر
بما انزل على محمد بنية الصوم في الصلاة صحيحة ولا يفسدها اذا اكل وشرب بها
يتفدي به فعليه الكفارة ولا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه الكفارة
فانه طعام لبعض الناس الصوم في السفر افضل الا اذا خاف على نفسه او كان
له رفقة اشتركوا معه في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكره الا
اذا نوى تطوعا او واجبا اخر على الصحيح والا فضل فطره الا اذا وافق صوما
كان يصومه او كان مفتيا لا يصوم انصتد بالامة والمدر وم الولد تطوعا
الا باذن المولي لا يصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج اركان مسافر الا يصوم
الا جبر تطوعا الا باذن المستاجر اذا انقصر بالصوم ولا يلزمه النذر الا اذا كان
طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التبعين فلا يصح النذر
بالمعاصي ولا بالواجبات فلو نذر حجة الاسلام لم يلزمه الا واحدة ولو نذر
صلاة سنة وعنى الفرائض لا شيء عليه وان عنى مثلها لم يلزمه وبكل المغرب
ولو نذر عيادة المريض لم يلزمه في المشهور ولو نذر التسيات برب الصلاة
لم يلزمه الزوج الا اذا اذن له زوجته لا اعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة
يصح رجوعه وبكره اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكل الفطر الا اذا
كان صائما عن قضا رمضان مسافر في رمضان ثم رجع الى اهله لحاجة نسيها
فاكل عند همر فعليه القضاء والكفارة راي صائما ياكل ناسيا بخبره الا اذا
كان يضعف عنه المسافر يعطى صدقة فطرة عن نفسه حيث هو ويكتب
الى اهله يعطون عن انفسهم حيث هم وان اعطى عنهم في موضع جاز قال الامام

الأعظم إذا شهد واحد بالهلال فصاموا ثلاثين لم يفطر واحتج بصواب
 يوم آخر رمضان يقطع الشك في حق المقيم لا فرق بين الجنونية والعاقلة
 في وجوب الكفارة بجماعها الجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقا على الإجماع
 لخبر في نهار رمضان لا يجوز له أن يفعل عملا يصل به إلى الضعف فيعمل نصف
 النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفيني كذب وهو باطل باقصر أيام الشتاء
 ظن طلوع الفجر فاكل فاذا هو طالع الأصح وجوب الكفارة **كتاب الحج**
 ضمان الفعل بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو شارك محرمان في قتل صيد
 تعدد الجرا ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كفارة في حقوق العباد جامع ما را
 فعليه لكل مرة دم لا أن يكون في مجلس واحد فيكفيه دم واحد لا يأكل من
 الهدايا الا ثلاثة هدي المتعة والقران والتطوع الحج تطوعا افضل
 من الصدقة النافلة يكره الحج على الحمار بنا الرباط بحيث ينفع به
 المسلمون افضل من الحجة الثانية اذا كان الغالب السلامة على الطريق
 فالحج فرض ولا الحج الفرض اول من طاعة الوالد بخلاف النفل اذا
 لم يكن الاب مستغنيا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل
 العشر لا يعلم اظفاره ولا يأخذ من شعر رأسه وقال ابن المبارك السنة لا
 تؤخر به أخذ الفقيه معه الف درهم وهو يخاف العروبة فعليه الحج ولا
 يتزوج اذا كان رقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله الذرور
 الحاج عن الميت اذا خلط ما دفع اليه بماله يجوز ان اخذ المأمور المال
 والتجر به ورجح وجع عن الميت قال ابو حنيفة وابو يوسف لا تجزئه الحج

خلافا

خلافا لمحمد الحرم من لا يجوز له نكاحها نأيد الا الصبي والفاسق والمجوسي
 أنفق المأمور بالحج الحكيم في الذهاب من ماله طمأن ورجع المأمور بالحج يبدأ
 بالحج الفرض قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وتخير ان كان متطوعا
 حج الفقي افضل من حج الفقير لان الفقير يؤدي الفرض في ذهابه مكة
 وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض افضل من فضيلة التطوع المأمور
 بالحج له ان يوخرة عن السنة الاولى ثم يحج ولا يفرض كما في التناخانية
 رلو عين له هذه السنة لان ذكرها للاستحباب لا للتشديد كما في الخانية
 والصحيح وقوعه عن الامر والفاضل من النفقة للامر ولو ارشاد
 كان ميتا الا ان يقول وكذلك ان هب الفضل من نفسك وتقبله
 لنفسك والموصي عند اطلاق الحج بنفسه الا اذا قال ادفع المال لمن يحج
 عني او كان الوصي وارث الميت فيتوقف على اجازتهم وللمأمور الاتفاق
 من مال الامر الا اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوما الا اذا كان لا يقدر على
 الخروج قبل القافلة واقامه بمكة بعد الحج اقامة معادة كسفره وعنه
 على الاقامة زيادة على المعتاد مبطل لنفقه الا اذا كان غريم بقعة
 على الخروج فانها تقود الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه
 الا اذا كان ممن لا يخدم بنفسه وللمأمور خلط الدرهم مع الرفقة
 ولا يباع وان ضاع المال بمكة او يقرب منها فانفق من مال نفسه رجوع به
 ان كان بغير قضا لا لذن دالة المأمور اذا امكنه الكسوة او حج لمشا
 ضمن المال ادعى المأمور انه منع عن الحج وقد أنفق في الرجوع لم يقبل الا

ان اجمع بين الصلوات بعشرة
 لا يتقبل لصاحب كافي البصير

إذا كان امرأ ظاهرًا يشهد على صدقة وإذا ادعى أن حج وكذبة فالقول له
 ألا إذا كان مدعى الميت وقدم بالانفاق منه ولا تقبل بينة الوارث
 أنه كان يوم الخبز بالكوفة إلا إذا برهنوا على قرينة أنه لم يحج ليس للمأمور بالحج
 الاعتناء بقلبه وبعده وكل دم وجب على المأمور منه من مال المالك لا دم الحصة
 في قول الإمام أوصى الميت بالحج فتبرع الوارث أو الوصي لم يحج ولو حج الوصي
 بماله لم يرجع جازوله الرجوع ركن الزكاة والكفارة بخلاف الأجنبية
 ليس للمأمور بالحج ولو مرض إلا إذا قال له المأمور أصنع ما شئت فله
 ذلك مطلقا يصح استئجار الحج عن الغير ولو أجاز مثله والمأمور إذا سلك
 البعض وحج بالبقية جاز ويضمن ما خلف وإذا انفق من ماله ومال الميت
 فإنه يضمن إلا إذا كان أكثرها من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكرامة
 وعامة النفقة كذا في الحائنة **كتاب النكاح** المقبوض على سبب النكاح
 من ماله ضمن المال إذا جمع بين الصلوتين بمرقة لا يتنفل بعدها كذا في
 القيمة **كتاب النكاح** المقبوض على سبب النكاح
 مضمون كذا في جامع الفصولين أخطأ أصحابنا في الفروج إلا في مسألة
 ما إذا كانت الجارية بين شركيين فادعى كل الحقن عليها من شريكه وطلب
 الوضع عند عدل لا حجاب إلى ذلك وإنما يكون عند كل يواحيمة للمالك
 كذا في كراهية المهراج ثابت جماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك إلا في
 مسائل **الأول** ولاية النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للأولياء على سبيل
 الكمال للملك **الثانية** القصاص الوروث يثبت لكل من الورثة على الكمال

الأمر

حتى قال الإمام للوارث الكبير استيفاؤه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما إذا
 كان لبايعين فإن الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لا احتمال العقول
الثالثة ولاية المطالبة بأثر الضر العام عن طريق المسلمين يثبت لكل
 من له حق المرور على الكمال والضابط أن الحق إذا كان مما لا يتجري فإنه
 يثبت لكل على الكمال فلا استخدام في المملوك مما يتجري ليس لنا عبادة شئت
 من عهد آدم إلى الآن ثم تسمى الجنة إلا الأيمان والنكاح الموكب لا يشترط
 على عبدة ديننا فلا مهران زوج عبد من أمته ولا ضمان عليه بالطلاق حال
 سيده ولو قتل العبد سيده وله ابنان ففصلا أحدهما سقط القصاص
 ولم يجز شي لغير العا في عند الإمام الفسوق ثلاثة عشر مرة متباعدة
 منها تحتاج إلى القضا وستة لا **الأول** الفرقة بالحب والعنة ونحوها
 البلوغ وعدم الكفاة ونقصان المهر وبإياد الزوج عن الإسلام واللقا
الثاني الفرقة بخيار العتق وبالإيلاء والبردة وتباين الدارين وبملك
 أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل
 التمام لا بعد فلم يصح إقالته ولا يفسخ بالحج إلا في مسلمين فيقبله
 بعد ردة أحدهما أو ملك أحدهما للأثر بكل المهر أربعة بالدخول والخلوة
 العجيبة وبوجوب العدة عليها منه سابقا ونكوت أحدهما للزوج أن يضر
 زوجته على أربعة وما بعدها على ترك الزينة بعد طلبها وعلى عدم أجابتها
 إلى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزله بغير
 إذنه بغير حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنت قولهم
 وما كان بمعناها لها أن تخرج بغير إذنه قبل إيفاء العجل مطلقا وبعدة

اذا كان لها حق او عليها او كانت قابلة او غسالة او زيارة ابويها كل جمعة
 مرة وزيارة المحارم كل سنة وبقا عدد ذلك من زيارة الاحباب وعبادتهم
 والولاية لا تخرج ولا باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين واختلفوا في
 خروجها للحمام والمعتد الجواز بشرط عدم التزني والتطيب ينقذ النكاح
 بما افاد مطلق العين للحال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كافي بهبة
 الخانية ولو قال متعتك بهذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينقذ به ولو
 في دار الاسلام لا تخلوا عن حدا ومهر الا في مسيلتين تزوج صبي مرة مكلفة
 بغير إذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخانية ولو وطئ البائع
 المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل البكارة
 والا فلا كما في بيع الوولجية لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو بادن الزوج
 ولا يجلها وصل شعرها بشعر غيرها تزوجها على انها بكر فاذ هي ثيب فعليه
 كمال المهر والعذر في تزويجها شيئا فيلحق حسن الطن كما في الملتقط غلط
 وكيها بالنكاح في اسم ابها ولم تكن حاضرة لا ينقذ النكاح تزوج امرأة
 اخروي وخاف ان لا يعدل لا يسعه ذلك وان علم انه يعدل بينها في القسم
 والنفقة وجعل لكل واحدة مسكنا على حدة جاز له ان يفعل فان لم يفعل
 فهو ما جور لترك الفم عليها وفي زناها ومكانها ينظر الى مهمل مهر مثلها من
 مثله واما نصف المسمى فلا يقصد له قد تم حزين الف دينار ولا يجل
 الا اقل من الف ثم ان شرطها شيئا معلوما من المهر مجهلا فافها ذلك ليس
 لها ان تمنع وكذا المشروط عادة نحو الحنف والمكعب وديباج اللقافة ودرهم
 السكر على ان ما هو عرف يمتنع فان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب

لونه

وان

وان سكت الا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطال مثلها من مثله
 والعرف الضعيف لا يلحق السكوت عنه بالمسروط كذا في الملتقط الفقير
 لا يكون كفوف الغنية كبيرة كانت او صغيرة الا ان يكون عالما او شريفا كذا في
 الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول لها الا اذا طاعت
 في الزفاف ولو زوجته بنته وسلمها الى الزوج فهرت ولا يدري اين هي لا يلزم
 الزوج طلبها كذا في الملتقط لا ينبغي للتأصي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
 مرهقة تطلب منه ذلك ايضا يحبس من خدع ابنة رجل وامرأته واخرجها
 من بيتها الى ان ياتي بها او يعلم بموتها كذا في الملتقط اختلفوا في الضم والنسب
 فالقول لمدي الصحة كذا في الخانية لا قرار بالولد من خرة اقرار بنكاحها
 لا الاقرار بمهرها وقوله خذي هذا من نفقة عندك لا يكون اقرارا بالطلاق
 ونولها اعطى مهرها اقرارا بالنكاح كذا في اقرار اليتيم بجوز خلو النكاح عن
 الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا في صغيرة تزوجها غير الاب والجد
 ومجورة وموكلة غنية النكاح لا يقبل الفسخ بعد التهام هكذا ذكرنا وبقي
 عليه ان جوده لا يكون فسخا قلت يقبله بغيره في زدة احدها كما بيناه في
 الشرح واما طوق الرضاع عليه والمصاهرة ففقدنا نصه ولا يفسخ كما
 في الشرح **كتاب الطلاق** السكر ان كالمصاحي الا في الاقرار
 بالحدود الخالصة والردة والاشهاد على شهادة نفسه كذا في خلع الخانية
 النكاح لا اعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بالطلاق وفي القس بآخر وفي
 الحدود بآرائه وفي النفر بآرائه رفق فتفرع على الاول لوقا الجارية بالمائة

من من رله

يازانية بالمجنونة وبيعها فطمع المشتري بقول البائع لا يردّها لانه للإعلام
 لا للتحقيق ولو قال لزوجته ياكافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع ولد للمرأة
 لا ينفي نسيه في جميع الأحكام من الشهادة والزكاة والمناجاة والعنف
 ملك القريب لا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع المجنون لا يقع طلاقه
 إلا في مسائل إذا علق عاقلاً ثم جن فوجد الشرط ونما إذا كان مجنوناً فإنه
 يفرق بينهما بطلبها وهي طلاق ونما إذا كان عتياً يوجب طلبها فإن لم يصل
 فرق بينهما بخضوعه ونما إذا أسلمت وهو كافر وما أبواه الإسلام فإنه
 يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه إلا إذا أسلمت ففرض عليه ميمناً
 فإني وقع الطلاق على الصحيح ونما إذا كان مجنوناً وافرقت بينهما وهو طلاق على
 الصحيح ويوجب له لكونه مستحقاً عليه كعتق قريبه كذا في عتق الميراث
 المعلق بالشرط لا يقع سبباً للحال والمضائق منعقد في الطلاق والعتاق
 والنذور فإذا قال أنت حر غداً لم يملك سبعة أيوم ومملكه إذا قال إذا جاع غداً
 ولو قال لله على التصديق بدينهم غداً ملك التحيل بخلاف إذا جاع غداً في
 سبيلين فقد سوا بينهما الأولى في إبطال خيار والشرط قالوا لا يصح تعليق
 إبطاله بالشرط وقالوا لو قال إذا جاع غداً فقد بطلت خياري وقال بطلته
 غداً جاع بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخاتبة الثانية قال الفقيه
 أبو الليث ولا مكان لو قال اجزئك غداً وإذا جاع غداً فقد اجزئك صح مع
 أن الإجارة لا يصح تعليقها وتصح إضافتها ومن زرع أصل المسئلة ما في
 الجامع ولو حلف لا يحلف ثم قال لها إذا جاع غداً فانت طالق حيث تخلف

دخلت وفي التاتار خاتبة تصح إضافة فسخ الإجارة المضافة ولا تصح
 تعليقها بطلب المرأة للخلع حرام إلا إذا علق طلاقها بالشرط
 فشهدوا بوجوده فلم يقض بها فعليها أن تحسب في طلب الفداء والمفارقة
 القول له أنه اختلفاً في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهة إلا في مسائل
 لو علقه بعدم وصول نفقتها شهراً فأدعاه وانكرت فالقول لها والطلاق
 على الصحيح كما في الخلاصة ونما إذا أطلقها للسنة وأدعى جاعاً في الحيض
 وانكرت ونما إذا ادعى المولى قربةً بها بعد المدة فيها وانكرت ونما إذا علق
 عتقه بطلاقها ثم خيرها وأدعى أنها اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في الكافي
 إذا علقه بفعلها القبيح يعلق بأخبارها ولو كاذبة إلا إذا قال إن سرتك
 فانت طالق فغضبها فقالت سرتك لم يقع كما في الخاتبة من الطلاق إذا
 علقه بما لا يعلم إلا أنها كحيضها فالقول لها في حقها وإذا علق عتقه بما لا
 يعلم إلا أنه فالقول له على الأصح كقوله للعبد أن احتلمت فانت حر
 فقال احتلمت وقع بأخباره كما في المحيط وفرق بينهما في الخاتبة بإمكان
 النظر إلى خروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم كذا في الشرط ثلاثاً والخبر
 واحد فوجد الشرط صرةً طلقت ولو تعدد الخبر تعدد الوقوع كما في الخاتبة
 ولو طلقها ثم عطفها مع أخرى أو ثم بالواو والفا طلقت الأولى ثنتين
 والأخرى واحدة ولو طلقها ثم أضربها ثمة لها لا تعدد إلا بالنسبة ولو جمع
 الأولى مع أخرى في الأضرب تعدد على الأولى إذا دخل كلمة أو في الأضرب
 على امرأتين وأعتقه بشرط فإن التبعين له بعد وجود الشرط إذا طلق ثم أتى

في المال

بأوفان كان ما بعد وكذا وقع بالأول ولا لا كره الشرط ثم أعقبه جزاء
 واحد فقد الشرط لا الجزاء لو كرر الجزاء بين شرطين فقد الشرط
 كل امرأة تزوجها حيث بالمباشرة عندهما خلافا للثاني وبه أخذ الفقيه
 أبو الليث يتكلم الجزاء بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كما تقدمت عندك
 فكذا تفقد ساعة طلقت ثلاثا كلها ضربت بك فضر بها بيده طلقت
 ثنتين وإن بلغت واحدة كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان كلما وقع عليك
 طلاق فطلقها وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاق فطلقها طلقت ثلاثا
 وسط الشرط بين طلاقين يتجزأ الثاني وتعلق الأول ذكرنا دي بين
 شرط وجزأ ثم نادى أخرى تعلق طلاق الأولى ويؤى في الأخرى ولو نادى
 بالثاني الواحدة ثم ذكر الشرط والجزأ ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط طلقا
 كلمة كل في التعليق عند عدم إمكان الاحاطة بالأفراد متصفا إلى ثلاثة
 كقولهم لو قال لها إن لم أقل عنك لا خيك بكل بيع في الدنيا فانت كذا
 يبر ثلاثة أنواع من القبيح إذا علقه بوصف قائم لم كان على وجوده
 في المستقبل كقوله للحايض إن حضت والمرضية أن مرضت لا إذا قال
 ليحيته أن صححت وإضا بطلان ما يمتد إلى قدره حكم لا بتدو لا إلا أن على
 التراجيح لا بقرينة الفور ومنه طلب جامعها فابت فقال إن لم تدخل معي البيت
 فدخلت بعد سكوت شهوته ومنه طلقني فقال إن لم أطلقك علقه على زناه ففعل
 على إقراره وقع وإن على المعانة لا كما لو شهد أربعة به فعدل منهم اثنان قال
 لأربعة المدخولات كل امرأة لم اجامعها منكن الليلة فالأخرى منك طلاق

بجامع واحد ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها ثنتين أضافه
 وعلقه فان قدم الجزاء وآخر الشرط وسط الوقت تعلق ولف ولف وقد تم
 الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرط الأول ثم جزأ ثم عطف عليه بالواو ثم
 ذكر جزأ آخر تعلق الأوليان بالأول والثالث بالثاني ولو كان الجزأ واحد كان
 المعلق بالثاني جزأ الأول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الأول وهذه المسألة
 في الصفتين مع إيضاها من الخانية كل من علق على صفة لم يقع دون
 وجودها إلا إذا قال أنت طالق أمس فانها تطلق للحال ولم أر إلا أن ما
 علق برورها الهلال فراه غيرها وينبغي في الوقوع لأن المراد دخول الشهر
 استثنى الكل من الكل باطل ورفع عليه في النهاية من مباحث من
 القضاء أنه لو أقر قبض عشرة دراهم حيا دار قال متصلا لأنها روي لم يصح
 الاستثنا لأنه استثنى الكل من الكل كما لو قال له على يدة درهم ودينار
 لا دينار لم يصح انتهى وفي الإيضاح قيل لا يمان إذا قال غلاما من حران
 سالم ويزيد الأبريقا صح الاستثنا لأنه فصل على سبيل التفسير فانصرف
 إلى المفسر وقد ذكرناها جملة فصحة الاستثنا بخلاف الوقال سالم حر
 ويزيد حر لا يبريقا لأنه فرد كلاهما بالذكر فكان هذا الاستثنا في بيانكم
 به فلا يصح انتهى **كتاب العتاق** وتوابعه في إيضاح الكرماني
 رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ماله لي أحرار لا واحد عنك خمس
 لأن تقديره تسعة من ماله لي أحرار وله خمسة ففقدوا ولو قال لي ماله
 العشرة أحرار لا واحد عنك أربعة منهم لأنه ذكر العشرة على سبيل التفسير

وذلك غلط منه فلما فأنصف الى ما يليك اذا وجبت قيمة على انسان واختلف
 المقومون فانه يقضي بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يفتق
 حتى يودي لا على كافي كتابه الظهير به احد الشريكين في العبد اذا اعتق
 نصيبه بلا اذن شريكه وكان فوسرا فان لشريكه ان يضمه حصته
 الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لما كذا في عتق
 الظهير به دعوة الاستيلاء تستند والتحرير يقتصر والاولى اولى
 في الجامع معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى اذا عجز ليرد في
 الرق الثانية اذا جمع بينه وبين ثمن في البيع يتعدى البطلان الى العتق
 بخلاف المكاتب الثالثة اذا قتل ولم يترك وقال يجب القصاص بخلاف المكاتب
 اذا قتل عن غير رفا فان القصاص واجب ذكره الربيعي في جنابات والثانية
 في السراج الوهاج والاولى في المتوب والتومان كالولد الواحد والثاني
 تبع الاول في احكامه فاذا اعتق ما في بطنه فولدت توأمين الاول لاقل من سنة
 اشهر والثاني لتمامها فاكثر عتق الثاني تبعا للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول
 لتمامها فانه لا يفتق واحدهما الا في مسيلتين الاولى من جنابات المبسوط
 لو ضرب بطن امرأة فافت جنين فخرج احدهما قبل موته والاخر بعد
 موته وهما ميتان ففي الاول غير لا نقط الثانية نفاس التوأمين من الاول وما
 رآته عقب الثاني لا من ملك ولده من الزنا فانه يفتق عليه ومن ملك اخيه
 لآبيه من الزنا لم يفتق ولو كانت اخته لآمه من الزنا عتقت والفرق بينا
 البيان من باب الاستيلاء التدبير نصيبه يفتق المدبر من الثلث الا في ثلاث

لا يصح الرجوع عنه ويصح غم وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله
 الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهير الناقية الى مدة لا يعيش
 الانسان اليها غالبا بيد معنى في التدبير على المختار فكون مطلقا في الجارية
 يفسد الى نحو ما في سنة الا في النكاح ناقية المتكلم لا يعلم معناه لانه
 حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتأثير الا في مسائل البيع والخلع على
 الصحيح فلا يلزم المال ولا جارية ولهبه ولا نزع الدين كما في نكاح
 الخانية المعتق لا يصح اقراره بالرق قلنا الا في مسئلة لو كان المصق محجورا
 النسب فاقتر بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في اقرار
 التخصيص الولد لا يحتمل الا بطل قلنا الا في مسيلتين الاولى المذكورة فانه
 بطل الولد باقراره والثانية لو ارتدت المعتقة وسبيت فاعتقها النكاح
 كان الولد له ويبطل الولد عن الاول كما في اقرار التخصيص لو اختلف المولى بعد
 في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل امه في حرة الا انة جارية الا
 انة اشترتها من زيد الا انة نكحها بالارحمة الا انة ثيبا في هذه الاربعة
 اذا انكرت ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الا انة بكر
 او لم اشترها من فلان او لم اطلقها بالارحمة او الاخراسانية فالقول له
 وقامه في ايمان الكافي المدبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا
 كان السيد سفيها وقت التدبير فانه يسمى في فتمته مدبر كما في الخانية من الحجر
 وفيما اذا قتل سيده كما في شرحنا المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عندنا فلا يفتق
 شهادتها في البرائة في العتق في المرض وجبايته جناية المكاتب كما في الكافي

رفعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى وعندهما حديدون في الحل
كتاب الايمان المعرفة لا تدخل تحت النكحة الا المعرفة في الجزا
 كذا في ايمان الظهيرية بين اللقن لا مواحدة فيها الا في ثلاث الطلاق
 والعناق والتذكر كذا في الخلاصة لا يجوز تقيم المشترك الا في ايمان حلف
 لا يكلم مواليه وله اعلون واسفلون فابهم كلف حث كما في المبسو ففعلت
 الوصية للمولي والحالة هذه ولو وقف عليهم كذا في الفقر الا يكون
 للجمع للواحد الا في مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بينه
 وقف على قارب به المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العدة حلف
 لا يكلم اخوة فلان وليس له واحد حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له واحد
 حلف لا يكلم ثلاثة ارغفة من هذا الحب وليس له الا واحد كما في الواقعات
 حلف لا يكلم الفقراء والمساكين ان الرجال حث بواحد بخلاف رجالا حلف
 لا يركب دابة فلان ولا يلبس ثيابه لا يكلم عبدة بفعل ثلاثة حث لا يكلم
 زوجات فلان او صدقاء او اخوته لا يحث الا بالكل والاطعمة والنساء
 والمساكين مما يحث فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يحث الحالف
 بفعل بعض المحلوف عليه الا في مسائل حلف لا ياكل هذا الطعام ولا يركب كذا
 في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانا ويا واحدا كلام هؤلاء القوم او
 كلام اهل بغداد على حرام انكم واحدا الكل من الواقعات الصغيرة امرأة يحث
 بها في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسئلة لا يشتري امرأة لا يحث بالصغيرة
 الايمان مبني على الالفاظ لا على الاغراض فلو حلف ليفقدني اليوم باللف فاشترى

عفا باللف وغداة به بر ولو حلف ليعتقن مملوكه اليوم باللف فاشترى مملوكا
 باللف لا يبايها فاعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشتريه بعشرة حث
 بأحد عشر ولو حلف البايع لم يحث به لان مراد المشتري المطلقة ومراد
 البايع المفردة ولو اشترى او باع بمسعة لم يحث لان المشتري مشتق
 والبايع وان كان مستريدا الا انه يحث بالعرض بلا مسمى وتمايه في الجامع
 من باب المساومة حلف لا يحلف حث بالتعليق الا في مسائل ان يطلق
 بافعال القلوب او يطلق بجمي الشر في ذوات الاشهر او بالتطيق ويقول
 ان اديت الى فانت حرة وان عجزت فانت رقيق او ان حبست حبسة او
 عشرين حبسة او بطلوع الشمس كما في الجامع الحالف على عقد لا يحث
 الا بالانجاب والقول لا في تسع فانه حث بالانجاب وحده الهبة والهبة
 ولا قرار ولا بر ولا باحة والصدقة والاعارة والقرض والحفالة ان
 تزوجت النساء واشترت العبيد وكلت الناس او بني آدم وكلت الطعم
 او طعاما او شربت الشراب او شربا يحث بواحد للجنس ولو قال فانا او
 عبيدا فثلاثة للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المتعلق بتأخر
 والمضائق يفارن فلو قال لا جنية انت طالق قبل ان تزوجك بشهر او طلق
 لا ينفق ولو قال ان تزوجتك فانت طالق قبل ذلك بشهر فزوجها قبل
 شهر لا تطلق وبعدة تطلق النية انها تقبل في المفوض وهي مسئلة ان اكلت
 ونوى طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المستوع ونما
 اذا حلف لا يزوج ونوى حبسه او مربية المعرفة لا يدخل تحت المنكر قال

انه دخل دارى هذه احد وكلم غلامى هذا او ابى هذا واضاف الى غيره
 لا يدخل المالك لتعريفه بخلاف النسبة والعلم ولو لم يصف يدخل الشك
 الا في الاجزاء كاليد والراس وان لم يصف للاتصال بالفعل ثم بفاعله مرة
 وبجمله اخرى قال ان شتمته في المسجد او رميت اليه فشرط حسنة كون
 الفاعل فيه وان ضربته او جرحته او قتلته او رميته كون المحل فيه الشرط
 متى اعترض على الشرط يقدم الموصوف المعلق بشرطين يتزل عند اخرهما
 واما عند الاول والمضاف بالعكس مقابلة الجمع بالجمع تنقسم وبالفرد لا
 وصف الشرط كالشرط للخبير المصدق وغيره الا ان يصله بالباء وكذا الكناية
 والعلم والبخارة على الصدقة في الظرفية ويجعل شرطاً للتفدية صفة المالكية
 تزول بزوال ملكه وكونه مشتملاً بالاول اسم لفرد سابق والاوسط فردين
 عددين متساويين والاخر فرد لاحق او في النفي نعم وفي الاثبات يخص الوصف
 المعتاد معتبر في الغائب لا في المعين اضافة ما يمتد الى زمن الاستغناء بخلاف
 غيره الوقت الموصوف معرف لا شرط **كتاب الحدود والنزاهة**
 اذا صار الشافعي خيفاً ثم عاد الى مذهبه يفرز عند البعض لا يقال الى المذهب
 الا دون كذا في شفعة البرازية من اذى غيره بقول او فعل يعذر كذا في
 التاثير خانية ولو يفرز العين ولو قال الذي ياكفر يا ثم ان شق عليه كذا في
 القنية وضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد فقد رخصها التعزير وظاهر
 انصارهم انه يفرز على ما فيه الخافرة ولم امره مسلم دخل دار الحرب واركب
 الحد والعقوبة ثم رجع اليها لم يواخذ به الا في القتل ليجب الدية في ماله عمداً

او خطا يعذر على الويع البار كقرب مخومة كذا في التاثير خانية قال له
 يا فاسق ثم اراد اثبات القسمة باليتية لم تقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كذا في القنية
 التعزير لا يسقط بالتوبة كالحمد كذا في الشبهة من له دعوى على رجل
 فلم يجد فامسك هله بالظلمة يعزركمالة فقيدهم وجلسوهم وضربوهم
 وعزموهم عزراً كذا في اليتية رجل خدع امرأة انسان واخرجها وزوجها
 من غير او صغيره يخبس الى ان يحدث توبة او يموت لانه ساع في الارض
 بالفساد كذا في قضا الولولجية علق عتق عبده على زناه وادعى العبد
 وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العبد قاذفاً كذا في
 قضا الولولجية وفي مناقب الكرد ربح حرة اللواطة عقلية فلا وجود لها
 في الجنة وقيل سمعية فلما وجودها وقيل خلق الله تعالى طائفة يكون نصفها
 الاعلى على صفة الذكور ونصفها الاذون على صفة الاناث والصحيح هو الاول
 انتهى وفي القنية ان الاب يفرز ان شتم ولزم مع كونه لا يجده واستثنى الثاني
 من الزهرم التعزير بدوي الهيات فلا تعزير عليهم باختلاف في تفسيره فقيل
 صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذ ذنب فدم ولم اره الا صحتان **كتاب**
السيار باب الرد بتجيب الكافر كفر فلو سلم على الذي يجيلا كفر ولو قال
 لجوسي يا استاذ كفر كذا في صلاة الظهرية وفي الصفر عاكف شي عظيم
 فلا جعل المومن كافراً متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تصح ردة السكران الا الرواية
 بسب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية فتوبته
 مقبولة في الدنيا والاخرة الاجاعة الكافر بسب في سب الشجين واما جدها

القنية

كل كافر ياب

وبالسحر ولو امرأة وبالزندقه اذا اخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم
 يتب الا المرأة ومن كان اسلامه بتعا والصبي ذاك المكر على الاسلام ومن
 ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا
 كما في شهادة النتمه حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال
 مطلقا لكن اذا سلم لا يقضي الا الحج كالكافر الاصل اذا سلم وبطل ما رواه
 لغيره من الحديث فلا يجوز للسابع منه ان يرد به عنه بعد رده كما في
 شهادة الولوطية وبينونة امرأته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذا
 مات او قتل على رده لم يدفن في مقابر المسلمين والمات في حفرة
 كالكلب المرتد اقيم حاله من الكافر الاصل الايمان تصديق سيدنا محمد صلى
 الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر احد من اهل القبلة
 الا بخود ما دخله فيه وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ التكفير
 يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى بما فيه اختلاف بين الشيخين
 ولغيرهما كقولهم ان فضل علمها فبمبتدع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردى يكفر
 اذا كفر خلافتها او انقضت المحبة النبي صلى الله عليه وسلم لها واذا احب عليها
 كفر منها لا يؤخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصير مرتدا بانكار ما وجب الاقرار
 به او ذكر الله تعالى او كلامه او واحد من الانبياء بالاسم من ان انتهى يقتل المرتد
 ولو كان اسلامه بالفعل كالصلاة بجماعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكار
 الردة توبة فاذا شهد على مسلم بالردة وهو منك لا يتقرض له لا التكذيب بالشهود
 العدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله

والتكفير تكذيب محمد صلى الله
 عليه وسلم في حق ما جاء به من
 الدين
 عليه

ويقتل الشهادة بالردة من عدلين فما يدينه قتلته بثبوت ردة
 بالشهادة وانكاره توبة فنبت الاحكام التي للمرتد ولوطاب من حبط الاعمال
 وبطلان الوقف وبينونة الزوجة وقوله لا يتقرض له انما هو في مرتد تقبل
 توبته في الدنيا اما من لا تقبل توبته فانه يقتل بالردة بسبب النبي صلى الله عليه
 وسلم والشيخين رضي الله تعالى عنهما كما قدمناه واختلفوا في تكفير معتقد
 قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للولي ولا يكفر بقوله لا اصل الا بخود
 لا يشترط في صحة الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم معرفة اسم ابيه بل يكفي
 معرفة اسمه وصنف الله تعالى لحضرة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله
 تعالى في السما كبرت ولا يكفر بقوله انما فرعون وانا ابليس لا اذا قال اعتقاد
 كاعتقاد فرعون واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت
 قبلها انت كافرة فقالت انما كافرة كبرت استحل اللواط بزوجته كفر
 عند الجمهور ولا يكفر بوضع جده على المصحف مستخفرا الا بالاسم من اباهم
 والعلماء كفرة ولا يكفر بانكار اصل الوتر ولا الضحية وترك العبادة بها وانا اي
 مستخفرا واما اذا تركها تكاسلا او تنالا فلا وهي في المجتبى ولا يكفر ما عاين
 الغيب ولا يكفر بقولها لا اعرف الله تعالى الاسم من ابلا فان كفر لا بالمؤمن قال
 التاجر ان الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا ان
 ان دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان ردت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة
 ولا يكفر بقوله لا تحب فتركك فان لم يوسى عليه الصلاة والسلام اعجب نفسه
 فتركه ويستفسر فان فسره بما يكون كفر كفر قيل له قل لا اله الا فقال لا اقول الا يكفر

ولا يكفر ان قال امرني احب الي من الله تعالى ان اراد الشهوة وان اراد محبة الطاعة
كفر عبادة الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا الوصية بقوله عليه الصلاة
والسلام او كشف عنده عورته وكذا الوصية عيسى لم يجده له وكذا الخاذ الصنم
لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن والمسيح ونحوه مما يعظم ولو استعمل نجاسة
بقصد الاستخفاف بذلك وكذا الوتر ونزاد اليهود والنصارى دخل كنيستهم
او لم يدخل ولو قال كنت استهزأ بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانته ويكفر اذا
شك في صدق النبي صلى الله عليه وسلم او شبهه او نقصه او صغره وفي قوله
مسجد خلاف ولا يصح كتمينه ان الله تعالى بعثه ان لم يكن عبادة ووطن
الفاجر نبياً فهو كافراً لا كني ويكفر بالنسبة الانبيا الى الفواحش كقوله الذي في قوله
في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يصح حال النبوة وقبلها كقوله
رد النصوص ان لم يعرف محمد صلى الله عليه وسلم اخر الانبيا فليس مسلم
لانه من الضروريات **كتاب اللقيط واللقطة والابق**
والفقير يجعل الجعل المراد الا بق الا اذا اراد من في عيال السيد ورده
احداً لا بوبن مطلقاً او الابن الى احدهما او احد الزوجين للاخرا ووصى البيه
او من يعوله او من استعان به ما لك في زده اليه او رده السلطان او الشحنة
او الخيفر والمستثنى عشرة من اطلاق المون لو اراد الملقط الاستغفار
بعبه التعريف وكان غنيا لم يحل له وان كان فقيراً فكذلك الا باذن القاضي كما
في الخانية الصبي في النقا طه كالبائع والعبد كالحرة وان رد العبد الا بغير الجعل
لمولاه ان اشهد راد الا بق انه اخذه ليرده على مالكه استغنى الضمان عنه واستحق

لا يكون مح

الجعل

لجعل ولا فلا فيها **كتاب الشركة** الفتوى على جوازها بالفلوس
الشركة لا يصلح الا في موضع يصلح فيه ان يجري مجرى النقود للمفاوض العقد مع
لا يقبل شهادته له لا يجوز شركة القراء والوعاظ والدلائل والشحا ذين
والخفت بهم اليهودي والمجرك وان شرط الزبح للعامل اكثر من رأس ماله لم يصح
الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الزبح للدافع اكثر من
رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل منهما ربح
ماله كما في السراجية اذا عمل احد الشريكين دون الآخر بعد او غيره فالربح
بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عملاً من غير عقد شركة فعمل احدهم كان له ثلث
الاجر ولا شيء لآخرين ما اشترى اليوم من انواع التجارة فهي بينك فقال
فمجازر لو اشترى شيئا وقال اشركني فيه فقال قد اشركت فيه جاز لا ان
يكون قبل قبضه فهي احدها شريكه عن الخروج وعز بيع النسبة جاز ليس
لاحدهما السفر بغير اذن الآخر فان سافر فملك لم يضمن فيما لا حمل له ولا
سنة والزبح بينهما تذكر الشركة مع الذي اختلف رب المال مع المضار
في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل ولو اختلف
الموكل مع غرض العبد فالقول لهم والله تعالى اعلم **كتاب الوقف**
لو وقف على الصالح فهي للامام والخطيب والقيم وشر الدهر والحضر
والمراوح كذا في منظومة ابن وهبان كل من بنا في ارض غير بامرة فالبيت
لما لكها ولو بني لنفسه بلا امر فهو له وله رفعه الا ان يضر بالارض ما
البناء في ارض الوقف وان كان الباقي المتولي عليه فان كان بال الوقف فهو

وقف وان من ماله للوقف او اطلق فهدى وقف وان لنفسه فهو له وان لم يكن
متوليا فان باذن المتولي يرجع فهو وقف والا فان بي للوقف فوقف فان لنفسه
او اطلق رفعه لوليه غير وان اضر فهو المصنع ماله فليترس الى خلاصه وفي
بعض الكتب للناظر ملكه باقل القيمتين للوقف متروعا وغير متروعا كمال
الوقف الناظر اذا اجر ثم مات فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف
عليه وكان جميع الربح له فانها تنسخ بموته كما حرره ابن وهبان مفرضا الى
عدة كتب ولكن اطلاق المتون مخالفة الاستدانة على الوقف لا يجوز الا اذا
اخرج اليها المصلحة الوقف كغيره بشرطين الاول اذن القاضي
الثاني ان لا يتسرا اجارة العين والصرف من اجرة ابن وهبان وليس
من الضرورة الصرف على المستحقين كافي الغنية والاستدانة القرض والشر
بالنسبة وهل يجوز المتولي ان يشتري متاعا بكثر من قيمته وبيعه ويخبره
على العارة ويكون النفع على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان لا يشترط
لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء رفقة فالوقف على اولاد زيد ولا ولد له
صح ونصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد واختلف فيما اذا وقف على
مدرسة او المسجد وهما مكانا لبنائهما يريدان بعينه والصحيح الجواز اخذ من
السابقة كما في فتح القدير قاله الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسليتين
الاولى اذا كان العاقد ناظر الوقف قبله كانه من تعليمهم الثانية اذا كان
الناظر يخل الاجارة كافي الغنية ومضى عليه ابن وهبان استبدال الوقف العاقد
لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرطه الوقف الثانية اذا غصبه غاصب اجري

المأخوذة حتى صانح لا يصلح للزراعة فيضمنه القيمة ويشتري با ارضا
بدلا الثالثة ان يخرج الغاصب ولا يضمنه وهي في الخامسة الرابعة ان يرغب
انسان فيه ببدل اكثر منه واكثر منفق فيجوز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى
كما في فتاوى قاري الهداية اجازة الوقف باقل من اجرة المشل لا يجوز الا اذا كان
احد لا يرغب في اجازة الا بالاقل وفيما اذا كان النقصان يسيرا شرط الواقف
بحسب انما له لقوط شرط الواقف كقضى الشارع اي في وجوب العمل به وفي الفتوى
والدلالة كما بيناه في الشرح الا في مسائل **الاولى** شرط ان القاضي لا يفر الناظر
فله عزل غير الاهل **الثانية** شرط ان لا يوجر وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون
في استجاره سنة او كان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي مخالفة دون الناظر
الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالقاضي باطل **الرابعة** شرط ان يتصدق
بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فللقاضي النقد
على ما لا يغير ذلك المسجد او خارج المسجد او على من يسأل **الخامسة** لو شرط
للمستحقين خبز او حيا مينا كل يوم فللقاضي ان يدفع القيمة من النقد وفي موضع
اخر لهم طلب العين واخذ القيمة السادسة يجوز الزيادة من القاضي على
معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان بالمائتا **السابعة** شرط الواقف
عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذا كان اصلح لا يجوز للقاضي عزل
الناظر المشروط له بلا حيلة ولو عزله لا يصير الثاني متوليا كن في فصول العمارة
وتصح عزل الناظر بلا حيلة ان كان منصوبا القاضي اذا عزل القاضي الناظر
ثم عزل القاضي فقدم المخرج الى الثاني ان الاول عزله بلا سبب لا يبعد ولكن كره

مطلوب

مطلوب

ان ثبتت عنده انه اهل للولاية فاذا ثبت اعاده ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شك
 المستحقين حتى يتفق عليه حياته وكذا الوصي الواقف اذا عزل الناظر فان شرط
 له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا عند مجرد بيعه عند ابي يوسف وسنخ
 بلخ واختاروا القول الثاني والصدور اختيار قول محمد وعلى هذا الاختلاف لومات
 الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكلا عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته
 بموته وعند محمد ليس بوكيل ولا يملك عزله وتبطل بموته والخلاف فيما اذا لم يشترط
 له الولاية في حياته وبعد مائة اما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا وهذا
 حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى على قول ابي يوسف كما في الولولجية
 وفي العناية لو لم يحصل الواقف له قيمة فنصب القاضي له فيما قضى بقوله
 لم يملك الواقف اخراجه انتهى ولم ارجع عزل الواقف للمدرس والامام الذي
 ولاها ولا يمكن الا لحاق الناظر لتقليدكم بجمعة عزله عند الثاني بكونه وكلا
 عنه وليس صاحب الوظيفة وكلا عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل
 لعدم الاشتراط في اصل الايقاف لكونهم جعلوا له النصيب للامام والمودن
 بلا شرط كما في البرازية الباقي اولى بنصيب الامام والمودن وولد الباقي وعشر
 اولى من غيرهم في مسجد في محلة فنارعه بعض اهل المحلة في العارة فالباقي اولى
 مطلقا وان تنازعوا في نصب الامام والمودن مع اهل المحلة ان كان ما تنازعوا
 اهل المحلة اولى من الذي اختاره الباقي فما اختاره اهل المحلة اولى وان
 كانا سوا فنصوب الباقي اولى انتهى كثر في زماننا اجارة ارض الوقف
 مقيلا ومراحا قاصدين بذلك لزوم الاجروان لم ترونا النيل ولا شك في

صحة الاجارة لانها لم تستاجر للزراعة وهما منفعتان مقصودتان لما في
 اجارة الهداية الارض تستاجر للزراعة وغيرها قال في العناية لغير الزراعة
 نحو البناء وغرس الاشجار ونصب القسطاط ونحوها وفي المراج وفتح القدر
 من البيع الفاسد ولا يجوز اجارة المرعي اي اللاد والحيلة في ذلك ان يستاجر
 الارض ليضرب فيها قسطاطه او ليحعلها خيطير لغنمه ثم يستدفع المرعي
 وذكر الرافعي للحيلة ان يستاجرها لا يقف الدواب او منفعة اخرى انتهى
 والحاصل ان المقيلا مكان القيلولة وهي النوم نصف النهار وقال الرازي
 في تفسير الفرقان المقيلا زمان القيلولة او مكانها وهي الفردوس في الآية
 وهي اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وفي القاموس
 من القايلة نصف النهار قال قيل اوقيلة وقيلولة ومقالا ومقيلا
 واما المراج فقال في القاموس اروح الابل ردها الى المراح بالضم اي الماري
 في المساوي في الصباح اراج ابله اي ردها الى المراح وفي الصباح المراح
 رواح العشي من الروال الى الليل والمراح بضم الميم حيث ماوي الماشية
 بالليل والمناخ والماري مثله وفتح الميم هذا المعنى خطأ لانه اسم مكان
 واسم المكان والمران والمصدر من افعل بلام فمفعول بضم الميم على صيغة
 اسم المفعول واما المراج بالفتح فاسم الموضع من راحت بغير الف واسم
 المكان من التلاني بالفتح والمراح ايضا الموضع الذي يروح القوم منه
 او يرجون اليه انتهى فجمع معني المقيلا في الاجارة الى مكان القيلولة ويدل على
 صحتها قوله استاجرها بنصب القسطاط جازلا للقولولة فجمع معني

المراح الى مكان ما ويلا بل يدل على صحته له قوله لو استاجرها لا يقا في الدار
 او يجعلها حظيرة لغيره جاز تخليته البعيد باطله فلو استاجر قربة وهو
 بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الحائنة والظهيرية في الاجارة والبيع
 بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولي ان يذهب الى
 القربة فيخلى بينه وبينها او يرسل وكيله او رسوله اجابا بالوقف ان
 الموقف عليه بان فلان يستحق منه كذا اوانه يستحق المربع دونه وصده
 فلان صح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته لو كان مكتوب الوقف
 مخالفا له حمل على ان الوقف رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر ذكره
 المحض في باب مستقبل والحال في تقريره ما شرطه الواقف لاثني ليس
 لاحدهما الا نفر الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه واخرى فان
 للواقف الا نفر الا لفلان كما في فتاوى قاضي خان ومقتضاها لو شرط لها
 الادخال والاخراج ليس احدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك
 الشرط بموت احدهما وعلى هذا الوشرط النظر لهما فان احدهما اقام القاضي
 غيره وليس للحي الا نفر الا اذا اقامه القاضي كما في الاسعاف الناظر وكيل
 الواقف عند ابي يوسف ووكيل الفقراء عند محمد فيسفر لموت الواقف
 عند ابي يوسف وله غزله ويبطل ما شرطه له بموته خلافا لمحمد في الكل في الدور
 والحوائت السبله في يدك المساجر بمسكها بغير فاحش نصف اجرة المثل
 او نحوه لا يفر اهل الحلة بالسكوت عنه اذا مكنتهم دفعه ويجب على الحاكم
 ان يامر بالاستيجار باجر المثل ويجب عليه تسليم زائد السنين الماضية

مع استاجره

ولو كان القيم كخامع قد مر على الرفع الى القاضي لا غرامة عليه وانما هي على المشا
 واذا نظر الناظر الى الساكن فله اخذ التقصان منه فيصرفه في مصرفه تقنا
 وديانة كذا في القينة عزل القاضي وادعى القيم ان قد جرى له كذا مشاهرة
 او مائة وصدقه المزدول فيه لا يقبل الا بيمينه ثم ان كان ما عينه اجر مثله
 عمله او دونه يعطيه الثاني ولا يحيط المرادة الباقي انتهى يصح تعليق التقرير
 في الوظائف اخذ من جواز تعليق القضا والامارة بجامع الولاية فلو كان التعليق
 بطل التقرير فاذا قال القاضي ان ما فلان او شغرت وظيفته كذا فقد ترك
 فيها صح وقد ذكر في انفع الوسائل تفقها وهي فقه حسن وفي نوادر صاحب
 المحيط للامام والمردن لم يستوفيا حتى ما تاسقط لانه في معنى الفلانة وكذا
 القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة انتهى ذكره في الدرر والفروع وجن في
 البقية تلخيص القينة بانه يورث قال بخلاف رزق القاضي وفي السومح للاسيوطي
 فرع تذكر ما ذكره اصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالاركان اوقاف
 الامر والاسلام طين كلها اذا كان لها اصل من بيت المال او رجع اليه فمخو من
 كان بصفة الاستحقاق من عالم العلوم الشرعية وطالب العلم كذا في مصنف
 على طريقة الصوفية اهل السنة ان ياكلها وقفه غير متبع بما شرطه ويجوز
 في هذه الحالة الاستئابة لغد وغيره ويتناول المعلوم وان لم يباشر بالاستئابة
 واشتراك الاثنان فكثر في الوظيفة الواحدة والواحد عشرة وظائف ومن
 لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو
 قرره الناظر وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يجوز حكم الشرع

ويجوز

يجعل احد وما يتوهمه كثير من الناس من دخوله في ملك الذي وقف فهو توهم
 فاسد ولا يقبل في باطن الامر اما اوقاف ملكوها او وقفوها فلا حكم اخر
 قابلة بالنسبة الى تلك راذل ان الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين
 فان كان اصله من بيت المال روي فيه صفة الاخفية من بيت المال فان
 كان في اهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال وليس كذلك
 قدم الاولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم والرسول صلى الله عليه وسلم
 وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه تقدم الاخوج فلا حوج فان استوا
 في الحاجة قدم الاكبر فلا كبر فيقدم المدرس ثم الموزن ثم الامام ثم القيم وان
 كان الوقف ليس مأخوذ من بيت المال اتبع فيه شرط الوقف فان لم يشترط
 تقديم احد لم يقدم فيه احد بل يقسم على كل منهم جميع اهل الوقف بالسوية
 اهل الشعائر وغيرهم انتهى بلفظه وقد اختلف بذلك كثير من الفقهاء في زماننا
 فاستباحوا تناول معاليمهم الوظائف بغير مباشرة او مع مخالفة الشروط
 والمحال لنا نقله الا سيوطي عن فقهاءهم انما هو في ما بقي لبيت المال ولم يثبت
 له نافي وما الاراضي التي باعها السلطان وحكم بجمعة بيعها ثم وقفها الشرع
 فانه لا بد من مراعاة شرطه فان قلت هل في هذا لذلك اصل قلت نعم كما
 بينه في الرسالة المرضية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن
 الهمام فاجاب بان الامام البيهقي اذا كان بالمسلمين حاجة والعيادة بالله تعالى
 ويثبت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صحي وان لم يكن حاجة كبيع عتار
 القيم على قول المتأخرين المقتضى به فان قلت هذا في اوقاف الامراء اوقاف

السلطين فلا قلت لا فرق بينهما فان السلطان الشرع من وكيل بيت المال
 وهي جواب الواقعة التي اجاب عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل
 عن الاشراف برسياني اذا اشترى من وكيل بيت المال ارضاً ثم وقفها فاجاب
 عما ذكرناه واما اذا وقف السلطان من بيت المال ارضاً للمصلحة العامة
 فذكر قاضي خان في فتاواه جواز بيعه ويراعى ما شرطه دايماً واما استواء المحققين
 عند الضيق فخالف لذهبنا لما في الحاوي القديسي الذي سبأه من ارتفاع
 الوقف عما رتب شرط الوقف ام لا ثم ما هو اقرب الى العارية واعلم للمصلحة كالامام
 للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم الصراح والبساط كذلك
 انتهى والظاهر ان المقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش وما كان
 بمقتضى لتعريفه بالكان فما كان بمقتضى الناظر وينبغي الحاق الشاهد ضمن العارية
 والكاتب هم لا في كل زمان وينبغي الحاق الجاني المباشر للجباية بهم والسواق بهم
 لمحق ايضاً والمخطيب بالامام بل هو امام الجماعة ولكن قيد المدرس بمدرس المدرسة
 راما اخرج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا
 غاب تعطلت المدرسة فهو اقرب الى العارية كمدرس الروم واما مدرس الجامع
 كما ذكر المدرسين بمصر فلا ولا يكون مدرس المدرسة من الشعائر الا اذا كان
 لازم التدريس على حكم شرط الوقف اما مدرسو زماننا فلا كما لا يخفى وظهر
 ما في الحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لتعيينهم ثم فاذا
 علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد المباشر والشاهد في غير زمان العارية والمراد في
 والمسجدة وكاتب العيبة وخازن الملك وبقية ارباب الوظائف ليسوا منهم

وينبغي الحاق الموزنين بالامام وكذا الميثاق لكثرة الاحتياج اليه للبعد
 وظاهر في الحاوي تقديم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاستئذان عند التصق
 لانه جعلهم كالعامة ولو شرط استئذان العامة بالمستحقين لم يعتبر شرطه
 وانما يقدم عليهم فكذلكهم للحاكمية في الاوقاف لها شبه بالاجرة وشبه
 الصلة وشبه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة
 في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل به من المعلوم والحل للاعتبار وشبه الصلة
 باعتبار رايه اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات او هزل فانه لا يسترد منه
 حصته باق من السنة وشبه الصدقة لتفصيل اصل الوقف فانه لا يصح على
 الاعيان ابتداء فاذ مات المدرس في اثنا السنة مثلاً قبل مجي الفلة وقبل ظهور
 رقوباشرة ثم مات او هزل ينبغي ان ينظر وقت قسمة الفلة الى مدة مباشرة
 من جابدة وبسط المعلوم على المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المتصل
 والمتصل فيعطى بحسب مدرسته ولا يعتبر اعتبار زمان مجي الفلة وادراكها كما
 اعتبر في حق الاولاد في الوقف يفرق الحكم بينهم وبين المدرس والفقير حصته
 وظيفته ما وهذا هو الاشبه بالفقير والاعدل كذا حرة الطرسوسي في الفتح
 الوسايل ثم اعلم ان اعتبار زمن مجي الفلة في حق الاولاد في غير الاوقاف الموهبة
 على الاقساط الثلاثة كل اربعة اشهر قسط يجب اعتبار اذراك القسط فكل
 من كان مخلوقاً قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا
 فلا كما في فتح القدير ولا تنسخ الاجارة بوث الموجر الا في سيئين ما اذا
 اجرها الواقف ثم ارتد ثم مات لبطلان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما

اذا اجر امرضه ثم وقفها على معين ثم مات تنسخ ذكره ابن وهبان في اخر شرحه
 الناظر اذا اجر انسانا فمات ومال الوقف عليه لا يضمن كما في النافذة خاتمة خلا
 ما اذا شرط في خيب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه امرض في يد غيره بانها رقت
 وكذا في ثم اشترها او ورثها صارت وقفا مواخذه له بزمه وقد كتبنا نظايرها
 في الاقرار وقعت حادثه وقف على الامير فلان ثم على الزادة ثم من بعدهم على
 اولادهم ثم على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم من الذكور
 خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد الذكور صرف اليك انهم قوله من الذكور
 قبل الاناث والابن حتى لا يستحق انثى ولا ولد انثى لم هو قيد في الاناث دون الاناث
 حتى تستحق ولد الذكر ولو كان انثى فاجبت هو قيد في الاناث دون الاناث لان اصل
 كون الوصف بعد متعاطين للاخير كما صرحوا به في باب المحررات في قوله تعالى
 من نساكم اللان في دخلتم من بعده قوله تعالى وامرات نساكم ورايكم التي لان
 الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى ابايهم ذكورا كانوا
 او اناثا وتخصيص اولاد البنات ولو كانوا اناثا لكونهم ينسبون اليهم وبغير شبه
 قوله بعد فاذا انقرض اولاد الذكور لم يقل ان الذكور ولا ابنا الاولاد والله سبحانه
 وتعالى اعلم ثم ينبغي ان بعض الشافعية جعله قيدا في الاباء والابناء ووافقه
 بعض الخنفية فرايت الامام الاسنوي في التمهيد نقل ان الوصف بعد الحمل يرجع
 الى الجميع عند الشافعية والاخير عند الخنفية وان محل كلام الشافعية فيما
 اذا كان العطف بالوارثا ثم يعود الى الاخير لافاقا الاستدانة على الوقف
 لمصالح الوقف عند الضرورة لا يجوز الا باذن القاضي وان كان المتولي بعد

على الزادة ثم من بعدهم
 على اولادهم
 على ذريتهم ونسلهم
 وعقبهم من الذكور

عنه يستدبر بنفسه كذا في خزائنه المقتنين الناظر اذا فوض النظر لغيره فان
كان التفويض بالشرط صحيحا مطلقا والا فان فوض في صحته لم يصح وان فوض في
مرض موته صح كذا في خزائنه المقتنين والقيسة واليتمه وغيرها واذا صح التفويض
بالشرط لا يملك غيره الا اذا كان الواقف جعل له التفويض والفرا كاحرره
الطوطوسي في انتفع الوسايل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بلا شرط وقلنا
بالصحة وينبغي ان له الفرا والتفويض الى غيره كالا ايضا وسيلت عن ناظر معين
بالشرط ثم بعد وفاته لحاكم المسلمين فهل اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل
لحاكم اولا فاجبت بانه ان فوض في صحته ينتقل للحاكم لعدم صحة التفويض
وان في مرض موته لا ينتقل له مادام المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن
واقف شرط مرتبا لمحل معين ثم من بعده للفقر فخرج عنه لغيره ثم مات فهل
ينتقل الى الفقراء فاجبت بالانتقال ليس للقاضي ان يقرر وظيفة في الواقف
بغير شرط الواقف ولا يحل للمقر الاخذ الا النظر على الواقف ذكر الحاسبي في الفقهاء
ان للقاضي نصب القم بغير شرط وليس له نصب خادم للسجد بغير شرط فاستفت
منها ما ذكرته بكثرة اعطى فقير من وقف الفقراء ما يتي درهم لانه صدقة فاشبهت الزكاة
الا اذا وقف على فقر قرأته فلا بكثرة كالوصية كذا في الاختيار ومن هذا يعلم
حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلى الفقراء فلم يفتل اذا وقف على فقر
قرأته لم يستحق مدعيه الا الجنة على القرابة والفقر لا بد من بيان انه فقير
معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقرا كانت لا تجب الا بالقضاء كدري
الرحم المحرم وان كانت تجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار

اذا

اذا جعل تعبير الواقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كلهم او بعضهم فما
قطع لا يبقى لهم دين على الواقف لاحق لهم في العلية ومن التميز بل زمن
الاحتياج اليه عمره اولا وفي الذخير ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة
الى التعريف انه يضمن انتهى رفائلا ما ذكرناه لوجبات الغلة في السنة الثانية
وقاض شي بعد صرف معلوم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضا
عما قطع وقد استفتيت مرة اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين
للقضاء وقد قطع المستحقين في سنة شي بسبب التعريف هل يعطى الفاضل
في الثانية لهم ام للقضاء فاجبت للقضاء لما ذكرناه والله سبحانه اعلم واذا
قلنا بتعيين الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعريف هل يرجع عليهم بما دفعه
لكونهم قبضوا ما لا يستحقونه او لا لم امر صريح بالكن نقلوا في باب النفقات
ان يدع الغائب اذا انفق على ابوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن
واذا ضمن لا يرجع عليهم لانه لما ضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستناد ملكه الي
وقت التقدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في كتاب الفصيح ان المضمون ملكها
القائم مستندا الى وقت التقدي حتى لو غيب الغائب العين المفضونة
وصحبه المالك ملكها مستندا الى وقت الفصيح فنقد بيحه السابق ولو غنق العبد
المفصوب بعد الضمين نفذ ولو كان محرره عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث
من بحث الملك ولا يخالفه ما في القينة من باب الشروط في الواقف لو شرط الواقف
قضاء دينه ثم صرف الفاضل الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل
الى مصرف المذكور ثم ظهر دين على الواقف استرد ذلك من المدفوع اليهم انتهى لان

الناظر ليس بمعتد في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم
يملك القايض فكان للناظر استرداد ذلك بخلاف مسئلتنا لانه متعدد لكونه
أصرف عليهم مع علمه بالحاجة إلى التغير وكذا لا يرد ما إذا اذن له القايض بالدفع
إلى زوجة الغائب فلما حضر حجه النكاح وحلف فانه قال في العتبية أن شأ
المرأة وأن ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة انتهى لانه غير معتد وقت الدفع وإنما
ظهر للخطأ في الأذن فأنما دفع بناء على صحة إذن القايض فكان له الرجوع
عليها لانه وإن ملك المدفع بالضمأن فليس بمعتد وفي النواريل سئل أبو بكر
عن رجل وقف دارا على مسجد على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت
الفلة والمسجد لا يحتاج إلى العماره هل تصرف إلى الفقراء قال لا تصرف إلى
الفقراء وإن اجتمعت غلة كثيرة لانه يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدار
بحال لا تفل قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسئلة فأجاب هكذا
ولكن الاختيار عندي ما نأعلم انه قد اجتمع من الفلة مقدار ما يحتاج إليه
المسجد والدار إلى العماره أمكن العماره منها صرف الزيادة على الفقراء على ما شرط
الواقف انتهى بلفظه فقد استغنى فيه أن الواقف إذا شرط تقديم العماره
ثم الفاضل عنها المستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب على الناظر
امساك قدر ما يحتاج إليه للعماره في المستقبل وإن كان الآن لا يحتاج الوقت
إلى العماره على القول المختار للفقيه وعلى هذا يفرق بين اشتراط تقديم العماره
في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقديم العماره عند الحاجة إليها ولا
يدخلها عند عدم الحاجة إليها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة والتأخرها

عند عدمها ثم يفرق لأن الواقف إنما جعل الفاضل عنها للفقراء نعم إذا اشترط
الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخلها عند الاستغناء وعلى هذا فيؤخر
الناظر في كل سنة قدر العماره ولا يقال انه لا حاجة إليه لانا نقول قد علمه
في النواريل يجوز أن يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تفل وحاصله حاز
خرب المسجد وبعض الوقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي الصرف إلى الفقراء
من غير ادخال شيء للتغير الخراب العين المشروط تغييرها أو لا وصى الواقف ناظر
على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الأول
كان الثاني وصيا لا ناظرا كما في العتبية من الوقف ولم يظهر له وجهه فإن
مقتضى ما قالوه في الوصايا أن يكونا وصيين حيث لم يترك الأول فيكونا وصيين
ناظرين فليتا مل دليل يرجع عنه **كتاب** **اليوم** أحكام الحبل
ذكرناها المناسبة انه لا يجوز بيعه وهو تابع لانه في أحكام العتق والتدبير
المطلق لا المقيد كما في الظهيرية والاستيلاء والكفاية والحرية الأصلية والرق
والمالك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسره إليه وحق الاسترداد في البيع
الفاقد وفي الدين فيباع مع أمه للدين وحق الأصحية والرهن وهي اثني عشر
مسئلة وما زاد على المتون في جامع الفصولين رتبها في الرهن وإذا ولدت
الرهونة كان رهنا معها بخلاف المساجرة والكفيلة والوصي يخدمها فانه
لا يبيعها كما في الرهن من الرهن الريلعى ولم أر حكم ما إذا باع جارية وحملها أو مع
حملها أو حملها أو دابة كذلك فان علنا قولهم بفساد البيع فيما لو باع جارية إلا
حملها بكونه مجهولا استثناء من معلوم نصا والكل مجهولا نقول هنا بفساد البيع

يكون جمع بين معلوم ومجهول كمن لم اره صريحاً وفي فتح القدير بعد ما اعتق
 الحبل لا يجوز بيع الام ويجوز هبتها ولا يجوز هبتها بعد تدبير الحبل على الاصح
 كذا في المبسوط ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافر من كافر فاسلم هل يورس
 مالهما ببيعها لصيرة الحبل مسلماً باسلام ابيه والحال ان سيده كافر اولم
 ار ان حكم الاجارة له وينبغي الصحة لانها تجوز للمعدوم فالحبل اولى وينبغي
 ان يصح الوقف عليه كالوصية بل اولى ولا فرق بين كون الجنين متعاليماً
 بين بني ادم والحيوانات قال ولد منها لصاحب الا نبي لا لصاحب الذكر كذا
 في كراهية البرازية ولا يتبع امه في الجنانية فلا يدفع معها الى اهلها وكذا
 لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة ولا في حق الفقر في الميراث في السائمة
 ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب المهر عليها ولا تقتل الابعد وضماً
 ولا يتذكر الجنين بذكاة امه فلا يتبعها في ست مسائل ولا يتبعها في كفالة
 والاجارة ولا ايضا في نفقة امه في تسع ولا يفرغ من ماله متصلاً فلا يباع ولا
 يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرغ منها في الاعتاق والتبدير والوصية به
 وله والافترار به وله بالشرط المذكور في المتون في الوصية والافترار ويثبت له
 وتجب نفقته لأمه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من النفقة يكون مورثاً بين
 ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارية ويكون الولد له اذا ولدت لافل من شه
 اشهر ولا يتبع امه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في مسئلة وهي ما اذا استخف
 الام بعينه فانه يتبعها ولها ما قرأه لا كما في الكثر ويمكن ان يقال ثانياً ولد
 البهيمة يتبع امه في البيع ان كان معها وقتها على القول به رد البيع بمقتضى

وتحدد

فتح في حق الكل الا في مسلتين احدها لو حال البائع بالثمن ثم رد البيع
 بقضا لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بحسب بقضا من غير المشتري
 وكان منقولاً لم يجر ولو كان فسخاً لجاز قال الفقيه ابو جعفر كان نظن ان
 بيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن غير كونه فسخاً في حق الكل ثانياً
 على البيع بعد الاقالة حتى رايانا نص محمد على عدم جوازها قبل القبض مطلقاً
 كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا للالفاظ صرحوا به في مواضع منها
 الكفالة فهي بشرط برأة الاصيل حوالة وهي بشرط عدم برأته ككفالة
 ولو قال بعتك ان شئت او شأني او زيد ان ذكر ثلاثة ايام او اقل كان بيعاً
 بخيار للمعنى ولا بطل التعلق وهو لا يخلو له ولو وهب الدين لمن عليه كان
 ائماً للمعنى فلا يتوقف على الصحيح ولو قال اعتق عبدك عني بالف كان بيعاً
 للمعنى لكنه ضمني اقتضا فلا يراعي شروطه وانما تراعي شروطه المقضي فلا بد
 ان يكون الامراً هلالاً لا عتاق ولا يفسد بالف من ظل من خمر ولو راجعها بلفظ
 النكاح صححت للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح ايضاً ولو قال لعبدك ان ادب
 الى القافانت حر كان اذ ناله بالجارعة وتعلق عنه بالاد انظر للمعنى لا كتابة
 فاسدة ولو وقف على ما لا يحصى كسبي قيم نظر للمعنى وهو بيان الجهة كالفقر
 لا للفظ ليكون تعليقاً مجهولاً وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال
 اخذت وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البدل بلفظ الاعطاء ولا شراك
 ولا ادخال الرد ولا قالة على قول وقد بيناه مفصلاً في شرح الكثر وينعقد
 الاجارة بلفظ الهبة والتعليك كذا في الحانية ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ

بطل لو قال بعتك ان
 بعتك ان شئت او شأني او زيد ان ذكر
 ثلاثة ايام او اقل كان بيعاً
 بخيار

القبول في
 قوله اقتضا ونفي جعل
 غير المنطوق شرطاً للصحة
 المنطوق اه ابي اسود

العارية وينقذ النكاح بما يدل على ملك العين للمال كالباع والشر والهبه
 والتمليك وينقذ السلم بلفظ الباع كعكسه ولو قال لعبدت بعت نفسك
 منك باللف كان اعتاقا على ما لنظر للمعنى ولو شرط رب المال للمضارب
 كل النزع كان المال فرضا ولو شرط لرب المال لكان بضاعة ويقع الطلاق
 بالفاظ العتق ولو صالحه عن الف على نصفه قالوا انه استنبط طالقا في
 مقتضاه عدم اشتراط القبول كالابن او كونه عقد صلح يقتضي القبول لان
 الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه
 فقبل كانت اقاله وخرج عن هذا الاصل مسائل منها لا تنقذه الهبة بالبائع
 بلائمن ولا العارية بلا اجارة ولا اجرة ولا الباع بلفظ النكاح والنزوح
 ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوي والطلاق والعتق يراد بهما الا
 لا المعنى فقط فلو قال لعبدت ازاديت الى كذا في كيس ايض فادها في
 كيس احمر لم يفتق ولو وكله بطلاق زوجته منجز فقط فعلقه على كائن
 لم تطلق وفي الهبة بشرط العوض نظر الى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة
 الى جانب المعنى فكانت بيعا انتها فتثبت احكامه من الخيارات وجوب
 الشفعة بيع الا بق لا يجوز الا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كما في الخانية
 الشرا اذا وجد نقد على المباشرة نقد فلا يتوقف شره بالقضوي ولا شر الوكيل
 المخالف ولا اجارة المتولي جبر اللوقف بدهم ردائق بل ينفذ عليهم والوصي
 كالمتولي وقيل يقع الاجارة لليتيم وبطل الزيادة كما في القنية الا في مسائل
 الامير والقاضي اذا استاجر جيرا بأكبر من اجرة الشل فان الزيادة باطلة ولا

تقع الاجارة له كما في سير الخانية الذرع وصف في المذروع الا في الدعوى
 والشهادة كذا في دعوى البرازية المقبوض على سؤم الشر اضمنون لا المقبوض
 على سؤم النظر كما في الذخيرة تكرر الانجاب مبطل للاول الا في العتق على مال
 كذا في بيع الذخيرة العقود تعتمد صحتها الفائدة فاما لم يقدم يصح فلا يصح بيع
 درهم درهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا يقع اجارة ما لا يحتاج اليه
 كسكنى دار يسكنى دارا اذا قبض المشتري المبيع فاسد ملكه الا في مسائل
 الاولي لا يملكه في بيع الهازل كما في الاصول الثانية لو اشترى الاب من ابنة
 لابنه الصغير رابعة له كذا فاسد الا يملكه بالقبض حتى يستعمله كذا في
 المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري امانة لا يملكه به الرابطة المشتري
 اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بايعه وملكه وثبت احكام الملك كما في الا
 في مسائل لا تخل له اكله ولا لبسه ولا وطئه لو كانت جارية ولو وطئها
 ضمن عقرها ولا شفعة لجارية لو كان عقار الخامسة لا يجوز ان يزوجها البائع
 من المشتري كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف التبايعان في الصحة والبطالان
 فالقول لمدي البطلان كما في البرازية وفي الصحة والنساق فالقول لمدي
 الصحة كذا في الخانية والظاهرية الا في نسلة في اقاله فتح القدير لو ادعى
 المشتري انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع
 الا اقاله فالقول للمشتري مع انه يدعي فساد العقد ولو كان على القيل حالنا
 واذا سمي شيئا وشار الى خلان جنسه كما اذا سمي باقوتا وشار الى زجاج فالباع
 باطل لكونه بيع معدوم واختلفوا فيما اذا سمي هريرا وشار الى مردي قيل

مطلب المقبوض على سؤم
 الشراء مبني على لا المقبوض
 على سؤم النظر

مطلب اذا اختلف التبايعان
 في الصحة والبطالان فالقول
 لمدي البطلان وفي الصحة
 والنساق فالقول لمدي الصحة

باطل فلا يملك بالقبض وقيل فاسده كذا في الخانية كل عقد اعيد وجد
 فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد
 النكاح كذلك كما في القنية والحوالة بعد الحوالة باطلة كما في التلقيح
 الا في مسائل الاولى الشرع بعد الشرع اصح اطلقه في جامع الفصولين رتبة
 في القنية بان يكون الثاني اكثر ثمن من الاول او اقل او جنس اخر ولا فلا
 الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق بخلاف الحوالة
 فانها تنقل فلا يجتمعان كما في الشفيع واما الاجارة بعد الاجارة من الشفعة
 الاولى فالثانية فصح للاول كما في البرازية الخلية تسليم الا في مسائل الاول
 قبض المشتري المبيع قبل التقبل اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع
 لا يكون رداله الثانية في البيع الفاسد على ما صححه القماني وصح قاضي
 خان انها تسلم الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة الجائرة
 في رواية خیار الشرط يثبت في ثمانية البيوع والاجارة والقسمة والصلح
 عن مال والكتابة والرهن للمرهن والمخلع لهما الاعاق على مال المقتن لا
 للمستبد والزوج هكذا في فصول القماني مغزا الى الاسترشاد نقل عن
 بعضهم ويتمها في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة اخرى
 نصارت خمسة عشر الكفالة والحوالة كما في البرازية والابرا عن الدين
 كما في اصول خزانة الاسلام من بحث الرهن والتسليم للشفعة بعد الطلبين
 كما ذكره ايضا منه والوقف على قول ابي يوسف والمزارعة والمعاملة الخ
 لهما بالاجارة ولا يدخل الخار في سبعة النكاح والطلاق والمخلع واليمين

والنذر ولا قرار الا قرار يعقد يقبله والصرف والسلم يشترط التقابض
 قبل الافتراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد لا فيما اذا اهلك رجل بذل
 الصرف قبل القبض واختار المشتري ببيع الحاي وتفرق العاقدان قبل قبض
 القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عند هلاكها خلافا لجمهور البيوع
 لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا شرط رهن وكفيل واحالة
 معلومين راشدا وخيار ونقد ثمن الى ثلاث وتاجيل الثمن الى معلوم وبراءة
 من العيوب وقطع الثمن والسبعة وتركها على النخل بعد ردها على المقتني به ووصف
 مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بغير وجوب الطريق
 لغیر المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادبي واطعام المشتري المبيع
 الا اذا عين ما يطعم الادبي وحمل الجارية وكونها مفسدة وكونها معلوما وكون
 الفرس هلالا وكون الجارية ما ولدت وايضا الثمن في بلد اخر وحمل الى منزل
 المشتري فيما له حمل وحدو النخل وخرز الحنف وجعل رقعة على الثوب وجعل
 وكون الثوب سداسيا وكون السويق ملتوتا بمن وكون الصابون مخذا
 من كذا جوة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها ببيعة والمشتري
 ذي بخلاف اشتراط ان تجعلها المسلم مسجدا ويرضى الخيران اذا عينهم في بيع
 الدار الكل من الخانية الجودة في الاموال الربوية هدر الا في اربع مسائل
 في مال المرفيع يعتبر من الثلث وفي مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا
 انكر ونقص قيمته فلم يرهن تضمن للرهن قيمته ذهب ويكون رهنا كما ذكره
 الشريفي في الرهن ما جاز ايراد العقد عليه بانفراد صح استنفارة الا

الوصية بالخزينة يصح أفرادها دون استثنائها من اشترى ما لم يرد وقت العقد
 وقبله وقت القبض فله الخيار اذا اراد الا اذا حمله البائع الى بيت المشتري
 فلا يرد الا ارادة الا اذا عاد الى البائع بيع الفضولي موقوف الا في ثلاث
 فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في الشفعة وفيما اذا باع لنفسه وهي
 في البائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب بغير خسر للمالك وهي في فتح القدر
 بيع الدرايات التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح فادردان ائمة بخاري
 جوزد اصح خطوط الائمة نفق بينهما بان مال الوقف قائم لله ولا كذلك
 هنا كذا في الفنية بيع المعدوم باطل الا فيما يستحجره الانسان من
 البقال اذا حاسبه على اثانها بعد استهلاكها فانه جائز استحسانا كذا في
 الفنية من باع او اشترى او اجر ملك الا قاله الا في مسائل منها اشترى
 الوصي من مديون الميت دارا بعشرين وقيمة ما خسر لم تصح الا قاله ومنها
 اشترى الماذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة لم يصح ولا يملك الرد بالصيب ويكافه
 بخيار شرط اربعة والموقوف على الوقف لو اخر الوقف ثم قال ولا مصلحة لم تجز
 على الوقف والوكيل بالمر لا تصح اقالته بخلافه بالبيع يصح وبعض الوكيل الثمن
 على خلاف تصح اقالته الوارث والوصي دون الموصي له وللوارث الرد بالعيب
 دون الموصي له لا يصح الاجازة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي اجازة
 الفرباع للماذون المديون بعد هلاك الثمن الموقوف يبطل بموت الموقوف على
 اجازته ولا يقوم الوارث تقامه الا في القسمة كما في قسمة الولولجية لا يجوز
 تفرق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولولجية

فله الا اذا حمله
 البائع الى بيت
 المشتري فلا يرد
 اذا اراد الا اذا عاد
 الى البائع يعني بخرجه
 مائة المجل فاذا
 التزم بها رده

الموقوف عليه العقد اذا اجازة نفذ ولا رجوع له الا في مسألة واحدة في قسمة
 الولولجية اذا اجاز الضرب قسمة الوارث فان له الرجوع لحقوق المجردة لا يجوز
 الاعتراض عن الحق الشفعة فلو صالح عنه بطلت ورجع به ولو صالح المجردة
 بطلت لا يجوز ان يطل ولا شيء لها ولو صالح احدي زوجتيه بالاشترك ثوبتها لم يلزم
 ولا شيء لها هكذا ذكر في الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوفاق
 بالارقان وخرج عنها حق القصاص ومالك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاستئصال
 عنها لما ذكره الزبيدي في الشفعة والكحل بالنفس اذا صالح للمفوض له مال
 لم يصح ولم يجز في بطلانها ورايان وفي بيع حق المرور في الطريق ورايان وكذا
 بيع القصب والمعدوم لا يتبع بالعقد الفاسد اذا اقلق به حق عبد لم يرفع
 الفاسد الا في مسائل اجر فاسد فاجر المستاجر صحيحا فللدار نقضها المشتري
 من المالك لو باع صحيحا فللمالك نقضه المشتري فاسد اذا اجر فللبائع نقضه
 وكذا اذا زوج الفس حرام الا في مسكنتين احدهما في الولولجية اشترى المسلم
 الايسر من دار الحرب ودفع الثمن بدراهم زبونا او عرضا مفسوخة جاز
 ان كان حراد ان كان الايسر عبد لم يجز الثانية يجوز اعطاء الزبون والناقص في
 الجسايان للبائع حق حبس البيع للثمن الحال الا في مسائل في البرازية لو
 اشترى العبد نفسه من مولاه ولو امر عبدا بشترى نفسه من ماله فاشترى
 للامير ولو باعه دارا هو ساكنها اذا قبض المشتري البيع بلا اذن البائع قبل
 نقض الثمن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتان والاستيلاء
 وله ابطال الكتابة كما في البرازية شرائها لابنها الصغير لا يحتاج اليه

غير نافذ عليه الا اذا اشترت من ابيه او منه ومن اجنبي كما في الولولجية
 اقاله الا قاله صحيحة الا في السلم لكون السلم فيه دينا سقط والساقط
 لا يعود كما ذكره الرافعي في باب التكاليف للمساكين بيع مدبرة ومكانته دون ام
 ولده ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا ان الاحتياج كذا في نفقات الزانية
 المقرض على سؤم الشر لمضمون عند بيان الثمن وعلى وجه النظر ليس بمضمون
 مطلقا كما بيناه في شرح الكنز للجيله في عدم رجوع المشتري على بايعه بالثمن
 عند استحقاقه المبيع ان يقر المشتري انه باعه من البائع قبل ذلك فلورجع
 عليه لرجوع كذا في النزاع بينه خيار الشرط في البيع داخل على الحكم لا على البيع
 فلا يبطل الا في بيع في حق الفصول اذا اشترط للمالك فانه يبطله كما في نزاع
 الكراميسي في دعوى الزانية المرافق عند الامام الثاني النافع والحقوق
 الطريق والسيل وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل
 بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في اصل العمل
 فالقول لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تحالف الا في السلم ركس
 بعد الا قاله كقولها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كقولها الا في مستلتي
 لا تحالف اذا اختلفا فيه بعدها بخلافه قبلها ولا يشترط قبضه قبل الاثران
 بخلافه قبلها بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الاثران فيهما ولا
 يجوز التصرف بهما قبل القبض الا في مسئلة لا بد من قبضه قبل الاثران بعد
 الا قاله كقولها بخلافه كراس المال والكل في الشرع يشترط قيام المبيع عند
 الاختلاف للمتحالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية التي

الحال

بعدها

حرام الا في سائل بين مسلم وحزبي منه وبين مسلمين اسلامه ولم يخرجوا اليه وبين
 المولي وعبيده وبين المتقاضين وشريكا العنان كما في ايضاح الكراميسي والله تعالى اعلم
كتاب الحوالة والكفالة براءة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل
 الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاه قبل ضمان الكفيل
 فان الاصيل يردون الكفيل كذا في الخانية الناجرة عن الاصيل ناجرة عن الكفيل
 الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت
 مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الان في الخانية ولو
 كان الدين موجلا فكفل به فوات الكفيل حل بوجهه عليه فقط فلطالب اخذ من
 وارث الكفيل والرجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجد عندنا
 كذا في الجمع ان الكفيل يوجب برأته للطالب الا اذا احواله الكفيل على مديونه
 وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهداية القروية لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك
 هذه الطريق فانه امن فسلطه فاحذره او كل هذا الطعام فانه ليس بمسوم
 فالكفالات فلا ضمان وكذا الواجبة رجل الناحية فزوجها فظهرت مملوكة فلا
 رجوع بقيمة الولد على الخبز الا في ثلاث الاولى اذا كان القرض بالشرط كالزوجه
 امرأة على الناحية ثم استحققت فانه يرجع على الخبز بما غرمه للمستحق من قيمة الولد
 الثانية ان يكون في ضمن عتقه مائة فانه يرجع المشتري على البائع بقيمة الولد
 اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بني المشتري ثم استحققت
 الدار بعد ان يسلم البناء واذا قال الابن لاهل السوق بايعوا ابني فقد اذنت له
 في التجارة فظهر ان ابن عمه رجعوا عليه القرض وكذا اذا قال بايعوا عبيدي فقد
 اذنت له فبايعوه ولحقه دين ثم ظهر ان عند العتق رجعوا عليه ان العتق حر او لا

القصص

كان

فبعد العتق كذا اذا ظهر حرج او مذبذب او مكاتب ولا يرد في الرجوع من اضا فيه اليه
 ولا من غيرهما يعتد كذا في ما دون السراج الوهاج الثالث ان يكون في عقد يرجع
 نفعه الى الدافع كالوديعة والجارحة حتى لو هلك الوديعة او العين المتاجرة
 ثم استحققت ضمن المودع والمتاجر فانها يرجعان على الدافع بما ضمنه وكذا كان
 بمغناها وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتماه في الخاتمة
 من فصل الفرز من البيوع وقد ذكر في القينة مسائل مهمة من هذا النوع
 منها لو جعل المالك نفسه دالا فاشترى بآ على قوله ثم ظهر انه اراد من قيمته
 وقد تلف المشتري بفضه فانه يرد مثل ما تلفه ويرجع بالتمش ومنها اذا غر
 البائع المشتري وقال له قيمة ما عى كذا فاشترى بآ على قوله ثم ظهر فيه غش
 فاحس فانه يرد به وبقي وكذا اذا غر المشتري البائع بردة المشتري بغير الدال
 وبما قرناه ظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الفرز واجب بالشرط
 او بالعارية قاصر وتفرع على الشرط الثاني ميلتان في باب متفرقات بيوع
 الكفر الاول اشترى فاني عبد ابي لا يلزم احد احضار احد بل يلزم الزوج
 احضار زوجته الى مجلس القاضي لسماع دعوى عليها ولا ينعها الا في مسائل
 الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا امر اجنبا بضمان ابنه نطلبه
 الضامن منه فعلى الاب احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين
 الثالثة تيجان القاضي خلا رجلا من السجوني جسه القاضي بدين عليه
 فلرب الدين ان يطلب السجان باحضاره كما في القينة الرابعة ادعى الاب مهر
 بنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت
 تخرج في جوابها امر القاضي الاب باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا

من قادم عن غيره ولا يصح ما فيه فانه
 يرجع عليه بما دفع وان لم يشترطه

اخر ولا ارسل اليها امينا من اصابه ذكره الولي في العتق من قام عن غيره لوجب
 بامره فانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقتنا
 دينه الا في مسائل امرا يتقوى عن هبة او بلا طعام عن كفارة او باذ انكاه
 ماله او بان يهب غلاما عتيق واصله في وكالة البرازية في كل موضع
 يملك المدفع اليه المال المدفع اليه مقابل يملك مال فان المأمور يرجع
 بلا شرطه ولا فلا وذكر له اصلا في السراج الوهاج فليراجع الكفيل
 بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع قدرته الا اذا كفل بنفسه فلان
 الي شرع على ان يبرأ بعد لم يصير كفيل اصلا في ظاهر الرواية وهي الحيلة في
 كفالة لا يلزم كما في جامع الفصولين ان الاصيل يوجب ان الكفيل لا
 كفل النفس لما في جامع الفصولين كفل بنفسه فاقر طالبه انه لا حق له على
 المطلوب فله اخذ كفيله بنفسه انتهى وهكذا في البرازية الا اذا قال الحق
 لي قبله ولا لموكل ولا لقيم انا وصيه ولا لوقف انا متولي فحينئذ يبرأ الكفيل
 وهو ظاهر في آخر وكالة البدائع ضمان الفرز في الحقيقة هو ضمان الكفالة انتهى
 للكفيل منع الاصيل من السفر ان كانت كفالة حاله لخصه نهاما بالاداء
 او بالبر او في الكفيل بالنفس بردة اليه كما في الصغير وينبغي ان يقيد بما اذا
 كانت بامره لا تمنع الكفالة الابدين صحيح وهو لا يسقط الا بالاداء والابن
 بغيره كذا في الحاشية فانه يسقط بالتجيز قلت الا في مسألة لم ار من اوضحها
 قال الوكفل بالفقعة المقر الماضية صحت مع انها تسقط بدونها بغير احدثها
 وكذا الوكفل بنفقة شهر مستقبل وقد فرها في كل شهر كذا الوكف بآي وقد

فلا تفر

ترد لها في كل يوم كما مر جوابه فانما صحيحة القاضي باخذ كنفه من المدعي عليه تنص
 اذ ابرهن المدعي ولم تترك شهوده او اقام واحدا وادعى وقال شهودي حضور واخذ
 كنفه باحضار المدعي ولا يجبر على اعطاء كنفه بالمال ويستثنى من طلب كنفه
 بنفسه اذا كان المدعي عليه وصيا او وكلا ولم يثبت المدعي الوصاية والوكالة
 وهما في ادب القضاء للحضار وما اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه او دينا غيرها
 وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المدين على مولاة دينا بخلاف ما اذا ادعى المأذون
 على مولاة او المأذون المدين فانه يكفل كذا في كافي الحاكم **كتاب**
القضا والشهادات والدعوى لا يقصد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل
 يكون الوقف الذي عليه خطوط القضية المأذون لان القاضي لا يقضي الا
 بالحق وهي البينة والاقرار والنكول كما في وقف الخانية ولو حضر المدعي خط
 اقرار المدعي عليه لا تخلف انه مكتوب ولكن يحلف على اصل المال كما في قضا الخانية
 وفي بيع القنية اشترى جاثونا فوجد بعد القبض على بابه مكتوبا وقف
 على مسجد كذا البردة لانها علامة لا يتي الاحكام عليها انتهى وعلى هذا الاعتبار
 بكتابة وقف على كتاب او مصحف قلت الا في مسيلين الاولى كتاب اهل الحرب
 بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لحامله لهم كما في سير الخانية
 ويمكن الحاق البرات السلطانية بالوظائف في زمانها بان كانت العلة انه
 لا يزور وان كانت العلة الاحتياط في الامان لحقن الدم فلا الثانية يعمل بذكر
 السهم والعتاق والبيع كما في قضا الخانية وتقفه الطوطي بان شأنا
 ردا على ما في علمه بالخط يكون الخط يشبه الخط فكيف علموا به هارده

كذا في كافي الحاكم
 في قضا الخانية
 في قضا الخانية
 في قضا الخانية
 في قضا الخانية

ابن وهبان عليه بانه لا يكتب في ذمته الا ما له عليه وقامه فيه من الشهادتين وفي اقرار
 المزارعة ادعى لا فقال المدعي عليه كما يوجد في تركه المدعي بخطه فقد التزم
 لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدته فعلى الا اذا كان في الجريدة شي
 معلوم اذكر المدعي شي معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرناه كان تصديقا لان
 التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو على كذا
 يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة انتهى من عليه حتى اذا امتنع عن
 قضاية فانه لا يضرب وكذا قالوا ان المدين لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا ينفصل
 قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن الاتفاق على قرضه كما ذكره في النفقات اذا
 لم يقسم بين نسائه ووعده فلم يرجع كما في السراج الوهاج من القسم اذا
 امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما مر جوابه في بابه والعلة الجامعة ان
 الحق ينفذ بالتأخير فاما ان القسم لا يقضي وكذا نفقة القرب تسقط بحضي
 الزمان وحققها في الجماع ينفذ بالتأخير لا يخلف لا يحلف القاضي على حق
 مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم تخلف الا في سائل الاولى اذا ائتم
 القاضي وصي اليتيم الثانية اذا ائتم متولي الوقف فانه تخلفها نظر اليتيم
 والوقف كما في دعوى الخانية الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة تطلق
 فانه تخلفه كما في القضية الرابعة هي المجهول الخامسة في دعوى الفضيحة
 في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها الدعوى مجهول فصارت ستة
 القضا يقصر على المقتضى عليه ولا يقدر في غيره الا في خمسة في اربعة يتعدى
 الى كانه الناس فلا تسمع دعوى اجد فيه بعدة في حرية الاصلية والذبية

كله

مطالع
 لا يقصر الجوس الا في ثلاث

مطالع
 لا يحلف القاضي على حق مجهول
 الا في مسائل

الرهن مع

مطالع
 لا يقصر القاضي على مقتضى عليه ولا
 يتعدى في غيره الا في خمسة في اربعة
 يتعدى الى كانه الناس فلا تسمع دعوى

العقارة والنكاح كذا في الفتاوى الصغرى والقضا بالوقف تقتصر ولا
تتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف المحكوم به كذا في الثانية
وجامع الفصولين وفي راجد يتعدى الى من يلحق المقتضى عليه الملك منه فلو استحق
المبيع من المشتري بالبيعة والقضا كان قصدا عليه وعلى باقي الملك منه
فلو رهن البايع بعده على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد رات بقضا
بيعة ذكرت انه ورثها كان قضا على سائر الورثة والميت فلا تسمع بيعة
وارث اخر كما في البرازية وفي شرح الدرر والغرين من باب الاستحقاق في الحكم
بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من احد وكذا
العقود وفروعه وانما الحكم في الملك المورث فعلى الكافة من التاريخ لا قبله
يعني اذا قال زيد ليكرانك عبدك ملكك منذ خمسة اعوام فقال ليكراني
كنت عبدك بشر ملكي منذ ستة اعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى
زيد ثم اذا قال عمرو ليكرانك عبدك ملكك منذ سبعة اعوام رات ملكي
لان وبرهن عليه يقبل ويصح الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو ويدل عليه
ان قاضي خان قال في اول السويع في شرح الريادات فصارت مسئلة الباب
على قسمين احدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الارض والقضا به
قضا على كافة الناس والثاني القضا بالعتق في الملك المورث وهو قضا على كافة
الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضا قبله فليكن هذا على ذكر من كان كتب
المشهوره خالية عن هذه الفائدة انتهى وهنا فائدة اخرى وهي انه لا فرق في
كونه على الكافة بين ان يكون بيعة او قوله انا خرا اذ لم يستبق منه اقرار ان

لو استحققت عين من يد رات بقضا
بيعة ذكرت انه ورثها كان قضا على
سائر الورثة والميت

كما صرح به في المحيط البرهاني باختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من
التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى باقلها كما في شهادة
فتح القدير معنى بالانضمام الثانية في المهر اذا اختلفا في مقداره يقضى
بالاقل كما في البرازية الثالثة شهدا حدهما بالهبة والاخر بالعطية يقبل
الرابعة شهدا حدهما بالنكاح والاخر بالزوج وهما في شرح الزيلعي الخامسة
شهدا له عليه الفا والاخر انه قوله بالف يقبل كما في العدة السادسة شهد
انه اعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول
فيها وهي السابعة واجمعوا على انها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفة وذكرت
في الشرح ستة عشر اخرى فالمستثنى ثلاث وعشرون ثم رات في الخصام
في باب الشهادة والوكالة مسائل تزد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح
ان المستثنى ثمان واربعون مسئلة وفيها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت
القضا ويوم القتل يدخل كذا في البرازية والولوجية والفصول وعليه فدر
الا في مسئلة في الولوجية فان يوم القتل لا يدخل فيه وهي مسئلة الزوجه
التي معها ولد فانه تقبل بنتها بتاريخ من اقضى لما قضى القاضي به من يوم القتل
وفي القية من باب الدفع في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل
تحت القضا فارجع اليها ان شئت وذكر مسائل في خزانة الاجل في الدعوى
في ترجمة الموت فليراجع وقد اشبعنا الكلام عليها في الشرح في باب دعوى
الرجلين شاهد الحجة اذا اقر شهادته لغير عدله لا تقبل لنفسه كما في القية
اي احد الشريكين العاهرة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار قيمتهما وصيان

خطه
اختلاف الشاهدين مانع من قبولها
الا في مسائل
في القية من باب الدفع في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضا
فارجع اليها ان شئت وذكر مسائل في خزانة الاجل في الدعوى في ترجمة الموت فليراجع
وقد اشبعنا الكلام عليها في الشرح في باب دعوى الرجلين شاهد الحجة اذا اقر شهادته لغير عدله لا تقبل
لنفسه كما في القية اي احد الشريكين العاهرة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار قيمتهما وصيان

شاهد الحجة اذا اقر شهادته لغير عدله لا تقبل
لنفسه

وتغافل سقوطه وعلم ان في تركه ضررا فان الاتي من الوصيين بحجر كما في الثانية
 وينبغي ان يكون في الوقف كذلك الشهادة بالجهول غير صحيحة الا في ثلاث اقسام
 انه كقول بنفس فلا بد ولا يفرقه واذا شهد برهن لا يعرفه او يقرب شي مجهول
 كما في قضية الثانية الشهادة برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفه او قد رهن عليه
 من الدين كما في القضية للقاضي ان يسأل عن سبب الدين احتياطا فان اني الخصم
 لا يجبر كما اذا طلب منه الخصم اخراج دفتر الحساب بامر لا باخر ايجبه ولا يجبره
 كما في الثانية قضية القاضي في موضع الاختلاف جاز لا في موضع الخلاف
 ومحل الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ليس فيه وانما حارث
 كذا في الثاني راجية ومنهم من فرق بينهما بان الاول دليل دون الثاني كل من
 قبل قوله فعليه الجمين الا في مسائل عشرة مذكورة في القضية الوصي في دعوى
 الاتفاق على القيمة او رقيقه وفي بيع القاضي مال القيمة واذا ادعى اشتراط
 البراءة من كل عيب واذا ادعى على القاضي جارة مال وقف او قيمه وفيما اذا ادعى
 الموهوب له هلاك العين او اختلاف في اشتراط العوض وفي قول العبد
 البائع انما مازون والاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف
 مع الشفع وفيما اذا انكر الاب شراة لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعي المقول
 من الصرف المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى تلقي
 الملك من المدعي او السامع برهن على ابطال القضا كما ذكره الهادي والدفع بعد
 القضا لو احدى ذكر صحيح وينقص القضا فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده
 بهذه الثلاثة وتسمع الدعوى بعد القضا بالنكول كما في الثانية الشاقص غير

مطلق
 من قبل قوله فعليه الجمين
 في مسائل عشرة مذكورة في القضية
 الوصي في دعوى الاتفاق على القيمة
 او رقيقه وفي بيع القاضي مال القيمة
 واذا ادعى اشتراط البراءة من كل عيب
 واذا ادعى على القاضي جارة مال وقف
 او قيمه وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك
 العين او اختلاف في اشتراط العوض وفي قول
 العبد البائع انما مازون والاب في مقدار الثمن
 اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفع
 وفيما اذا انكر الاب شراة لنفسه وادعاه لابنه
 وفيما يدعي المقول من الصرف المقضي عليه في حادثة
 لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى تلقي الملك
 من المدعي او السامع برهن على ابطال القضا كما ذكره
 الهادي والدفع بعد القضا لو احدى ذكر صحيح وينقص
 القضا فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده بهذه الثلاثة
 وتسمع الدعوى بعد القضا بالنكول كما في الثانية الشاقص غير

مطلق
 من قبل قوله فعليه الجمين
 في مسائل عشرة مذكورة في القضية
 الوصي في دعوى الاتفاق على القيمة
 او رقيقه وفي بيع القاضي مال القيمة
 واذا ادعى اشتراط البراءة من كل عيب
 واذا ادعى على القاضي جارة مال وقف
 او قيمه وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك
 العين او اختلاف في اشتراط العوض وفي قول
 العبد البائع انما مازون والاب في مقدار الثمن
 اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفع
 وفيما اذا انكر الاب شراة لنفسه وادعاه لابنه
 وفيما يدعي المقول من الصرف المقضي عليه في حادثة
 لا تسمع دعواه ولا يثبت الا اذا ادعى تلقي الملك
 من المدعي او السامع برهن على ابطال القضا كما ذكره
 الهادي والدفع بعد القضا لو احدى ذكر صحيح وينقص
 القضا فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده بهذه الثلاثة
 وتسمع الدعوى بعد القضا بالنكول كما في الثانية الشاقص غير

مقبول الا فيما قبل الخفا ومنه شاقص الوصي والناظر والوارث كما في الثانية
 الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت الكل كما في شهادة الظهيرية
 الا اذا كان عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعقن فانما تقبل
 في حق النصراني فقط كما في الفتاوى منها بينة النفي غير مقبولة الا في عشر
 مسائل فيما اذا علق طلاقها على عدم شي فشهد بالعدم وفيما اذا شهد انه علم
 ولم يستثن وفيما اذا شهد انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول النصراني
 وفيما اذا شهد بفتح الدابة عنده ولم ينزل عن ملكه وفيما اذا شهد بالجمع او
 طلاق ولم يستثن وفيما اذا امت الامام اهل مدينة فشهد ان هؤلاء لم يكونوا
 فيها رقت الا بان وفيما اذا شهد ان الاصل لم يذكر في عقد السلم وفي الارث
 اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهد بانها رصعت الصبي بدين شاة
 لا بلين نفسه كما في جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتواركة في الظهيرية
 والبرازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين ان يحيط به علم الشاهد ولا في عدم
 القبول بتفسير ذكره في قوله عبدة حران لم يحج العام فشهد الجوهرة فعلى
 بالكوفة لم يثبت بناء على انه نفي جعني انه لم يحج القضا محمول على الصحة ما لم يكن
 ولا ينقص بالشك كما في شهادة الظهيرية الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في
 زمانها كما في جامع الفصولين الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضا كما في
 القضية والبرازية لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب الا انه
 وما ذكره محمد في السير ليس من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب
 كما في الدعوى من الظهيرية وما مفهوم الرواية تحج كما في غاية البيان من الحج الحق

مطلق
 بينة النفي غير مقبولة الا
 في عشر مسائل

لا يستقط بتقادم الزمان قد فاقا وقصا أو لعلنا أو حقا لعبد كذا في
لعان الجوهر إذا سئل المضي عن شيء فانه يفتي بالصحة حملا على الكمال
وهو وجود الشرايط كذا في صلح البرازية المفتي أنا يفتي بما يقع عنده من
المصلحة كذا في مهر البرازية ويتبين الاتفاق في الوقف لا نفع له كما في
شرح الجمع والحاوي المقدي قول الواحد العدل في أحد عشر موضعا كما في
منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الجرح والتعديل والمترجم وفي
جودة المسلم فيه وفي ردائه وفي الأخبار بعد معنى المدق وفي رسول القاضي
إلى الزكي وفي إثبات العيب وفي رتبة رمضان عند الاعتلال وفي أخبار
الشاهد بالموت وفي تقدير أرش المتلف وزدت أخرى يقبل قول ابن القاضي
إذا أخبر بشهادة شهوده على عين تقدير حضورها كما في دعوى القنية بخلاف
ما إذا بعته لتخفيف المخدرة فقال حلقها لا يقبل إلا بشاهد معه كما في الضم
الناس أحرار بلا بيان إلا في الشهادة والقصاص والمحدرد والدية إذا خطأ
القاضي كان خطأه على المضي له وإن تعدد كان عليه كذا في سير الحانية
وتأمله في قضا الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الأبرار العام نحو لاحق في قبله
الأضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانه تسقط به وأما أبرار
الوارث الوصي أبرار عامان إقراره قبض تركه والدية فلم يبق له حق منها
إلا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركه أبيه وبرهن يقبل وكذا إذا
أقر الوارث أنه قبض جميع ما على الناس من تركه أبيه ثم ادعى على رجل دينا
تسمع كذا في الحانية ونجث فيه الطرسي بخارده ابن وهبان الرابعة صلح

يحل قول الواحد أحد عشر موضع
يقبل

بالفلس

يحل الدعوى بعد الأبرار العام
ضمن الدرك

أحد الورثة وأبرار عامان ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الأصح جواب
دعواه في حصته كذا في صلح البرازية الخامس لأبرار العام في ضمن عقد فاسد
لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا أن الأبرار عن الزب
لا يمنع فتسمع الدعوى به وتقبل البيعة وفي القيمة لو قال لاحق لي في هذه
الضيعة ثم ادعى أن البذلة تسمع ثم قال لو قال لاحق لي في هذه الضيعة
ثم ادعى أنها وقف عليه وعلى أولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي القيمة
أيضا لومات عن ورثة فاقسموا التركة بينهم وأبرار كل واحد منهم صاحبه
من جميع الدعاوي ثم إن أحد الورثة ادعى دينا على الميت وعلى تركته الميت تسمع
أنتهى وفي قسمة القنية قسمنا أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما أنه لا دعوى
له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالعين فله ذلك إذا كان
العين فاحشا عند بعض المشايخ انتهى وفي أجازات البرازية أن الأبرار العام
لا يمنع إذا لم يقربان العين للمدعي فإن أقر بعد أن العين للمدعي سلم له ولا
يمنعه الأبرار في دعوى القنية أن الأبرار العام لا يمنع من دعوى الوكالة
وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبرار عن الدعاوي ثم ادعى عليه بوكالة
أو وصاية صح إقراره له ثم ادعى شراؤه بلا تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق
لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه حادث بعد الأبرار والفرق في جامع
الفصولين ثم اعلم أن قولهم لا تسمع الدعوى بعد الأبرار العام لا يجوز حادث بعد
يفيد جواب حادثا لقران في ذمته لفلان كذا وأبرار عامان ثم ادعى بعدها
أنه أقر بعدها أن لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بيئته ولا يمنعها

١٢٤
يحل
الأبرار العام في ضمن عقد فاسد
لا يمنع الدعوى

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ولم يزل يحمل أوزاره فقلت ان البنية لا تقبل الاثام
بنية وبين الناس انهم قد انزلوا على هذا ان يكون
نقص على خصم وان كونه المديني خصما ان يكون
المديني به بما يجوز اقراره به وبينه وبين خصمه
فصل بنية فيه لا اقرار الرجل بالولد وان كان
والولد والولد ولد المرأة الا في الولد وان كان
الا يجوز اقراره به لا قبل بنية كالاقرار بالعلم
والافح والجحد وابن الابن لانه ليس
الافح بعينه في المديني عليه لانه اذا كان
الافح بعينه في المديني فخصمه عليه البنية
بما يلزمه باقراره وبينت تصادف خصمه البنية
او بخصمه وانما خصم المديني فخصم البنية
على خصم فتسوله واذا كان مالا يلزمه
ولا على انه اجبى عنه فلا يثبت خصم



لا يجوز للقاضي تأخير الحكم إلا
في ثلاث

من عمل امر الله فبنيته ومن لا يعمل

على السلم تصدأ وفيما سبق ضمنا والثاني في مسئلتين في الايضاح شهد كافران
على كافر انه وصي الكافر واحضر مسلما عليه حق الميث وفي النسب شهد
ان النصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وتماه في شهادته الجامع لا يقضي
القاضي لنفسه لمن لا يقبل شهادته في الوصية لو كان القاضي غير مست
فثبت ان فلانا وصيته صحيح ويرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع اليه قبل
القضا امسح القضا بخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضا بها اذا
كان القاضي مدين الغائب سواء كان قبل الدفع او بعده وتماه في قضا الجامع
امين القاضي كالقاضي لا عهدته عليه بخلاف الوصي فانه يلحقه العهد ولو كان
وصي القاضي فبين وصي القاضي وامينه فرق من هذه ومن اخرى وهي ان القا
محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو استصوب القاضي بخلافه
مع امينه وهو من يقول له القاضي جعلتك امينا في بيع هذا العبد واختلفوا
فيما اذا قال بع هذا العبد ولم يزد ولا يصح انه امينه فلا يلحقه عهده وقد
اوضحناه في شرح الكنتز وصحيح البرزلي من الوكالة انه يلحقه العهد فليراجع
ينصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين اوله او لتفويض وصية
وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا واراد رده
بعيب بعد موته وفيما اذا كان ابو الصغير مسرفا سبدا فينصبه للحفظ وذكر
في قسمه الولو الجية موضع اخر ينصبه فيه فليراجع وطريق نصبه ان يشهد
عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فاصي
وصي الميت ولا يلى النصب الا قاضي القضاة والمأمور بذلك لا يقبل القاضي الهدية

مطلب
امسح القاضي بالقاضي

الا من قريب محرم او ممن جرت عادته به قبل القضا بشرط ان لا يزيد ولا خصومة
لها وزدت موضعين من تهذيب القلاسي من السلطان ووالي البلد وجه
ظاهر فان منعها لانه هو الحق من مراعاة لاجلها وهو يرعى الملك ونائبه
لم يراع لاجلها اذا ثبت ان فلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا
كفيل الا في مال اليتيم كما في النزاهة ولحققت به مال الوقف وبهاذا كان رب
الدين غايبا لا يجوز قضا القاضي لمن لا يقبل شهادته الا اذا ورد عليه كتاب قاض
لمن لا يقبل شهادته له فانه يجوز القضا به ذكره في السراج الوهاج للقضا
ان يفرق بين الشهود الا في شهادة النساء قال في الملتقط حكمي ان ام بشر
شهدت عند الحاكم فقال فرقوا بينهما فقالت ليس كذلك قال تعالى ان
تضل احديهما فتذكر احديهما الاخرى فسكت الحاكم شاهد الزور اذا
تاب تقبل توبته الا اذا كان عند الناس لم تقبل كذا في الملتقط ايضا
الا يجرى مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة
كذا في الملتقط الحاكم كالقاضي الا في اربعة عشر مسألة ذكرها في شرح
الكنتز وفيه ان حكم لا يتعدى الا في مسألة وذكر الحضانة في باب الشهادة
بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين خالف الحاكم فيها القاضي كل موضع
تجري فيها الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير فيه وكالا فلا تائب
عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاة ولا ينتصب عنه
في التفريق بالا باعن الاسلام واللغة كذا في المحيط لا يقام البيعة على
مفر لا في دارت مقردين على الميت فقام البيعة للتقدي وفي يدعي عليه

أقر الوصاية برهن الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة فيثبت الوكيل دفعا
 للمضر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز إقامتها مع الأقرار في كل موضع
 يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا انتهى ثم رأيت رأيا كتبه
 في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق يقبل البينة به مع أقرار المستحق عليه
 يتمكن من الرجوع على بايعه ولا تسمع على ساكت إلا في مسألة ذكرناها في دعوى
 الشرح ثم رأيت خامسا في القينة معناه إلى جامع البرعري لو خصم لا يحق
 عن البصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام البينة عليه مع أقراره بخلاف
 الوصي وأمين القاضي إذا أقر خرج عن الخصومة انتهى ثم رأيت سادسا في القينة
 لو أقر الوارث للموصي له فإنه تسمع البينة عليه مع أقراره ثم رأيت سابعا في
 اجارة منية المني اجردا به بعينها من رجل ثم من آخر فقام الأول البينة
 فان كان الآخر حاضر يقبل عليه البينة وإن كان يقر بما يدعي هنا هذا المدعي
 وإن كان غائبا لا يقبل انتهى كما أن الشهادة كبيرة ويحكم التأخير بعد الطالب
 إلا في مسائل أن يكون عاجزا عن الذهاب وفيها إذا قام الحق بغيره إلا أن يكون
 أسرع قبولاً وإن يكون الحاكم جازراً وإن تخلف عدلان بما يستقطر وإن يكون
 معتقداً للقاضي غير معتقداً للشاهد وإن يعلم أن القاضي لا يقبله الفاسق
 إذا تاب تقبل شهادته إلا الحدود في القذف والمعروف بالكذب وشاهد الزور
 إذا كان عدلا كما في المنظومة وفي الخائبة القبول لا يقبل شهادة الفرع لأصله
 إلا إذا شهد الجدة لابن ابنه على أبيه شهادة الفرع على أصله جازية إلا إذا
 شهد على أبيه لأنه أو شهد على أبيه بطلاق صفة أمه وإلا في نكاحه إذا

كتمان الشهادة كسر ويجوز التأخير
 بعد الطلب إلا في مسائل

تأرضت بيمين الطوع مع بينة الإكراه أقر في البيع والاجارة والصلح والأقرار
 وعند عدم البيان فالقول للمدعي الطوع كما إذا اختلفا في صحة بيع وفساده
 فالقول للمدعي الصحة إذا اختلف المتبايعان بخلافه إلا في مسألة ما إذا أبيع
 عبداً اختلف كل بيمينه على صدق دعواه فلا تخالف ولا تسخ ويطهر البيع
 ولا يقنن رابعا على المشتري كما في الواقعات القضا يجوز تخصيصه وتقييده
 بالزمان والمكان واستثنا بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا لو أمر
 السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها
 الرأي إلى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين والمدعي ولكن الجبر
 على بيانه وفي طلب المحاسبة بين المدعي والمدعي عليه وإن امتنع لا جبر وهما في
 الخائبة وفي التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تخليف
 الشاهد إن رآه جاز كما في الصيرفة وفيما إذا باع الابن أو الوصي عقار الصغير
 فالرأي إلى القاضي في نقضه وفي مدعي حبس المديون وفي حبس القاضي
 المصوص وفي تقييد الحبوس إذا خيف فزاره كما في جامع الفصولين وفي
 سؤال الشاهد عن الإيمان إذا ألهمه وفيما إذا تصرف الناظر بالأجور ببيع
 الوقف ورهنه فالرأي إلى القاضي إن شأ غلبه وإن شأ ضم إليه ثقة بخلاف
 العاجز فإنه يضم إليه كما في القينة من سعى في نقض يات من جهته فعليه
 مردود عليه إلا في موضعين اشترى عبداً ونقضه ثم ادعى أن البائع باعه
 قبله من فلا يثبت الغائب بكذابه رهن فإنه يقبل وهب جاريتيه واستولدها
 الموهوب له ثم ادعى الوأه أنه كان درهما واستولدها ورهن يقبل ويسترد

مصاد
 إذا اتفقت بيمين
 الإكراه مع بينة الطوع
 فعينه الإكراه أولى

كما في يوعى الخائبة

مصل
 من سعى في نقض يات
 من جهته فعليه مردود
 عليه

والعفو كذا في سماع الخلاصة والبرائة وردت عليها مسائل الاولى باعده ثم ادعى
انه كان اعتقه وفي فتح القدير نقل عن الشايخ الناقض لا يصح في الحرية وروى
انتهى وظاهره ان البايع اذا ادعى التبرير والاستيلاء تسع فالمسألة في كلام الشايخ
مثال الثانية اشترى ارضاً ثم ادعى ان بايعها كان جعلها مقبرة او مسجد او في
دعوى البرائة سوى بين دعوى البايع المذموم والاعتاق وذكر خلافهما الشايخ
اشترى عبداً ثم ادعى ان البايع كان اعتقه الرابع باع ارضاً ثم ادعى انها وقف وهي
في سماع الخلاصة وقضاياها وفصل في فتح القدير منه في اجراء الاستحقاق فليست طرته
وفصل في الظاهرية فيه تفصيلاً آخر ووجه ظاهره في العارية ان المعتد القبول
مطلقاً الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش السادسة
الوصي ان باع ثم ادعى كذلك السابقة المنولى على الوقف كذلك ذكر الثلاث
في دعوى القينة ثم قال وكذلك كل من باع ثم ادعى النساد بشرط العارية في الوقف
بانه لم يكن عالماً به وذكر فيها اختلافاً ومن فروع اصل المسئلة اذا ادعى البايع انه
فصول لم يقبل وفيها الوصفي الذي ثم ادعى البيع لم يقبل لا يشترط في صحة
الدعوى بيان السبب لاني دعوى الغبن كافي البرائة لا تثبت اليد في العتار
الا بالبدنة او علم القاضي ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغبن
كافي القينة او الشراء منه كافي البرائة الشهادة ان وافقة الدعوى قبلت ولا
لا الا في مسائل ادعى ديناً بسبب فشهاد بالطلاق لو كان الشهود به اقل ادعى انه
زوجها فشهاد انها منكوته ادعى ملكاً مطلقاً بلا تاريخ فشهاد به بتاريخ
على المختار ادعى ان شافط كغصب وقتل فشهاد بالافراء ادعى ان كفا له عن فلان

فشهدا كفا له اخرا دعوى ملك عين بالشراء من رجل لم يعينه فشهاد بالطلاق ادعى
ملكاً مطلقاً فشهاد بسبب وقال الذي هو في ذلك السبب ادعى لا يفا فشهاد
بالبراءة والتحليل ادعى الهبة فشهاد بالصدقة كافي للغيث وباقيها من الخلاصة
وفتح القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فليراجع الامام
يقضي بطله في حد القذف والقصاص والتعزير كذا في السراجية وفي التهذيب
يقضي القاضي بطله في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ
قضاؤه الا في مسائل نصوصها فيها على عدم النفاذ لو قضى بطلان الحق بمضي
المدة او بالتفريق للعجز عن الاتفاق غلباً على الصحيح لا حاضر او بصفة نكاح منته
ايه او ابنه لم يصح عندي يوسف او بصفة نكاح ام منته او بنتها او بنكاح
المتعة او سقوط المهر بالنكاح او بعدم تأجيل الغبن او بعدم صحة الرجعة
بلا رضاه او بعدم وقوع الثلاث على الجلي او بعدم وقوعها قبل الدخول او بعدم
الوقوع على الحائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع الثلاث
بكله او بعدم وقوعه على الموطوءة غيبه او نصف الجوار من طلقها قبل الوطء بعد
والجهر ونشأدة بخطا يه او في قسامته بقتل او بالنفريق بين الزوجين
نشأدة المصنعة او قضى لولده او رفع اليه حكم صبي او عبد او كافر والحكم بحر
سفيه او بصفة بيع نصيب الكنت من قس حرية امورها او بيع مترك التيمم
عمداً او بيع ام الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح او بطلان عفو المرأة
عن القود او بصفة ضمان الخلاص او بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام
من اوقاف المسجد او محل المطلقة ثلاثاً بمجرد عقد الثاني او بعدم ملك الكافر

مال المسلم ما جاز به بدارهم او بيع درهم بدرهمين يد ابيد او بجهة صلاة الحد
 اربسامة على اهل تلف مال او خد القذف بالتقريرين او بالقرعة في ميثاق البعض
 او بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينفذ في الكل هذا ما حرره من
 البرازير والعمادية والصيرفة والتا تاريخا به الشاهد اذ اردت شهادة لهلة
 ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل الا العبد والكافر على المسلم والاعمى
 والصبي اذا شهدوا ذرت ثم زال المانع فشهدوا يقبل كذا في الخلاصة وسوا شهد
 عند من رده او غيره وسوا كان بعد سنين ام لا كما في الغيبة للخصم ان يطعن في
 الشاهد بثلاثة اياما عبدا او محروما ان يقدف او شريكا في المشهود به كذا
 في الخلاصة القضا الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فاذا شهدا
 على خصم حتى وذكر اسمه واسم ابه وجده وقضى بذلك المحقق كان قضا بنسب
 ضمنا وان لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر العمادي في فصوله فروعين مختلفين
 حكما وذكر ان احدهما يقاس على الاخر ورفق بينهما في جامع الفصولين فليست
 وهون مهمات مسائل القضا وعلى هذا الوجه بان ثلاثة زوجة فلان وكلت
 زوجها فلان في كذا على خصم منكرو قضي بتوكيلها كان قضا بالزوجية بينهما
 وهي حادثة الفتوى ونظيرة ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضاينة
 ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويذعي بحق على اخو يتنازعاني
 دخوله فتقام البينة على روياء فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل واصل
 القضا الضمني ما ذكره اصحاب المتن من انه لو ادعى كفا له على رجل مال باذنه
 فاقربا وانكر الدين بفرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه ما كان قضا عليه

طالب
 القضا بالضمين لا يشترط له الدعوى
 والخصومة

فصل في الاصيل ضمنا وله فروع وتفصيل ذكرناها في الشرح قال في خزانة
 القاري اذ مات القاضي انقر خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انقر خلفاؤه
 ولومات الخليفة لا ينفرح ولا نه وقضائه انتهى في الخلاصة وفي هداية الناطقي
 لومات القاضي انقر خلفاؤه وكذا موت امير الناحية بخلاف موت الخليفة
 السلطان اذا غفل القاضي انقر النائب بخلاف موت القاضي وفي المحيط
 اذا غفل السلطان القاضي انقر نائبه بخلاف ما اذا مات القاضي لا ينفرح
 نائبه هكذا قيل وينبغي ان لا ينفرح النائب بغفل القاضي لانه نائب السلطان
 او نائب العامة الذي لا ينفرح بموت القاضي وعليه كثير من المشايخ انتهى
 وفي البرازير بمات الخليفة وله امر او عملا فالكل على ولايته وفي المحيط
 مات القاضي انقر خلفاؤه وكذا امر الناحية بخلاف موت الخليفة واذا
 غفل القاضي انقر نائبه واذا مات لا والفتوى على ان لا ينفرح بغفل القاضي
 لانه نائب السلطان او العامة وبغفل نائب القاضي لا ينفرح القاضي انتهى
 وفي العمادية وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان واذا
 مات الخليفة لا ينفرح قضائه وعمله وكذا لو كان القاضي ما ذرنا بالاستحلال
 واستخلف غيره فان مات القاضي او غفل لا ينفرح خليفته انتهى فمحرر من ذلك
 اختلاف المشايخ في انقر الى النائب بغفل القاضي وموته وقول البرازير الفتوى
 على انه لا ينفرح بغفل القاضي يدل على ان الفتوى على ان لا ينفرح بموته بالاول
 لكن علمه بانه نائب السلطان فيدل على ان النواب لان ينفرحون بغفل القاضي
 وموته لانهم نواب القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الوكيل ولا يفهم احد لان

انه نائب السلطان وهذا قال العلامة ابن الفرس ونائب القاضي في زماننا ينفذ امره
ويؤتاه فانه نائبه من كل وجه انتهى فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المراج كونه
كوكيل قاضي القضاة مذهب الشافعي واحمد وعندها انما هو نائب السلطان وفي
التاريخاينة ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب انتهى وفي
وقف القنية لومات القاضي او عزل بقي ما نصبه على حاله ثم ردم بقي تمام انتهى
وفي التهذيب وفي زماننا فقد ردت المركزية بغلبة الفسق اختار القضاة استخلا
الشهود كما اختاره ابن ابي ليلى لوصول غلبة الظن انتهى وفي مناقب الكردري في
باب اني يعصفه اعلم ان تحليف المدعي والشاهد من مسوخ باطل والهل بالمسوخ
حرام وقد ذكر في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين ان السلطان اذا امر قضاة
تحليف الشهود يجب على العلماء ان ينصحو السلطان ويقولوا له لا تكلف قضاة
امر ان اطاعوك يلزم منه محط الخالق وان عصوكم يلزم منه محط الله الى اخر
ما فيها لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي ووقعت في
تلبيس الشهود او ابطلت حكمي لم يصح والقضاة ما من كما في الخانية وفيه في الخلاصة
بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي الكنز بما اذا كان بعد دعوى صحيح وشهادة
مستقيمة انتهى الا في مسائل الاولى اذا كان القضاة يعملون له الرجوع عنه كما
ذكر ابن وهبان استنباطا من تعيد الخلاصة بالبينة الثانية اذا ظهر له خطاه
وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا استدعى رأي المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه
مخالفا لمذهب فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة امر القاضي حكم كقوله سلم
المحدود الى المدعي ولا مردعي الدين ولا مرجح له الا في مسئلة في الهادي والبرازية

وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فامر القاضي ان يصرف شي من
الوقف اليه كان بمنزلة الفتوي حتى لو اراد ان يصرفه الى فقير اخر صح فعلى
القاضي حكم منه فليس له ان يزوج اليتيم التي لا ولي لها من نفسه ولا من
ابنه ولا من يقبل شهادته له واما اذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه
من نفسه او من وصي اقامه فمذكورة في جامع الفصولين من فصل تصرف
الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يخرج بيع القاضي ماله من يمينه وكذا
عكسه وما اشتراه من وصيته او باعه من يمينه وقبله وصيته فانه يجوز ولو
وصيا من جهة القاضي انتهى ولو باع القاضي ما وقفه للمريض في مرض موته
لفرايته ثم ظهر مال اخر للميت لم يبطل البيع ويشترى بالمش ارض توقف خلا
الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشترى بقيمة الثلثين ارض
توقف لان فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف لا ينسب
ما اذا اعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس حكم حتى كان له ان يعطى
غيره كما في جامع الفصولين وفيما اذا كان اذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة
فزوجها القاضي كان وكيفا فلا يكون فعله حكما حتى لو دفع عقده الى مخالف
كان له نقضه وكذا في القاسمية فالمستثنى مشلتان وتوهم ان فعله حكم يدل
على ان الدعوى انما هي شرط للحكم القوي دون الفعل فليتب عليه وقد ذكرناه في
الشرح اذا قال المقر سامع اقراره لا تشهد على راسه ان يشهد عليه كما في الخلاصة
الا اذا قال له المقر لا تشهد عليه بما اقر فينبذ لا يسمعه كما في جيل التارخا
من جيل المدائيات ثم قال واختلفوا فيما اذا رجع المقر له وقال انما نكحت بعد

وطلب منه الشهادة قيل يشهد وقيل لا يشهد بخلف القاضي غريم الميت بان
الدين واجب لك على الميت وما ارادته منه ولو كان ثابتا بقرار الرضى في مرض موته
كذا في الثاني خاتمة من خليل المأجور اقامه البيعة على المسخر اذ لم يعلم القاضي
بانه مسخر وان علم به فلا اثنان يوكل عند القاضي بلا خصم جائز ان كان
القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه لا ينقل القاضي بالردة والصق ولا ينقل
والي الجمعة بالعلم بالفرل حتى يقدم الثاني واختلف الشيخ في القاضي الا
ان يكون في المستور اذ اتاك كتابي فقد عز ذلك فلا ينقل الا به طلب من القاضي
كتاب حجة الامر في غيبة خصمه لم يكتب له عند اي يوسف خلافا لحد
واجمعوا على انه يكتب له حجة الاستيفاء لها حجة الطلاق قال القاضي
قضيت بكذا عليك بيعة او اقرار يقبل ارسال القاضي المحدث للدعوى
والعين لا يمين على العيني في الدعوى ولو كان محجورا لمحضرة القاضي لسماعها
او تخلف العبد ولو محجورا ويقضى بنكوله ويؤخذ به بعد التيق الاصح انه
لا يحلف على الدين الوحل قبل حلول الاجل لا يقبل قول امين القاضي انه حلف
المحدث الا بشاهد من القضاة مختص بالمكان والزمان فلو ولاة قاضيا بمكان
كذا لا يكون قاضيا في غيره وفي المنقط وقضا القاضي في غير مكان ولايته
لا يصح واختلفوا فيها اذا كان العقار لا في ولايته واختار في اكثر عدم صحته
قضا به وصح في الخلاصة الصحة واقصر قاضي خان عليه والخلاف انما هو
في العقار لا في العين والدين كما في البرازية وفي القنية قضى في ولايته ثم
اشهد على قضا به في غير ولايته لا يصح الاشهاد انتهى ولا يقبل شهادة من قال لا ادري

جائز

امؤمن انا ولا للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولوية
يقبل الشهادة محبة بلا دعوى في طلاق المرأة والوقف وهلال رمضان
وغیره الا هلال الفطر والاخي والحدود الاحد القذف والسرقة واختلفوا
في قبولها بلا دعوى في النكاح كما في الظهيرة من الغيب وجزم بالقول
ان زهبا وفي تدبير الامه وحرمان المصاهرة والمخلع والايلاء والظهار
فلا يقبل في عتق العبد بدونه دعواه عنده خلافا لهما واختلفوا على قوله
في الحرية الاصلية والمعتد لا النكاح يثبت بدونه الدعوى كالطلاق لان حل
الفرج والحرمة فيه حق لله تعالى فجاز ثبوته من غير دعوى كذا في فروع الكراشي
من النكاح المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كتبت الاشارة اليه وان كان
غائبا فلا بد من تفرقة باسمه وابيه وجده ولا يكفي النسبة الى الفخذ ولا الى
الحرفة ولا يكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا ويكفي النسبة الى الزوج
لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان جليتها ويكفي في العدا حقه ومولاه
وابن مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف الفتوى على قولها انه لا يشترط
في الخبر الشاهد باسمه ونسبه اكثر من عدلين لانه استروا القاضي هو الذي ينظر
الى وجه المرأة ويكتب خلافا لا الشاهد الكل من البرازية لا اعتبار بالشاهد
الواحد الا اذا اقامه واراد ان يكتب كما في البرازية ذكر في القنية ما يبطل
دعوى المدعي قال سمعت شيخ الاسلام القاضي علي الدين المروزي يقول يقع
عندنا كثير ان الرجل يقر على نفسه مال في حكت ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض
هذا المال قرض وبعضه ربا عليه ونحن نقضي ان اقام على ذلك بيعة تقبل وان كان

كش
١٤

مناقضا لا نعلم انه مضطر الى هذا الاقرار انتهى وقال في كتاب الديارات وقال
استاذنا وقت رافعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي زمان
الدينار خمسة وواثنى ثم بيعه فاستحل منهم فابروه بما بقي لهم عليه حال
كون ذلك مستهلكا فكتبت انا وغيري انه يبرأ وكتب ركن الدين الزنجاني
في الابرار الايجل في الربا لان ردة بحق الشرع وقال به اجاب بخم الدين الحلي
معللا بهذا التعليل وقال هكذا سمعت عن طاهر الدين المغربي قال رضي الله
عنه فترى من طي ان الجواب كذلك مع تردد فكتبت اطلب الفتوى لا محجوبي
عنه فمضت هذه المسئلة على علا الائمة الحفاظي فاجاب انه يبرأ ان كان
الابرار بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فاذا دخلني بغير جوابي
ولم اجد ويدل على صحته ما ذكره الزدوي في عنا الفقهاء من جملة صور البيع
الفاسد جملة العقود الربوية يملك الموضع فيها بالقبض فاذا استهلك على
ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الا برأ الرد مثله فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك
لا رد عين ما استهلك فيرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يقرر
مفيد للمالك في فصل الربا فلو لم يكن في ردة فائدة فنقض عقد الزني لا يجب ذلك
حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قابلا لرد ضمانه
انتهى وقد اقيمت اخذ من الاولى ان الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة
له وانما فعل مواطاة وجملة تقبل لا يجوز اطلاق الجبوس الا برضى خصمه لا اذا
ثبت اعساره او احضره الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف القاضي في
الارواق بسني على المصلحة فما خرج عنده باطل وقد ذكرنا من ذلك اشيا

في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف من النظر المشروط له ودلي
غيره بلا جناية لم يصح كما في فصول الهادي من الوقف وجامع الفضولين
من القضاء ولو عين لناظر معلوما وعزل نظر الثاني ان كان ما عين له بقدر اجر
مثله او دونه اجراه الثاني عليه ولا جعل له اجر المثل وحط الزيادة كما في
القيية وغيرها ومنها حرمة احداث تقرير فرائض المسجد بغير شرط الواقف
كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على امر
القاضي ليس بشرعي لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك في ما من قاضي الولولجية
ولا يباين منه ما في القية طالب القيم اهل المحلة ان يرض من مال المسجد للايام
فاني فامره القاضي برفاقه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم انتهى لانه
لا يضمن الا فراض باذن القاضي لان القاضي لا تراض من مال المسجد وفي الكافي
من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر سحر لا يجوز اقامة البيعة
عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل شهادة المفضل
ويقبل امراره كما في الولولجية شهد على انه مات وهي امراته واخر انه طلقها
فلا ولي ادب تنازعاني ولا يرسل بعد موته فبرهن كل انه اغتقه وهو بملك
فالميراث بينهما كما لو برهننا على نسب ولد كان بينهما راي بيعة سقت وقضي
بالم تقبل الاخرى سئل الشهود بالبيع عن الثمن فقالوا لا نعلم تقبل وبالكاف
عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كما في الصيرفة الاصح انه لا يفتي بجواز تحمل الشهادة
على الشفعية راجعوا على انه لا يحملها من وراء جدار كذا في المجتبى وفي البرازنية
شهد بطلاق او عتاق وقال لا يذري كان في صحة او مرض فهو على المرض ولو قال

الوارث كان يهدي يصدق حتى يشهد انه صحيح العقل وفي الخزانة قال
 هو زوج الكبري لكن لا ندرى الكبري تكلفه اقامة البينة ان الكبري هذه
 شهد انها زوجت نفسها ولا يعلم هل هي في الحال ام لا او شهد انه باع
 منه هذا المين ولا ندرى هل هو في ملكه في الحال ام لا يقضي بالنكاح والملك
 في الحال بالا شصواب والشاهد في العقد شاهد في الحال انتهى وفي البرزنية
 مفرنا الى جامع الفصولين الشاهد عاين دابة تتبع دابة او ترضع له ان يشهد
 بالملك والتناج لا يحلف المدعي اذا حلف المدعي عليه الا في مسيلة ذكرناها في
 الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيه انها من خواص هذا الكتاب وغرائب
 فيجب حفظها للعب بالسطر لا يستط العدة الا بواحد من خمسة القمار
 عليه وكثرة الحلف عليه واخراج الصلابة عن وقتها بسببه وان يلعب به
 على الطريق وذكر شي من الفسق عليه كما بيناه في شرح الكفر الدعوى على غير ذي
 اليد لا تسمو الا في دعوى الفصبة المنقول راما في الدور والعقار فلا فرق كما
 في البينة شهادة الزوج على زوجته مقبولة الابزناها وقذفها كما في حد القذف
 وفيما اذا شهد على اقرباها بانها امه لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج
 اعطاها المهر والمدعي يقول اذنت لها في النكاح كما في شهادة الخانية تقبل
 شهادة الدعي على مثله الا في مسائل منها اذا شهد نصرانيان على نصراني انه قد
 اسلم حيا كان او ميت فلا يصلي عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة
 الا اذا كانت ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث ويصلي عليه
 بقول وليه كما في الخانية وفيما اذا شهد على نصراني ميت يدعيه وهو مدعيون

مطلق
 الدعوى على غيره لا تسلم
 الا في دعوى الفصبة المنقول

مسلم وفيما اذا شهد عليه بعين اشتراها من مسلم وفيما اذا شهد اربعة نصارى
 على نصراني انه زني مسلمة الا اذا قالوا استكرهها فنجح الرجل وحده كما في
 الخانية وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافران انه عبده قضى به
 فلان القاضي المسلم له كما في البائع لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في
 مسيلة القاتل اذا شهد بقتول المقتول وصورة في شهادته الخانية
 ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة ان الولي عفى عنهم قال الحسن لا تقبل
 شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفى عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال
 ابو يوسف تقبل في حق الواحد وقال ابو الحسن تقبل في حق الكل انتهى كتبنا
 في قاعدة اليقين لا يروى بالشك انه من انكح لحم انسان وادعى انه ميتة
 فليشود ان يشهدوا انه ذكية بحكم الحال كما في البرزنية وعلى هذا فرعت لو
 راوا شخصا ليس عليه اثار المرض او بشي لهم ان يشهدوا انه امر وهو صحيح وكذا
 عكسه لو راوه في فراش او به مرض ظاهر فلم ان يشهدوا انه كان مريضا علم بالمر
 لكن لو قال لهم انا صحيح هذا يشهدوا بعضه او يحكموا قوله فان ظهر لهم ما يدل على
 صحته شهدوا بالمر والاحكام قوله ينبغي ان يسألهم القاضي هل ظهر عليه ما يدل
 على مرضه فان اخبروا به لم يعمل باخباره انه صحيح ولا عمل به وهي حادثة الفتوى
 وفي جنابات البرزنية يشهدوا على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى
 مات يحكم به وان لم يشهدوا انه مات من جراحه لا يهتم لاعلم لهم به وكذا لا يشترط
 في الحائض المائيل ان يقولوا مات من سقوطه ولا نضافة الاحكام الى السبب
 الظاهر الا في سبب يتوهم الا ترى انه لا يجب القسامة في ميت بحملة على رقبته

مطلق
 لا تقبل شهادة الانسان لنفسه
 الا في مسيلة

حية مملوكة انتهى يقبل شهادة القتيق لمعتقه الا في مسئلة ما اذا شهد بالثمن
 عند اختلافها في الخلاصة وتقبل عليه الا في مسئلة ما اذا شهد بالثمن ذكرناها
 في الشرح قال في بسط الانوار الشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذكر جماعة
 من اصحاب الشافعي واني حيفه اذ لم يكن القاضي له شيء من بيت المال فله
 اخذ عشر ما يتولى من اموال البائعي والارواق ثم بالغ في الانكار انتهى ولم
 ار هذا الاصح انما كان في الخائفة وذكر العشر للمتولي في مسئلة الطاحونة
 لا تخلف مع الرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على ميت وفي
 استحقاق البيع ودعوى لا يبق لا تخلف بل طلب المدعي الا في اربع على قول
 ابي يوسف مذكرة في الخلاصة تقبل الشهادة حية بلا دعوى في ثمانية موضع
 مذكرة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتطبيق طلاقها
 وحرية الامة وتديرها والخلع وهلاك الرضكان والنسب وزدت خمسة من
 كلامهم ايضا حد الزنا وحد الشرب والايك والظهار وحرية المصاهرة والمراد
 بالوقف الشهادة باصله واما برعيه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير ماله
 الحق فلا جواب لها قال دعوى حية لا يجوز والشهادة حية بلا دعوى جائزة
 في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية نصارت اربعة عشر موضعا
 وهي الشهادة على دعوى مولاة ولو لم يصح جرح الشاهد حية من غير
 سؤال القاضي واعلم ان شاهد الحية اذا غر شهادته بلا عذر يفسق ولا يقبل
 شهادته نصوا عليه في الحدود والطلاق والزوجة وعق الامة وظاهر في القنية
 انه في الكل وهي في الظهيرية واليمنية وقد الفت فيها رساله فلما شاهد

طر
 لا تخلف مع الرهان الا في ثلاث

حبة وليس لنا مدعي حبة الا في دعوى الموقوف عليه اصل الوقف فانها
 تسمع عند البعض والفتوى لا تسمع الدعوى الا من المتولي كما في الزانية
 من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فلا جني بلا ولا يظهر
 كلامهم انما لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقا وهل يقبل خرج الشاهد
 حية الظاهر نعم كونه حقا لله تعالى لا يحال بين المولي وعبد قبل ثبوت
 عتقه الا في ثلاث مسائل مذكرة في منية المفتي ولا يحال المنقول
 والمدعي عليه به الا في موضعين منها ايضا لا يلزم المدعي بيان السبب
 وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة بدين على تركه زوجها والثانية
 في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد
 بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسيلتين الاولى اذا شهد بالحرية الاصلية
 وانه حية تقبل لا بعد موتها الثانية اذا شهد بان له او صبي له باعقاة تقبل
 وان لم يدع العبد وهما في اخر القارضية والاولى مفرقة على الضعيف فان
 الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية كانه ماله ولا تسمع
 دعوى الاعتاق من غير العبد الا في مسئلة من باب التحالف من المحيط باع عبدا
 ثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيها وان كان في
 يد المشتري تسمع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة الدعوى الحرية الاصلية
 ذكر اسم امه واسم ابيه ولا اسم ابى الجواز ان يكون حر الاصل وانه رقيقة صرح
 به في اخر القارضية وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى
 القنية القضاء بعد صدوره صحيح لا يبطل بابطال احد الا اذا اقر المقضي

بني

تمامه في شرح ادب القضا للصديق لا تسمع الدعوى بدین علی الميت الا علی
 وارث او وصي او موصي له فلا تسمع علی غريم له كما تجامع الفصولين الا اذا
 وهب جميع ماله لاجبني وصله له فانها تسمع عليه لكونه ذائدا كما في
 خزانة المفتين المدعي عليه اذا رفع دعوى المدعي المالك فلان بات
 فلان او دعه اياه انذفت الدعوى بلا بينة الا في مسيلتين الاولى اذا
 اذا ادعي الارث عنه فانها لا تدفع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا
 ادعي الشراء منه وقال امرني بالقبض منك لم تدفع والفرق في نزول الكسبي
 دعوى القضا والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مسيلتين
 الاولى الشهادة بالوقف اي بان قاضيا من قضاة المسلمين قضى بجملة صحته
 الثانية الشهادة بالارث اي بان قاضيا من القضاة قضى بان الارث له
 صحت وهما في الخزانة ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في
 اربعة مسيلتين القضا والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صفة
 صحيحة وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان والكل
 من خزانة المفتين الخامسة نسبة وقف الى متولي وقف من غير بيان من
 نصيبه على التعيين السادسة نسبة فعل الى وصي يتيم كذلك يمكن
 رجوع الاخيرتين الى الاولى القضا بالحرية قضا على الكافة الا اذا قضى بضم
 عن ملك مؤخر فانه يكون قضا على الكافة من ذلك الخارج فلا تسمع فيه
 دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره ملاحضو في شرح الدرر والغفر القول
 لمنكر الاجل الا في السلم فله عليه الشر يمنع دعوى المالك وكذا الاستيداع لا للضرورة

كما اذا خان من الغاصب تلف العين فاشترها واخذها ودفعه ذكره الهادي
 في الفصول وفي جامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي لجهالة في المنكوحة
 تمنع الصحة وفي المهر ان كانت فاحشة فمهر المثل فالأوسط كعبد في البيع
 في البيع والتمن تمنع الصحة الا اذا ادعي حقا في دار فادعي الاخر عليه حقا
 في دار اخرى فتبايع المحققين المجتهدين فانه جائز وفي الجارة تمنع الصحة
 في العين او في الاجرة هكذا او هذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب
 والسرقة وفي الشهادة كذلك الا في الرهن وفي الاستحلاف تمنع الا
 في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة بهيمة على الودع وتحليف الوصي عن
 اتهام القاضي له وكذا المتولي وفي الاقرار تمنع الا في مثله ذكرناها في باب
 وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصي او وارثه وفي التقي لو قال اعطوا
 فلانا شيئا او جزا من مالي اعطوه ماشاءوا وفي الوكالة فان في الموكل فيه حصة
 صنعت ولا فلا وفي التوكيل تمنع هكذا او هكذا وقيل لا وفي الطلاق والعتا
 لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع هكذا وهذا يجوز للمدعي عليه الانكار اذا
 كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البينة
 عليه ليتمكن من الرد على بايحه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكرها في بيع
 النوازل اذا اقام الخارج بينة على التساج في ملكه وذواليد كذلك قدمت
 بينة ذي اليد هكذا اطلق اصحاب المتون قلت الا في مسيلتين ذكرهما في خزانة
 الكل من دعوى النسب لو كان النزاع في عبد فقال الخارج انه ولد في ملكي
 واعتقه وبرهن وقال ذواليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج ببره

من امتي هذه وهو ابن
قدم على ذواليد اذا برهن
الخارج بر ذواليد على
نسب صغير قدم ذواليد
الاثر صليتين في الخزانة
الاولى لو برهن الخارج

او كانت له لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولدي ملكي على انه ابنه من امراته
هذه وهما احراز واقام ذواليد انه ابنه ولم ينسبه الى امه فهو الخارج الثانية
لو كان من امتي هذه او هو ابن قدم على ذمي اليد اذا برهن الخارج ذواليد
على نسب صغير قدم ذواليد في نسليتين في الخزانة الاولى لو برهن الخارج
على انه ابنه من امراته هذه وهما احراز واقام ذواليد انه ابنه ولم ينسبه الى
امه فهو الخارج الثانية لو كان ذواليد دنيا والخارج مسلما برهن الذمي
بشهود من الكفار وبرهن الخارج قدم الخارج سوابرهن مسلمين او كافرين
ولو برهن الكافر مسلمين قدم على المسلم مطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا
الكافي على المجوسي في الدعوى الا في دعوى النسب كما في خزانة الاكل اذا شهد
بانه وارث فلان من غير بيان سجدته لا تقبل الا اذا شهد بان فلان فلان
قضى بانه وارث فلان تقبل في خزانة الاكل اخر الدعوى اذا شهد له بقرابة
ان اخوة او عمه او ابن عمه لا بد ان يبينوا انه لا يوبه او امه او لبيه الا في الابن
والبنات وابن الابن والاب والام كذا في الخزانة للحجة بينة عادلة اقرار او
تكول عن يمين او يمين قسامة او علم القاضي بعد توليته او قرينة قاطعة
وقد اوضحنا في الشرح من الدعوى الا ان الفتوى على قول محمد الرجوع اليه
انه لا اعتبار بعلم القاضي في جامع الفصولين وعليه الفتوى وعليه مستح
كما في البرازية من السائل الحجة من الدعوى القول قول الاب انه انفق على ولده
الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة بالقضا او بغير من الاب ولو
كذبته الام في نفقات الثانية بخلاف الوادعي لا نقاء على الزوجة وانكرت

وعلى هذا يمكن ان يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع
رجلان في عين ذكره القادي انها على ستة وثلاثين وجها وقلت في الشرح انها على
خمسماية واثنى عشر التصديق اقرار الا في الحدود كما في الشرح من دعوى
الرجلين لا يقضي بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب التحالف
القاضي اذا حكم في شيء وكسب في السجل يجعل كذا ذي حجة على حجة اذا كانت
له وحسن من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب والحكم
بشهادة القابلة ونسخ النكاح بالفتنة ونسخ البيع بالاباق وتضييق الشك
كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات **كتاب الوكالة**
الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيدا عشر مطابقا والا فان
كان نافعا من وجه ضار من وجه فان كذا بالنيق اعتبر والا لا وعليه نزع
منها بعه بخلافه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعه من فلان فباعه من غيره
كذلك وهما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن بعه بنسبة
فباعه بغيره بخلاف بعه بنسبة له بعه نفذا او لا بيع الانسية له بعه
نفذا بعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذا بعه الا في سوق كذا لا ونظيره
بعه بشهود لا بعه لا بشهود فلا مخالفة مع النبي الا في قوله لا تبع الا
بالنسية وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصغير فله المخالفة بخلاف
لا تبع حتى تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك
الذمي الوكيل يملك الموقوف كالناقد ولا ينسبها وتامه في نكاح الجامع الوكيل
يصدق في برائة دون رجوعه فلو دفع اليه الفاء وامره ان يشتري بعبدا

ويريد من عنده الخمسة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الامر مخالفًا ونفس
 الثمن اثنان للتقدم بخلاف شراء العينة حال قيامها وتامه في الجامع لا يصح
 عن الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشرأى بغير عينه او ببيع ماله
 ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق
 فانحصر في الوكيل بشرأى عين والخصوصية لا يجبر الوكيل اذا استنع عن فعل
 ما يوكل لكونه متبرعا الا في سائل اذا اوكله في دفع عين وغاب لكن لا يجب
 عليه الحمل اليه والمقصود والامانة سواء فيما اذا اوكله ببيع الرهن
 سواء كانت مشروطة فيه او بعدا وفيما اذا كان وكيل بالخصوصية بطلب
 المدعي وغاب المدعي عليه ومن فروع الاصل لا يجبر على الوكيل بالاعتاق
 والتدبير والعتاق والهبة من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضا
 دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر الوكيل بغير اجر على تقاضي الثمن وانما
 يحيل الموكل ولا يجبر الوكيل بدين موكله ولو كانت وكالة عامة لا اذا
 ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن او قيمه تفويض الا الوكيل بقبض الدين له ان
 يوكل من في عياله بدفعها فيبر المديون بالدفع اليه والوكيل بدفع الزكوة
 اذا اوكل غيره ثم وثم فندفع الاخر جاز ولا يتوقف كما في اخية الخانية الوكيل
 بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى
 الدفع وصدقه الوكيل وكذبه البائع فلا رجوع كما في كفالة الخانية وكيل
 الاب في مال ابنه كلاب الا في مسليتين من بيع الوالدية اذا باع وكيل
 الاب لابنه من الاخر يجوز بخلاف وكيله المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس

لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه
 وفيما اذا باع احد البنين

نفذ عليه الا في مسئلة من يبيع الوالدية الا يبر المسلم في دار الحرب اذا امر
 انسانا بان يشتريه بألف درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف الوكيل
 اذا سمي له الموكل الثمن فاشترى بأكثر من قيمته نفذ على الوكيل الا الوكيل بشرأى
 الا يبر فانه اذا اشترى بأكثر من قيمته المسمى كما في رافعات الوكالة لا يقتصر
 على الجنس بخلاف التملك فاذا قال لرجل طلقها لا يقتصر وطلقى نفسك
 يقتصر الا اذا قال ان شئت فيقتصر وكذا طلقها ان شئت كما في الخانية
 الوكيل عامل لغيره متى كان عاملا لنفسه بطلت ولذا قال في الكفر وبطل
 توكيله للكفيل عمال الا في مسئلة ما اذا اوكل المديون بامر نفسه فانه صحيح
 ولذا لا يتقيد بالمجاس ويصح عزله فان كان عاملا لنفسه بخلاف ما اذا اوكله
 بقبض الدين من نفسه او من عبده لم يصح كما في البرازية الوكيل اذا ملك
 مال الموكل وفعل بماله نفسه فانه يكون متعديا فلو امسك دينار الموكل
 وباع ديناره لم يصح كما في الخلاصة الا في سائل الا في الوكيل بالاتفاق على
 اهله وهي مسئلة الكفر الثانية الوكيل بالاتفاق على بناء داره كما في الخلاصة
 الثالثة الوكيل بالشراء اذا امسك الدفوع ونفذ من مال نفسه الرابعة
 الوكيل بقبض الدين كذلك وهما في الخلاصة ايضا وفيه الثالثة فيما اذا
 كان المال قايما ولم ينفذ في الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة
 اذا امسكه وتصديق ماله نأوبا الرجوع اخر كما في القينة السادسة ابراء
 الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند ابي حنيفة
 واما حط الكل عنه بغير صحيح عندها خلافا لما في حيل التارخانية

وما خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يقدر الوكيل نفسه الوحي فان له
 ان يشتري مال اليمين لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيل في شراء
 الخبز كما في يوسع البرازية الامر اذا قيد الفعل برمان كعب هذا عند الاعتقه
 عند فعله المأمور بعد جاز كما في حج الخافيه من ملك المقر في شيء
 ملكه في بعضه فلو وكله في بيع عبدة فباع نصفه صح عند الامام وتوقف
 عندها اوفي شراء عبدين معينين ولم يسم ثمنها فاشترى احدهما صح او
 قبض دينه ملك قبضه لا اذا نص على ان لا يقبض الكل معا كما في البرازية
 الوكيل اذا وكل بغير اذن وتيم واجازة ففعله وكيله نفذ الطلاق والعتاق
 التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله ان يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى
 الوكيل يرجع بالثمن على المأمور وهو على امره ولا يرجع الوكيل على الامر كما في
 فروق الكراسي الوكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقة ملك كل شيء لا
 طلاق الزوجية وعتق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور
 بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذب به فلان فالقول له في برأه نفسه لا اذا
 كان غاصبا او مدونيا كما في منظومة ابن وهبان بعث الديون المال على يد
 رسول فهلك فان كان رسول الدين هلك وان كان رسول الديون هلك عليه
 وقول الدين ابعث فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على الديون
 بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه امر سال فاذا هلك هلك على الدين ربانه
 في شرح المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم السمان بالتوكيل كما
 بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكدز ومن التوكيل المجهول قول

اذا وكلت شيئا ففعله
 ولو كان من غير اذن
 فانه ينفذ
 ولو كان من غير اذن
 فانه ينفذ

الدين لديونه من جاك بعلامه كذا او من اخذ صبيك او قال كذا وكذا
 فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في
 القينة الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل يقبض الدين اذا دعي
 بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله لا باليمين
 كما في فتوى الولوالجية من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات والافهام اذا دعي بعد
 موت الموكل انه اشترى نفسه وكان الثمن منقود او فيما اذا قال بعد غزله
 بعته اسر وكذب الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من فلا يبرأ
 بالف درهم وقبضها وهككت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق اذا كان
 البيع قايما بيمينه خلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من الولوالجية من الفصل
 الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الاربع
 فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا اخبر
 عما لا يملك انشاء وكان منها وقد يجب بانه ينبغي ان يكون الوكيل يقبض الورثة
 كذلك ولم ينسبه لما فرق به الولوالجية بينهما بان الوكيل يقبض الدين برأه باليمين
 الضمان على الميت از الدين تعضي باثلاث اختلاف الوكيل يقبض الدين لانه
 يبرئ نفي الضمان عن نفسه انتهى وكذا في شرح الكدز في باب التوكيل المجهول
 والقبض مسئلة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات
 لحسامية الوكيل يقبض الرض اذا قال قبضه وصدقه المقبوض وكذبه
 الموكل فالقول للموكل اذ امانات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالبيع
 وفا كما في يوسع البرازية اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا لا

في الصنف كما في مئة المفتي الوكيل اذا اجاز فعل الفضي او وكيل بلا اذن
 وتعيم وحضر فانه يتفدى على الوكيل لان المقصود حصول رايه في الوكيل
 بالطلاق والعاق لان المقصود عبارته وخلع والكتابة كالباع كما في
 مئة المفتي الشئ المفوض الي اثنين لا يملكه احدهما كالوكيلين والوصيين
 والناظرين والقاضيين والحكمين والمودعين والمشرط لهما الاستبدال
 او الادخال والاحراج الا في مسئلة ما اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال
 مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان كما في الخاتبة من الوقف الوكيل
 لا يكون وكلا قبل العلم بالوكالة الا في مسئلة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم
 الوكيل البائع بكونه وكيل كما في البرازية وفي مسئلة ما اذا اراد المودع المودع
 ببيعها الى فلان فندفعها له ولم يعلم بكونه وكيل وهي في الخاتبة بخلاف ما
 اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فندفعها له فان
 المالك محجز في تعمين ايها شأ اذا هلك وفي الخاتبة ايضا
كتاب الاقرار المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار
 بالحرية والنسب والعاقبة كما في شرح الجمع معللا بانها لا تعطل النقض
 ويزاد الوقف فان المقر له اذا رده ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق
 والنسب والرق كما في البرازية الاقرار لا يجمع البينة لان الاقرار لا يملك
 الا في اربع في الوكالة والوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق
 العين من المشتري كما في وكالة الخاتبة الاقرار بالجهول باطل الا في مسئلة
 ما اذا اراد المشتري المبيع بغيره من البائع على اقراره انه باعه من رجل ولم

يعينه قبل وسقط حق الرد كما في بيع الذخيرة الاستحجار اقرار بعد الملك
 له على احد القولين الا اذا استاجر المولى عبدا من نفسه لم يكن اقرارا بحرية
 كما في البينة اذا اقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخاتبة الا اذا اقر بالطلاق
 بناء على ما اتي به المفتي ثم بين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين
 والبينة اقرار المقر باطل الا اذا اقر السارق بملكها فقد افقي بعض النسخ من
 بصحته كذا في سرة الظهير بنية الاقرار اخبار لا انشاء فلا يطيب له لو كانت
 كاذبا الا في مسائل فانها لا يرد بالرد ولا يظهر في حق الزايد المستملكة ولو
 اقر ثم انكر تخلف على انه ما اقر بناء على انه انشا ملكه لكن الصحيح تخلفه على
 اصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي والولي والمراجع والوكيل
 بالبيع ومن له الخيار وتغاريبه في ايمان المجامع قلت في الشرح الا في مسئلة
 استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك انشاءها دون الاخبار بالمقر له اذا
 رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له الا في الوقف كما في الاسعاف في
 باب الاقرار بالوقف لا يختلف في المقر به يمنع الصحة وفي سببه لا اقر له
 بعين رديعة او مضاربة او امانة فقال ليس له رديعة لكن لي عليك الف من
 ثمن مبيع او فرض فلا شئ له الا ان يعود الى تصديقه وهو مصر ولو قال انضمتك
 فله اخذها لانها تنافها على ملكه الا اذا صدقه خلافا لابي يوسف ولو اقر انها غصب
 فله بثها للرد في حق العين كذا في المجامع الكبير المقر اذا صار ملكا باشر باطل
 اقراره فلو ادعى المشتري الشرايف والبائع بالعين واقام البينة فان الشيع
 اخذها بالعين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بالبيع

للبائع ثم استحق من يد المشتري بالبينة بالقضاه الرجوع بالتمن على ما يهد
 وان اقرانه للبائع كذا في قضاء الخلاصة بجمعها ومنه ما في الجامع ادعي عليه
 كفالة معينة فانكر وبرهن المدعي فقصي على الكفيل كان له الرجوع على المدعيون
 اذا كان بامر وخرج عن هذا الاصل سئلان وفي قضاء الخلاصة بجمعها ان
 القاضي اذا قصي باصحاب الحال لا يكون تكديما له الا لو اقر المشتري
 ان البائع اعقب العبد قبل البيع وكذب البائع فقصي بالتمن على المشتري لم
 يبطل اقراره بالعتق حتى يثبت عليه الثانية اذا ادعي المدعيون الا يفاء
 او لا يراعى رتب الدين فجد وحلف وقصني له بالدين لم يصبر الفريز مكد باحتي لو جد
 بعينه قبل وردت مسائل الاولي اقر المشتري بالملك للبائع صرحا ثم استحق
 بعينه ورجع بالتمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما من الدهر فانه يومئ
 بالتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غايب ونظم بعد المدة فرض القاضي
 له النفقة ولها بعينه ثم حضر الاب ونفاه لا عن وقطع النسب وكذا اذا
 في تلخيص الجامع من الشهادات وعلى هذا الواقر بحرية عبده ثم اشتراه فقصي عليه
 ولا يرجع بالتمن او بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذکور
 في الاسان قال الواقر بارض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها او ورثها صارت
 وقفا مواخذه له زعمه انتهى وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان مسائل
 المقر اذا صار مكد باشرعا وذكر في خزانة الاكمل مسئلة في الوصية في كتاب
 الدعوي وهي رجل مات عن ثلاثة اعبد وله ابن فقط فادعي رجل ان الميت
 اوصى له بعبد يقال له سالي فانكر الابن فاقرانه اوصى له بعبد يقال له بديع

فذهن المدعي فقصي له سالم ولا يبطل اقرار الوارث ببيع فلو اشتراه الوارث
 ببيع صح وغيره قيمته الوصي له ثم ذكر بعد مسئلة تخالفها فلتراجع قبل
 قوله ولذا الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتقدي الي غيره فلو اقر المجران
 الدار لغيره لا تنسخ الاجابة الا في مسائل لو اقرت الزوجة بدين فللدين
 حبسها وان تقصر الزوج ولو اقر المجران بدين لا وفاله الا من ثمن العين فله
 بيعها لقضائه وان تقصر المستاجر ولو اقرت مجهولة النسب بان بنت لي
 زوجها وصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرت بالرق ولو
 طلقها ثنتين بعد الاقرار بالرق لا يملك الرجعة فاذا ادعي ولد امنه البيعة
 وله اخ بنت نسبة وتقدي الي جرمان الاخ من الميراث لكونه من الابن وكذا
 المكاتب اذا ادعي لب ولد حرة في حياة اخيه صحت وصراة لولده ورواخره
 كما في الجامع باع البيع ثم اقر ان البيع كان على ثلثة وصدقه المشتري فله الرد
 على بايعه بالبيع كما في الجامع الاقرار بشي محال باطل كما لو اقر له بارش بده
 التي قطعها خمسمية درهم وبيده صححت ان لم يلزمه شي كما في التاتارخانية
 من كتاب الحيل وعلى هذا اقيت بطلان اقرار انسان بقدر من التهام لو اقر
 وهو ان يد من الفريضة الشرعية لكونه محالا شرعا شرعا مثلا لومات عن
 ابن وبنت فاقر الابن ان الشركة بينهما بصنان بالسوية فالقرار باطل الما ذكرنا
 ولكن لا بد من كونه محالا من كل وجه ولا فقد ذكر في التاتارخانية من كتاب
 الحيل انه لو اقر ان لهذا الصغير على الف درهم فصر اقرضه او من ثمن بيع
 باعنه صح الاقرار مع ان البسي ليس من اهل البيع والقرض ولا يتصور ان منه

١٢٥
 ك

قوله باع البيع جميع صورها اصل
 باع دارا ثم باعها للمشتري
 الى ثمانين ثم اشترى منها
 الاول ان كان البيع باع
 وصدقه المشتري فله الرد
 على بايعه الاول بالبيع

لكن انما يصح باعتبار ان هذا المرحل الثبوت الدين للصغير عليه في الجملة
 انتهى وانظر الى قوله ان الاقرار للمحل صحيح ان بين سببا صالحا كالميراث
 والوصية وان بين مالا يصح كالبيع والقرض بطل لكونه محالا يملك الاقرار
 من يملك الاقرار ولو اراد احد الدين تأجيل حصته في الدين المشترك لابي
 الاقرار لم يجز ولو انه حين وجب وجب من حلال صحيح اقراره ولا يملك المقدون
 المفقود من القاذف ولو قال المقدون كنت سبطا في دعوى سقط الحد لكان
 كذا في حيل التاخرانية من حيل الديانات وقرعت على هذا الواقع الشرط
 له الويع انه يستحقه فلان دون صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا الشرط
 له النظر على هذا وعلى هذا الواقع المريض في مرض الموت لاحق في على فلان الوارث
 لم تسمع الدعوى عليه من وارث اخر وهي الحيلة في ابر المريض وارثه في مرض
 موته بخلاف ما اذا قال ابراته فانه يتوقف كما في حيل الحاروي المقدي وعلى
 هذا الواقع المريض بذلك لا يجزي لم تسمع الدعوى عليه بشي من الوارث فكذا
 اذا قر لبعض ورثته كما في النزازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرضها
 تقر بان الامتعة الفلانية ملك ابيها لاحق لها فيها وقد اجبت فيها امر ابا الفحمة
 ولا تسمع دعوى زوجها فيها مستند لما في التاخرانية من اقرار المريض
 مفرضا الى العيون ادعى على رجل مالا واثبتته وامراه لا يجوز سرائه ان كان عليه
 وكذا الوارث الوارث لا يجوز سوا كان عليه دين او لا ولو انه قال لم يكن لي على
 هذا المطلوب شي ثم مات جاز اقراره في القضا انتهى وفي النزازية مفرضا الى اجيل
 الخصان قالت فيه ليس لي على زوجي مهر اقرار فيه لم يكن لي على فلان شي بمر
 عندنا خلافا لثاني انتهى وفيما قبله وارث الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن

مطلقا اقرار المريض

الى

لي عليه شي لورثته ان يدعي عليه شي في القضا وفي الديانة لا يجوز هذا
 الاقرار وفي الجامع اقرار ابن فيه انه ليس له على والده شي من تركه امه
 صح بخلاف ما لو اراده ارضه وكذا الواقع بقبض ماله منه انتهى
 فهذا صرح فيما قلنا ولا ينافيه ما في النزازية مفرضا الى الذخيرة وقولها
 فيه ولا مهر لي عليه ولا شي لي عليه او لم يكن لي عليه مهر قبل الاصح وقيل
 يصح والصحيح انه لا يصح انتهى لان هذا في خصوص المهر لظهور
 انه عليه غالبا وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه ما ذكره في النزازية ايضا
 بقية ادعى عليه مالا ودينيا ووديعة فصالح مع الطالب على شي يسير سرا
 واقرار الطالب في العلانية انه لم يكن له على المدعي عليه شي وكان ذلك في
 مرض المدعي ثم مات ليس لورثته ان يدعوا على المدعي عليه فان برهنوا على
 انه كان لورثته عليه اموال لكن هذا الاقرار قصد حرماننا لا تسمع وان
 كان المدعي عليه وارث المدعي وجري ما ذكرنا وبرهن بقية الورثة على ان
 ابا نافصد حرماننا بهذا الاقرار وكان عليه اموال تسمع انتهى لكونه منها
 في هذا الاقرار لتقدم الدعوى عليه والصلح معه على يسير والكلام عند عدم
 قرينة على التهمة ولا ينافيه ايضا ما في النزازية اقراره بعد لامرته ثم اغتبه
 فان صدقة الورثة فيه فالصق باطل وان كذبه فالصق من الثلث انتهى لان
 كلامنا فيما اذا نقاه من اصله بقوله لم يكن لي ولا حق لي واما مجرد الاقرار بالورث
 فموقوف على الاجازة سواء كان بصين او دين او قبض دين منه او ابر الا في ثلاث
 لواقع بالثلاث وديعته المعروفة او اقرار بقبض ماله عنده ووديعة او قبض ما قبضه

مطلقا الاقرار للوارث

في مرضه

الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي ان يلحق بالثانية
اقراره بالامانة كلها ولو مال الشركة او العارية والمعنى في الجمل انه ليس
فيه اثبات البعض فانعم هذا التجويز فانه من مفردات هذا الكتاب وقد
ظن كثير ممن لا خبرة له ان نقل كل منهم وفيه ان النفي من قبل الاقرار
للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي ان الاقرار منها بالشيء الغلابي
ملك اي اامي وانه عندي عامر بمقالة قولها لا حق لي فيه فيصح وليس من
قبيل الاقرار بالعين للوارث لانه فيما اذا قال هذا الغلابي فليتأمل وراجع
المنقول وفي جبايات البرازية ذكر بكراشيد المخرج ان فلانا لم يخرج وجهه وت
المخرج منه ان كان جرحه معروفا عند الحاكم والناس لا يصح اشتهاده وان
لم يكن معروفا عند الحاكم والناس يصح اشتهاده لاحتمال الصدق فان برهن
الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لا يقبل لان القضا
حق الميت الى اخره ثم قال ونظيره ما اذا قال المقذوف لم يقذفني فلان لم يكن
قدف فلان معروفا لسمع اقراره والا لا انتهى الفعل في المرض احط رتبة من
الفعل في الصحة الا في مسألة اسناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في
مرض الموت صحيح كافي الصحة كما في اليتيمة وغيرها وفي كافي الحاكم من باب الاقرار
في المضاربة لو اقر المضارب بربح الف درهم في المال ثم قال غلطت انها خمسة
لم يصدق وهو ما من لما اقر به انتهى اختلاف في كون الاقرار للوارث في
الصحة او في المرض في القول لمن ادعى انه في المرض او في كونه في الصحة والبلوغ
فالقول لم يدعي الصغير كذا في اقرار البرازية وكذا الوطون او اعتق وقال كنت
صغيرا فالقول له وان اسند الى حال الجنون فان كان معهودا قبل ولا فلا

مات المقر بدين وارثه على الاقرار ولم يشهد ان المقر له صدق المقر
كذبه يقبل كما في القنية اقر في مرض موته بشي وقال كنت فعلته في الصحة
كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير اسناد الي من الصحة قال في الخلاصة
لو اقر في المرض الذي مات فيه انه باع هذا العبد من فلان في صحته وفي مرض
التمن رادعي ذلك المشتري فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن
لا يقدر الثلث وفي العارية لا يصدق على استيفاء الثمن الا ان يكون الصدا
قد مات قبل مرضه انتهى وتامه في شرح ابن وهبان مجهول النسب اذا اقر بالرق
لاسان وصدق المقر له صح وصار عبدا ان كان قبل تأكيد حرية بالقضا
اما بعد قضا القاضي عليه نكاح كامل او بالقضا من في الاطراف لا يصح اقرار بالرق
بعد ذلك واد اصح اقراره بالرق فاحكامه في الجبايات والمجردة احكام العبد
وتامه في شرح المنظومة وفي المسقى يصدق الا في خمسة زوجة ومكانه ومدة
وام ولده ومولي عتقه اقر بالرق ثم ادعى الحرية لا يقبل الا برهان كذا في البرازية
وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل
لان القضا بالملك يقبل النقص لعدم تعديده كما في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب
فانه لا يسمع دعوى احديه لغير المحكوم له ولا برهانه كما في البرازية لما قد تانا ان
القضا بالنسب مما يتعدى فعلى هذا لو اقر عبد مجهولا انه ابنه وصدقه ومثله
يولد مثله وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك انه لغير العبد المقر له تصح
جيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهذيب تصديق المولي وفي اليتيمة من
الدعوى يسئل على بن احمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جازل

وادعى ان هذا الميت كان ابي راثبت النسب عند القاضي بالشهود وان اياه
 اقرانه ابنه وقضي القاضي له بثبوت النسب ^{فيقول} لانه لو ارث بين ان هذا
 الرجل الذي مات نكح امك هل يكون هذا وفعاق قال ان قضي القاضي بثبوت
 نسبه ثبت نسبه وبثبوت نسبه لا حاجة الى الزيادة انتهى ^{في حاله} المقترع صحة
 الاقرار الا في مسألة ما اذا قال الله على احد الف درهم وجمع بين نفسه
 وعبد الا في مسئلتين فلا يصح ان يكون العبد مديونا او سكاكيا في المثلث
 الاقرار بالجهول صحيح الا اذا قال على عبد او دارفانه غير صحيح كما في البرازية
 ثم قال على من شاة الى بقرة لا يلزمه سوء كان بعينه او لا انتهى اذا اقر بجهول
 لزمه بيانه الا اذا قال لا ادري له على سدس او ربع فانه يلزمه الاقل كما في
 البرازية اذا تعدد الاقرار بموضعين لزمه الشيان الا في الاقرار بالقتل لو قال
 قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في
 الفروج وكذا الاقرار بالجرحة فهي ثلاث كما في اقرار منية المفتي اذا اقر بالدين
 بعد البرائة لم يلزمه كما في التنازعانية الا اذا اقر لزوجته بعد هبتها له المهر
 على ما هو المختار عنده الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت ولا شبه خلافه لعدم
 قصدتها كما في مهر البرازية واذا اقر بان في ذمته لها كسوة ما فيه ففي فتاوى تاري
 الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعت
 بلا قضا ولا رضا لم يسعها للسقوط ولا سمعها ولا يستفسر المقر انتهى يعني
 اذا اقر بانها في ذمته خيل على انها بقضا او رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة
 انها بقضا رضا بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه **كتاب الصلح**

الصلح عن اقرار مع الا في مسئلتين في المستصفي الاولى ما اذا صالح من الدين
 على عبد وقبضه ليس له ان يبيعه من اخيه بل ببيان به الثانية لو تصادقا على
 ان لا دين بطل الصلح وفي الشرا بالدين لا انتهى ويزاد ما في الجمع لوصالته على
 شاة على صوفها بحرة يحسن ابو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوفي غيرهما لا يجوز
 اتفاقا كما في الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز الحق اذا اجله صاحبه
 فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاثة مسائل في شفعة الولو الحية اجل الشفع
 المشتري بعد الطلبين للاخذ صح وله الرجوع اجلت امرأة العين زوجها بعد
 الحل صح ولها الرجوع استعمل المدي عليه فانه له المدي صح وله الرجوع الصلح
 عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذا لا نزاع ويصح بعد
 حلف المدي عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدي بعد على اصل
 لم يقبل الا في صلح الوصي عزه اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة
 فانها تقبل ولو بلغ البسي فاقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كما في القضية الثانية
 ادعى دينا واقر به وادعى الا ينفاء او الا برافا فأنكر فضالحه ثم برهن عليه يقبل لان الصلح
 هنا ليس لا قننا اليمين كذا في الهادية من العاشرة ولو برهن المدي عليه على اقرار
 المدي انه مبطل في الدعوى فادعى اقراره قبل الصلح لم يقبل فان بعده يقبل ولو برهن
 على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد الصلح باطل كما في الهادية الصلح على انكار
 بعد دعوى فاسد فاسد كما في القضية ولكن في الهداية في مسائل شتى من القف
 ان الصلح على انكار جاز بعد دعوى مجهول فيلحفظ ويحل على ضاها
 من اقضه المدي لا لترك شرط المدي كما ذكر في القضية وهو توفيق واجب فيقال

الثاني كذا أصل الوارث مع الوصي له بالمنفعة صحيح لا يبيعه واصل الوارث
 مع الوصي له بخين الآية صحيح وإن كان لا يجوز بيعه وبانه في جيل الثاني
 طلب الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقترارا وطلب الصلح والبراءة عن المال
 يكون اقترارا الصلح على انكار على شيء ما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب لا إذا
 قال صلحك على كذا وأبرأك عن الباقي الصلح إذا كان عن مال بمنفعة كان
 اجارة ولو كان على خدته العبد المدي لا إذا صلح على غلته او غلة الدار فانه
 غير جائز كثره الخيل كما في الخلاصة إذا احتج الصلح عليه رجع إلى الدعوى
 إلا إذا كان محلا يقبل النقص فانه يرجع بقيمته كالقصاص والعنف والنكاح
 والخلع كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى النافع لا دعوى اجارة كما في
 في المستصبي لا يصح الصلح عن المحل ولا يستقطبه أحد القدي لا إذا كان قبل
 المرافعة كما في الخاتبة إذا صلح المحبوس ثم ادعى انه كان ملكا لم يقبل إلا إذا
 كان في حبس الوالي لان الغالب حله ظل كما في البرازية الصلح يقبل إذا كان
 والنقص إلا إذا صلح عن العشرة على خمسة كذا في القنية ادعى فأنكر فصلحه
 ثم ظهر بغيره أن لا شيء عليه بطل الصلح كما في الهادية من الماشر **كتاب المضاربة**
 إذا فسدت كان للمضارب أجر مثله أن عمل الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة
 فاسدة فلا شيء له إذا عمل كذا في أحكام المضارب إذا ادعى المضارب زيادة فالقول
 لرب المال او عكسه فله مضارب فالقول للمدعي الصحة إلا إذا قال رب المال شرطت
 لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فالقول للمضارب كما في الذخيرة
 من البيوع للمضارب الشراء إلا إذا أخذ بالشفعة فلا يملكه إلا بالنقص كما في البرازية

قوله لا أحد القدي في استثناء
 قوله لا يقطعه لا من
 قوله لا يصح الصلح

قوله في المضاربة
 ترايبها حجة أحدها
 لا يجوز إلا بالتدين الثاني
 إعلام راس المال عند العقد
 الثالث أن يكون المرح شيا
 بينهما الرابع إعلام قدر
 المرح لكل واحد من الطرفين
 أن يكون المشرط للمضارب
 من المرح لا من رأس المال

المضارب

والمضارب البيع بالنسيئة إلا إلى أجل لا يبيع إليه التجار ويملك البيع الفاسد
 لا الباطل لا يتجارز المضارب ما عينه له رب المال إلا إذا قيد عليه بسوق بخلاف
 التقيد بالبلد ولا إذا قيد بأهل بلد كاهل الكوفة فلا يتقيد بهم بخلاف المعتن
 منهم المضاربة يقبل التقيد بالوقت فتبطل بمضيته تصرف ولا كما في الهدية
 يصح نهى رب المال المضاربة إلا إذا صار المال عرضا إذا قال له أعمل براكب
 نهيه إلا إذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهى عن السفر على نهيه إلا إذا كان
 بعد الشراء **كتاب الهبة** هبة المشغول لا يجوز إلا في مسئلة
 ما إذا وهب لأب ولولده الصغيرة كما في الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحيح
 إلا إذا وهب له أمي لا تقع له تحقه موثته فان قبوله باطل ويرد إلى الواهب
 كما في الذخيرة تملك الدين من غير من عليه الدين باطل إلا إذا سلطه على قبضه
 ومنه لو وهب من ابنه ما على أبيه لها فالمقتد الصحة للتسليم ويتفرع على
 هذا الأصل لو قضى دين غيره على أن يكون الدين له لم يجز ولو كان وكلا يبيع
 كما في جامع الفصولين وليس منه ما إذا أقر الدين أن الدين لفلان وإن اسمه
 عامر فيه فهو صحيح كونه اخبار لا تملكها ويكون المقر ولاية قبضه كما
 في البرازية الهبة تكون مجازا عن الأقالبة في البيع والاجارة كما في اجارة
 الولو الجية لا جبر على الصلوات إلا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية
 العين للموصي به يجب على الوارث دفعها إلى الموصي له بعد موت الموصي مع أنها
 صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار إلى الشفيع مع أنها
 صلة شرعية ولذا لو مات الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القضا

ثم قال لا تعمل براكب

مطا
 فلهذا الدين من غير عديم الدين
 باطل إلا سلطه على قبضه

للمصدق الشهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر
تسليمه للموقوف عليه مع انفصاله محضه ان لم يكن في مقابله على والا
ففيه شائرها **كتاب المداينات ومنه مسائل**
عن الدين اذا قال الطالب لمطلوبه لا تعلق لي عليك كان ابرا عما كقول
لاحق لي قبله لا اذا طالب الدين الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا
تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كما في القية الا برأ يرتد بالرد الا في
في مسائل الاولى اذا ابرأ المختال عليه نردة لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز
الثانية اذا قال المدين ابرأني فابراه نردة لا يرتد كما في البرزخية الثالثة اذا
ابرا الطالب الكفيل نردة لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا
قبل ثم رده لم يرتد كما ذكره الزيلعي في مسائل شي من القضاء الا بر الاستوف
على القبول الا في الا بر في بدل الصرف والسلم كما في البدائع الا بر من قضا الدين
صحح لان الساقط بالقضاء المطالبة لا اصل الدين فزج المدين بما اداه اذا
ابراه برأه استقاط واد ابراه برأه استيفاء فلا رجوع واختلف فيما اذا
طلقها كذا في الدخيرة من السوء وصرح به ابن رهبان في شرح الهبة وعلى هذا
لو طلقها ببراءة عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا ابراه برأه استيفاء
وقع ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المختال المحيل بعد الحوالة بطل
ابو يوسف بناء على انها تنقل الدين وصحة محمد بن علي انها تنقل المطالبة فقط وفي
مدائيات القية لو تبرع بقضا دين عن انسان ثم ابرأ الطالب المطلوب على رجه
الاستقاط فلم يتبرع ان يرجع عليه بما تبرع به انتهى وتفرغ على ان الدين نفقني

بمثالها

بمثالها منها لو هلك الرهن بعد الا بر من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف
هذا كما بعد الا بر ذكره الزيلعي ومنها الوكيل بقض الدين اذا ادعى بعد موت
الوكيل انه كان يقضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله لا يجنبه لان يريد
لجانب الضمان على البت خلاف الوكيل بقض الدين كما في وكالة الوكيلية
هبة الدين كالابرأ منه الا في مسائل منها لو هب المختال الدين من الحال عليه
رجع به على المحيل ولو ابراه لم يرجع ومنها في الكفالة وكذلك منها توقفها على
القبول على قول خلاف الا بر ومنها لو شهد أحدهما بالابرأ الاخر بالهبة فيه
قولان قيل لا يقبل وبما في العشرين من جامع الفصولين الا بر اعز الدين فيه
معنى التملك ومعنى الاستقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط نحو ان اديت
الي عند كذا فانت بري من الباقي واذ اوتي كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط
لثاني نحو قوله انت بري من كذا على ان تؤدي الي عند كذا وانما تفرغه في
كتاب الصلح من باب الصلح عند الدين والاول يرتد بالرد والثاني لا يتوقف على
القبول ويصح الا بر عن الجهول للثاني ولو قال الدين لمدينه ابرأت احدهما
لم يصح للثاني ذكره في فتح القدير من خيار العيب ولو ابرأ الوارث مدينه
مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا فبالنظر الي انه استقاط يصح وكذا بالنظر
الي كونه تملك لان الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته
صح كما هو جوابه فيها بالاول ولو وكل المدين بابرأ نفسه قال الواح النول
نظر الى جانب الاستقاط ولو نظر الى جانب التملك لم يصح كما لو وكله بان
يبيع من نفسه واستشكل بانه عامل لنفسه وهو ابراه نفسه والوكيل من

يقول الغيرة واجبنا عنه في شرح الكفر من باب نفوذ الطلاق كل فرض جرت نفعاً
حرم ذكر المهر من سكنى المهر فبأن الرهن كما في الظاهر به وما روي
عن الإمام أنه كان لا يقف في ظل جدار مد يده فذاك لم يثبت كذا في كراهية
القول للمالك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع
شيئاً فالتعيين للدفع إلا إذا كانا من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف
جنسه ولو كان واحداً فأي شيء وقال هذا من نصفه فإن كان التعيين مفيداً
فإن كان أحدهما حالاً أو به رهن أو قبض والآخر لم يصح ولا فلا ولو
ادعى المشتري أن المدفع من الثمن وقال الدال من الأجرة فالقول للمشتري
ولو ادعى الزوج أن المدفع من المهر وقالت هدية فالقول له إلا في المهر للأكل
كذا في جامع الفصولين كل دين أجله صاجم فانه يلزمه تأجيله إلا في سبعة
الأولي القرض الثاني الثمن عند الأقاله الثالثة الثمن بعد الأقاله وهما
في القنية الرابعة إذا ما كان الدين المستقرض فأجل الدين الخامسة الشفع
إذا أخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالاً فأجله المشتري السادسة بدل
الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدين قضا للأول عليه ألف فرض فباع
من مفرضه شيئاً بالف مؤجله ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والقرض
استحق للقرض كذا في الجامع القرض لا يلزم تأجيله إلا في وصية كما ذكره قبل
الربار فيما إذا كان محجوراً فانه يلزم تأجيله كما في صرف الظهير به وفيما إذا حكم
مالي لم يرد به بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما إذا حال المقرض به على الإنسان
فأجله المستقرض به على إنسان كذا في مدائبات القنية الوكيل بالأمر إذا أرا

131
لم يصف إلى موكله لم يصح كذا في الفتاوى لا ترا يمنع الدعوى بحق قضا لا ديانة
إذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولولجية لكن في خزانة
الفتاوى الفتوى على أنه يبرأ قضا وديانة وإن لم يعلم به وفي مدائبات القنية
الحالت أنسا على الزوج على أن يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج
قبل الدفع لا يصح قال استاذنا وله ثلث جعل أحدها شراخي لمفوف من
زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية على إنسان مفها عن المهر بشي لمفوف قبل
الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة انتهى وفي الأخير
نظر تذكر في أحكام الدين من الجمع والفرق الدين المؤجل إذا قضاة قبل حلول
الأجل تجبر الطالب على قبوله لأن الأجل حق الدين فله أن يسقطه هكذا ذكره
الذليل في الكفالة وهي أيضا في الحائنة والهيأة وقد وقعت حادثة عليه
برم شرط تسليمه في بولة وقلقيه الدين بالصعيد وطلب تسليمه فيه
مسقطاً عنه مونة الحمل إلى بولاق فقصي مسألة الدين أن تجبر على تسليمه
بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح أنه لا جبر
إلا للضرورة بأن يقيم الديون بتلك البلدة وقد أقيمت به في الحادثة
المذكورة لانه وإن اسقط عنه مونة الحمل إلى بولاق فقد لا يتيسر له بر
بالصعيد إذا أقرمان دينة لفلان صح وحمل على أنه كان وكيلاً عنه وهذا
كان حق القبض للمقرض بر الدين بالدفع إلى أيهما كما في الخلاصة والبرائة
التي في مسألة هي ما إذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان ولو
لدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم

امكان حمله على انها وكيله في سبب المهر كما لا يخفى والحيلة في ان المقر لا يصح تبينه
ولا ابراه منه بعد اقراره مذكورة في الجبل منه وفي وكالة البرازيه للزوج عليها
دين وطلبت النفقة لا يقع المقاصة بين النفقة بلا رضى الزوج بخلاف
سائر الديون لان دين النفقة اضعف فصار كاختلاف الجنس فتشابه ما اذا
كان احد الطرفين حيا والاخر ميتا لا يقع التقاض بلا رضى عند رجل
وديفة والمودع عليه دين من جنس الوديعة لم يقصر قصاصا بالدين حتى
يجمعا وبعد الاجتماع لا يقصر قصاصا ما لم يحدث فيه قبض وان في يد يمين
الاجتماع بلا تجديد قبض وتقع المقاصة لحكم المقصوب عند قيامه في يد رب
الدين كالوديعة انتهى اذا تعارضت البيعة بين الدين وبيعة البراءة ولم
يعلم التاريخ قدمت بيعة البراءة واذا تعارضت بيعة البيع وبيعة البراءة
قدمت بيعة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين **كتاب الاجارة**
وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا توقف على الاجارة
فان اجازها المالك قبل استيفاء العقود عليه فالاجر له وان كان بعد فلا
وان كان بعد قبض البعض فالكل للمالك عندنا في يوسف وقال محمد الماصي
للقاصب والمستقبل للمالك انتهى الغضب يسقط الاجرة من المستاجر الا اذا
امكن اخراج القاصب بشفاعه او حامية كما في التاثير خانية والقنية التذك
من الانتفاع بوجوب الاجر لا في مسايل الاولى انه اذا كانت الاجارة فاسدة فلا
يجب الاخفقيه الانتفاع كما في فصول العاهدي وظاهره في الاسكان اخراج
الوقف يجب اجرة في الفاسدة بالتكثير الثانية اذا استاجر دابة للركوب

خارج المهر فجلسا عنده فلا اجر كما في الثانية بخلاف ما اذا استاجر للركوب في
المهر فجلسا عنده ولو ركبها الثالثة استاجر ثوبا كل يوم بدائق فامسكه
سنتين من غير لبس لم يجب اجرا بعد المدة التي لو لبسه لخرق كما في الخلاصة
وتفرغ على الثانية انها لو هلكت في زمان امسكها عنده يضمن الا ان المالك يجب
الاجر لم يكن ما ذونا في مساكنها بخلاف ما اذا استاجرها للركوب في المهر فماتت
بعد امسكها كما في ذوق الكرماني في الزيادة في الاجرة من المستاجر من غير
ان يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم يبرح والحط والزيادة في المدة
جائز وان زيد على المستاجر فان في المالك لم يقبل مطلقا كما لو رخصت
وهو شاعل المال اليدين بعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة
اجرها والناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوعها صححة باجرة
المثل فاذا ادعى رجل انها بعين فابحش رجع القاضى الى اهل البصر والامانة
فان اخبروا انها كذلك فصحتها والواحد يمين عندها خلافا لمحمد كما في وصايا الخا
وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة المثل كما في
انفع الوسائل والا فان كان اضرا را وتقتا لم يقبل وان كانت الزيادة اجرة
المثل فاختار قبولها فيفسخها التولي ويضمنه القاضى وان امتنع المتولي
ففسخها القاضى كما حرره في انفع الوسائل ثم يوجرها ممن زاد فان كانت دارا
او حائوتا عرضها على المستاجر فان قبلها فهو لاحق وكان عليه الزيادة من وقت
قبولها الا من اول المدة وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضرا فلا بد من البرها
عليه وان لم يقبلها اجرها المتولي وان كانت لرضا فان كانت فارغة عن المهر

نكالدار وان مشغولة لم تصح اجارة الغير صاحب النهر مع كل من تضر الزيادة من
 وادها على المستاجر لما الزيادة على المستاجر بعد ما بنا او غرس فان كان المستاجر
 مشاهرة فانها تخرج لغيره اذ افرغ الشريان لم يقبلها والباقي يملكه الناظر بقيته
 يستحق القلع للوقت او يصبر حتى يخلص بناؤه فان كانت المدة باقية لم تخرج
 لغيره وانما يضم عليها الزيادة كالزيادة وهما زرع واما اذا زاد اجر المثل في نفسه
 من غير ان يزداد احد المتولين فصحتها وعليه الفتوى والمصلحة كان على المستاجر
 المسمى كما في الصفري هذا ما حرره في هذه المسئلة من كلام مشايخنا اذ افسخ
 العقد بعد تحويل البديل صحى كان العقد او فاسد فللمحل حبس البديل حتى
 يستوفي البديل ذكره الزلمي في البيع الفاسد مصرحاً بان للمستاجر حبس
 العين حتى يستوفي ما عجله ولا يخالفه ما في اخراج ارات الوالدية لانه
 فيما اذا كانت العين في يد المجر وما ذكره الزلمي انما هو في ما اذا كانت في يد
 المستاجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين الاجارة
 عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا اوقفت على استهلاك عين كالاكتساب
 فلصاحب الورق فسخها بلا عذر واصله في المراجعة لو البذر الفسخ دون
 العاقل من اعدارها الجوزة لفسخها الدين على المجر ولا وفاله الا من ثمرها
 فله فسخها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة المعلقة تستغرق تمام الاصح
 الاستيجار لمن يقين عليه الفحل كفسل الميت وحمله ودفعه والاجاز
 صح استيجار قلم بيان الاجر واحدة اجر الفاصب ثم ملك نفذت
 استاجر ارضاً لوضع شبكة الصيد جاز وكذا استيجار

طريق للمروان بين المدة استاجر مشغولاً وفارغاً صح في الفارغ فقط اجرتها
 المستاجر من المجر لم يفسخ استاجر نصراً في مسأله للخدمة للمجر ولغيره جاز
 كالاستيجار لكاتب الفنا او لبايعة او كنيسة استاجره ليصيده او لحيث
 جاز ان وقت استاجرت زوجها لغيره جازها للمجر استاجر شاة لا رضاع
 ولده او جدي له لم تجز الي باي ستم لم تجز اضافة الاجارة الى منافع الدار
 جازة دفع دارة الى اخر ليرمها ولا اجر عليه فهي عارية المستاجر فاسداً
 اذا اجر صحى اجازت وقيل لا استاجر داهم ليعمل فيها كل شهر بكه افنى فاسدة
 ولا اجر وضمنها ولو ليرينها اجازت ان وقت ولا يجوز اجارة الشجر والكبر
 باجر على ان يكون الثمرة وكذا البان الفهم وضونها ولو استاجر الشجر بطلقاً
 قال خواهر زاده ليقابل ان يقول بالجواز وينصرف الى شدة الثياب عليها
 او الدابة وبعبارة لان النفقة المقصودة منها الثمرة دفع غرلاً الى حاكم
 ليعسجه بالنصف بطلت كاستيجار الخاب للقرارة مطلقاً يفسدها
 الشرط كاشراط اطعام العبد وعلف الدابة وتطبيع الدار ومرة ان يطبق
 الباب وادخال جذع في سقفها على المستاجر لا يجوز الاستيجار الا ستيفاً
 الحد والقصاص استعان برجل في السوق ليبيع متاعه وطلب منه اجراً
 فالقيمة لها دهم وكذا الوا دخل رجل في خانوته ليعمل له استاجر شاة لينتفع
 خارج المصراً فاسخ برقي المصراً فان كان ثوباً وجب الاجر وان كان دابة لا
 ساقتها ولم يركبها فعليه الاجر لا بعذرهما الاجير الكاتب اذ الخطأ في البعض
 فان كان الخطأ في كل ورقة خيران شاة اخذوا واعطاه اجر مثله وان شاة

تركه عليه واخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط اعطاه بحسابه من الشيء
استخدمت بعد مجدها وجب الاجر وقيمتها لو هلك حمل احد الاجيرين فقط
فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلهما بل النصف قصر الثوب المجود فان
قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يتحقق لغيره اجرا التفصيل
بلاخططة الصيرفي باجراد اظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض
حسابه دفع المجر له الفتح فلم يقدر على الفتح لصاحبه ان امكنه الفتح فلا
كلفه وجب الاجر والا فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتها فلا اجر
من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا
فدله فله اجر المثل للشيء لاجله وفي السير الكبير قال امر السرية من دلتنا على
موضع كذا فله كذا يصح ويقين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الدرر
وظاهرة وجوب المسمى والظاهر وجوب اجر المثل اذا اعتد اجارة هذا
مخصص لسلك الدلالة على العموم كونه بين الموضع اجارة النادي والسماء
والحمام ونحوها جارية للحاجة السكون في الاجارة مبي وقول قال الرعي الاخي
بالسمي وانما ارضي بكذا فكت المالك فرعي لزمه وكذا لو قال للسكن اسكن
بكذا والا فانتقل فمكن لزمه ما سمي الاجرة للارض من كالحراج على القيد فاذا
استاجرها للزراعة فاصطلم الزرع انة وجب منه ما قبل الاصطلام وسقط ما
بعد لا يلزم الكاري الذهب معها ولا ارسال غلام معها وانما يلزمه الاجر بخليتها
استاجر حفرة من عشرة في عشرة ومن العن حفرة في خمسة كان له ربع الاجر
لان العشر في العشر اية الخمسة في الخمسة خمسة وعشرين فكان له ربع العمل اجرة

فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلهما بل النصف قصر الثوب المجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يتحقق لغيره اجرا التفصيل بلاخططة الصيرفي باجراد اظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض حسابه دفع المجر له الفتح فلم يقدر على الفتح لصاحبه ان امكنه الفتح فلا كلفه وجب الاجر والا فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتها فلا اجر من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا فدله فله اجر المثل للشيء لاجله وفي السير الكبير قال امر السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويقين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الدرر

فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلهما بل النصف قصر الثوب المجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يتحقق لغيره اجرا التفصيل بلاخططة الصيرفي باجراد اظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض حسابه دفع المجر له الفتح فلم يقدر على الفتح لصاحبه ان امكنه الفتح فلا كلفه وجب الاجر والا فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتها فلا اجر من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا فدله فله اجر المثل للشيء لاجله وفي السير الكبير قال امر السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويقين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الدرر

لحفر حفرة فدفن فيه غير ميت المستاجر فلا اجر له بع كذا وكذا كذا افان له
اجر المثل متى وجب اجر المثل وجب الوسط منه اكثرها بما يتكاري الناس ان
متفارا لم يصح ولا صحته وادري لك هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة فرك
بغير شيء فاسدة لا عارية للاجير الخاص امين لا يصح الا بالقيدي والقصار
على الاختلاف في المشترك ومحلله عند عدم اشتراط الضمان عليه امامه
فيضمن اتفاقا المستاجر اذا بني فيها بلا اذن كان بليين فله رفعه وان يتراها
فلا لاحمان على الحامي والنيابي لا يضمن به المودع تصد اجارة الحمال
يطعام معين بيان المد وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط الحامي ان اجر
من التقطيل محطوط عنه صحيح لا ان يحط كذا ويصدق بشرط كون مونة
الرد على المستاجر بشرط خراجها ارضها على المستاجر وبردها لمكون
اجرة حمال حطة الفرض على من استاجر الا اذا استاجر المقرض باذن
المستقرض امتنع الاجير عن العمل في اليوم الثاني اجرة نزع بيت الخلد
لا يجب على المجر ولكن يجبر الساكن للمعب وكذا اصلاح الميراث وتطيين
السطح ونحوها لان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه واخراج تراب المستاجر
عليه وكما سته وزيادة لا تغريغ بالبيعة رد المستاجر على المجر واجب في
مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى اذا انقضت انقضت الثانية الاجارة
من المستاجر واستاجر المجر لا يقع ولا تنقض الاولى النقصان على اجر المثل
في الوقف اذا كان يسير اجارها ثم اجارها من غيره فالثانية موقوفة على اجارة
الاول فان ردها بطلت وان اجارها فالاجرة له استاجر له لعل سنة فبني نصفها

فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلهما بل النصف قصر الثوب المجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يتحقق لغيره اجرا التفصيل بلاخططة الصيرفي باجراد اظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض حسابه دفع المجر له الفتح فلم يقدر على الفتح لصاحبه ان امكنه الفتح فلا كلفه وجب الاجر والا فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتها فلا اجر من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا فدله فله اجر المثل للشيء لاجله وفي السير الكبير قال امر السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويقين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الدرر

فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلهما بل النصف قصر الثوب المجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يتحقق لغيره اجرا التفصيل بلاخططة الصيرفي باجراد اظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض حسابه دفع المجر له الفتح فلم يقدر على الفتح لصاحبه ان امكنه الفتح فلا كلفه وجب الاجر والا فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتها فلا اجر من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا فدله فله اجر المثل للشيء لاجله وفي السير الكبير قال امر السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويقين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الدرر

فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلهما بل النصف قصر الثوب المجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يتحقق لغيره اجرا التفصيل بلاخططة الصيرفي باجراد اظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض حسابه دفع المجر له الفتح فلم يقدر على الفتح لصاحبه ان امكنه الفتح فلا كلفه وجب الاجر والا فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتها فلا اجر من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا فدله فله اجر المثل للشيء لاجله وفي السير الكبير قال امر السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويقين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الدرر

فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلهما بل النصف قصر الثوب المجود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يتحقق لغيره اجرا التفصيل بلاخططة الصيرفي باجراد اظهرت الزيادة في الكل استرد الاجرة وفي البعض حسابه دفع المجر له الفتح فلم يقدر على الفتح لصاحبه ان امكنه الفتح فلا كلفه وجب الاجر والا فلا اجرت دارها من زوجها ثم سكتها فلا اجر من دلي على كذا فله كذا فهو باطل ولا اجر لمن دله ان دلتني على كذا فله كذا فدله فله اجر المثل للشيء لاجله وفي السير الكبير قال امر السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويقين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في الدرر

لا يعمل فله الفسخ تفسخ الاجارة بمت الموت المجرع العاقد لنفسه الا لضرورة مكنونه
 في طريق مكة ولا فاضي في الطريق ولا سلطان نصبي الى مكة يرفع الامر الى القاضي
 ليفعل الاصلح لليت وللورثة فيخرجها له ان كان امنا ان يبيعها بالقيمة
 فان رهن المتاجر على قبض الاجرة للاياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل
 البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير
 في اثنا المدة بخير فان فسحها فله ان يجرها معني وان اجازها فلا جركه للولي
 ولو بلغ اليتم في اثنا المدة لم يكن له فسح اجارة الوصي الا اذا اجر اليتم نفسه فله
 فسحها اجر العبد نفسه بلا اذن ثم اعتق نفذت وما عمل في رقه فله ولا وفي
 عتقه له ولو مات في خدمته قبل عتقه ضمنه مرض العبد واباقه وسرقته
 عذر للمتاجر في فسحها وكذا اذا كان عمله فاسدا لا اعدم حقه ادعي نازل
 الخان ودخل الحمام وساكن المعدل استقلال الفصيص لم يصدق والاجر واجب
 اختلاف صاحب الطعام والملاح في مقداره فالقول لصاحبه وياخذ الاجر بحسبه
 الا ان يكون الاجر مسما له اختلفا في كون مشغولة او فارغة يحكم الحال اذا اختلفا
 في فسحها وفسادها فالقول لدعي الصحة قال الفضلي الا اذا ادعي المجرع ان كانت
 مشغولة بالزهر وادعي المتاجر انها كانت فارغة فالقول للمجرع كافي اجارة الزايرة
 اجرها المتاجر باكثر مما استاجر له تطيب الزايرة وتصدق بها الا في سبيلين ان
 يوجرها بخلاف جنس ما استاجر وان يعمل باملاكها كما في الزايرة اختلفا في الحبس
 والاجر والغلق والمزاب فالقول لصاحب الدار الا في الدين المصنوع والباقي الاجر
 وللجنس وللذئع المصنوع فانه للمتاجر **كتاب الامانات من الوديعه والحائنه**

قوله الا اذا اجر اليتم
 نفسه بنصب اليتم
 ونفسه كوكيد

قوله ادعي نازل الخان
 يعني اذا نزل الخان
 لسكنى الخان او غاصب
 له خول الحمام فلا يصدق
 به دعواه ذلك
 ولو خذ منها اجير

قوله ادعي نازل الخان يعني اذا نزل الخان لسكنى الخان او غاصب له خول الحمام فلا يصدق به دعواه ذلك ولو خذ منها اجير

وغيرها الامانات تنقلب مضنوية بالموت عن تجهيل الا في ثلاث النواظر
 اذ امان مجهول اموال التامى عنه من اودعها والسلطان اذا اودع بعض
 الضمنية عند الفارزي ثم مات ولم يبين عند من اودعها هكذا في قاضي قاضيان
 من الوقف وفي الخلاصة من الوديعه وذكرها الولولي وذكر من الثلاثة احد
 المتعارفين اذ امانات ولم يبين حال المال الذي في يده لم يذكر القاضي فصار
 المستثنى بالتلفيق اربعة وذوت عليها مسائل الاول الوصي اذ امانات مجهول لما
 وضعه مالكة فلا ضمان عليه كافي جامع الفصولين الثانية الاب اذ امانات مجهول
 مال ابه ذكره فيها ايضا الثالثة اذ امانات الوارث مجهول ما اودع عند مورثه
 الرابعة اذ امانات مجهول لما ألزج في بيته الخامس اذ امانات مجهول لما وضعه
 مالكة في بيته بغير علمه السادس اذ امانات الصبي مجهول لما اودع عند محجور
 وهذه الثلاثة في تلخيص الجامع الكبير للخللاطي فصار المستثنى عشرة وتيدا
 تجهيل الغلة لان الناظر اذ امانات مجهول لئال اليدين فانه يضمنه كذا في الثانية
 ومعنى موته مجهول ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلم
 فان يتبينها وقال في حياته رددها فلا تجهيل ان برهن الوارث على قتاله
 والا لم يقبل قوله فان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل ولذا قال في الزايرة
 والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا لم يعرف الوارث الوديعه اما اذا عرف
 الوارث الوديعه والمودع يعلم انه يعلمها ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال
 الوارث انما علمها فانكر الطالب ان فسرها وقال هي كذا وكذا وهلك صدق
 انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها دينيا في تركه وكذا الوادعي الطالب بالتجهيل رادعي

علا الوقف والقاضي
 اذ امانات مجهول

قوله بغير علمه صوابه بغير علمه

القتبة

τ_f

إلا إذا أتت له وقفاً في البرازية لوجعل للكيل اجزاء المصحح وذكر الزلمي
 ان الوديعة باجر مضمونة وفي الصيرفية من احكام الوديعة باجر مضمونة
 وفي الصيرفية من احكام الوديعة اذا استاجر المودع المودع صح خلا
 الراهن اذا استاجر المهرين به كالامين ادعى ايصال الامانة الى المستجر
 قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف الى الوثوق
 عليهم وسواء كان في حياة مستحقها او بعد موته الا في الوكيل يقبض الدين
 اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الابنية
 بخلاف الوكيل يقبض العين والفرق في الولولية القول للامين مع العين
 الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خافت الظاهر
 وكذا المتولي اذا اخلط بعض اموال الناس ببعض الامانة بماله فانه ضامن
 فالمودع اذا اخلطها بماله حيث لا يتميز ضمنها ولو اتفق بعض فردة وخطاه
 باضمنها والعالم اذا سال الفقير شيئا واخلط الاموال ثم دفعها ضمنه لا ربا
 ولا تجزئهم عن الزكاة الا ان ياتر الفقير الا بالاحذ والمتولي اذا اخلط اموال
 اوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضى والسما راذا اخلط اموال
 الناس واثنان ما باعه ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصي
 اذا اخلط مال القيمة ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضى اذا اخلط
 ماله بمال غيره او مال رجل بال رجل اخر والمتولي اذا اخلط مال الوقف بمال نفسه قبل
 يضمن ولو ائلف المتولي مال المتولي مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة برأه
 انفاقه في التعمير وان يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضى من يأخذه منه ببرأ

ثم ردة عليه الا ين اذ اهلك الامانة عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شي
 عليم فذلك كذا في الولولجية والبرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شي من
 كسبه وارده وهلك عند المودع فانه يضمن لكونه مال المولى مع ان للعبد
 يد امتهرة حتى لو اودع شي وغاب ليس للمولى اخذ الماذون له في شيء كاذبه
 امانه وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عن مسئلتان المودع اذا ان لانسان
 في دفع الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت بنية بعد الهلاك فلا ضمان
 على المودع والمصحح تضمن الدافع كما في جامع الفصولين الثانية مما مشترك
 بين اثنين اخر كل منهما حصته لم يجر له ثم اذن لهما المتاجرة بالعمارة ففتر
 لارجوع المتاجر على الشريك الساكن والوعمرا احد الشرطيين للحرام بلا اذن شريكه
 فانه يرجع على شريكه بخصته كذا في اجارة الولولجية لا يجوز للمودع النفع بعد
 الطلب الا في سائل لو كانت سيفا فطلبه ليضرب به ظمرا ولو كانت كتابا فيه اقرار
 بحال لغرة او قبض كما في الخانية المودع اذا ازال التقديري زال الضمان الا اذا كان
 الا بداع سوتقا فتقديري بعد ثم ازاله لم يزل الضمان كما في جامع الفصولين المودع
 اذا اجمدها ضمن الا اذا هلك قبل النقلة كما في الاجناس الوديعة امانة الا اذا
 كانت باجر فضمنونة ذكره الزيلعي وتقدمت للمعبر ان يسترد العارية متى شا
 الا في سائل لو استعار منه الارض او ولد وصار لا يخذ الا ان يملكه الرجوع للرد
 فله اجر المثل الى القطام ولو رجع في ذر من العاري قبل المدة في مكان لا يقدر على
 الشراء والكمراء فله اجر المثل وهما في الخانية وفيما اذا استعار من رجل للزراعة
 وزرعها لم يؤخذ منه حتى يحصد ولو لم يوقت وتم ترك باجر للزراعة ردة العارية

فلو المودع اذا اذن
 هذا أولى المستثنى

على المستعير لا في عارية الرهن كما في المبسوط تحليف الاثمين عند دعوى الرد
 والهلاك قيل لنفي التهمة وقيل لا نكارة الضمان ولا يثبت الرد بميمنه حتى لو
 ادعى الرد على الوصي وخلف لم يضمن الوصي كذا في رديعة المبسوط لو رد الوديعة
 الى عيبد بها لم يبرأ سوى ان كان يقوم عليها الا هو الصحيح واختلف الا في اذ اذا
 ردها الى بيت مالها او الى من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث
 بلا امر القاصي ضمن ان كانت مستفزة بالدين لم يكن مؤمنا ولا فلا فلا
 اذا دفع لبعضهم ولو قبض المودع بها من المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ
 مدين الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ادعى المودع دفعها الى
 ماذون مالها وكذبه فالقول له في برأته لا في وجوب الضمان عليه الماذون
 له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونة
 كالغصب والدين كما في فتاوى قاري الهداية ومن الثاني ما اذا اذن المودع
 للمتاجر بالتعير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في احكام العمارة من العمادي
 استاجر بعير الى مكة فهو على الذهاب دون المجي ولو استعار بعيرا فهو عليه ما كذا
 في اجارة الولولجية وفي وكالة البرازية المستبضع لا يملك الا بضاعة ولا يداع
 ولا بضاعة المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشية حتى اذا دفع اليه ثوبا وقال
 اشتر لي به ثوبا صح كما اذا قال اشتر لي به اي ثوب شئت وكذا الودع اليه بضاعة
 وامره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا ان المضاربة يملك البيع
 والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح او نص على
 ذلك انتهى العارية كالاجارة تنفسح موت احدها كما في المنية القول للمودع

اي على المان وكن
 ايه حوى

فيه عوى الرد والهلاك لا اذا قال مرتين يدفعها الى فلان فذفعها اليه وكذب
 ربا في الامر فالقول لربها والمودع ضامن عند اصحابنا خلافا لابن ابي ليلى كذا
 في آخر الوديعه من الاصل لمحمد المودع اذا قال لا ادري ايكما استودعني رادعا
 رجلا ن رايان يحلف لهما ولا بينه يعطيهما لهما نصيبين ويضمن مثلها بينهما لانه
 اتلف ما استودع بجهله مات رجل وعليه دين وعندة ودية تغير عينها فجميع
 ما ترك بين الفرياصاحب الوديعه بالخصص كما في الاصل ايضا **كتاب**
الحجر والمأذون الحجر عليه بالسفه على قولها للفتى به كالصغير في جميع احكام
 الا في النكاح والطلاق والعاق والاسيلة والتدبير وجوب الزكاة والحج
 والعبادات وزوال ولاية ابيه وحده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاطلاق
 وفي صحة رصاياه بالقرب من الثلث فهو كالبالغ في هذه وحكمه كالصغير في الكفارة
 فلا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح ولا يخرج به غم أو يصوم
 طه وتمامه في شرح ابن وهبان واما اقراره في التنازع خائفة انه صحيح عندي
 خيفة لا عندهما انتهى يعني بانه على الحجر بالسفه الصبي الحجر عليه بواحد ما نقله
 فيضمن ما اتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقبة الا في سائر الواتلف اقره
 وما اودع عندة بلا اذن وليه وما اعمر له وما بيع منه بلا اذن ويستثنى من
 ابداعه ما اذا اودع صبي محجور مثله وهي ملك غيرها فلما لم تضمن الدافع ولا اخذ
 قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات ابداع الصبي قلت لا اشكال
 لانه انما تضمن الصبي للتسليم من مالها وهذا لا يوجد كما لا يخفى الاذن في
 التجارة اذن في الاجارة وعكسه هكذا في السراجه لا يصح الاذن للابن والمفتو

في قوله
 ما اتلفه من المال
 واذا قتل فالدية
 على عاقبة الا في
 سائر الواتلف اقره

الحجود ولا بينه ولا يصير محجورا بها على الصحيح اذن لصدة ولم يعلم لا يكون اذنا
 الا اذا قال بايعوا عبدي فاني قد اذنت له في التجارة فبايعوه وهو لا يعلم خلا
 ما اذا قال بايعوا ابني فاك له اجر نفسك ولم يقل من فلان اودع ثوبي ولم
 يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كما في الخائفة ولا مر بالشر كذا في الواليج
 فاقوال اشترى ثوبا ولم يقل من فلان ولا للبسر كان اذنا وهي حادثة الفتوى
 فلتحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضار بما في نوع
 واحد فاذن لعبد الضاربة فانه يكون ما ذونا في ذلك النوع خاصة وقال
 السرخسي الاصح عندنا التميم كما في الظهيرة اذا راي المولى عبده بيع وشتر
 فسكت كان اذنا الا اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرة السفه اذا
 زوجت نفسها من كفوف صح فان قصرت عن مهر مثلها كان للمولى الاعتراض
 ولو اختلفت من زوجها على مال وقع ولا يلزم ولا يصح اقرار السفه ولا
 الاشهاد عليه ولو دفع الوصي المال الى اليتيم بعد بلوغه سفيها ضمنه ولو لم
 يحجر عليه واذا حجر القاضي على سفه فاطلقة اخرجها اطلاقه لان الحجر ليس
 بقضا ولا يجوز لثالث تنفيذ الحجر الا لو خلافا للخصان وتنف الحجر عليه بالسفه
 باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي نصحة البلخي وابطله ابو القاسم
 يصير السفه محجورا عليه بالسفه عند الثاني ولا بد من حجر القاضي ولا يرتفع
 عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا لمحمد بنهما ولا يشترط حضرته
 لصحة الحجر عليه كما في خزائنة المفتين ووقفت حادثة حجر القاضي على سفه
 ثم ادعى الرشيد رادعي خصمه بقاء على السفه وبرهنا فلم اريها نقلا صرحا

الاول اذا كان الامر سلطانا **الثانية** اذا كان سولي للمأثور **الثالثة** اذا كان
 المأثور عبد الغيرة كما اذا امر عبد الغيرة بالابق او يقتل نفسه فان الامر يصح
 الا اذا امر بانلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان
 الذي يقره المولي يرجع به على امره **الرابعة** اذا كان المأثور صبيا كما اذا امر
 صبيا بانلاف مال الغيرة فالثقله ضمن الصبي ويرجع به على الامر **الخامسة** اذا
 امره بخفض باب في حائط الغيرة فالحضانة على المأثور ويرجع به على الامر فانه
 في جامع الفصولين لا يجوز النصف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسألة
 في السراجية يجوز للولد والوالد الشراعن مال الميراث ما يحتاج اليه بغير اذنه
والثانية اذا انفق المودع على ابوي المودع وكان في مكان لا يمكن استطلاع
 رأي القاضى لم يضمن استحسانا **الثالثة** مات بعض الرفقة في السفر فباعوا
 قاشه وعدته ومهروا بثمنه وردوا البقية الى الورثة او اغنى عليه فانفقوا
 عليه من ماله لم يضمنوا استحسانا وهي واقعة اصحاب محمد ذكره الزبيدي
 في اخر النفقات ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح شاة قضاب
 شاة الرضمن ذبح اضحية غيره بلا اذنه في ايامه لم يضمن اطلقه في الاصل
 وقيدة بعضهم بما اذا اضمحها للذبح وكذا الورضع قد راعى كائون فيه لحم
 ووضع الخطب فلو قد غيرة وطبخه وكذا الوطن برأ جعله في زورق وربط
 تخارساته وكذا الوحمل حمليه الساقط في الطريق فتلط وكذا الواعانة في دفع
 الحرق فالكسرت وكذا الوثخ فحصة الارض فسفها حين شد صاحبها
 ومنها اجرام رقيقه لا عناية وسقى أرضه بعد بذل الزرع وليس بها مال

الشاة بعد تعلقها للتفاوت والكل من كتاب الرضى من جامع الفصولين المباشر
 ضامن وان لم يمتعه والمقتسب الا اذا كان متقدا فلورى سها من ملكه فاص
 انسانا ضمنه ولو حضر يرا في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه
 ولو امر صنعت الكبيرة الصغيرة لم يضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعذر الافساد
 بان تعلم بالنكاح ويكون الارض مفسدة له وان يكون لغير حاجة والجهل
 عندنا معتبر لدفع الفساد كما في ارضاع الهداية المقار لا يضمن الا في مسائل اذا
 جحد المودع واذا باعه الفاضل وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضا
 كما في جامع الفصولين منافع الضيب لا تضمن الا في ثلاث مسائل مال اليقيم ومال
 الوقف والمعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك وعقد كبيت
 سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدهما بالظنية بدريت
 اذن الاخر سوا كان موقفا للسكنى والاستغلال فانه يوجب الاجر ويستثنى
 من مال اليقيم مسألة سكنت امه مع زوجها في دارة بلا اجر ليس لها ذلك ولا
 اجر عليها كذا في وصايا الفقيه لا تقير الدار معدة له الا باجازه الما تقير
 معدة اذا بناها لذلك واشترها له وباعداد البائع لا تقير معدة في خواشني
 الفاضل اذا اجروا فقة مضمونة من مال وقف او يتم او معدة للاستغلال
 نفلى المستاجر المسمى لا اجر المثل ولا يلزم الفاضل اجر المثل انما يرد ما قبضه
 من السكنى بتأويل عقد كعيني الميراث لو استاجرها سنة باجر معلوم فسكنها
 سنين ودفع اجرتها ليس له الاسترداد والخروج على الاصول تقتضي ان له
 ذلك ان لم تكن معدة لكونه دفع ماله ليس بواجب فيسترد الا اذا دفع على

منافع المعد للاستغلال

وجه الهبة فاستهلكه الموراجر الفضولي دارا موقوفة وقبض لا جرح الموراجر
عن الهبة إذا كان ذلك الموراجر يريده إلى الوقف أجرها الفاصب ورد أجرها
إلى المالك تطيب له لأن أخذ الأجرة إجارة اللحم بقي قال الفاصب صح فإن هلك
قبل التضيعة ضمن وأن بعده لا أجر بقي وكذا الفهم أمر أن ينظر الحاشية
تنظر في الدارين من نفعه ضمن نقصان الخلل الحطب إذا كسر الفاصب
فاحتسب لا يملك ولو كسر الموهوب له لم ينقطع الرجوع عشر في رقب انسان
وضعه في الطريق ضمنه إلا إذا وضعه بغير ضرورة الأرضان عليه بالأمر
الأي ثلاثة فيما إذا كان الأمر سلطانا أو مولى للموراجر وكان الموراجر عبد الغير
أمر بالتلاف مال غيره فأنلف كان الضمان على السيد ويرجع به على أمره كما في جامع
الفضولين وزدت رابعا ما إذا مر لأب ابنه كما في القنية لا يجوز دخول بيت
انسان إلا بأذنه إلا في الغزو كما في مية للفتى وفيما إذا سقط ثوبه في بيت
غيره وخاف لولا علمه أخذه كما في الودعة حفرة قد دفن فيه أخرا متا فهو على
ثلاثة أوجه فإن كان أرض مملوكة للمحار فملك البني عليه وأخرجه
وله التسوية والزرع فوقها وإن كان في أرض مباحة ضمن المحار قيمة
حفرة من دفن فيه وإن كان في أرض موقوفة لا يكره أن كان في الأرض معة
لأن المحار لا يدري بأي أرض يموت هكذا ذكر والفروع الثلاثة في
الواقعات الحاشية من الوقف ينبغي أن يكون الوقف من نيل المباح
فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته على الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورنا
في أرض مملوكة فملك المحار وفي مباحة فله تضمين قيمة الحفر

كتاب الصيد والذبايح والأخية الصيد ساج لا للتلميذ أو

حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فأنخذ حرفة كصايد السمك حرام وأسان
ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وما قبل البيع والهبة
ونحوها وخلاته ملك الوارث فالأول شرطه خلوه المحل عن الملك فلو استولى
على خيط غيره من المفارقة لم يملكه ولا يحل للمفتش ما يجد بلا تعريف ولو أرسل
انسان يملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فله أخذه بعد أن
تشور الرمان الملقاة لكن الحار انه يملك تشور الرمان ولو ألقى بهمته المينة
بخارج حلحها وأخذ جلد لها فلها لك أخذه فلو ديفه ما زاد الذبايح أن كان
بأله قيمة والاستيلاء فلهان حقيقي وحكي فالأول بوضع اليد والثاني بالتمسك
فإذا نصب الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما إذا نصبها للجفاف وإذا نصب
القطاط فتعقل الصيد به ملكه ولو نصبها له فتعقل بها فأخذة غيره فإن
الأول لو كان بحيث لو مديدة أخذه ملكه فبأخذة من الثاني والأول لو حفر
بئر الصيد الذباب وغاب فقدم آخر مية لصيدها فوقع الذباب في البئر فهو لحافه
وما تعقل في أرضه فهو له وإن لم ينهاها لأنه من أزالها فخلط الخل والبطي
إذا تكس أو بأرض الصيد فأنه لا يكون لصاحبها إلا بالتمسك ما لم يكن نذرا
منه بحيث لو مديدة لأخذ ولو وقع في حجره من النثار شي فأخذة غيره فهو
للأخذ إلا أن يهي حجره له وأما الثاني فشرطه وجود الملك في المحل فلا يجوز
بيع ضرته القاصر والغايض لعدم الملك لا تحل في بيعه الجرمي أن كان أبوه
سبيا وإن كان جبريا حلت سمكة في فم سمكة فإن كانت صبيحة حلا

الملك

ولا لادلائها مستندة وان وجد فيها ذرة ملكها حلالا ومن وجد خاتما اردنيارا
مضروبا لا وهو لفظ له ان يصرفها على نفسه بعد التبرع ان كان محتاجا وكذا
اذا كان غنيا عندنا ارسلت السمكة في الماء الخمس فكبرت فيه لا بأس للمحال
وتحل كلها اذا كانت بجروحة طافية اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في
الماء وقبضها كذلك كانت سمكة فابتلعها فالمبتلعة للبايع والمشدودة
للمشتري فان كانت المبتلعة هي المشدودة فهي للمشتري قبضه الاول ذبح لقدر
الامير او واحد من العظماء يحرم ولو ذكر الله تعالى وللضيف لا الشرع على
الامير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس جاز العضو المنفصل من الحي كمينه
الا من مذبح قبل موته فيحل كله من المالك كذا في منية المني **كتاب**
الحظر والباحة ليس زمانا زمان اجتناب الشبهات كما فيه من الخائفة والتخبر
القتل حرام فلا يجوز اعطاء الزبوف لداين ولا بيع العروض المغشوشة ببيان
الا في شر الامير من دار الحرب والثانية في اعطاء الجعل لجورله اعطاء الزبوف
والستوقه وهما في واقعات الحاسي من شر الامير الفتوى في حق الجاهل
بمخرجه الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخانية للمرة شقدي في الاموال
مع العلم بها الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمته من
الخانية وقيدة في الظهيرية بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يدغرة نسق
الا اذا كان دايعا وشرف كذا في مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل
ولا يبر تحت ذي الشرف بكثرة معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته اذا كان
الزوج لا يصلي لم يكفر للمرة معاشرته كذا في تقفات الظهيرية بالخلف في الوعد

الكل

حرام كذا في ائمة الذخيرة وفي الفقيه وعنده ان يائيه فلم يائيه لا يائيه ولا يلزم الوعد
الا اذا كان معلقا كذا في كفاية البرازية وفي بيع الوفا كذا في النسخة استعمال القيمة
بلا اجر حرام ولو لاجنيه ومعلمه لالامه وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار شريكه
كذا في الفقيه ليس للحرب الخالص حرام على الرجل الا لدفع قتل او حيلة كذا في الحداد
من غايه البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فله حرم عليه
فعله بولده الصغير فلا يجوز ان يقيه خيرا ولا ان يلبسه خيرا ولا ان يخصب
بده نخا او رجله ولا اجلاس الصغير لفايط او يول مستقبلا او مستقبلا
بالاجنبية حرام الا للملازمة مدبونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت
عجوزا شوها وفيما اذا كانت عليها حائل في بيت الخلوة بالحرم مباحة الا اذا
من الرضا والصرح الشابة من مات على الكفر ابيع لعنه الا والذي رول
الله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى احيها له حتى امن به كذا في مناقب
الكرم رجا سماع القران ائوب من قرانه كذا في منظومة ابن وهبان كذا
كتاب الرهن ما قبل البيع قبل الرهن الا في ربيعة مع الشارع
جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه
بيع المعلق عنه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطار
لا يجوز رهن البناء بدنه الارض واذا اجرة الرهن لا يطيب له الاجراءن الرهن
للمرء في الاجارة فاجر مزج عن الرهن ولا يعود الاجراءن الرهن عند
التاجر على دين له صح وانشئت اباح الرهن للمرء كل الثمار كلها لم يضمن
بائع الرهن من زيد ثم باعه من المرء من انفسه الاول يكفر بالرهن لا اشاع بالرهن

بالاذن الرهن واذا اذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة رهنه على
 دين سرعود تدفع له البعض وامتنع لا يجبر لا يبيع القاضى الرهن بغيره
 الراهن المقبوض على سؤم الرهن اذا المرهين المقدار ليس بضمون في الاصح
 الاجل في الرهن يفسد الوارث اذا عرف الرهن لا الرهن لا يكون لقطة بل
 تحفظها الى ظهور المالك القول المنكرة مع المين وفي تعيين الرهن وفي مقدار
 ما رهن به اختلف الراهن والمرهين فيما يباع به العدل المرهين فالقول للمرهين
 وان صدق العدل الراهن كما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد هلاكه ولو مات
 في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمنثل الدين فباعه العدل وادعى
 المرهين انه باعه باقل من قيمته وكذب الراهن فالقول للمرهين بالنسبة الى
 المرهين لا العدل ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا في ذكر البيع يجوز
 الكفالة به دون الرهن ويجوز الكفالة بما على الكفيل والرهن وفي الكفالة العاقلة
 يجوز اخذ الكفيل قبل وجود الشرط دون الرهن ذكرها في ايضاح الكرامات
كتاب الجنائيات العاقلة لا تفعل المذلة في مسئلة ما اذا عفى بنفسه
 الاولياء او صالح فان نصيب الباقيين ينقلب لا وتحمله العاقلة كما في شرح
 الجمع صلح الاولياء وعفوهم عن القاتل يسقط حقهم في القصاص والدية
 لاحق المقتول كذا في المسئلة الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والمباح يتقيد
 به فلا ضمان لو سرق قطع القاضى الى النفس وكذا اذا مات المضرر وكذا اذا سرق
 القصد الى النفس ولم يجاوز المقدار لوجوبه بالعقد ولو قطع المقتوع به
 يد قاطعه فسرقت ضمن الدية لانه مباح يتقيد وضمن لو عجزت روجبه فماتت

ومنه المروى في الطريق متقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه او الوصي تأديبا
 ومن الاضرار بالاب ابنه او الوصي او المعلم باذن الاب تعليها فان لا ضمان
 فضرب التاويب متقيد بكونه مباحا وضرب النعليم لا بكونه واجبا ومحلها في
 الضرب المقدار اما غيره فموجب للضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما اذا
 وطئ زوجته فافضاها او ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطئ
 اخذ موجبه وهو المهر فلم يجب به اخروا منه في التعزير من الزمعي الجنائيات
 على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتدخلان الا اذا كانا خطأ ولم
 يتخللها برز فمجب دية واحدة وكذا الزمعي القصاص يجب لبيت ابتدئ
 ينقل الى الوارث فلو قتل العبد مولا له ابان فمجب احدهما سقط القصاص
 ولا شيء لغير العاني عند الامام وصح عقوبة الجرح ونقص ديوته منه لو انقلب
 مالا وهو موروث على فراغ الله تعالى فبرئته الزوجان كلاهما الا اعتبار في
 ضمان النفس بعد الجناية لا بعد الجنائيات وعليه نزع الولوي في الجارية
 لو امره ان يضرب عبده عشرة اسواط فضر به احد عشر فمات رفع عنه نفسه
 العشرة وضمن ما نقصه الا غير فيضمنه مضر وباعشرة اسواط ونصف قيمته
 دية القتل خطأ او شبه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باثبات او كان القتل
 في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عصمة الدم فلا قصاص ولا دية
 على قاتله وهب القصاص لغير القاتل لا يجوز لانه لا يجب فيه التملك كذا في
 اجارة الولوي الجية لا يجب على المكرة دية المكرة على القتل اذا قتله لاجرة دفعا
 على نفسه لكل احد التعرض على من شرع جناحا في الطريق ولا ياثون بالسكوت

عنه يضمن المباشرة وان لم يكن متقدرا فيضمن الحداد اذا طرق المدينة نفقا عينا
 والقصاص اذا دق في حانوته فانهدم حانوت جارية لا اعتبار برضا اهل الحلة
 بالسكة النافذة حفر بئر في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحجام
 حمارين عينيه وكان غير جازق فميت فعليه نصف الدين مذهب الاصوليون ان الالام
 شرط لاستيفاء القصاص كالحرد ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحرد ولا
 في خمس ذكرناها في قاعدة ان الحدود تدبر بالشبهات عفو الولي عن القاتل
 افضل من القصاص وكذا عفو المجرم وعفو الولي يوجب براءة القاتل في
 الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا ابرأ المديون براء ولا يبرأ عن ظلم المورث وقيل
 اذا قال المجرم قتلني فلان ثم مات لم يقبل في حق فلان ولا يثبت الوارث
 ان فلانا اخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا
 اخر جرحه يقبل كما في مخرج المظلومة يصح عفو المجرم والوارث قبل موته
 لانفقاد السبب لهما كما في البرازية الحدود تدبر بالشبهات ولا يثبت معها
 الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود ومع ان فيها شبهة كما في شرح ادب القضا
كتاب الوصايا لا يجوز للوصي بيع عقال اليتيم عند المتقين ومنه
 المتأخرون ايضا الا في ثلاث كما ذكره الراملي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا
 احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له سواه وفيما اذا كان على الميت دين لا
 وقاله الامنه وزدت اربعة فصار المستثنى سبعة ثلاثة من الظهيرة
 فيما اذا كان في التركة دصية مسلمة لا تقاد لها الامنه وفيما اذا كانت غلاته
 لا ترد على موته وفيما اذا كانت اودارا يخشى عليه النقصان انتهى والرابعة

171
 ك

من يبيع الخيانة فيها اذا كان العقار في يد متقلب وخاف الوصي عليه فله
 بيعه انتهى وفي الجمع ويضم القاضى الى العاخر من يعينه فان شكى اليه ذلك
 لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر عجزه استقبل به وان شكى منه الورثة
 لا يبرأ له حتى يظهر خيانتة انتهى وفيه بيع الوصي من اليتيم او شراؤه
 لنفسه وفيه نفع للوصي جائز انتهى واختلفوا في تفسير النفع قيل
 نقصان النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهمان
 في المشترى نقصا وزيادة وتامة في وصايا الخانية وقسمه الوصي بلا مشتركا
 بينه وبين الصغير يجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا للمحدثا
 في قسمة القنية وفي جامع الفصولين قضى وصيه ديناً بغير امر القاضى
 فلما كبر اليتيم انكر دينا على ابيه ضمن وصيته ما دفعه لو لم يجد دينه اذا اقر
 بسبب الضمان وهو الدفع الى الاجنبى ولو ظهر غريم اخر فغير له حصته لدفعه
 باختياره بعض حقه الى غيره فلو لم يكن للغريم الاول دينه على الدين يضمن
 الوصي كل ما يدفعه لو وقع بغير حجة وصي ادى دينا فانكر الورثة تقبل
 بينته ولو لا بينة فله تخليف الورثة انتهى فقد علم ان الوصي لا يقبل قوله في
 قضا الدين على الميت سوى ان كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه والا في مهر المرأة
 فانها لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزانة المقتن وقيدة في جامع الفصولين
 على قوله بالموحل عرفا وفي يوسع القنية ولو باع القاضى من وصي الميت شيئا
 من التركة لا ينفذ لا بمجوربه والوصي لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى
 لنفسه من الوصي الذي نصبه عن الميت جاز انتهى وفي الملل والنظا انفق الوصي على

الوصي في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو انفق الوكيل لا يضمن ولو
 ادعى الوصي بعد بلوغ اليتم انه كان باع عبده وانفق ثمنه صدق ان كان
 هالكا والا لا كذا في دعوى خزانة الاكل ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من
 الاتفاق بلاينة الا في ثلاث في واحدة اتفاقا في هي اذ ارض القاصي نفقة
 ذي الرحم المحرم على اليتم فادعى الوصي الدف كذا في شرح الجمع مطلقا بان هذا
 ليس من حوائج اليتم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوائجه انتهى فليدعي
 ان لا يكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشك عليه قبول قوله
 الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله
 في الوقف وفي ثنتين اختلاف لو قال ادبت خراج ارضه او جعل عبدا
 لا بوق قال ابو يوسف لا بيان عليه وقال محمد بالبيان كافي للجمع والحاصل ان
 الوصي يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى اذ ادعى قضاء دين الميت الثانية
 ادعى ان اليتم استهلك مال اخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه ادى جعل عبدا
 الا بوق من غير اجابة الرابعة ادعى انه ادى خراج ارضه في وقت لا يصلح للزراعة
 الخامسة ادعى لا اتفاق على محرم اليتم السادسة ادعى انه اذن لليتم في
 التجارة وانه مركبه ديون نقضها عنه السابعة ادعى لا اتفاق عليه من مال
 نفسه حال غيبة ماله واراد الرجوع الثامنة ادعى لا اتفاق على رقيقته
 الذين ماتوا التاسعة اتجر وزح ثم ادعى انه كان مضاربا العاشرة ادعى انه
 عبده الحادية عشرة ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع التركة
 قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه زوج اليتم امرأة ودفع مهرها من ماله

في
 حوائج
 اليتم

نهى ميتة الكل في فناء القاصي من الوصايا وذكرنا صطبا وهو ان كل شيء كان
 مسلطا عليه فانه مصدق فيه ولا رضى القاصي كوصي الميت الا في مسائل
 الاولى الوصي الميت ان يبيع من نفسه ويشترى لنفسه اذا كان فيدفع ظاهرا
 عند ائتي حيفه خلافها ما راما وصي القاصي فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل
 وهو لا يفعل لنفسه كذا في شرح الجمع من الوصايا خلافا لهما الثانية اذا حقته
 القاصي تخصص خلاف وصي الميت الثالثة اذا باع من لا يقبل شهادته لم
 يصح خلاف وصي الميت وهما في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استوائهما
 في رواية في الاولى الرابعة الوصي الميت ان يوهب الصغير بخياطة الدرب ربا لا يملك
 خلافا وصي القاصي كذا في القنية الخامسة ليس للقاصي ان يعزل وصي الميت
 العدل الكافي وله عزل وصي القاصي كافي القنية خلافا لما في اليتيم السابعة
 لا يملك وصي القاصي القبض الا بادن مبتدأ من القاصي بعد لا ايضا خلافا وصي
 الميت كذا في الخلاصة من الحاضر والسجلات السابعة يفعل نهى القاصي عن بعض
 التصرفات ولا يفعل نهى الميت كما في البرازية وهي رجعة الى قبول التخصيص وعنده
 الثامنة وصي القاصي اذا جعل عبدا لم يبرأ منه لا يصير الثاني وصي خلاف وصي الميت
 كذا في اليتيم وفي الخزانة وصي وصي القاصي كوصيته اذا كانت الوصية عامة
 انتهى وبه يحصل التوفيق تبرع المريض في موته انما ينفذ من الثلث عند عدم
 الاجارة الا في تبرعه بالمانع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا فناء الصغير
 وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا انما ألفه وصورها الزبلي في كتاب
 الغصب بان المريض اعار من اجنبي والنصوص عليه انه اذا اجر باقل من اجر

مسط
 وصي القاصي كوصي الميت
 الا في

المثل انه ينفذ من الجميع وقال الطرطوسي انها خالف القواعد وليس كما قال فان
 الاعارة والاجارة بطلان بموته فلا اضرام على الورثة بعد موته لانفساخ
 وفي حياته لا ملك فانهم اذا ابرأ الوصي من مال القيمة لم يجب بعقده لم يبرح ولا
 صح ضمن الا في مسئلة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم ابرأه من البدل لم يصح
 كما في الخانية والمستوى على الوقف كالوصي في جامع الفضولين الاشارة من الناطق
 باطل في وصية وغيرها الا في الاقتداء لا قرار بالنسب للاسلام والكفر كذا في
 النسخة واختلفوا في وصية معتقل اللسان كما في الجمع والفتوى على صحتها
 ان دام العقل الى الموت ولا بطلت ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي بان
 عزله كان جائزا اما في الحيطة واختلفوا في صحة عزله ولا اكثر على الصحة كما ذكره
 ابن الشحنة لكن يجب الا فساد صحتها كما في جامع الفضولين واما عزل الخاتمة
 فواجب واما العاجز فيضم اليه اخر كما قد صاه والعدل الكافي لا يملك عزله نفسه
 والحيلة فيه شيان احدهما ان يجعل الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاها
 ان يدعي دينا على الميت فيتمه القاضي ويخرجه كما في الولوالجية وفي الخانية
 اذا اهتم الوصي لا يخرج على قول ابن حنيفة وانما يضم اليه اخر وقال ابو يوسف يخرج
 وعليه الفتوى المعتق في زمن الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو اعتق عبدا في
 فضل مولاه خطأ فعليه قيمته ان يبيع فيها واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية
 ولا وصية للقاتل واخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المفتول لحياته كالمكاتب
 اذا جنى خطا ولو شهد في زمن السعاية لم يقبل كما في الشهادات الصغرى للدبر
 بعد موت مولاه كالمعتق في زمن المرض ولو قتل في زمن سعيته خطأ كان عليه

الاقل

الاقل وعندهما الدية على ما قلناه وهي من جنات الجمع ايضا وصريح في الكافي
 قيل القسامة بان المدبر في زمن سعيته كالمكاتب عنده وخريدون عندها
 عندها وكذا الومان وترك مدبرا لمال له غيره فقبل هذا المدبر رجلا خطا
 فعليه ان يسقى في قيمته لولي القبيل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية انتهى
 وعلى هذا ليس للمدبرة تزوج نفسها من السعاية لان المكاتب لا تزوج
 نفسها وعندها لها مال لا يباحق وقد انشئت به القاضي لا يعزل وصي الميت
 الا في ثلاث فيما اذا ظهرت خيانة او تصرف مالا يجوز عالم مختارا او ادي
 دينا على الميت وعجز عن اثباته ولكن في هذه يقول اما ان تبرى الميت او
 عزلك ولا ينصب حيا غيره مع وجوده الا اذا غاب غيبة منقطعة او
 اقر له في الدين كما في الخزانة لا يملك الوصي بيع شيء قبل من ثمن المثل الا في
 مسئلة ما اذا وصي ببيع عبد من فلان فلم يرعي الوصي له ثمن المثل
 فله الخط الوارث اذا تصدق بالثلث الموصي به للفقر او هناك وصي لم يحز
 وباخذ الوصي الثلث مرة اخرى ويصدق به كما في الفينة الموصي بملك لا ايضا
 سوى كان وصي الميت والقاضي منها الوصي اذا خلط مال الصغير به لم يضمن
 منها ايضا للوصي اطلاق غير اليتيم من الحبس ان كان معسرا لا ان كان موسرا
 لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
 كما في بيع الفينة لا يضمن الوصي ما انفق على وليه خزان اليتيم اذا كان
 متعارفا لا سرف فيه ومنهم من شرط ان القاضي وقيل يضمن مطلقا كذا في
 غصب اليتيم القاضي اذا اقام قضاة لجز الوصي لا يغزل الوصي وان اقامه مقام

قوله يضمن مضمنا اذا لم تدرك
 هذه الماله من ان الواسع

كالأول انزل كذا في قسمة الولولجية اذا مات أحد الوصيتين اقام القاضي للمتي
 وصيا ارض اليه اذ لا يبطل الا اذا اوصى لهما بالتصدق بالثالث بضمها
 حيث شاكذ في الخزنة وفي الثاني خلاف الوصي اذا ابرأهما وجب بعقده
 صح ويضمن الا اذا ابرأ من كتابه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب
 كما في الثانية الغلام اذا لم يكن ابوه حيا كما فليس لمن هو في حجره تسليمه
 للحياكة لانه يعتبر بها وللام ولاية اجارة ابنها ولو كان في حجره قال القاضي
 جعلتك وكيل في تركة فلان كان وكيل بالحفظ لا غير ولو زاد تشري وتبيع
 كان وكيل فيها ولو قال جعلتك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اذا
 مات الموصي خرج الموصي به عن ملكه ولم يدخل في ملكه حتى يقبل الموصي له
 فيدخل في ملكه او يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في النهب باري الى رجل ثم
 الى اخرتها شركان في كلة كذا في النهب باري الموصي الدين ثم ظهر اخر من له
 حصته الا اذا قضى بامر القاضي انفق الوصي على البقي من مال نفسه ثم اراد
 الرجوع لم يقبل الابدية **كتاب الغرائض** البيت لا يملك بعد
 الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد الموت فانه
 يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزيلعي من الكتاب العطا لا يورث كذا في فصل الزايرة
 ذكر الزيلعي من اول كتاب الولاء ان بنت المعتق توثق في زمانها وكذا ما
 فصل بعد فرض احد الزوجين يرد عليه وكذا المال يكون للبنت رضا وعزاه الى
 النهاية بناء على انه ليس في زمانها بيت مال لانهم لا يضعونه موضع كل انسان
 يرث ويورث الا ثلاثة الانبياء لا يورثون ولا يورثون وما قبل من انه عليه الصلاة والسلام

ورث خذجة لم يبع وانما وهبت مالها له في حتمها والميراث لا يرث ورثته المسلمون
 والجنين يرث ولا يورث كذا في آخر خزنة اليتيم وفي الثالث نظر بعلم ما قدمناه
 في السوء واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في اخر جزء من اجزاء
 حياة المورث **قال** مشايخ بلخ عند الموت وفي اية الاختلاف فيما لو كان
 الوارث لجارية مورتان مات مولد فان كانت حرة فعلى الاول تقضى لا على الثاني
 كذا في اليتيم الارث يجري في الاعيان واما الحقوق فيها فلا يجري فيه لحق
 الشفعة وخيار الشرط وحد الفذف والنكاح لا يورث وجلس المبيع والرهن
 يورث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فمنهم
 من قال يورث ومنهم من اثبتته للوارث ابتداء والديت تورث اتفاقا واختلفوا
 في الفصاحين فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء وجوز ان
 يقال لا يورث عنده خلافا لما اخذ من مسئلة لو بهن احد الورثة على الفصا
 والباقي غيب فلا بد من عارته على الفصاحين اذا حضر واحد خلافا لما
 كذا في اخر اليتيم واما خيار التقيين فاتفقوا انه مثبت للوارث ابتداء
 للجد كالاب الابن في احد عشر مسئلة خمس في الغرائض وست في غيرها
 اما الخمس فالارث للجد ام الاب لا ارث لهما مع الاب ولا يحجب الجد الثانية الاخوة
 لا يورثون اولاد يسقطون بكتاب ولا يسقطون بالجد على قولها ويسقطون
 به كالأب على قول الامام وعليه الفتوى به كالأب والخالفه على قولها خاصة
 الثالثة للام ثلاث ما بقي مع احد الزوجين والاب ولو كان مكان الاب جد فلا تم
 ثلث جميع المال عند الامام أي حشفة ومجد خلافا لابي يوسف المراهبة لومان العتق

عن ابن مقفع وابن مقفع فلا بد للاب السدس والباقي للابن في رواية ولو كان مكان
الاب جد فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك جد مقف
واخاه قال ابو حنيفة يختص الجدة بالولاء وقال الولاء بينهما ولو كان مكان الجد
اب فالمرات كله له اتفاقا واما المسائل الست فاربعة في الكتب المشهورة
لو اوصى لا قربة فلا بد من قول لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر الرواية وفي صدقة
الفطر يجب صدقة نظر الولد على ابية الغني دون جده ولو اعتق الاب بحر ولا
ولده الى امواله دون الجد وبصر الصغير مسلما باسلام ابية دون جده الخامسة
لو مات وترك اولاد اصفان وكلا فالولاء للاب فهو الوصي الميت بخلاف
الجدة السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير اخ وجد فعلى قول ابى يوسف
يشتركان وعلى قول الامام يختص الجد ولو كان مكانه اب اخضر اتفاقا ثم ردت
اخرى وهو انه اذا مات ابو صار يتما ولا يقيم الجدة مقام الاب لا قاله اليتيم
عنه فهي اثنا عشر مسألة ثم رايت اخرى في نفقات الخاتمة لو ترك اولاد اصفان
وكلا مال له ولهم ارم وجد اب فالنفقة بينهما اثلاثا الثلث على الام والثلثا
على الجدة ايتي ولو كان ~~الاب~~ كانت كلها عليه كالأب ولا تشاركه الام في نفقتهم
فهى ثلاثة عشر الجدة الفاسدة من ذوي الارحام وليس كاب الاب فلا بد من الانكاح
مع العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية بنته
لم يثبت بلا تصديق وفي الميراث من ذوي الارحام الا في مسألة ما اذا قتل ولد
غنه فانه لا يقتل كاب الاب كما ذكره الرافعي والحداد من الجنائيات وصح الميت
كالا في مسائل الاولي لا يجوز ارضاءه اتفاقا ويجوز ارض الاب في رواية الثانية

بشرى ويبيع لنفسه بشرط اليتيم والاب ذلك بشرط ان لا يضر الثالثة
للاب ان يقضي دينه من مال ولده بخلاف الوصي **الرابعة** للاب الاكل من
مال ولده عند الحاجة والوصي بقدر عمله للاب ان يرهن مال ولده على دينه
بخلاف الوصي **السابعة** لا تقم عبارة مقام عبارة فاذا باع لو اشترى لنفسه
بالبشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب **السابعة** لا بد من الانكاح
بخلاف الاب **الثامنة** لا يكون بخلاف الاب **التاسعة** لا يودي من مال صدقة
فطرة بخلاف الاب **العاشر** لا يستخذه بخلاف الاب الحادية عشر افضانة
له بخلاف الاب الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته
ميتا فان القرعة يرثها الجنين لتورث عنه كما في جنائيات الميسرة ولا يملك الميت
الا في مسألة وقد ذكرناها في العبد ولا يضمن الا في مسألة ما اذا حفر بئر بعد
ثم مات فوقع فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة ولو حفر بئر بعد
فاعتقه مولا ثم مات العبد فوقع انسان فيها فالدية على عاقلة المولى كما في
الجامع لو مات المستامن في دار ناع مال وورثته في دار الحرب وقت ماله حتى
يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بيعة ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا نعلم له وارثا
غيرهم ويؤخذ منهم كميل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتاب كذا في كتاب
نسخ القدر قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الهجر في احد قال الجرح
في الحزانية قال ابو العجل الناطقي رايت بخط بعض شيوخنا في رجل جعل لجد
بنه دارا بنصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جازوا فتى به الغيبة
ابو جعفر محمد بن النعمان احد اصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكي ذلك عن اصحاب احمد بن ابي

الخامسة

الحادث وأي عمر والطبري انتهى والله أعلم ثم النوع الأول والثاني من الاشياء والنظائر
عليه النوع الثالث من الاشياء والنظائر وهونن الفرق والجمع والله الموفق
الفن الثاني وهونن الفوائد من الاشياء والنظائر بتلو الفن
الثالث وهونن الجمع والفرق رحم الله تعالى مولاه بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله على ما انعم والهم ونفع من دنايق الحقائق وفهم وصلى الله على رسوله
محمد وآله وصحبه وسلم **وبعد** فهذا هو الفن الثالث من الاشياء والنظائر
وهونن الجمع والفرق ونهت فيه على احكام كثيرة دورها وتبع بالحقبة جهلا
هي احكام الناسي والجاهل والمكره واحكام الصبيان والعبيد والسكران والاعمى
واحكام الخبل وقد كتبنا في الفوائد من كتاب السوء والاحكام الارضية الانصاف
والاستناد والنبين والانتداب وحكم العقود من ما يتقين وما لا يتقين بيان جريا
احدهما كان الاخر بيان حكم الساقط هل يعود ام لا وما نزع على ذلك وبيان ان
النائب يملك ما لا يملك الاصيل وبيان ما لا يقبل الاستقاط من الحقوق وما لا يقبل
وبيان ان الزنوف كالجباد في بعض دون بعض واحكام النائم واحكام المجنون
والمعتوه وبيان ما يعسر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه واحكام الانثى واحكام
الجن واحكام الذمي واحكام المحارم واحكام غيبة الحشفة احكام العقود
واحكام الفسوخ القول في المللك القول في الدين واحكام القول في ثمن المثل
واجرة المثل ومهر المثل والقول في الشرط والتعليق القول في السفر في احكام
المسجد والحرم ويوم الجمعة **احكام الناسي** وحده النسيان في التحرير انه عدم
تذكر الشيء وقت حاجته اليه واختلفوا في الفرق بين السهو والنسيان والتفقد

انها مترادفان واتفق على انه يسقط للاثم مطلقا للحدث الحسن ان الله
وضع عن امي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه قال الاصوليون انه من
باب ترك الحقيقة بدلالة محل الكلام لان عين الخطا واخويه غير مرفوع فالمراد
حكمها وهو انواع اخروي وهو المأثم ودينوي وهو الفساد والحكمان مختلفان
فصار الاثم بعد كونه مجازا مشتركا فلا يعم اما عندنا فلان المشترك لا عموم له
واما عند الشافعي فلان المجاز لا عموم له واذا ثبت الاخرى اجماعا لم يثبت
الاخرى كذا في التبيين ونماه في شرحنا على المنار وما للحكم الديني فان وقع
في ترك ما يورث يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل الثواب المترتب عليه او على
فعل منهى عنه فانه ان اوجب عقوبة كان شبهة في استقاطها فمن نسي صلاة او
صوما او حججا او زكاة او كفارة او نذر اوجب قضاءه بلا خلاف وكذا الوقف
بغير عرفة غلط يجب القضا اتفاقا ومنها من صلى بخاتمة ناسيا او نسي
ركعا من اركان الصلاة او يتيقن الخطا في الاجتهاد في الماء والتورب ووقت الصلوة
والصوم او نسي نية الصوم او تكلم في الصلاة ناسيا وما سقط حكمه في النسيان
لواكل او شرب ناسيا في الصوم اوجامع لم يبطل او اكل ناسيا في الصلاة يبطل
ولو سلم ناسيا في الصلاة الرباعية على راس الركعتين والناسي والعائد في المين
سواء ركعا في الطلاق لو قال زوجتي طالق ناسيا ان له زوجة وكذا في العتاق
وكذا في محظورات الاحرام وقد جعل له اصلا في التحريم فقال انه ان كان مع ذكر
ولا داعي له كاكل المصل لم يسقط لتقصير خلاف سلامه في القعدة الاولى
اولامعه مع داع كاكل الصائم سقط او فاولي كترك الذابح التسمية انتهى
ومن سأل النسيان لو نسي المديونة الدين حتى مات فان كان من يسع او

قرض لم يواخذه وان كان غصبا يواخذه كذا في الخانية ومنها الوصي بان
 الوصي اوصى بوصيا لكنه نسي مقدارها وحكمه في وصايا خزانة المفتين واما الجهل
 فحقيقته عدم العلم بما من شأنه يعلم فان قارن اعتقاد التقيض فمركب وهو
 المراد بالشعور على خلاف ما هو به ولا فهو بسيط وهو المراد بعدم الشعور
 وانفساه على ما ذكره الاصوليون كما في المنار اربعة جهل باطل لا يصلح عذرا
 في الاخرة جهل الكاثر بصنات الله تعالى واحكام الاخرة وجهل صاحب الهوى
 وجهل الباغي حتى يضمن ما نلفه وجهل من خالف في اجتهاده الكتاب والسنة
 والاجماع كالفتوي ببيع اموات الاولاد والثاني الجهل في موضع الاجتهاد
 الصحيح او في موضع الشبهة وانه يصلح عذرا وشبهة كالجهل اذا افطر على ظن
 انها فطرته ولكن زنا بجارية والداء او زوجته على ظن انها تحل له والثالث الجهل
 في دار الحرب مسلم اسلم ثم ياجر وانه يكون عذرا ويحق به جهل الشيع وجعل الامة
 بلا عتاق وجهل الكبر بكناح الولي وجهل الوكيل والمآذون بالاطلاق وضد
 انتهى وما فرقا بين العلم والجهل لو قال ان لم اقتل فلانا فكذا وهو ميت
 ان علم به حث والا لا وكذا في الكفر وقالوا الوهم تعلم الامة بان لها خيار العتق
 لا يبطل بسكوها ولو لم تعلم الصغير خيار البوع بطل وقالوا لو استام جارية
 متسقة او ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف قيل بعذر اذا ادعاه للجهل
 في موضع المختار قيل لا والمعتد الاول وقالوا بعذر الوارث والوصي والمتولي المتكفل
 للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم اذا دعت الثلاث قبله تسع فاذا ارهنت اسود
 البدل للجهل في محله ولو قبل الكابة وادى البدل ثم ادعى الاعتاق قبله تسع يسترد
 اذا برهن وقالوا اذا باع الوصي او الاب ثم ادعى انه وقع بغير فا حش وقال لم اعلم

يقول

يقبل وقالوا في باب الرضا ولا يضر الناقض في الحرية والنسب والطلاق كما اوضحنا
 في البحر من باب المتفرقات ان الجهل معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكثرة
 لو جعلت ان الامر ضاع مفسد كما في الهداية وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جهلا
 قال بعضهم لا يكفر وعامةهم على انه يكفر ولا يعذر انتهى وفي اخر البنية ظن لجهله
 ان ما فعله من المحظورات حلال له فان كان مما يعلم من دين النبي صلى الله عليه
 وسلم ضرورة ككفر ولا لا قالوا في باب خيار الرؤية لو اشترا ما كان راء ولم يتغير
 فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه مر به لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا
 في كتاب الفصب ان للجهل بكونه مال الغير يدفع الاثم الا الضمان وفي اقرار القيمة
 قيل على ابن احمد عن رجل اقر ان عليه ان فلان خنطة من سلم عقدا به بينهما
 ثم انه بعد ذلك قال سالت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على
 شي والمقر معروف بالجهل هل يواخذه بقرارة فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى
 للجهل انتهى وقالوا قبله اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع
 ثم تبين خطاؤه باقت الاهل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم ولو باع الوكيل
 قبل العلم بالوكالة لم يجر البيع ولو باع الوصي قبل العلم بالايضا جاز ولو باع
 ملك ابيه ولا يعلم بموته ثم علم جاز وكذا الوباغ للعدم مال ابنه ولم يعلم بموته
 نفذ على الصغير ومتنعي بيع الوارث انه لو زوج ابنه ثم بان ميتا نفذ ولو
 باعه على انه ابني فبان راجعا ينبغي ان ينفذ وما فرقا بينه بين العلم للجهل
 ما في وكالة الخانية الوكيل بقضا الدين اذا دفعه الى الطالب بعد ما وهب
 الدين من المدين قالوا ان علم الوكيل بطريق الهبة ضمن ولا فلا بد دفع الى الطالب

ثم

بعد رده قالوا ان علم الوكيل بطريق المقتضى ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز منه
هذا دفعه والا لا ولو دفع بعد ما دفع للوكيل فعن ابي يوسف الفرق بين العلم
والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمسافر وضمان اذن كل منهما لصاحبه
باد الزكاة فاذا ادى احداهما عن نفسه وعن صاحبه ثم ادى الثاني عن نفسه وعن
صاحبه فانه يضمن مطلقا والمأمور بقضا الدين اذا ادى الامر بنفسه ثم قضا
المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضا الموكل قالوا هذا على قولهم ما على قوله يضمن
على كل حال انتهى فلو اجاز الوثقة الوصية ولم يعلم ما وصى به لم يصح اجازته
كذا في رصا بالخانية وفي وكالة النية امر جلا ببيع غلامه بائة دينار فباعه
بالف درهم ولم يعلم الموكل بما باعه فقال المأمور بعت الغلام فقال اجرت جاز
البيع وكذا في النكاح وان قال قد اجرت ما امرت به لم يجز ان ياتي في وكالة
الولوية اذ اعني بقض الوثقة عن القتل عمدا ثم قتله الباقي ان علم ان
عنو البعض يسقط القصاص قصص منه ولا لان هذا مما يشكل على الناظر
انتهى وفي جامع الفصولين وكله بقض دينه فقضه بعد ابرار الطالب لم
يعلم فهلك في يده لم يضمن والدافع تضمن الموكل ولو وكله ببيع عبد فباعه بعد
موت غيره لم يقبض الثمن وهلك في يده لم يضمن ولا ضمان على الموكل انتهى
احكام الاكراه فذكر في آخر المنار وهي شهيرة في الفروع تركها اقتصا
احكام الصبيان هو جنين ما دام في بطن امه فاذا انفصل ذكر انصبي
ويسمى رجلا كما في آخر الموارث الى البلوغ فغلام الى تسع عشرة سنة فثبات
الى اربع وثلاثين فكمال الى احدى وخمسين فيشيخ الى اربع وعشرين هكذا في اللغة وفي

الشرع ويسمى غلاما الى البلوغ وبعد شأبا ونفى الى ثلاثين فكمال الى خمسين
فيشيخ وتامة في ايمان البرازية فلا تكليف عليه بشي من العبادات حتى الزكاة
عندنا ولا بشي من المنهيات فلا حد عليه لو فعل اسبابا ولا قصاص عليه ولا
خطا واما الايمان بالله تعالى ففي التحرير استثنى خيرا الاسلام بين العبادات
الايمان فان ثبت اصل وجوبه في الصبي العاقل لسببته حدث العالم لا اذا
فاذا سلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغ كتحجيل الزكاة بعد السبب
وتفاته شمس الامة لعدم حكمه فاذا وجد وجد الوجوب انتهى واختلفوا في
وجوب صدقة الفطر في ماله ولا صدقة والمعتد الوجوب فيودى الولي ريدخا
الولي وينفقها ولا يتصدق بشي من لحمها فيطعم منه ويتباع له بالباقي ما بقى عنه
واتفقوا على وجوب العشر والخراج في امره وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرانه
كالبالغ وعلى بطلان عباد الله بفعل ما يفسدها من خوكلام في الصلاة او اكل شراب
في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن لادم عليه في فعل محظور احرامه ولا تنقض
طهارته بالقهقهرة في صلاة وان ابطت الصلاة وتصح عبادته وان لم تجب
عليه واختلفوا في ثوابها والمعتد انه له والمعلم ثواب التعلم وكذا اجمع حيث
ولا تصح امامته واختلفوا في صحتها في التزويج والمعتد عدمها وتجب حجة النكاح
على ما فيها من جسي وقيل لا بد من عقله وتحصل نفيسة الجماعة بصلاة مع احد
الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس هو من اهل الولاية فلا يلي
الا نكاح ولا القضا ولا الشهادة مطلقا لكن لو خطب باذن السلطان وصل
بالعجاز وتصح سلطنته ظاهر قال في البرازية مات السلطان وانفقت العتبة
على سلطنة ابن صغير له ينبغي ان يفوض امور التقليد الى واليه بعد هذا الولي

نفسه تبعاً لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الأمر وفي الحقيقة هو
الوالي لعدم الإذن بالقضا والجمعة من الأولانية له انتهى ويصلح وصياً وناظراً
ويقيم القاضي مكانه بالغاً إلى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا وفي
الأسعاف وفي المنقذ ولا تصح خصومة الصبي إلا أن يكون مازناً في الخصومة
وهو كالبالغ في نواقض الإلزام ويصح إذا نه مع الكراهة كما في الجمع لكن في السراج
الوهاب أنه لا كراهة في إذان العاقل في ظاهر الرواية وإن كان البالغ أفضل على
هذا يصح نفقته في وظيفة الإذان وأما قيامه في صلاة الفريضة فظاهر
كلامهم أنه لا بد منه للحكم بصحتها وإن كانت أركانها وشرايطها لا توصف بالوجوب
في حقه وأما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا وتقبل روايته وتصح
الإجازة له وتقبل قوله في الهدية والإذن وتمنع من من المصحف وتمنع الصبية
المطلقة أو المتوفى عنها زوجها من التزوج إلى انقضاء العدة ولا نقول بوجوبها
عليه على المصنف وتصح أما نه ولا يدوي لا بأذن وليه وثبت إذن البنت المطلقة
مكره قياساً ولا بأس به استحساناً كما في المنقذ وإذا هدى الصبي شيء وعلم أنه
له فليس للوالدين الأكل منه لغير حاجة كما في المنقذ ويصح تركه إذا كان يعمل
العقد ويقصد ولو محجوراً أو لا يرجع الحقوق إليه في خروج كل واحد وكذا في دفع
الزكاة والأخبار لنية الوكيل ويعمل بقول المميز في المعاملات كهدية ونحوها وفي
المنقذ ولا تصح الخصومة من الصبي إلا أن يكون مازناً انتهى وبمحصل بوطيه التحليل
للمطلقة ثلاثاً إذا كان مراهقاً تحرك اليه ونسبى النساء ويملك المال بالاستيلاء
على المباح كالبالغ والشاطط كالتقاط البالغ ويجب رد سلامه ويصح إسلامه
ورده ولا يقتل لو ارتد بعد إسلامه صغير الوفا وتحلل ذبحه بشرط أن

الوضو

بعض

يقتل التسمية ويضبطها بأن يعرف أن الحبل لا يدخل الإبهام كذا في الكافي ويؤكل الصيد
برميته إذا سئى وليس كالبالغ في النظر إلى الأجنبية والحلوة بما يجوز له الدخول
على النساء إلى خمس عشرة سنة كما في المنقذ ولا يقع حلاقه ولا عتقه بالإحكام في
مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائيد الطلاق والحجر عليه في الأقوال كلها
لا في الأفعال فيضمن بالثقة إلا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائيد في
الحجر وثبت حرمة المصاهرة بوطيه إن كان ممن يشبهى النساء ولا فلا وثبت
أيضاً بوطي الصبية المشبهة وهي بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي في القسمة
والعاقلة وإن وجد قسماً في دائرة فالدية على عاقلة كما في الصغير ولا جزية
عليه ولا يدخل في الغرامات السلطانية كما في قسمة الولوالجية ولا يؤخذ صبيان
أهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين كما في الكافي ولا شيء على صبيان بني
تقلب ولا يقتل ولا يحرق إذا لم يتعاقل ولو قتل مجاهد بعد قول الإمام من قتل قتيلاً
فله سلبه فإذا قتل الصبي استحق سلب مقتوله لقول الزلمي يدخل فيه كل من سجن
للقنينة سماً أو رضخاً انتهى وفي الكنز أن الصبي ممن يرضخ له إذا قاتل ولو قال
السلطان لصبي إذا دركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي البرازية السلطان
أو الولي إذا كان غير بالغ يحتاج إلى تقليد جديد انتهى ولا ينفقه تيمنه ولو كان
مأزناً فباع فوجد المشتري به عيباً لا تخلفه حتى يدرك كما في العدة ولو ادعى
على صبي محجور ولا يمينه له لا تخلفه إلى باب القاضي لأنه لو حلفه فكل لا يقضي
عليه كما في العدة ويقام التعزير عليه تأديباً وتوقيف عقوبة المترددة من النفع
والضرر على الجأزة وليه ويصح قبضه لأهبة ولا يتوقف من قوله ما تخضض ضرراً
ومنه أقرضه واستقرضه لو محجور ولو كان مازناً وكفاله باطلة ولو عن

ابيه وصحت له وعنه مطلقا وقد جمع العادي في فصوله احكام الصبيان فمن
اراد الاطلاع على كثرة زوفا وحسن تقريرنا واستيعابنا وعلى نعم الله تعالى
عليك فيما تصيده من جمع المتفرق فيلنظر ما ذكره العادي وقد ذكر العادي ما يكون
به بالغوا بما يتعلق به تركاة تصيد النضر بحجره في كان الحجر وكانا هذا ان
الله تعالى **كتاب المفردات والنقطات** الصبيبة التي لا تشي
بجوز السفر ما يغير محرم ولا يضمن الصبي بالنفس ولو غصب صبياً مات عنه لم يضمنه
الا اذا نقله الى مسبعة او مكان الوباء او الحما وقد ثبت عن اخذ ابن انسان
صغير واخرجه من البلد هل يلزمه احضاره الى بيته فاجبت بما في الثانية رجل
غصب صبياً حر افان الصبي عن يده فان الفاصب مجلس حتى يحكي بالصبي او يعلم
انه مات انتهى ولو خدعه حتى اخذ برضاه لم يفهم من في الثانية لانه ما غصبه
لانه لا اخذ فحر وفي المنقط من النكاح وعن محمد بن خذعت رجل امراته
واخرجها من منزله قال اجنبه ابد حتى ياتي بها او يعلم مولا انتهى ولو قطع طرف
صبي لم يعلم صحته ففيه حكمة عدلية لاديه ولو دفع كينا الى صبي فقتل نفسه
لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون على الدافع
وكذا لو امر صبياً بقتل انسان فقتله ولو امر صبياً بالوقوع من شجرة فوقع ضمن
ديته ولو امر سله في حافة فطبت ضمنه وكذا لو امر بصعود شجرة لتفحص ثيابها
له فوقع وكذا لو امر بكسر الخطب كذا في الثانية وفيها ايضا صبي ابن تسعين
سقط من سطح او غرق في ماء قال بعضهم لا يبي على الوالدين لانه ممن حفظ نفسه
وان كان لا يفعل او كان اصغر سناً قالوا يكون على الوالدين او على من كان الصبي
في حجرة الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالدين شي الا الاستفارة

وهو الصحيح الا ان يسقط من بدنه فعليه الكفارة ولو حمل صبياً على دابة وقال
اسكن لي وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة الذي حمله الدية مطلقا
وان ستر الصبي الدية فاوطأت انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصبي لا
ان يكون الصبي لا يستمك عليها فهدر ولو كان الرجل راكبا فحمل صبياً معه
فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمك فالدية على عاقلة الرجل
فقط ولا فعلى عاقلة ما انتهى ولو سلا صبياً لوزاً من حوض ثم صيده فيه لم
الحل لاخذ ان يشرب منه ولا يجوز للولي الباسه الحر والذهب ولا ان يسقيه
خمر ولا ان يجلسه للبول والغايظ مستقبلاً او مستديراً ولا ان تخضب
بده او رجله خناً وفي المنقط زوج ابنته من رجل وذهبت ولا يدرى لا
يجبر زوجها على الطلب انتهى **احكام السكران** هو مكلف لقوله تعالى
لا تقرأوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون فان كان
السكر من محرم فالسكران منه هو المكلف وان كان من مباح فلا وهو كالنفس
عليه لا يقع طلاقه واختلف النحوي فيما اذا سكر مكرها او مضطراً فطلق
وقد من في الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالجد
الخائصة ولا شهادتها الا في نفسه وزدت على الثلاثة تزوج الصغيرة
باقل من مهر المثل او اكثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل بالطلاق صاحيا اذا
سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة
غصب من صاح وردة عليه وهو سكران وهي في فصول العادي فهو كالصاحي
الا في بيع فيواخذ باقواله وافعاله واختلف النحوي فيما اذا سكر من الاشربة

المختصة من الجيوب والعسل والفتوى على انه سكر من محرم فيقع طلائه وتعا
ولوز العقله بالبنج لم يقع وعن الامام انه ان كان يعلم انه بنج حين شربه يقع
ولا فلا فصر حوا بكراهة اذان السكران واستجاب اعادته وبقي ان لا يصح
اذانه كالمجنون واما صومه في رمضان فلا اشكال انه ان صح قبل خروج
وقت النية انه يصح منه اذ انوي لانا لا نشترط النية فيها واذا اخرج
وقتها قبل صحوه انتهى ثم وقضى ولا يبطل الاعتكاف بالسكر ويصح وقوفه
بمغبات كالمغيب عليه لعدم اشتراط النية فيه واختلاف في حد السكر ان قيل
من لا يعرف الارض من السما والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل من
في كلامه اختلاط وهذان وهو قولهما وبه اخذ اكثر المشايخ والمعتبر الفتح
المسكر في حق الحرمة ما قاله احتياطي في الحرمان والخلاف في الحد والفتوى على
قولهما في انقضاء الطهارة به وفي يمينه ان لا يسكر كما يمينه في شرح الكفر
نبيه قولهم ان السكر من مباح كالانماء يستثنى منه سقوط القضاء انه
لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يصنع كما في المحيط **احكام العبد**
لاجمعة عليه ولا عيب ولا تشريق ولا اذان ولا اقامة ولا حجر ولا عمرة وعورته
كالرجل ونزاد البطن والظهر ويحرم نظر غير محرم الى عورته فقط وما عداها ان
اشتهى ولا يجوز كونه شاهدا ولا من كيا علانية ولا شرا ولا قاسما ولا مقوما ولا
كاتب حكم ولا امينا لحاكم ولا اماما اعظم ولا قاضيا ولا وليا في نكاح ولا نود
ولا ولي امر عا لا يباينه عن الامام الاعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان
ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبد بالقضا فقتني بعد عتقه جاز لا تجزئه
اذن ولا وصيا الا اذا كان عبد الموصي والورثة صغار عند الامام الاعظم ولا يملك

ان كان للخدمة ولا اضحية ولا يدعي عليه ولا يكفر الا بالصوم ولا
يصوم غير الفرض الا باذن سيده ولا فضا وجب بالجنابة وكذا الاعتكاف
والحج والعمرة ولا ينفذ قنطرة بما لا يذون ومكاتب الا باذن مولاه
الا اذا اقر المادون بما في دينه ولو بعد جوده وكذا القنطرة الجنابة
موجبة للدفع والقدح غير صحيح بخلاف حد او تود ولا يفرق بين زوج
نفسه وتجبر عليه وتجعل صداقا ويكون نذرا ورهنا ولا يرث ولا
يورث ولا يصح كفالته حالة الا باذن سيده ولا دية في قتله وقيمة
قايمة مقامها كلا وبعضا ولا يتلفها عاقلة ولا سهم فيهم وحدة النصف
ولا احصان له وحضانته متعلقة برقبته لذيته ولا سهم له من
الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل وبيع عن دينه ويدفع في جنابته
ان لم يقدر سيده ويزوج ثنتين ولا تسري له مطلقا وطلاقها
ثلاثان وعندها حيضتان ونصف المقر ولا لعان بقذفها ولا شتم
على امرأة ويصح عتقه عن الكفارات ولا يجد فاذفه وانما يفرق قسمها
على النصف من قسم الحر ومهرها كغيرها ولا يلحق ولدها مولاه الا
بدعوتيه ولو اقر بوجوبها وايدا الامة المنكوحة شهران ولا خادم لها
والرحيلة ولا تحجب نفقتها الا بالتبوية ولا توطا الا بعد
بعدة الاستبراء ولا حصر لعدد السراري وتجوز جمعهم في مسكن بدون
الرضا ولا ظهار ولا ايلام من امته ولا مطالبة لها اذا كان مولاه
عينا ولا حضنة لا قاربه بل لسيده ولا قصاص بينه وبين

الحر في الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة على حية رد واره
مريضا على مولاه بخلاف الحر ولو زوجه واذ لم يقدر على الوضوء الا
بمعين فعلى السيد ان يوصيه بخلاف الحر ولا يزوج الا بادن مولاه
ومهره يتعلق برقبته كالدير ويبيع في نفقة زوجته ولا يجب عليه نفقة
ولن ولا نفقة لها الا بالتبعية ولا تسع الدعوى والشهادة عليه
الا خفية سيدة ولا يجبس في دين وعمله الكفار بالاستيلاء ولا يصح
تصادق العبد والامة على النكاح الا في المسيئين قبل القسمة
بخلاف الحرين كما في النسخانية واعقابه باطل ولو علقا بما يملكه
بعد عتقه ولذا وصيته وهبته وصدقته وبرعه الا اهدى السير
من المأكول والمساكن اليسيرة منه والاذن والعزل لمولاه وهو
المطالب لزوجها العيين والمجور بالشهرق وليس مصرفا للصدقة
الواجبة الا اذا كان مولاه فقيرا وكان مكاتب ولا يتحل عنه مولاه
موته الا ادم احصار عن احرام ما دون فيه ولا ترجع الحقوق اليه ولو
وكلا مجورا ولا جزية عليه ولا يدخل في القسامة ووطي احدهما
بيان للعقوبة الممن بخلاف وطى احدي المراتين لا يكون يانا في الطلاق
المهم وامر عتده بانكاف شي موجب للضمان وامر عبد الغير بانكاف
مال غيره مولاه موجب للضمان على الامر مطلقا بخلاف الحر الا اذا كان
سلطانا ويضمن بالعصب بخلاف الحر ولو صغير ولا يصح وقفه وعنده
موقوف على جارة مولاه وخرج الامة في العدة وتخل سنها بغير محرم ولا

هي

حق له في بيت المال ولا يؤخذ باليمين عندنا لو كان عبدا في ولا يصح
الوقوف على عبده نفسه او امته عند محمد لا المدبر والم الولد ولم امر حكم
النقطة واستبلايه على المباح وينبغي في الثاني انه يملكه مولاه
اخذ من قولهم لو رد ابقا لجعل لمولاه وبغيره مولاه على الصحيح ولا
تحده عندنا **الحكام الاثني** هو كالبصير الا في ما يبل لا جهاد عليه
ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد قايما ولا يصلح للشهادة مطلقا
على المعتد ولا للقضا والامامة العظمى ولا دية في عنيته وانما
الواجب للحكومة وتكره امامته الا ان يكون اعلم القوم ولا يصح
عتقه غير كفاية ولم امر حكم ذبيحته وصيده وحضائنه وروسته لما
اشترى بالوصف وينبغي ان تكرر ذبيحته واما حضائنه فان امكن
حفظ المحضون كان اهلا ولا فلا ويصلح ناظرا وصيا والثانية
في منطوية ابن وهبان ولا ولي في اوقاف هلال كما في الاسعاف
الحكام الاربعة قال في المستصفي الاحكام ثبت بطريق اربعة
الاقتصاد كما اذا نشأ الطلاق والعقاق وله تطاير حجة والانتقال
وهو انقلاب مال ليس بعلقة علة كما اذا علق الطلاق والعقاق بالشرط
فصدد وجود الشرط ينقلب مال ليس بعلقة علة والاستناد وهو ان
ثبت في الحال ثم يستند وهو ان يبين شيئين وذلك كالمضنون
تملك عند اذ الضمان مستند الى وقت وجود السبب كالنصب
فانه تجب الزكاة عند تمام الحول مستند الى رقبته وجودة وكطهارة

النسب

المستحاضة والتميم يقض عند خروج الوقت وروية الماستند
 الى وقت الحدث وهذا قلنا لا يجوز المسح لهما واليدين وهذا ان
 يظهر في الحال ان كان الخلع ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان
 زيدا في الدار فانت طالق وتبين الغدر جوده فيها يقع الطلاق في
 اليوم ويعتبر ابتداء العقد منه وكما اذا قال لامرته ان حضرت فانت
 طالق فزات الدم لا يقضى بوقوع الطلاق مالم يمتد ثلاثة ايام فاذا
 تم ثلاثة ايام جحما بالطلاق من حين حاضت والفرق بين النبيين
 والاستناد ان النبيين يمكن ان يطالع عليه العباد وفي الاستناد
 لا يمكن وفي بعض يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم انه من الرحم
 وكذا بشرط الحلية في الاستناد يظهر كثره من الغايه دون الثلاثين
 النبيين يظهر فيها فلو قال انت طالق قبل قدوم فلان بشر مستند
 الى اول الشهر يعتبر العدة اوله فلو وطئها في الشهر صار حرجا لو كان
 الطلاق رجعيا وغرم العقر لو كان باينا ويرد الزوج بد الخلع اليها
 لو خالفها في خلاله الثمرات فلان ولو مات بعد العدة فان كانت الو
 اولم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع لعدم الحمل وهذا يتبين ان
 فيها بطريق الاستناد النبيين وهو الصحيح ولو قال انت طالق
 قبل قدوم فلان بشر يقع مقتصر على القدوم لا مستند انتهى وقد
 فرق بينهما في المستصفي **احكام النفود** بما يتبين فيه وكلا يتبين
 لا يتبين في المعاوضات وفي تعيينه بالعقد الفاسد روايان ورجح

بعضهم تفصيلا بان ما قد مر اصله يتبين فيه لانه انفق بعد صحة
 والصحة معينة في الفرق بعد فسادة وبعد هلاك المبيع وفي الدين
 المشترك فيومر برد نصف ما قبض على شريكه وفيما اذا تبين بطلان
 القضا فلورادعي على اخر ما لا فاحذه ثم اقرانه لم يكن له على خصمه حق فلو ادعي
 رد عين ما قبض ما دام قائما لا يتعين بالمهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول
 فبرد مثل نصفه ولذا قال كونه لو نضا باحويا عند غير هال لا يتبين في
 التدور والوكالة قبل التسليم واما بعده فالعامة كذلك ويتبين في
 الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والفصب وعامة
 في فصول العادي وكتبنا في الشرح جريان الدراهم بحري الدائره في ثمانية
 وفي وكالة البيان اعلم ان عدم بيان الدراهم والدائره في حق الاستحقاق
 لا غير فانها يتعين جبا وقدرا وصفا بالاتفاق وبه صرح الامام
 المعلى في شرح الجامع **بيان** ما يقبل الاستقاط من الحقوق ولا يقبل
 لو قال وارث تركت حتى لم يبطل حقه لان الملك لا يبطل بالترك والحق
 يبطل به حتى لو ان بعض الغايبين قال قبل القسمة تركت حتى يبطل
 حقه وكذا لو قال المرثون تركت حتى في حبس الرهن يبطل كذا في جامع
 الفصولين وفصول العادي وظاهره ان كل حق يسقط بالاستقاط
 وهو ايضا ظاهر في الخائنة من الشرب **واقطها** رجله مسيلا ما
 في دار غيره فباع صاحب الدار دراه مع المسيل ورضي به صاحب المسيل
 فله ان يضرب بذلك من الثمن وان كان له حق اجر المادون الرقبة لا شيء

ما يقبل الاستقاط من حقوق وما لا يقبل
 وبيان ان المساقط لا يعود

له من الثمن وليس له سبيل على السيل بعد ذلك كرجل اوصى لآخر سكنى
دايرة ومات الموصي فباع الوارث الدار ورضي به الموصي له جاز البيع وبطل
سكناه ولو لم يبع صاحب الدار دارة ولكن قال صاحب السيل
ابطلت حقي في السيل فان كان له حق اخراج المادون الرقبة بطل
حقه قياسا على السكنى وان كان له رقبة السيل لا يبطل ذلك لا بطل
وذكر في الكتاب اذا اوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصي فصالح الوارث
الموصي له من الثلث على السدس جاز الصلح وذكر الشيخ الامام المهرري
نحوه زادة ان حق الموصي له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكد فتمثل
السقوط بلا سقاط انتهى فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق حبس
الرهن وحق المثل وحق الموصي له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث
قبلها على قول خواهر زاده يسقط بلا سقاط وصرحوا بان حق الشفعة
يسقط بلا سقاط **وقالوا** حق الرجوع في الهبة لا يسقط حتى لو
قال الواهب سقطت حقي في هذا الرجوع عن الهبة لم يسقط كما في
هبة البرaire واما الحق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه ان من
كان فقيرا من اهل المدرسة يكون مستحقا في الوقف استحقا فلا يبطل
بلا بطل فانه لو بطلت حقي كافي الدارين بطل وبأخذ ذلك انتهى **وقد**
كتب في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرسوسي من عبارة قاضي
خان وما رده ابن وهبان وما رددناه وحرزناه **وقد بقي** صورة
منها خيار الشرط قالوا يسقط **ومنها** خيار الرقبة قالوا وبطله

قبل الرقبة بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعدها يبطل بها **ومنها**
خيار العيب به **ومنها** الدين يسقط بالبراءة **ومنها** القصاص يسقط
بالعفو **ومنها** حق القسم للزوجة يسقط باستقاطها وان كان لها
الرجوع في المستقبل **واما حقوق الله تعالى** فلا تقبل الاستقاط
من العبد فلا يقبل الاستقاط من العبد قالوا الوعفي المقدوني ثم عاد
وطرحه لكن لا يقام بعد عفو الفقير للطلب واما ما ليس بالزمن
العقود فلا تنصف بالاستقاط كالوكالة والعارية وقبول الوديعة
واما حق الجارية فيبغى ان لا يسقط بالاستقاط وقد وقع الاستيفاء
عن سائل وكثر السؤال عنها ولم اجد فيها نقلا صريحا بعد التفتيش
ومنها ان بعض الذميمة المشروطة لهم الرجوع اذا سقطت حقه لغيره من
استحقاقه **ومنها** المشروطة له النظر اذا سقطت وضرع له
عنه لا ان في الذميمة وغيرها ان المشروط له النظر اذا فوضه الى
غيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان
كان في محله لم يحز وان كان عند موته جاز بنا على ان للموصي ان يوصي
الى غيره انتهى **وفي الغيبة** اذا عزل نفسه المشروط له النظر لا
ينفعل الا ان يخرج به الواقف والقاضي انتهى **ومنها** ان الوقف اذا
شرط له شرط في اصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزادة
والنقصان والاستبدال فاسقط حقه من هذا الشرط ينبغي

ان يقال بالسقوط في الكل لانه الاصل فيمن اسقط حقه من شيء
كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا اسقط المشروط
له الربح حقه لا لاخذ فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف
ما اذا اسقط حقه لغيره وفيما اذا اسقط الواقف حقه من شرطه
لنفسه او لغيره فان قلت اذا اقر المشروط للربح او بعضه انما اقر
له فيه وانه يستحقه فلان فيل يسقط حقه قلت نعم ولو كان
مكتوبا لوقف بخلافه لما ذكره المحضون في باب استقلال واما
المطالبة برفع جذع الغير الموضوع على حائط تعديا فلا يسقط بالاذن
ولا بالعفو ولا بالصلح ولا بالبيع ولا بالاحارة كما ذكره الزايزي
فاغنم هذا الخبر فانه من مخرجات هذا المؤلف وفي ايضا
المرطاني من السلم لو قال رب السلم اسقطت حقي من السلم في ذلك
المكان او البلد لم يسقط انتهى **قد وقت** سئل عنها شرط
الواقف له شروطا من ادخال واخراج وغير ذلك وحكم بالوقف
متضمنا للشرط حكم حقيقي ثم مرجع الواقف عما شرطه لنفسه
من الشرط فاجبت بعدم صحة رجوعه لان الوقف بعد الحكم لا يتم
كما هو جوابه بسبب الحكم وهو شامل للشرط فلم تمت لزومه كما صرح
الطرسوسي فيمن اسقط حقه فيما شرط له من الربح لا لاخذ فانه
قال لا يسقط وعليه ان الاشتراط صار لازما للوفاء بالوقف فاما
ان المشروط له لا يمكن اسقاط ما شرطه فكذلك الساقط ويدل عليه

ايضا

ايضا ما نقلناه من شرح الكرماني من اسقاط رب السلم حقه مما شرط
له من تسليم السلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان
في ضمن لازم فانه يلزمه لا يقبل الاسقاط **بيان** ان الساقط
لا يعود فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقله الفواتي بخلافه اذا
سقط بالنيان فانه يعود بالذكر لان النيان كان ما بقا لا مستقلا
فهو من باب زوال المانع ولا يعود النجاسة بعد الحكم بزوالها فلو دفع
الجملد بالشميس ونحوه وفرك الثوب من البني وجفت الارض بالشمس
ثم اصابها ما لا يعود النجاسة في الاصح وكذا برغامة ماؤها ثم عاد ومنه
عدم صحة الاقالة في السلم لانه دين سقط ولا يعود واما عود
التفقة بعد سقوطها بالنشور فهو من باب زوال المانع لا من عود
الساقط وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض المسائل في الخيارات
من البيوع منهم من قال يعود الخيار نظر الى انه ساقط لا يعود وقد
ذكرناه في الشرح والاصل ان المقضي للحكم ان كان موجودا والحكم
معدوم فهو من باب المانع وان عدم المقضي فهو من باب الساقط وقد
وقعت حادثة الفتوى ابراهاما ثم اقره بده بالمال البراءة فهل يعود
بعد سقوطه فاجبت بانه لا يعود كما في جامع الفصولين برهن انه
ابراي من هذه الدعوى ثم ادعى ثانيا انه اقر بالمال بعد ان ابراهاما فلو
قال المدعي عليه ابراي وقبلت الا برأ وقال صدقت لا يصح هذا الدفع يعني
الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع لاحتمال الرد ولا يبرأ برئ بالرد فيبقى عليه

بيان ان الساقط لا يعود

بعد ابراهاما ثم اقره بده بالمال المبرأ منه
فهل يعود بعد سقوطه فاجبت بانه لا يعود
كما في جامع الفصولين

وفي النسخانية وكتاب الأثر لو قال لا حولي عليك فاشهد لي عليك
بالف فقال نعم لا حولي لك على ثم اشهد أنه عليه الف درهم والشهود
يسمعون ذلك كله فهذا باطل لا يلزمه شيء ولا يسمع الشهود أن يشهد
عليه انتهى **وفرغت على قوههم الساقط** لا يعود قولهم إذا حكم القاضي بـ
شهادة الشاهد مع وجود الأهلية لسبق أولئك فإنه لا يقبل بعد ذلك
في تلك الحادثة **بيان** أن النائم كالمستيقظ في بعض المسائل قال
الولوي الحنفية في آخر فتاواه النائم كالمستيقظ في خمس وعشرين مسألة
إذا نائم الصائم على القفا وفاء مفتوح فقطرة قطرة من الماء في فيه
وطلع ذلك في جوفه فسد صومه وكذا الوطر أحد قطرة ما في فيه **إذا**
جامعها زوجها وهي نائمة يفسد صومها لو كانت محرمة فجامعها زوجها
وهي نائمة فعليه الكفارة **إذا نائم** الحرم فخلق رجل رأسه فعليه الجزا
إذا نائم الحرم فأنقلب على صيد فقتله فعليه الجزا **إذا نائم** الحرم على
بغيره فدخل غرقات فقد أدرج الح **الصيد** المرحى إليه السهم إذا وقع
عند نائم فمات من تلك الرمية يكون حرما كما إذا وقع عند يقظان
وهو قادر على ذكاته **إذا** انقلب على ستاع فالتفه فعليه الضمات
الاب أن تعد تحت جدار فوقع عليه الابن من السطح وهو نائم فمات
الاب يحرم الابن عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح **من رفع**
النائم ووضعته تحت جدار فسقط عليه فمات لا ضمان على الرفع
رجل خلا بامرأة وثمة اجني نائم لا يصح الخلوة **نام** الرجل في بيت فمات
امراته ومكثت عنده صحت الخلوة **لو كانت** نائمة في بيت فدخل الزوج

الحكم

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣

ديكر

ومكث ساعة صحت الخلوة **امراة** نامت فحاضت ورضع منها ثنت
لحمة الميتة إذا مرت دابته وهو نائم عليها على ما يمكن استعماله استقن
تيممه المصلي إذا نام وتكلم في صلاة بطلت **المصلي** إذا نام في قيامه رقرأ
تصبر قرأته في رواية إذا نال النائم أية سجدة وسمعها منه أحد لزمه
السجدة كما لو سمعها من يقظان إذا استيقظ هذا الرجل فاحضر
رجل بتلك القراءة يجب عليه السجدة في بعض الأقوال وعلى هذا
لو قرأ رجل عند نائم فأنتمبه فهو على هذا **خلف** أن لا يكلم فلان أبا
لخالف إلى المحلوف إلى المحلوف عليه وهو نائم وقال له لم فلم يستيقظ
الأصح أنه يحث **طلق** زوجته رجعا وبسبب بشوة وهي نائمة صار
مراجعا **لو كان** الزوج نائما فدخلت فرجه في فمها ثم علم بتبث حرمة
المصاهرة **المصلي** إذا احتلم في صلاته وهو نائم يجب الغسل ولا يمكنه
السا وكذا إذا بقي نائما يوما وليلة أو يومين وليلتين بقيت الصلاة
دينا في ذمته **أحكام المعتون** هو كالصبي العاقل تصح عبادته
ولا يجب رقبيل هو كالجنون وقيل كالبالغ العاقل **أحكام الخنثي**
المشكل ذكر النسفي في المكنة حقيقته وذكر من أحكامه وقوفه
في الصف وحكم ميراثه وختانه **أحكام الانثى** تخالف الرجل فالنسبة
في عانتها الشف ولا يسن ختانها وإنما هو بكرة ومن حلق لحية الأنثى
وتمنع من حلق رأسها وميضها لا يطهر بالفرز وترى في أسباب البلوغ
بالحيض والحمل وكيفية إذا ناما وقامتا وبدنهما كله عورة إلا وجهها وكفيها

١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥

وقد يها على المعتمد وذراعيها على المرحوح وصوتها عورة في قول وكبرها لها
الحام على قول وقيل إلا أن تكون مريضة أو نفسا والمعتمد لا كراهة مطلقا
ولا ترفع يديها أحدا منكم ولا تجهر بقرائنها وتنضم ركوعها وسجودها
ولا تخرج أصابعها في الركوع وإذا نأى في صلاتها صفقت ولا
تسبح وكبر جماعة من ويقف أمام وسطهن ولا تصلي أماما للرجال
وكبر حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على
شمالها تحت يديها وتضع يديها في الشهادتين على ركبتيها بحيث تبلغ ركن
أصابعها وركبتيها وتورك ولا جهة عليها لكن تنعقد ولا تعيد ولا
تكبر شريك ولا تسافر إلا بزوج أو محرم ولا يجب عليها الحج إلا بأحداهما
ولا لبس حجر ولا تنزع الحنيط ولا تكشف رأسها ولا تسعى بين الميادين
الأخضرين ولا تخلو وإنما تقصر ولا ترمل والباعد في طوافها عن البيت
أفضل ولا تحط مطلقا وتقف في حاشية الموقف لا عند الصخرات
وتكون قاعدة وهو ركب وتلبس في أحرأما وترك طواف الصدر بعد
الحيف وتوتر طواف الزيارة بعد الحيف وتكفي في خمسة أثور ولا
تزم في الجنائز ولو فعلت سقط الفرض بصلاتها ولا تحمل الجنائز وإذا
كان في الميت أسى يضرب لها نحو القبة في الثابوت ولا سهم لها وإنما
يرضخ لها أن قالت ولا تقتل المرتدة المشركة ولا تقبل شهادتها في الحدود
والقصاص وقتل في بيتها ويباح لها خضيب يديها ورجلها بخلاف
الرجل إلا لفرورة والتصحية بالذكر أفضل وهي على النصف من الرجل

في الأثر والشهادة والدية نفسها ونعضا ونفقة القريب ولا ينبغي
أن تولى القضا وإن صح منها بغير الحد والقصاص وبضعها تقابل
بالمرء دون الرجل وتجبر الأمة على النكاح دون العبد في رايه والمعتمد
عدم الفرق بينهما وتجبر الأمة إذا اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها
حر وألبنها محرم في الرضاع دونه وتقدم في الحضنة على الرجال وفي النفقة
على الولد الصغير وفي النفر من مزدلفة إلى منى وفي الانصراف من الصلوة
وتوخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز عند الأمام فيجعل
عند القبلة والرجل عند الأمام وكذا في الحد وجب الدية بقطع ثديها
أو حملته بخلافه من الرجل فالحكومة ولا قصاص بقطع طرفها بخلافه
ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليها من الدية لو قتلت
خطأ بخلاف الرجل فإن القاتل كاحدهم وتحفر لها في الرجم أن تدفن بها
بالبينة وتجلب جالسة والرجل قائما ولا ينبغي سياسته وينبغي هو علمها
لأحد ولا تكلف حضور الدعوى إذا كانت مخدرة ولا اليمين بل يحضر
إليها القاضي أو يرسل إليها أين تحلفها بخضرة شاهدين ويقبل بيمينها
بغير رضى الخصم إن كانت مخدرة اتفاقا ولا تبد الشابة بسلام
ولا تسلمت وحرم الخلوة بأجنبية وكبر الكلام معها
واختلفوا في جواز كونها بنية واختار في المسيرة جواز كونها بنية لا رسول
لأن الرسالة بنية على الأشهر وروى جالين عن السيرة بخلاف السوء
والكلام فيها ولا يدخل النساء في الغرامات السلطانية كما في الولو الجية

احكام الذي حكمه حكم المسلمين الا انه لا يومر بالعبادات ولا تصح منه
 ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو اسلم جازت صلاته به ولا
 ياتم على ترك العبادات على قول وباتم على ترك اعتقادها اجماعا ولا
 يمنع من دخول المسجد خباخيل المذمومين ولا يتوقف جوار دخوله
 على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام ولا يصح نذرة ولا سهم
 له من الغنمة ويرضخ له ان قاتل او دلى على الطريق ولا يجد بشر
 الحرم ولا تراق عليه بل يرد عليه اذا غضبت منه ويضمن متلفها
 له الا ان يظهر معها بين المسلمين فلا ضمان في اراقها او يكون
 المتلف باقري ذلك بخلاف ائلاف حرم المسلم فانه لا يوجب الضمان
 ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظها شرها كاظها ربيعها
 ولم امة الا ان ولا يمنع من لبس الحرير والذهب ولا يقرض لهم لو شأوا
 فاسد او تباعوا كذلك ثم اسلموا **وفي الكفر** ويقبل قول الكافر
 في الحلل والحرمه وتعقبه الزيلعي بانه سهو ولا يقبل قوله فيه ما جواه
 انه يقبل فيها ضمن المعاملات لا قصد وهو مرادة كما اوضحه في الكافي
 ويؤخذ الذي بالتمييز عندنا في المركب والملبس فيكون بالكاف ولا
 يلبسون الطيلسان والرداء ولا شاب اهل العلم والشرف ويجعلون
 على دورهم علامة ولا يجدون بيعة ولا كنيسة في مصر **اختلفت**
 الروايات بين المسلمين في المصير والمقصد الجواز في محلة خاصة **اختلف**
 الشايخ هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات او يكفي واحدة والعمدة انهم

في سكتهم

لا يكون

لا يكون مطلقا ولا يلبسون العمام فان ركب الحمار وضوءه في الجامع
 ويضيق عليه ولا يرمي وانما الجلد والحاصل انه يقام عليه الحدود كلها
 الا في شرب الخمر ولا يبدل الذي بسلام الحاجة ولا يزداد في الجوار على
 وعليك **وكبر** مصانجته ويحرم تعظيمه وكبره للمسلم ان يوض نفسه
 من كبره لعصاة **وفي المنطق** كل شيء امتنع منه المسلم امتنع منه
 الذي لا الخمر والخنزير ولا يكره عيادة جاره الذي ولا ضيقا فيه ولا
 تعبر الكفاية بين اهل الدمة الا ان تكون بنت ملك خدعها حايك او
 كاس فيفرق بينهما لتسكين النفسه كذا في التمازية **تبني** الكلام
 يهدم ما قبله من حقوق الله دون حقوق الامميين كالقصاص وضمان
 الاموال الا في سائل لو اجنب الكافر ثم اسلم يسقط ومنها لو زني ثم
 اسلم وكان زناه ثابتا بدينه مسلمين لم يسقط الحد باسلامه ولا سقط
تبني اخر اشترك اليهودي والنصراني في دفع الجزية وحل المناكحة
 والذبايح وفي الدية وشاكرهم الجوس في الجزية والدية دون الاخرين واسوي
 اهل الدمة فيما ذكر وقيل المسلم بالدمي ودية الكافر والمسلم سواء ولا يقتل
 والدمي يستأمن من **تبني** اخر لا توارث بين المسلم والكافر وبحري النوار
 بين اليهود والنصارى والجوس لان الكفر عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد
 الدار والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلف ملكتهم وخرج المرتد فانه
 يرت كسب سلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد **احكام الحيات**
 الحيات قل من تعرض لها وقد اذنتها من اصحابنا القاضى السلي كذا به

قوله ولا يلبسون العمام فان ركب الحمار وضوءه في الجامع
 وانما الجلد والحاصل انه يقام عليه الحدود كلها
 وعند الشافعي رحمه الله لا يزداد في الجوار على
 ولا يبدل الذي بسلام الحاجة ولا يزداد في الجوار على
 ولا يبدل الذي بسلام الحاجة ولا يزداد في الجوار على
 ولا يبدل الذي بسلام الحاجة ولا يزداد في الجوار على

أما المرحان في أحكام الجن وما اطلعت عليه وما نقلته عنه بواسطة نقل الاستوطي ولا خلاف في أنهم مكلفون بوضوئهم في الجنة وكافهم في النار ولما اختلفوا في ثواب الطائعين في النار مع ما لا يخفى عن الامام ليس للجن ثواب وفي التفسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاني القرآن يغفر لكم ذنوبكم والمغفرة لا تستلزم الاثابة لانه ستر منه المغفر للمغفرة والاثابة **فضل** قال في المغفرة اوعد ظالمهم فيسحق الثواب صاحبهم قال الله تعالى واما القاسطون فكانوا لجهنم حطباً قلنا الثواب فضل من الله لا بالاستحقاق فان قيل قوله تعالى في لا رحمانا بعد عدنم الجنة خطايا للتقلين يرد ما ذكرت قلنا ذكر وان المراد بالتوقف في الاكل والشرب والملاذلة الدخول فيه كدخول الملائكة للسلام والزيار والخدمة والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام لآية انتهى **ومما** التكاثر قال في السراجية لا يجوز المناكحة بين بني آدم والجن وانما الماء لا اختلاف الجنس انتهى وتبعه في منية المفتي والفيض وفي الفتنه **سئل** الحسن البصري عن التزوج بجنية فقال يجوز بلا شهود ثم رسم اخر يصفع السائل لحماقته انتهى **وفي** **بسم الله** في قاري اهل العصر **سئل** علي بن احمد عن الزوج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك ان يخص الجواز بالاديين فقال يصفع هذا السائل لحماقته وجهله قلت وهذا لا يدل على حماقة السائل وان كان لا يتصور الى تري ابا الليث ذكر في فتاواه لو تروا بني من الانبياء هل يري

فيهم

قال الاستوطي
على ما في المتن
الله العليم

فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد نبينا ولكن اجاب على تقدير التصور كذا في هذا **وسئل** عنها ابو حامد فقال لا يجوز **وقال بعضهم** يستدل على تحريم الجنيات بقوله تعالى والله جعل لكم من انفسكم ازواجا اي من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من انفسكم اي من الامميين انتهى وبعضهم بما رواه ابن حزم الكرماني في مسائله عن احمد بن حنبل قال حدثنا احمد بن يحيى القطيعي قال حدثنا بشر بن عمر بن ابيعه عن يونس بن يزيد عن الزهري قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان مرسل فقد اعتضد بقول العلماء فروي المنع عن الحسن البصري وقفاة والمكارم في نكاحه واسحق بن راهويه ومحمد بن الاسود فاذنهم المنع من الانس للجنية فالمنع عن نكاح الجن لانه اولى ويدل عليه ما في السراجية لا يجوز المناكحة وهو شامل لهما لكن روي ابو عثمان سعيد بن العباس الرازي في كتاب الاطعم والوسوسة قال حدثنا مقابيل عن سعيد بن داود الزبيدي قال كتب قوم من اهل اليمن الى مالك رحمه الله تعالى يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنا رجلا من الجن يخطب البنا جارية يزعم انه يريد الحلال فقال يا اري بذلك باسا في الدين ولكن اكراه اذا وجد امراته حاملا قيل لها من زوجها فقالت من الجن فيكفر الفساد في الاسلام بذلك انتهى **ومما** التوطي ما لو وطئ الجن انسية هل يجب عليها الفسل قال قاضي خان في فتاواه امرأة قالت معي جني يا يثني في النوم مرارا واجدي نفسي ما اجد لواجبي

زوجي لا غسل عليها انتهى وقيل ابن الكمال فيما اذا لم تنزل اما اذا التزلت
 وجب لانه احتلا وممنها انعقاد الجماعة بالجن ذكره لا سيوطي عن
 صاحب كرام الرحان من اصحابنا مستند لا حديث احمد بن مسعود في حديث
 قصة الجن وفيه لما قام رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ركه شخصان من
 فقالا يا رسول الله اننا احبنا نوسا في صلاتنا فنصفها خلفه وصلي بها
 ثم انصرفا ونظروا في ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل بالملايكة وخرج علي
 ذلك لو صلى منفدا باذان واقامة منفردا ثم خلفه صلى الجماعة
 لم يحنث **ومنها** صحة الصلاة خلف الجن ذكره صاحب كرام الرحان
ومنها اذا امر الجن بين يدي الانبي في الصلاة يعامل كما يعامل الانبي
ومنها لا يجوز قتل الجن بغير حق كالانبي قال الربيع لا تقتل الحية
 البيضاء التي تسمى مستوية لانها من الجن لقوله صلى الله عليه وسلم
 اقتلوا الطافيتين ولا تروا بالكم والحية البيضاء فانها من الجن **وقال**
 الطحاوي لا بأس بقتل الكل لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن
 ان لا يدخلوا بيوت امته ولا يظهروا انفسهم فاذا خالفوا فقد اخلوا
 عهده فلا حرمه لهم **والاولى** هو الاقرار ولا عذر فيقال لها اذهبي
 بسلام واخلي طريق المسلمين فان ابست قتلها ولا تذا مرا فاما يكون خارج
 الصلاة انتهى **وقد روي** ابن ابي الدنيا ان عاتشة رضي الله تعالى عنها
 رأت في بيتها حية فامرت بقتلها فقتلت فأتت في تلك الليلة وقبل
 لها انا من النفر الذين اسمعوا الوحي من رسول الله صلى الله عليه وسلم

يصلى

فانزل

فارتدت الى اليمن فابيع لها اربعون راسا فاعتقهم رواه ابن ابي شيبة
 في مصنفه وفيه فلما اصبحت امريت باثني عشر الف درهم ففرقتها على
 المساكين **ومنها** قبول رواية الجن ذكره صاحب كرام الرحان **وذكر**
 لا سيوطي انه لا شك في جواز روايتهم عن الانبي ما سمعوه سواء علمه الانبي
 او لا واذا اجاز الشيخ من خضر دخل الجن كما في نظيرة من الانبي ولما رواه
 الانبي عنهم فالظاهر منها لعدم الثقة بعد انهم **ومنها** لا يجوز الاشارة
 بمراد الجن وهو العظم كما في الحديث **ومنها** ان ذبيحة لا تاكل في
 المنطق وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه مني من ذبايح الجن انتهى
وقد ذكر الامام الكرمي في مناقبه قراءة الامام واولاد الشياطين والكلام
 جامعهم والكلام **تواي** قال الجمهور انه لم يكن من الجن بني رما قوله
 تعالى يا معشر الجن والانبي اياكم امر منكم قاتلوه انه رسول من
 الرسول سمعوا كلامهم فانذروا قومهم لا عن الله تعالى انتهى **ودهب**
 ابن الصالح وابن حزم الى انه كان منهم بني تمسك حديث وكان النبي يبعث
 الى قومه خاصة وليس للجن من قومه ولا شك انهم انذروا فصح انه ارسل
 اليهم انبياء قال البغوي في تفسيره لا حفاف وفيه دليل على انه صلى
 الله عليه وسلم كان مبعوثا الى الانبي والجن جميعا وقال مقاتل لم
 يبعث قبله نبي الى الجن **واختلف** العلماء في حكم مؤمن الجن فقال قوم
 لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب ابو حنيفة رحمه الله تعالى
وعن الميث ثوابهم ان يخبروا بالنار ثم يقال لهم كونوا ترابا كما اليهم

شياء من احكام
 الجن
 وبيان القول
 هو

وعن أبي الزناد كذلك وقال آخرون يثابون كما يعاقبون وبه قال مالك
وابن أبي ليلى وعن الضحاك أنهم يلهمون التسليم والذكر فيصيبون من
من لدنه ما يصيبه بنو آدم من غير الجنة وقال عمر بن عبد العزيز أن نوى
الجنة حول الجنة في رطبها وليسوا فيها وذهب الحارث المحاسبى إلى أن الجنة
الذين يدخلون نراهم ولا يروننا عكس ما كنا في الدنيا صرح ابن عبد السلام
أن الملائكة في الجنة لا يرون الله تبارك وتعالى لأنه تعالى قال لا تدركه
الابصار وقد استثنى موسى البشر فيعني على عمومته في الملائكة في الكرام
المرجان ومقتضى هذا أن الجنة لا يرونها لأن الآية بأفية على المومنين
أيضا ولم يتعقبه الأيوبي وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجنة
بلاية لأنها لا تدل على عدم رؤية المومنين أصلا فلا استثناء قال القائل
البيضاوي لا تدركه لا تحيط به واستدل المعزلة على امتناع الرؤية
بلاية وهو ضعيف إذ ليس الاستدلال مطلقا ولا النفي في الآية عاما
في الأوقات فلهذا مخصوص ببعض الحالات ولا في الأشخاص فإنه في قوة
قولنا كل بصير لا يدركه مع أن النفي لا يوجب الامتناع **احكام المحارم**
عند من حرم نكاحه على التاميد بنسب ومصاهرة أو رضاع ولو وصى
فخرج بالأول ولد العمومة والخولة والثاني أخت الزوجة وعمتها
فخالتها وشمل أم المزيña وأبها وأبها وأبها وأبها وأبها وأبها وأبها وأبها
وجواز النظر والخولة والسافرة إلا الحرم من الرضاع فإن الخولة بها
مكرهه وكذا بالصهر الثابت وحرم النكاح على التاميد مشاركة المحرم

المحرم

فيها

فيها فإن الملاغنة محل إذا الكذب نفسه وأخرج عن أهلية الشهادة
والجوسية محل بالإسلام أو يهودها أو نصرها والمطلقة ثلاثا خول
الثاني وانقضاء عدتها ومنكوحه الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعد
الغير بانقضاءها وكذا الامتياز للحرمة في جواز النظر والخولة والسفر
وأما عبدها كالاجنبي على المعتد ولكن الزوج يشارك المحرم في هذه
الثلاثة والثالث الثقات لا يقرب مقام المحرم والزواج في السفر يختص
المحرم بالنسب بأحكام **منها** عتقه على قرينه لو ملكه ولا يختص
بالأصل والفرع **ومنها** وجوب نفقة الفقير العاجز على قرينه
الغني فلا بد من كونه رجلا محاربا من جهة القرابة فإن الغنم والأخ
في الرضاع لا يفتق ولا يجب نفقته ويصل المحرم قرينه **ومنها** أنه
لا يجوز التفرق بين صغير ومحرم في البيع والهبة إلا في شيئين ذكرنا
في الشرح فإن فرق صحيح البيع **ومنها** أن الحرمة مانعة في الرجوع في
وتختص الأصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام **منها** أنه
لا يقطع أحدهما بسرقة مال الآخر **ومنها** تحريم موطوءة كل منهما على
الآخر ولو تزنا **ومنها** تحريم منكوحه كل منهما على الآخر بحد العقد
ومنها لا يدخلون في الوصية للأقارب **وتختص** الأصول بأحكام
منها أنه لا يجوز له أصله الحر أن يدفع عن نفسه وإن خاف رجوعه
ضيق عليه ولجأه ليقتله غيره وله قتل فرعه الحر في حرمة **ومنها**
لا يقتل الأصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله **ومنها** لا يحد الأصل بحد

الجنة

ومن هنا لا يقضي ولا يشهد
أحدهما الآخر صح

قتل

فرعه وتحدد الفرع بقذف اصله **ومنها** لا يجوز ساقطة الفرع بدون اذن اصله
 بخلاف العكس **ومنها** لو ادعى الاصل نسباً لجارية ثبت نسبها ولجداها
 الاب كالأب عند عدله ولو حكما لعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولله
 جارية اصله لم يصح الاستدلال بالاصل **ومنها** لا يجوز الجهاد الا باذنهم ان كان
 الطرف مخوفاً والا فاذ لم يكن ملتجئاً فكذلك والا فلا **ومنها** اذا دعا أحد
 ابويه وهو في الصلاة رجعت جأته الا ان يكون عالماً بكونه فيها فلما حكم
 الاجداد والجداً وينبغي الحاق **ومنها** كراهة حجه بدون اذن من كرهه
 من ابويه ان احتاج الى خدمته **ومنها** جواز ما يبالا اصل فرعه والظاهر عدم
 الاختصاص بالاب والام والجدات كذلك ولم اذكره الا **ومنها**
 تبعية الفرع للاصل في الاسلام **ومنها** لا يخلص الاصل بيد الفرع وان
 غدا واختص الاب والجد **ومنها** ولاية المال ولا ولاية للام في مال الصغير
 والمحافظة وشرا ما لا يد منه للصغير **ومنها** تولي طرفي العقد فلو باع
 الاب ماله من ابنه او اشترى وليس فيه عيب فاحس بفقد تلف واحد
ومنها عدم خيار البويع في تزويج الاب والجد فقط ولاية النكاح فلا تختص
 بها فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة او ذي رحم وكذا الصلاة في الجارية
 لا يختص بها **وفي المنقط** لو ضرب المقل الولد باذن الاب فهو له المضي
 الا ان يضرب ضرباً لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غريم الدنيا اذا هلك الجسد
 كالأب عند فقدة الا فيما استثناه في الفوائد **فائدة** يترتب على النسب
 اثنا عشر حكماً للمال والاولا عدم صحة الوصية عند المرحومة ويحق بالزوجة
 بالدين في من موته وتحمل الديون وولاية التزوج وولاية غسل الميت وولاية

يختص بالاصول الا ان يثبت خلافها في الفرع ومنها لا يجوز المساقفة الا باذنهم

في تزويج الجارية
 في بيعها
 في بيعها
 في بيعها

للخصامة
 والصلوة عليه
 والولاية للماله

للخصامة وتطلب الحدود وسقوط وجوب القصاص **احكام وجوب غيبوبة**
الحشفة يترتب عليها وجوب الفضل وتحريم الصلاة والسجود والطواف
 وقرأة القرآن ومن المصنف رحمه الله وكاتبه ودخول المسجد وكراهة الاكل
 والشرب ووجوب برع ^{قبل الفضل} والحفاة وجوبا او ندبا في الحيض بدنيا وفي غيرة
 نصفه ونسأد الصوم ووجوب تضامه والتعزير والكفارة وعدم انقضاء
 اذ اطلع الفجر مخالفا وقطع الشايع المشرط فيه وفي الاعتكاف في صلاته اعتكافا
 واجح قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر ووجوب المضي في فاسدها
 وقضائها ووجوب الدم وبطلان خيار الشرط لمن لم يسقطه المذهب
 اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله ان كان بكرا
 ونقصها **وجوب مهر المثل** بالوطى بشبهة او نكاح فاسد بثبوت
 الرجعة به وبيع العبد في مهرها اذا كان بكرا ووجوب تحريم الرقية
 وتحريم اصابه وضررها عليها وحملها للزوج الاول واكسدها الذي طهرت
 ثلاثا قبل ملكها وتحريم وطئها اذا كانت امة وزوال الغنة وابطال
 خيار البلوغ اذا كانت بكرا وكال السبي ووجوب مهر المثل للمفوضة
 واستقاط حبسها نفسها لاستيفاء مهرها ونوع الطلاق المعلق
 بثبوت السنة والبدعة في طلاقها وتوابعها في الطلاق المبرم بثبوت
 المضي والايالة ووجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى ووجوب العدة
 ومنع تزويجها قبل البتة على قول محمد رحمه الله تعالى المضي به ووجوب النفقة
 والسكنى المطلقة بعده ووجوب الحد لو كان نكاحا او طاعة على قولها وادخ

والخطبة

الهيمة المفقولة بما ثم حقه ووجوب التفرير ان كان في ميتة او مشتركة
 او موصى بمنفقها او محرم مملوكة له او لوطاة برزجته وشون الاحصان
 وشون النسب ووقوع العتق المعلق به واستحقاق الغرام عن القضا
 والولاية والوصاية والشهادة لو كان زنا **فوايد** لا فرق في
 الاطلاق ان يكون حيا بل ولا لكن بشرط ان تصل الحرمة منه كذا ذكره
 في التحليل فيرى في سائر الابواب ما ثبت للحشفة من الاحكام يثبت
 لمقطوعها ان بقي منه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء
 من الاحكام وكنهج المنقل كونه كنية ولم اية الوطى في الدبر كالوطى
 في القبل فيجب الفصل ويحكم به ما حرم بالوطى بالقبل ونفس الصوم
واختلفوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها ونفس الحج والوقوف على
 قولها واختلف الرواية على قوله والاصح فسادها كما في فتح القدير ونفس
 الاعتكاف وثبت به الرجعة على المفتي كما في التبيين الا في سائل
 لا تثبت حرمة الصاهرة ولا يجب به عند الامام الا اذا انكره فقتل
 على المفتي به ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل للزوج الاول ولا
 في المولى ولا يخرج به عن كونها كنية فيكتفى بسكوها ولا يجزى حال
 والوطى في القبل حلال في الرجعة والامه عند عدم مانع وينبغي ان
 يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم بسقوطه في التقبيل
 والس بشهوة فهذا اولى للدلالة على الرضى وفي جامع الفضولين
 جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى فلهذا لو
 وطى في الدبر لا يجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة ولو

طلقاتها

الثانية

طلقاتها بعدة من غير خلوة الوطى بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح
 الا في سائل وجوب مهر المثل ولا يزد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى
 للحرمة الثالثة عدم الحبل للاول والرابعة عدم الاحصان به للوطى
 بمكلا اليمن من احكام كالوطى بنكاح فيجب تحريمها على اصوله وفروع
 وتحريم اصولها وفروعها عليه ووجوب الاستبراء وحرمة ضم اخواتها
 اليها **وتخالف** الوطى بالنكاح في سائل لا يثبت به التحليل ولا الاحصان
 كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر به كالاتزال لانه مع لا يخلو الوطى بقدر طلب
 اليمن عن مهر واحد الا في الذمينة اذا نكحت بغير مهر ثم اسلما وكانا يدنو
 ان لامهر فلا مهر اذا نكح صبي ابنة بغير اذن وليه طائفة فلا حد ولا مهر
 فاذا ازوج أمته من عبدة فالاصح ان لامهر اخذ من قولهم ان المولى
 لا يستوجب على عبدة دينا واذا وطى حرمة فلا مهر ولم امره واذا وطى
 الموقوف الموقوفة فينبغي ان لامهر ولم امره اذا وطى البائع الجارية قبل
 التسليم الى المشتري وهي في حفضي منقولة كذلك اذا اذن المهرين
 للمهرتين بالوطى طائفا بالحل فينبغي ان لامهر ولم امره الذي يحرم على الرجل
 وطى زوجته بقاء النكاح الحيض والنفل والصوم الواجب قضى
 وقت الصلوة ولا اعتكاف ولا حرام ولا يلا والظهار قبل التكفير
 وعدة وطى الشبهة واذا صارت مفوضة لاختلاف قائلها ودبرها
 فانه لا يحل له اتانها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وفيها اذا كانت
 لا تحتمله اصغر او من وسمه وعند امتناعها لقبض من اجل صداقها

الثانية

الثالثة

الطائفة وطى المصيدة ثم شبهة
فلا مهر اخذ من قولهم

الخامسة

الوطى

السادسة

لم يجل كرها واذا حرم الوطى حرم دواعيه لا الحيف والتفليس والصوم
 لمن من يحرر الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء اذا اختلف
 الزوجان في الوطى فالقول **الا في سبيل ادعى الروح الاصابة وهو عين**
ما كرت وهي ميت فالقول له مع يمينه الا اذا كانت بكر ولا فرق في ذلك بين
 ان يكون قبل الناحيل او بعده والمولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة
 قبل قوله لا بعد مضيا **ولو قالت** طلقى فجد الدخول ولي كمال المهر وقال
 قبله ذلك وكذا نصفه فالقول لها بوجوب العدة عليها وله في المهر النفقة
 والسكنى العدة وفي حل بنتها والاربع سواها وان خضع الحال فلو جاز بول
 تحتمل ثبت نسبه ويرجع الى قولها في وجوب المهر فان لا عند عنده بنفيه
 يرجع الى تصديقه كذا فهمته من كلامهم ولم امره الا ان **صرحا** **واذا ادعت**
مطلقة الثلاث ان الثاني دخل بها فالقول لها بحلها للمطلق لا بحال
 المهر ولو علق بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول له بالنكاح
 وجود الشرط قال في الكفر وان اختلفا في وجود الشرط فالقول له **احكام**
المعقود وهي اقسام لانزعة من الجانبين كالبيع والصرف والسلام
 والتولية والمراخعة والوضيعة والصلح والحوالة الا في مسليتين ذكرها
 في الفوائد والاجابة الا في مسئلة ذكرناها في الفوائد وهي بعد القبض
 ووجود مانع من الموانع السبعة والصدأ والخلع بعوض والنكاح
 الخالي من اختيار الجاهل والبرغ والعتق ولا ولي ان يقال ونكاح البالغ الخالي
 الحر امرأة كذلك وجاز من الجانبين الشركة والوكالة والمضاربة

هذا هو الحق في هذه المسئلة
 ولا يخفى ان قوله لا بعد مضيا
 لا ينافي مع قوله ما كرت وهي ميت
 بل هو التوضيح له

لزم

والوصية

والوصية والعارية والايداع والقبض والقضاء وسائر الولايات وجاز
 من احد الجانبين فقط الرهن جاز من جانب المدين بعد القبض والكتابة
 جازية من جانب العبد لانزعة من جانب السيد في الكفالة جازية من
 الطالب لامن الكفيل **وعلى الامان جاز من قبل الحر لانزعة من جانب**
المسلم **تنبيه** من الجائز من الجانبين تولية القضاء فللسلطان
 عزله ولو بلا جهة كذا في الخلاصة وله عزل نفسه واما الولاية على
 مال اليتيم بالوصاية فان كان وصي الميت في لزعة بعد موت الوصي فلا
 يملك القاضي عزله الا بخيانة او بغير ظاهر ومن جانب الوصي فلا يملك
 الوصي عزل نفسه الا في مسليتين ذكرناها عن وصايا الفوائد وان
 كان وصي القاضي فلقاضي عزله كما في القينة وله عزل نفسه بغير
 القاضي وقد ذكرنا التولية على الارقان في الفوائد **تقسيم** في العقود
 البيع نافذ وسوقوف ولازم وغير لازم فاسد وباطل وصنط الموقوف
 في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها ثمانية **تحليل** الفاسد
 والباطل عندنا في العبادات مترد فان وفي النكاح كذلك لكن قالوا
 نكاح المحارم فاسد عندنا في حنفية رحمه الله تعالى فلا حد وباطل عندها
 فيحد وفي جامع الفصولين نكاح قبل باطل وسقط الحد بشبهة في
 الاشقاء وقيل فاسد وسقط الحد بشبهة العقد واما في البيع فثنايا
 باطله ما لا يكون مشروعا باصله ووصفه وفاسده ما كان مشروعا
 باصله ورون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض والثاني يملك

عقد

المحارم

في الوصية
 المصطفى

نفسیہ

— 1 —

ادی

فصل خامم المصروف

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a note, written diagonally across the page.

القبض
بفتح القاف
والميم
والزاي
والنون
والعين

۴۴

من اصله او فيما يستقبل قار
شيخ الاسلام انه يجعل القند
ص ص ص

وہموریت

ان یکتہ

تسك في رغب فيك ونحوه ولو جاز الزوج الى الشهود بالكتاب محتوما وقال
هذا كتابي الى ثلاثة فاشهدوا علي بذلك لم يجز في قول ابي حنيفة رحمه الله
تعالى بغير شرط اعلام الشهود بما فيه واصله كتاب القاضي الى القاضي قال
في المستصفى هذا اذا كان بلفظ الزوج اما اذا كان بلفظ الامر لقوله
زوجي تسك في لا بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب لانها تقبل في العقد
بحكم الوكالة ونقله من الكامل قالوا فائدة الخلاف فيما اذا جحد الزوج
بعد ما اشهدهم غير مرة واعلمهم بما فيه وقد قرأ المكاتب اليه الكتاب عليهم
وقبل العقدة حضرهم فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا قبل
هذه عندها ولا يقضي بالنكاح وعندة تقبل ويقضي به اما الكتاب
فصحيح بلا اشهاد وهذا الاشهاد لهذا وهو ان تمكن المرأة من اثبات
الكتاب عند جحد الزوج انتمى واما وقوع الطلاق والطلاق ما قال في
البرازمية الكتابة من الصحيح والاخرس على ثلاثة اوجه ان كتب على
وجه الرسالة مصدر مفعول ياربيت ذلك باقراره او باليدنة فالحق
وان قال لم اؤوبه لخطاب لم يصدق قضا ولا ديانة **وفي المستفي** انه
يدين ولو كتب على شي يستبين عليه امرته او عبدة كذا ان نوي صحيح الا
فلا ولو كتب في الهوى والمالم يقع شي وان نوي وان كتب امر في طالق
ففي طالق بعث اليها لم لا وان كان المكتوب اذا وصل كتابي اليك فانت
كذا فاما يصل لم تطلق وان ندم ومحي من الكتاب ذكر الطلاق وترك اسوا
وبعث فهي طالق اذا وصل ونحوه الطلاق لرجوعه عن التطلق وانما يقع

هذا الكتاب من كتاب
البرازمية في كتاب
الطلاق

اذ اتى ما يسمى كتابة او رسالة فان لم يبق هذا القدر لم يقع وان محي الخطوط
كلها وبعث البياض لا تطلق لان ما بعث ليس بكتاب ولو جحد الزوج
واقام البينة عليه كته بيك فرق بينهما في القضا **وذكر** الزبلي في مسائل
شيتي في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد عليه والاملا على الغير تقوم مقام
البينة وفي **القصة** كتبت انت طالق وقال الزوجها اقرأ على فقراء
لا تطلق ما لم يقصد خطابا انتهى **وقد** سئلت عن رجل كتب ايمانا ثم
قال لرجل فراقها هل يلزمه **فاجبت** ان لا يلزمه ان كانت بطلافا
حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطي والذائل
كالعاقل **واما الاقرار** ما في اقرار البرازمية كت كتابا فيه اقرار
بمن يدي الشهود فهو على اقسام ان يكتب ولا يقول شيئا فلا يكون
اقرارا ولا محل للشهادة انه اقرار قال القاضي المستفي ان كتب مصدر
مرسوما وعلم الشاهد هل له الشهادة على اقراره كما لو اقر كذلك وان لم
يقول اشهدوا علي به فعلى هذا لو كتب الغائب على وجه الرسالة لما بعد
ذلك على كذا يكون اقرارا لان الكتاب من الغائب كالحطاب من الحاضر
فيكون متكلم والعامة على خلافه لان الكتابة قد تكون للجرية وفي حق
الاخرس بشرط ان يكون معنويا مصدرا وان لم يكن من الغائب كتب وقدر
عند الشهود لهم ان يشهدوا وان لم يقل اشهدوا علي به ان يقول هذا عندهم
غيره فيقول الكتاب اشهدوا علي به ان يكون عندهم ويقول اشهدوا علي بما
فيه ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا **وذكر القاضي** ادعى عليه مالا واخرج

الى

خطا وقال انه خط المدعي عليه هذا المال فانكر ان يكون خطه فثبت كذب
 فان كان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انها خط كاتب واحد لا يحكم
 عليه بالمال في الصحيح لانه لا يرد على انها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمال
 في الصحيح لانه لا يرد على ان يقول هذا خطي وانما هو مني ولكن ليس على
 هذا المال هناك لا يجب كذا هذا الا في دفعات البيع والسفار والصراف
 وانتهى **وكتبنا** في الفوائد انه يعمل بكتاب البيع والسفار والصراف
 فالحظ فيه حجة **وفي كتاب** امان الكفار حتى لو وجد الحري في ديارنا
 وقال رسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه كتاب كما في سفر الخانية
 فيعمل به **واما اعتماد** الراوي على ما في كتابه والشاهد على خطه والقاضي
 على علامته عند عدم التذكر فغير جائز عند الامام رجوزة ابو يوسف رحمه
 الله تعالى للراوي والقاضي دون الشاهد وجوزة محمد رحمه الله تعالى في الحل
 ان يتقن به وان لم يذكر توسعة على الناس **وفي الخلاصة** قال شمس
 الائمة الحلواني ينبغي ان يغني بقول محمد رحمه الله تعالى وهكذا في الاختلاف
 انتهى **وفي اجازات** البزامة امر الصكاك بكتابة الاجارة وشهد ولم تجز
 العقد لا ينفقه خلاف صكاك لا فرار والمهر انتهى **واختلاف** فيما لو امر
 الزوج بكتابة طلاقها فقبل يقع وهو امر وقيل هو توكل ولا يقع حتى يكتب
 وهو الصحيح وبه يغني في زماننا كذا في الغنية وفيها بعد ولا يقع اذا كتب لا
 اذا نوى الطلاق **وفي المسقى** من رأي خطه وهو فيه وسعه ان يشهد
 اذا كان في حوزة وبه ماخذ وجوز الاعتماد على كتب الفقه الصحيح **قال في**

محل الخط فيه حجة

فتح القدير من القضا ليريق نقل المفتي في زماننا عن المجتهدين امان يكون
 له سند فيه او باخذ من كتاب معروف تدولته الايدي نحو كتب محمد رحمه
 الله تعالى من النصاب المشهورة انتهى **ونقل** **الاصح** عن ابي اسحق
 المصنف في الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتبرة ولا يشترط اتصال
 السند الى مصنفها انتهى **وجوز** الاعتماد على خط المفتي اخذ من قوليهم يجوز
 الاعتماد على اشارته في الكتابة اولى **واما الدعوى** من الكتابة والشهادة
 من نسخة في يدك فقال في الحاشية ولو ادعى من الكتاب تسمع دعواه لانه
 عسي ان لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في موضعها **وفي**
القيمة يسئل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لا يسأل عن نسخة بقولها
 بعض الموكلين هل يسمعها القاضي قال ان تلقاها الوكيل عن لسان
 الموكل صح دعواه ولا لا انتهى **وفي شهادات الزمان** شهدا حدهما
 عن النسخة وقرا بلسانه وقرا غير الشاهد الثاني منها وقرا الشاهد
 ايضا معه القراء لا يقع لا يبين القاري من الشاهد وذكر **القاضي**
 ادعى المدعي من الكتاب تسمع اذا اشار الى موضعها انتهى **وفي الصيرفة**
 شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد باللسان يجب وهذا اصطلاح
 القضاة **وفي القيمة** يسئل على ابن احمد عن الشاهد اذا كان يصف
 حدود المدعي به حين ينظر في الصك فاذا لم ينظر فيه لا يقدر
 هل تقبل شهادته فقال ينظره لينقله وتحفظه عن النظر لا تقبل
 وان كان ليستعين به نوع استعانه كفاري القرآن في المصنف فلا يلزم

لا سيما

مقارنا

به واما الحوالة بالكتابة فذكرها في احوال الوقعات الحسية في فصل
 السفحة وفصل تفصيل احنا فليراجع **واما الوصية** بالكتابة فقال
 في شهادة المجتبي كتب بخط يده صدق اقرار او وصية ثم قال لا خلاف
 به على من غير ان يقره وسعه ان يشهد **وفي الخاتمة** من الشهادات
 كتب حكم وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم
 قال اكثر علمائنا لا يجوز له ان يشهد بما فيه **وقال بعضهم** وسعهم ان يشهدوا
 والصحيح انه لا يسعهم وانما خلل لهم ان يشهدوا باحد ثلاث اما ان
 يقرأ الكتاب عليهم او يكتب الكتاب غيره ويقرأ عليهم بين يديها الشهود ويقول
 لهم اشهدوا على ما فيه او يكتب هو بين يديه والشاهد يعلم بما فيه ويقول
 هو اشهدوا على ما فيه وتامة فلما انتهى **احكام الاشكارة** هي من
 الاخرى مقبلة وقائمة مقام العبارة في كل **شيء** بيع واجارة وهبة وكا
 وطلاق وعتاق واقرار وقصاص الالة في الحدود ولو حرق ذن وهذا
 مما خالف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص هذا كالحود فلا ثبت
 بلاشارة وتامة في الهداية وقد اقتصرت الهداية وغيرها على استثناء الحدود
 يزداد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما في التهذيب **واما بينه** في
 الدعاوي ففي ايمان خزانة الفتاوى تخليف الاخرى ان يقال له عليك عهد
 الله وميثاقه ان كان كافي شير به نعم **ولو حلف** بالله ان كانت اشارة
 اقرار بالله تعالى وظاهر اقتصار الشايخ على استثناء الحدود فقط
 صحة اسلامه بلاشارة ولم امر لان فيها نقلا صحتها وكفاية الاخرى كاشارة

واختلفوا

واختلفوا في ان عدم القدرة على الكتابة شرط للعقل بالاشارة او لا والمفتي
 لا كذا ذكره في الكفر ولا بد في اشارة الاخرى ان تكون معهودة والام تعتبر
وفي فتح القدير من الطلاق ولا يخفى ان المراد من الاشارة التي تقع بها طلاقه
 الاشارة المقررة بتصويت منه لان العادة منه كذلك فيكون بيانا
 لما اجمله الاخرى انتهى **واما اشارة** غير الاخرى فان كان مقتبل اللسان
 ففيه خلاف الاصوليين والفتوى على انه ما دامت العقلة الى وقت الموت
 يجوز اقراره بلاشارة ولا شهاد عليه **ومهم** من قدر الامتداد بسنة
 وهو ضعيف وان لم يكن مقتبل اللسان لم تعتبر اشارة مطلقا الا في اربع
 الكفر والاسلام والنسب والاذى في تليق المجتبي ويرا واخذا
 من مسئلة الاشارة بلاشارة لاخذ عن الشيخ باشارة الرئيس رواية
 الحديث راما ان كان الكافر اخذا من النسب لا تحتاط فيه لحقن الدم
 وكذا ثبت بكتاب الامام كما قد ساء واخذ من الكتاب والطلاق اذا كان
 تفسير اليهم كما اذا قال انت طالق هكذا واشار بثلاث اصابع وقعت
 بخلاف ما اذا قال انت طالق واشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق
 ولم امر لان حكم انت هكذا اشير باصبعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا الا
 من المحرم الى الصيد فقتله الغير يجب الجزاء على المشير **وههنا** فروع لم امرها
 لان اشارة الاخرى بالقراءة وهو جنب ينبغي ان يحرم اخذا من
 قولهم ان الاخرى يجب عليه تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة غلق
 الطلاق بمسبة لخرى فاشارة بالمشية ينبغي الوقوع لوجود الشرط

الاول

الثاني

الثالث

لوعلى بمشية رجل خرس فاشا والمشيعة ينبغي الوقوع **قاعدة**
 فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة واصحابنا يقولون اذا جتمعت
 الاشارة والتسمية قال في المداينة من باب المهر الاصل ان المسمى اذا
 كان من جنس المثار اليه يتعلق العقد بالشار اليه لان المسمى يوجد
 في المثار اليه ذانا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه
 يتعلق بالمسمى لان المسمى قبل المثار اليه وليس تابع له والتسمية ابلغ
 من التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات لا ترى
 ان من اشترى فصا على انه ياقوت احمر فاذا هو زجاج لا يفقد اختلاف
 الجنس ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر انفق العقد لا اتحاد
 الجنس انتهى **قال** الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع
 والاجارة وسائر العقود ولكن ابو حنيفة رحمه الله تعالى جعل الخمر
 والمخل جنسا واحدا والخمر والعبد جنسا واحدا فيتعلق بالشار اليه ثوبا
 مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا الدون من المخل وشار الى خمر الى هذا
 العبد وشار الى حر ولو سمي حراما وشار الى حلال فله المثل في الاصح
 فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي ياقوتا وشار الى زجاج
 لكونه بيع للمعدوم ولو سمي ثوبا بهريا وشار الى مروي فاختلفوا في
 بطلانه او فسادة كذا في الخاتمة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في
 الثوب دون الفضة ونظير الفضة الذكور لا يثنى من يدم جنسان بخلافها
 من الحيوان فانها جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس متحد والفاصل

لو سمي في البيع ثوبا وشار الى غلوة

وفي باب الاقدا قال الوترى الاقدا هذا الايام الذي هو زيد فظهر ان عمر لا يصح الاقدا
 ولو نوي الاقدا بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقدا ولو بهذا الشيخ
 فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعي شيخا عليه **واستنبط** من مسلم الاقدا
 شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عنه الكلام على الحديث صلاة في
 مسجد هذا افضل من الف صلاة فيما سواه لان التسمية لها
 الاعتبار عند اصحابنا فلا يختص الثوب بما كان في زمن عليه الصلاة
 والسلام الى اخر ما قاله **واما** في النكاح فقال في الخاتمة رجل له بنت
 واحدة اسمها عايشة فقال وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لم ينفذ
 النكاح ولو كانت البنت حاضرة وقال الاب زوجتك بنتي فاطمة حين
 وشار الى عايشة وغلط في اسمها وقال الزوج قبلت صح انتهى **ومقتضى**
 هذا انه لو قال زوجتك هذا الفلام وشار الى بنته الصبية تعويلا على
 الاشارة وكذا لو قال زوجتك هذه العربية فكانت عجمية وهذه
 العجمية فكانت شابة وهذه البيضاء فكانت سودا او عكسه وكذا في الفيلة
 في جميع وجوه النسب والصفات والعلو والقرى واماما في باب الايمان
 فقال الوترى لا يكلم هذا الصبي وهذا الشاب فكله بعد ما شاخ حيث
ولو حلف لا يكلم احدا فكله بعد ما صار كبشا حيث لان في الاول وصف
 الصبي وان كان داعيا الى اليقين لكنه منهي عنه شرعا وفي الثاني وصف
 الصغر ليس بداع الى اليقين فان التمسع عنه اكبر امتناعا من لحم الكلبش **ولو**
 حلف لا يكلم عبدا فلا ينفذ هذا امر به هذه او صديقه هذا امر بالانكاح

الاقتداء
 ولو نوي الاقدا بالامام
 القاسم بالحبيب علي بن ابي طالب
 فبان انه من صحيح الاقدا
 الاعتبار
 وناسب الاول انه لو صلى على
 جنازة علي بن ابي طالب فبان انه
 امره لم يصح هو صح

فكله لم يثبت في العبد وحيث في المرأة والصديق وان حلف لا يكره صاحب
 هذا الطيلسان فباعه ثم كله حيث **القول في الملك** قال في فتح القدر
 قدرة بثمنها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل انتهى **ويبقى**
 ان يقال الا لما منع كالحجور عليه فانه مالك لا قدرة له على التصرف والبيع
 المنقول مملوك للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرضه في الحاي
 القدر حتى لا يثبت الاختصاص من الخارج وان حكم الاستيلاء لانه به يثبت لا غير
 اذ المملوك لا يملك كالمكسور لا ينكسر لان اجتماع الملكين في محل واحد فلا
 بطلان يكون المحل الذي يثبت فيه الملك خاليا عن الملك المحل الذي عن الملك
 هو الباع والمثبت للمالك في المال الباع الاستيلاء لا غير الى اخره
 وفيه مسائل **الاولى** اسباب الملك المعاوضات المالية والامهار
 والخلع والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف والقبضة
 والاستيلاء على الباع والاحتيا وعمل اللقطة بشرطه ودية القتل
 بملكها ولا تملك انتقل الى الورثة **وصفها** الفرقة بملكها الجنين ثم تورث
 عنه والقبض ان فعل بالمقصود شيئا زال به اسمه واغنى منافع
 ملكه والمثل عتلي حيث لا يتميز **الثانية** لا يدخل في ملك انسان بغير
 اختيار الا الاثر اتفاقا وكذا الوصية في مسئلة وهو ان يموت
 الموصي له بعد الموصي قبل قوله قال النبي ركذا اذا اوصى للجنين
 يدخل في ملكه من غير قبول استحسانا لعدم من يملكه حتى يقبل عنه
 انتهى **وردت** ما وهب للعبد وقبله بغير اذن السيد بلا اعتباره

الملك

بحال

شيء

دعاه

دعاه الوقت بملكها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف الصداق بالطلاق
 قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل الدخول مطلقا وبعدة لا يملكه
 لا بقضا او رضا كذا في فتح القدير **والمعيب** اذا رد على بائعه مطلقا
 وان كان بعدة فلا بد من القضا او الرضا كالموهوب اذا رجع الواهب
 فيه وارث الجنائيات والشفيع اذا ملك بالشفعة دخل الثمن في ملك
 المأخوذ منه جبر كالمبيع اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك
 المشتري وكذا غنم ملكه من الولد والثمار ولما التابع في ملكه وكان
 من ازال الارض الا الكلا والحشيش والصيد الذي باه في ارضه
الثالثة المبيع بملكه للمشتري بالانحجاب والقبول الا اذا كان فيه
 خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري وان كان للمشتري فله
 عندك ما خلاها وفي التحقيق لا موقوف فان كان للمشتري فتكون
 الزوائد له من حينه وان فسخ فهو للبائع فالزوائد له ويقبل ملكه المرتد
 فانه رول معه زوال امرعي فان اسلم تبين انه لم يزل وان مات او قتل بان
 انه زال من وقتها **الرابعة** الوصي له ملك الموصي به بالقبول الا في مسئلة
 قدسناها فلا يحتاج اليها فلما شبه بان شبه بالهبة فلا بد من القبول
 وشبه بالميراث اغتر مبرنا فلا يوقف على القبول واذا قبلها ثم ردها على
 الورثة ان قبلوها فسخ ملكه ولا لم تجز كما لو في الوصية والملك بقوله
 مستند الى وقت موت الموصي بدليل ما في الوصية رجل اوصى بعتة لثان
 غائب ان قبل رجوع عليه بالشفعة وفضل ذلك بامر القاضي وان لم يقبل فهو ملك

ان كان قبل القبض انفسح

يقسمها عنه

والمرحى له

تمت في مال الموصي فان حضر الغائب

الورثة انتهى **الخامسة** لا يملك المورث الا حصة بنفس العقيد انما يملكها
 بالاسم او بالتمكن منه او بالتعجيل او بشرطه ولو كانت عندنا فاعقده
 المورث قبل وجود واحد ما ذكرنا لم ينفذ عقده لعدم الملك رعايا هذا المالك
 المستاجر المنافع بالعقد لا يحدث شيئا بخلاف البيع فان البيع عين
 موجودة في الم يوجب ملك المورث وكذا قلنا ان الساخر لا يصح اجارته
 للمورث **السادسة** اختلفوا في الفرض هل يملكه المستقرض بالقص
 او بالنصف وفايده ما في البرازيل ببيع المقرض من المستقرض الذي في يد
 المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على
 انه يملك بنفس المقرض وان كان مما لا يتعين كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة
 وان كان قايما في يد المستقرض ويجوز للمقرض التصرف في الكس المستقرض بعد
 القبض قبل المجل خلاف البيع انتهى وليتأمل ما في مناسبة التعجيل للملك
النابعة دية القتل ثبت للقتيل ابتداء ثم تنقل الى الورثة فهو كسائر
 امواله فتقتضى منها ديونه وتنفذ وصاياه **ولو اوصى** بثلث ماله دخلت
 وعندنا القصاص بثلثه غم فمورث كسائر امواله ولهذا وانقلب لا يقتضى
 بالديونه وتنفذ منها وصاياه ذكرنا بلعي في باب القصاص فيما دون النفس
وفرغت على ذلك ولم ارم من فروعه لو قال اقتلني فقتله وقتلنا لا قصاص
 بانفاق الروايات عن الامام فلا دية ايضا لان الدية ثبتت للمقتول وقد
 اذن في قتله وهي احدى الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا ثم رايت في البرازيل
 ان الاصح عدم وجوب فطره ورجته بخلافه الحد ولو جنى المورث على وارث

لا يجوز ان يصرح المالك المستقرض وعندنا الثاني يجوز
 لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك

السيد ولم امره الا ان مقتضى ثبوت الميراث عليه ان يكون الحكم مخالفا لما
 اذ جنى على الرهن **الثامنة** في رقبه الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن
 المالك لا الى مالك وانه لا يدخل في ملك الوقف عليه ولو كان معينا **التاسعة**
 اختلفوا في ملك الوارث قبل في اخر جزء من اجزاء حصة المورث وقبل موته وقد
 ذكرنا مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد فالدين المستقرض يمنع
 ملك الوارث قال في جامع الفصولين لو استقرض قهرا دين لا يملكها بآثر الا اذا
 ابرأ الميت غريمه او ادعى وارثه بشرط الشرع الا اذا مالوا اده من القية
 مطلقا فلا يشترط الشرع والرجوع بحيلة دين على الميت فتصير مشغولة
 بدين فلا يملكها فلو ترك ابا وفنا وديننا مستقرضا فاداه وارثه ثم اذنت
 للفق بالتجارة او كاتبه لم يصح اولى بملكه ولم ينفذ بيع الوارث للتركة المستقرضة
 بالدين وانما يبيعها القاضي والدين المستقرض يمنع جواز الصلح والقسمة
 فان لم يستقرض لا ينبغي ان يصالحوا مالم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز
 ولو اقسموا ثم ظهر دين يجبت الارث والقسمة والوارث استخلاص التركة
 لقضا الدين ولو مستقرضا وهذا مسئلة لو كانت الديون للوارث والمال
 منحصرا فيه فهل يسقط الدين وما ياحذه ميراثا ام لا قال في البرازيل اشتق
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم
 ان ملك الوارث بطريق الخلاف عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد
 المبيع بعيب ويرده عليه ويصير مفروضا بالجارية التي اشتراها الميت
 ويصح دين الميت عليه ويصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده

٥٤
 ٥٥

واما ملك الموصى له فليس خلافه عنه بل يملكه ابتداء فانقلب لاحكام المذكورة
في حقه كذا ذكره الصدر الشهيد في شرح ادب القاضي للخصار وذكر في التلخيص
ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه لما باع الميت باقل مما باع قبل الثمن بخلاف
الوارث **العاشر** يملك الصديق بالعقد والرواية قبل القبض واما الكلام
في تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفصيلها
في شرح الكثير وقد سألنا ان النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول
قبل قبض وبعد قبض او رضا وفايته في الزيادة **الحادية عشر**
في الملك يستقر في البيع الخالي عن الخيار بالقبض وجميع الصداق بالزواج
او الخلو او الموت او وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما اوضحناه في الشرح
والاخر من زيادتي اخذ من قوله والراء من الاستقرار في البيع الامن من
انفساخذ بالهلاك وفي الصداق الامن من شطره بالطلاق وسقوطه بالزواج
وتقيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك
لم ينفخ النكاح ولا فرق بين الدخول والعين وجميع الديون بعد لزومها
ستقرة الا من السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف من البيع فانه لا يقبل
بالانقطاع يجوز الاعتياض عنهما الملك في المفسود والمستهلك يستند
عندنا الى وقت الفسخ والاستهلاك فاذا عيب المفسود ضمن قيمته ملكه
عندنا مستند الى وقت الفسخ وفاية الاكتساب وجوب القبض ونفوذ البيع
ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان الملك ثبت للقبض شرطا للقضاء بالتمتع
لاحكام ثابتا بالقبض مقصود اوله لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا

الدين

في الكشف من باب النسي وفي الهدى من باب النفقة لو انفق المودع على
ابوي المودع بلا اذن واذن القاضي ضمن ثم اذا ضمن لم يرجع عليه لانه لما
ضمن ملك بالضمان فظهر انه كان متبرعا وذكر الزيلعي انه بالضمان استند
ملكه الى وقت التقدي فثبت انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى من المودع
بالنسي **وفي شرح** الزيادة ان القاضي خان من اول كتاب الغصب لاصل الاول
ان زوال المفسود عن ملك المالك عند اذ الضمان عندنا يستند الى وقت
الغصب من حق المالك والغاصب وفي حق غيرها يقتصر على المضمن الا اذا
تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا من ان يحمل الزوال مقصورا على الحال
في يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب مستند لا يكون
الغصب سببا للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة في وجوب
الضمان عن وقت الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيرها الا اذا اتفقت بالاستناد
حكم شرعي لان حكم الشرع يظهر في حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الاصل
منها الغاصب اذا اودع العين ثم هككت عند المودع ضمن المالك الغاصب
فلا رجوع له على المودع لانه ملك بالضمان فصار مودعا مال نفسه **ومنها**
اذا غصب جارية فاودعها فابقت فضته المالك **ومنها** ملك الغاصب فلو
اعتقها الغاصب صح ولو ضمنها المودع فاعتقها لم تجز ولو كان نسجها
من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على الفسخ
لان المودع وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع
لكونه عاملا له فهو كوكيل الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه اخذها

بعد عودها فلا يرجع على الفاضل بكنه ذلك وان هلك في يده بعد العود
من لا باق كانت امانة وله الرجوع على الفاضل بما ضمن وكذا اذا هبت
عيناها والمودع حبسها على الفاضل حتى يسطيه ما ضمنه للمالك فان هلك
بعد الحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت عنها بعد الحبس لم يضمنها كالوكيل
بالشرا لان الفاضل وصف وهو لا يقابل شي ولكن يتخير ان شاخذها
وان شا ادي جميع القيمة وان شارك كالموكل بالشرا ولو كان الفاضل
اجرها او رهنها فان ضمن الفاضل كمال الملك وان ضمن المستعير والموكل
كان الملك له لانها يستوجبان الرجوع على الفاضل فكان ثمة الضمان
عليها فكان الملك لهما ولو كان مكانها مشتمل فضمن سلب الجارية وكذا
غاصب الفاضل اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتبقى عليه لو كانت
محرمة منه وان ضمن الاول ملكها وتبقى عليه لو كانت محرمة ولو كانت اجنبية
فالاول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه طلبها فيصير الثاني غاصبا ملك الاول
وكذا لو ابراه المالك بعد التضمن او وهب له كان له الرجوع واذا ضمن المالك
ولم يضمن الاول حتى ظهرت الجارية كانت ملكا للاول فان قال انا سلمتها
للتاني وارجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد راعى رد العين فلا يجوز
تضمنه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للتاني وتام التوفيق فيه
الثاني عشر المالك يملك العين والمنفعة معا وهو الغالب والعين فقط او
المنفعة فقط كالعبد الموصى بالمنفعة ابد رقبته للوارث وليس له
شي من منافعه ومنفعته للموصى له فان مات الموصى له عادت المنفعة للمالك
والولد والفلة والملك للمالك وليس للموصى له الاجارة ولا اخراجه في بلد الموصى
الا ان يكون اهله في غيرها ويصح الصلح مع الموصى له على شي وتطل الوصية بجاز

نهر والودبعة سواء وان
اعارها او وصيها

الاول

الثاني

بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جني العبد فالقدا على الخدم فان
مات مرجع ورثته بالقدا على صاحب الرقبة فان ابي بيع العبد ان ابي
الخدم القدا افاء المالك ودفعه وبطلت الوصية واشترى الجناية عليه
للمالك كالموكل له وكسبه ان لم ينقص الخيرة فان نقصها اشترى بالارش
ان بلغ ولا يبيع العبد الا ول ضمن الى الارش واشترى به خادم ولا يقصا
على تملكه عمدا لم يضمن على قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمة المشتري
الا امر زلوا عنه المالك نفقه وضمن قيمته ليشترى باخا وما كذا في المحيط
واما نفقته فان كان صغيرا لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان بلغها
فعلى الموصى له الا ان عرض مرضا يمنعه عن الخدمة فهي على المالك فان المرض به
القاضي ان يري واشترى بثمنه عبد يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط
واما صدقة فطر فعلى المالك كما في الظهيرة وفي الزهري من انه لا يجز صدقة
فطر فسبق فلم كما في فتح القدير ويمكن حمله بانه لا يجب على الموصى له بخلاف
نفقته واما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز الا برضا له لم ينقل حقه الى
الثلث الا بالراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنايات بخلاف ما اذا نقل
خطا واخذ من قيمته ليشترى با عبد وينقل حقه فيه من غير جواز كذا في
اذا استبدل انقل الوقف الى بديل ذكره قاضي خان في الوقف والمكدر اذا
قتل خطأ يشترى بقيته عبدا ويكون مدبرا من غير تدبيره ذكر الزهري في
الجنايات ولم امر حكمه كجنايته من المالك وينبغي ان يكون كاعتاقه لا يصح الا
بالراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي ان لا يجوز لانه عادم المنفعة

تداول

فان بيع برضا

سوانح الصبغة سبعة احرف
ومع خرقه

الزيادة المصحح المحرر

الزاي للزوجة

القاف للمرا

الهاء للملا

العقار

الصبغة

للمالك وحكم رطلي المالك ويغني ان لا يحل له لانه تابع للملك الرقبة وقيد القفا
بان تكون من اجل والا فلا **الثالثة عشر** تلك الهبة والصدقة
بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع عن الرجوع من منفعة
معلومة في النفقة وفي الصدقة بما ذكرناه في اصل الملك **الرابعة عشر**
تلك الشفعة بالاختار بالراضي او قضا القاضي قبلها لا ملك له فلا تورث
عنه لو مات وبطل اذا باع ما يشفع به **تبيين** قد علمت ان الموصي له
وان ملك المنفعة لا يوجب **ويبين** ان يجوز العارة واما المتاجر فغير
ويغير بالاختلاف باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يوجب ويغير
والشافعية جعلوا ذلك أصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك العارة والاشافعية
ومن ملك الانتفاع ملك العارة لا العارة ويجعلون المستعير والموصي له
بالمنفعة مالكا للانتفاع فقط **وهذا يخرج** على قول الكرخي ان العارة
اباحة المنافع لا تملكها والذهب عندنا انما تملك المنافع وانما لا يملك المستعير
العارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك ان يملكها بعوض لا يملكها
لزم احد الامرين الغير المجازين لزوم العارية او عدم لزوم العارة وهذا ان
التعليق لا يشمل ان الموقوف عليه والمستعير هما سواء على الرجوع فيملك الموقوف
عليه المنفعة وقيل انما ايج له الانتفاع وهو خفي بان له العارة وقامه
في فتح القدير واما العارة من المقتطع ما اقتطعه الامام فانتي الشيخ قائم
بصحتها قال ولا اثر لجواز اخراج الامام له في ثلث المدة كالاثر لجواز موت
الوجر في ثلثها ولا لكونه ملك منفعة لاني متفاد ما ل فهو نظير المتاجر

لانه

سبعة معلومة في النفقة

من

لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداد له لما اعد له لا نظير المستعير
لما قلنا فاذا مات الموهب واخرج الامام الارض عن المقتطع تنفسح العارة
لان انتقال الملك الى غير الموهب واخرج الامام الارض عن المقتطع تنفسح انتقال
الملك الى المتاجر التي خرج عليها العارة الاقطاع وهي عارة المتاجر
والعارة العبد الذي صولج على خدمته مدة معلومة والعارة الموقوف عليه
الغلة والعارة المادون ما يجوز عليه عند العارة من مال التجارة والعارة
ام الولد انتهى **وقد الفت** رسالة في الاقطاعات واخرى في شفعة النفقة
المرضية في الاراضي المصرية **وفيما افتي به** الفتنة قائم الصريح بان الامام
ان يخرج الاقطاع عن المقتطع متى شاء وهو محمول على ما اذا اقطعه عامر من
بيت المال اما اذا اقطعه من اقطاعه ليس له اخراجه عنه لانه صار
مالكا له كما ذكره ابو يوسف رحمه الله تعالى في كتاب الخراج **القول في الدين**
وقد عرفه في الحاروي القديسي بانه عبارة عن احدى شيئين في الدين ببيع
او استهلاك او غيرها وايضا واستيفاءه لا يكون الا بطريق المقاصة عند
اي حنيفة رحمه الله تعالى **مثاله اشترى** ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب
ملك له وحديثا اشترى في ذمته عشرة دراهم ملكا للبايع فاذا وقع المشتري
عشرة الى البايع وجب ثلثها في ذمته البايع دينا فقد رجب المشتري على البايع
ثلثها بدلا عن المدفوع اليه فالنقيا قصاصا انتهى **وتفريع** على ان طريق ثمانية
انما هو المقاصة انما هو ابراء منه بعد قضائه صح ورجع المديون على الدائن
عادفه وقد ذكرنا في المدانيات من قسم الفوائد واختصر الدين باحكام منها

ارضا

شترى بدلا عن الثوب ووجب
المشتري على البايع

وحمل الميراث بالقبض لا على المعنى الغوي وهو
 الاخر بان يحل الميراث على ما كان ولا يجوز
 ان يحل له غيره وان كان جازما بطلان
 اخر اجابته لتعذر ولا بد منه لان خلاف
 شرط الواقف واما انفسا بالاستثناء
 فكانه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك
 صح لانه شرط فيه غير صحيح لان اقرار
 بطلان نصيبه باطل بحسب ظاهر الواقف
 ان يمكن تحريمه يقصد الانتفاع بذلك
 المكت في مكانها وفي بعض الاوقات يقول
 لا يخرج اليه بشركه وهذا لا بأس به ولا
 وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله
 الابن حصن في الدلول بالمعنى فيصح
 ويكون المقصود ان يجوز الواقف
 الانتفاع لمن يخرج به شروطا بان
 يصح في خزانة الواقف ما يشترطه
 اعادة الموقوف ويذكر الخازن
 به مطابقة نصفي ان يصح هذا متى
 اخذ على غير هذا الوجه الذي شرطه
 الواقف فيصح ولا يقول بان تلك المذكورة
 تبقى رهنا بل انه اخذها فاذا اخذها
 طالبه الخازن بوجوب الكتاب ويجب عليه
 ايضا ان يرد به خير طلب ولا يبعد
 ان يحل قول الواقف الرهن على هذا
 المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
 بشرط اللفظ على الصحة ما يمكن وجوب
 يجوز اخراجه بالشرط المذكور ويستنع
 بغيره لا يثبت له احكام الرهن ولا
 يستحق بيعه ولا يدان الكتاب الموقوف
 عليه اذا تلف بغير تقييد ولو تلف بغير
 ضمنه ولكن لا يتعين ذلك الميراث
 بونايه ولا يستنع على صاحبه التحريم
 فيه انتهى صح صح صح

وضها جوار الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالامكان والمضيقه بغيرها كالمبيع

وتصير امانة في يد الغاصب وقال في رحمه الله لا يصح الابراء وتبقى مضمونة
 ولو كانت العين مستهلكة صح الابراء بري من قيمتها نقولهم الابراء على الكيان
 باطل معناها انها لا تكون ملكا له بالبراء ولا فالبراء عنها سقوط الضمان صح
 وتحل على الامانة **الثالث** بقول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان لاد الاجل
 شرع رقعا للمحصل والعين حاصلة فوالله ليس في الشرع دين حال
 الا راس مال السلم والقرض والقرض والقرض والقرض والقرض والقرض
 وما اخذ بالشفعة كما كتبنا في شرح الكنتز عن قوله وصح تأجيل كل دين
 الا القرض وليس فيه دين لا يكون الامور جلا الا الدية والسلم فيه واما بدل
 العتابة فيصح عندنا حالا وموجلا كما في الذمة لا يتعين الا القبض وكذا لو
 كان لهما دين بسبب واحد فقبض احدهما نصيبه كان لشريكه ان يشركه
 ويصح تفريقه على ان ياتي في الذمة لا يصح تقسيم الاجل لاجل قبل وقته الا
 بموت المدين ولو حكم بالحق مرتدا بادر الحرب ولاجل بموت الدائن
واما الحرج اذا استقر له دين موجل فنقول بسقوط الدين مطلقا
 لا سقوط الاجل فقط كما قال الشافعي رحمه الله تعالى واما المجنون فظاهر كلامنا
 انه لا يوجب الحلول لا مكان التحصيل بولي الحال يقبل التأجيل الا ما
 قصناه والحيلة في لزوم تأجيل القرض شيان حكم المالك بغيره بعد ما ثبت
 عندنا اصل الدين او ان يجبل المستقرض صاحب الدين على حال الى سنة او
 سنتين يصح ويكون المالك على التحمل عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية
 الحال لا يقبله بعد الزم لان نذر لا يطالبه الا بعد شهر او اوصى بذلك

الفنية

ثالثة

البريد

وشرط التاجيل القبول ولا فلا يصح والمال حال وشرطه ايضا ان
 لا يكون مجهول وجهالة فاحشة فلا يصح التاجيل الى مهب الزرع ومجي المطر
 ويصح الى الخصاير والديار وان كان البيع لا يصح بشئ موحد اليك كذا في
 القنية **تفسير** قال الدين المديون اذهب واعط كل شئ كذا فليس
 بتاجيل لانه امر بلا عطاء **الرابع** لا يصح للمدين ان يبيع ما له من امواله
 عليه فيكون وكلاهما ايضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة غرضه عن
 التسليط قبل القبض وفي وكالة الواقعات الخانية لو قال ذهبت
 منك الدرهم التي لي على فلان فاقبضها منه فقبض مكانها دنا يجرأ
 لانها صار حق لله هرب له فذلك الاستبدال انتهى وهو مفقود لعدم
 صحة الرجوع عن التسليط وفي مئة المقي من الزكاة لو تصدق
 بالدين الذي لي على فلان على ريد مئة الزكاة وامره بقبضه فقبضه
 اجزاه وفي مئة الزكاة وهب له دينا على رجل وامره بقبضه جازا
 وان لم يامر لا ويبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون او هب جاز
والبنات لو وهبت مهرها من ابها او لابنها الصغير من هذا الزوج
 اذا امرت بالقبض وان لا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى
وفي مدانيات القنية قضى دين غيره ليكون له ما على المطلوب
 فرضي جاز ثم رقم اخر بخلافه ولو اعطى الوكيل بالبيع للامر الثمن من ماله
 قضا عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضا عي هذا فاسد ويرجع
 البائع على الامر اعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله ثم قال في الو

قالت

قالت المهر الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز ان امرها به انتهى **وخرج**
 عن مالك الدين لعين من عليه الحوالة قالها كذلك مع صحتها كما اشار اليه
 الزيلعي **وخرج** ايضا الوصية به لعين من هو عليه فانها جائزة كما في
 وصايا البراءة فالمستثنى ثلاث و فرع الامام الاعظم رحمه الله تعالى
 على عدم صحة تملكه من غير هو عليه انه لو وكله بشئ عي به عليه ولم
 يعين المبيع والبايع لم يصح وصح ان عين احدهما **واجمعا** على انه لو
 وكل مديونه ان يتصدق بما عليه فانه يصح مطلقا ولو وكل المستاجر ان
 يعمر العين من الاجرة صح وقد اوضحناه في وكالة البحر **الخامس** لا تجب
 الزكاة فيه اذ كان المديون جاحدا وليس له مئة عليه وان كان على امر
 وجب الا اذا كان مفلسا فاذا قبض امر بعين ماله بدلتها بوجوب
 عليه درهم وقد بينا في الشرح انواع المديون ما يمنع الدين وجوبه
وكالا منع الاول الما في الظاهرة يمنع الدين وجوب شره لقوله الزيلعي
 في ارباب النسيئة والمراد باليمن الفاضل عن صاحبه **الثاني** كذا في
 ينبغي ولم لمر **الثالث** الزكاة والمراد به ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين
 النذر والكفارات دين الزكاة مانع **والرابع** الكفارات واختلف في منعه
 وجوبه والصحيح انه يمنع الما كما في شرحنا على الشارح في بحث الامر **الخامس**
 صدقة الفطر وتفقد على منعه وجوبه **تنبيه** دين العبد لا يمنع وجوب
 صدقة الفطر ويمنع وجوب الزكاة لو كان للعبادة كاجنائه في ذلك المحل
السادس الحج يمنعه اتفاقا **السابع** نفقة القريب وينبغي ان يمنعهما

السترة

لان الفتوى على عدم وجوب الا بملك نصا حرمان الصدقة **الثامن** ضمان
 سلامة الاعيان ولا ينعى لان الدين لا ينعى دينا **الآخر التاسع** الدين لا ينعى
 وجوب **العاشر** الا بملك ينعى كصدقة الفطر **تمت** قد منا انه لا ينعى
 ملك الوارث للزكاة اذا لم يكن مستفقا وينفع لو كان مستفقا ومنع
 نفاد الوصية والتبرع من المريض ويصح اخذ الزكاة والدفع الى المدين
افضل ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت اذا هلك المال في
 الزكوة بعد وجوبه لا يبقى في ذمته ولو بعد التمكن من دفعها وطلب الساعي
 بخلافه اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبه بهلاك المال
 وكذا الحج بخلافه اذا كان معسرا وقت الوجوب ثم ايسر بعده فانها الاجبا
 ولا يخبر فيه بين الصوم وغيره فانه لا فرق فيه بين الغني والفقير كخبر
 الصيد وفدية الحلق واللباس والطيب لعذر وكفارة اليمين وما يكون في الصوم
 مشروطا بعسره ككفارة الفطرة في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل
 ودم التمتع والفران فيفرق فيه بينهما فالاعتبار وقت تكفير الصوم وكذا
 يفرق فدية الشيخ الفاني فلا وجوب على الفقير فاذا ايسر لا يلزمه الاخراج **ما تقدم**
على الدين وما يوجره عنه ما حقوق الله تعالى كالمزكاة وصدقة الفطر
 فيسقط بالموت وما حقوق العباد فان وقت الزكاة بالكل فلا كلام والا
 قدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا ارصى حقوق الله تعالى قدمت
 الفرائض وان اخرجها كالحج والزكاة والكفارات فان تسارت في القوة يندبها
 بداهة واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على البعض الا في الضيق والمجاعة
 ولا غير بالتقدم والتأخير لم ينعى عليه وتامه في وصايا الرقيق ترتيب فيما

تقدم

يقدم عند الاجتماع من غير المدين ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت
 وجدا يكتفى لاحدهم فان كان المالا احدثهم فهو اولي به وان كان لهم جميعا
 لا يصرف لاحدهم ونحوه التيمم للحل وان كان الما صاحبا كان الجنب اولي به
 لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اما ما في غسل
 الجنب وتيمم المرأة وتيمم الميت فلو كان الما بين الاب والابن فالاب اولي به
 لان حق تملك المال الابن والوهاب لهم قدرا يكتفى لاحدهم قالوا الرجل اولي
 به لان الميت ليس من اهل قبول الهبة والمرأة ليست اهلا للامانة قال
 مولانا وهذا الجواب لما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما
 تحتمل القسمة لا ينفذ للملك وان انفصل القبط كذا ويقاضى خان
 ومراة من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بخلاف غسل الجنب فانه
 في القرآن وينبغي ان يلحق بما اذا كان صاحبا اذا ارصى به لاجل الناس فلا
 يكتفى لاحدهم واما من به نجاسة وهو محدث وجدا يكتفى لاحدهما فانه
 يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من النجاس وعلى هذا لو كان مع
 الثلاثة ذو نجاسة يقدم عليهم ولم امره اجتمع جنازة وستة وثلاثة من الجنازة
 واما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم امره وينبغي تقديم الفرض
 ان ضاق الوقت وكذا الكسوف لانه يحشى فواته بالاجلاء ولو اجتمع عذر
 وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمعت مع جمعة او فرض
 ولم يخف فوات وقتها وينبغي ايضا تقديم الكسوف على الوتر والقراة وما
 الحدو اذا اجتمعت ففي المحيط واذا اجتمع خدان وقد روى في واحد

ديد وان كانت من اجناس مختلفة كالزنا والسرقه والشرب والقتل والغيبة
 يدى بالقتل فاذا ابرء حد القذف فاذا ابرى ان شاذى بالقطع وان شاذى
 الزنا وحد الشرب اخرها الشبهة باجتهاد الصحابة وان كان محصنا يدى
 بالقصاص ثم حد القذف ثم بالرجم ويلغى غيرها انتهى ولو اجتمع التعزير والحد
 قدم التعزير على الحد في الاستيفاء لخصه حق العبد كذا في الظهيرة
 ولم ابر الان ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص
 قطعاً في حق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة فينبغي تقديم الرجم
 لانه يحصل المقصود من خلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم
 واذا قدم قتل القصاص هو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة
 وان فات الرجم **فروع** يقرب من هذه المسائل ما يلج اجتماع الفضلة
 والنقصية فمنها الصلوة اول الوقت باليتم واخره بالوضوء فندنا بآتى
 التاخير ان يجتمع في وجود الما اخرة والا فالنقد بتم افضل ولم ابر الاصل
 انه يتم في اوله ويصل في صلي واذا وجد اخرة توضع وصل ثانيا ولا يصد
 القول بافضليته **وقال الشافعي** انه النهاية في تحصيل الفضيلة ومنها لو صلى
 منفرد اصى في الوقت المستحب واخر عنه صلى مع الجماعة فالافضل التاخير
 ومنها لو كان بحيث لو اسمع الوضوء نفوت الجماعة ولو اقتصر على المرة او ركعة
 فينبغي تفضل الاقتصار لادراكها ومنها غسل الرجلين افضل من المسح على
 الخفين لم يري جوارحه ولا فهو افضل وكذا تحضيرة من لا يراه ومنها
 التوضي من الخوض افضل من النهوض تحضيرة من لا يراه والا لا وضوءا وفوت
 الركعة لو سنى الى الصنف الاول ففي المتيقن افضل اذ رآه في الركوع وقول النووي

كان

في شرح المذهب لم ابر فيه لاصحابنا ولا يغيرهم شيئا يفتور ومنها لو كان بحيث
 لو صلى في بيته فاعدا قدر على سنة القراءة فان صلى قايلا بعد وترها ومنها لو
 ضاق الوقت على سنن الطهارة والصلوة تركها وجوبا لوضاق الوقت المستحب
 عن استيعاب السنن وينبغي تقديم الموكدة ثم الصلاة في المستحب ومن تقدم
 الدين المقربة بالصفة **فصل** ما كان معلوم السبيل على الدين المقربة بالمرض ومنها
 باب الامامة يقدم الا علم فالعلم ثم الاربع ثم الاسن ثم الاصح وجهاً ثم الاحسن
 خلقاً ثم الاحسن راحة ثم من له جاه ثم لا نظف ثوباً ثم اللبس على المسافر ثم
 الحر الا صلى على المفق ثم المقيم عن الحديث على المقيم على الجارية ونماه في الشرح ويتقدم
 من هذه المسائل بعض خصائص الكفاية مقابل البعض فالعلم كقولهم
 ولو شرفه وعلمه مقابل نسبها وكذا شرفه خاتمة لا يقدم احدي الزايم على
 لحقوق الامم مرجح كالاردحام في الدعوى والاقتا والمديرين ان استورا يفرغ
 بينهم **القول في مثل واجر المثل** ومهر المثل وقابله اما من المثل تذكر
 في موضع منها باب اليتيم في الكفر ولو لم يعطه الا ثمن المثل له منه لا يتيم
 ولا يتم وتصل في اليتيمة بمثل القيمة في ارب موضع يقر فيه الما او يعين
 ليسر ونسرة الزلمي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين انه في وقت غرة
 او في غالب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حالة النجوم
 ويتبين من ان يقرب من المثل الا عند الحاجة الى سد الحق خوف الهلاك
 ورتا تصل الشربة الى دنانير فيجب شراؤها على القادر باضفا قيمتها
 احيا لنفسه ومنها باب الحج فمن المثل للزاد والمال القدر اللايق به وكذا

المرحلة كما في فتح القدير ومنها على قول محمد رحمه الله تعالى إذا اختلف الشايعان
 تخالفوا وتفاخروا وكان المبيع هالكا فان البيع يفسخ على قيمة الهالك وهل
 تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو قلها ومنها إذا وجب الرجوع بنقص
 العيب عند تعدد كيف يرجع به قال قاضي خان وطريق معرفة النقصان
 أن يقوم صحيحا لا عيب فيه ويقوم بالعيب فان كان ذلك العيب ينقص
 القيمة كان حصته النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها يوم
 البيع أو يوم القبض وكذا لم يذكر الزبلي وابن الرهام وينبغي اعتبارها
 بعد البيع ومنها المقبوض على سؤم الشراء المضمون لنفسه الثمن إذا كان
 قتيما فالاعتبار بقيمته يوم القبض أو يوم التلف قال ومنها المقصود القبي
 إذا هلك فالمعتبر قيمته يوم الخصومة اتفاقا ومنها المقصود المثل إذا انقطع
 قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال أبو يوسف
 يوم القصب وقال محمد يوم الانقطاع ومنها المثلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم
 التلف لأنه به يتقرر عليه ذكر الزبلي في البيع الفاسد ومنها العبد المجني
 عليه تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد إذا جنى فاعتقه السيد غير عالم
 بما وقتلنا يضمن الأقل من قيمته ومن ارشده هل المعتبر يوم الجناية أو يوم
 اعتاقه ومنها الرهن إذا هلك بالأقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر قيمته يوم
 الهلاك لقولهم إن يده يدا مائة فيه حتى كانت نفقة على الرهن في حياته
 وكفنه عليه إذا مات كما ذكر الزبلي ومنها الواخذ من الأرز والعس وما
 أشبه ذلك وقد كان دفع إليه دينار مثلا لينفق عليه ثم اختصا بعد

ذلك في قيمة الماخوذ هل تعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم الخصومة قال في القيمة
 يعتبر يوم الأخذ قبل له لو لم يكن دفع إليه شيئا بل كان يأخذ منه على أن يدفع
 إليه ثمن ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الأخذ لأنه سؤم حين ذكر الثمن
 ومنها ضمان عتق العبد المشترك إذا اعتقه أحدهما وكان فوسر واختار السكت
 تضمنينه فالمعتبر القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله من البسار ولا اعتبار
 فيه كما ذكر الزبلي ومنها قيمة ولد المفرور الحر في الخلاصة تعتبر قيمته
 يوم الخصومة وإقتصر عليه وذكر في النهاية ثم حكى عن الأسيدي أن المعتبر
 قيمته يوم القضا والظاهر أنه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم
 القضا فأنما اعتبره بناء على أن القضا لا يترخي عنها ولهذا ذكر الزبلي ولا
 اعتبار يوم الخصومة وثانياً اعتبار يوم القضا ولما رز من اعتبار يوم وضعه
 ومنها ضمان جنين الأمة قالوا لو كان ذكر أو جرب على الضارب نصف عشر قيمته
 لو كان حيا وعشر قيمته لو كان أنثى كذا في الكنز وفي الحانية وهما في القدر
 سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة العبد المثلف في الحرم
 والأحرار ففي الكنز في الثاني يتفقون عدلين في قتله أو أقرب موضع منه
 ولم يذكر الرمان والظاهر فيها يوم قتله كما في المثلف ومنها قيمة اللقطة إذا
 تصدق بها أو استغنى بها بعد التقريف ولم يجز مالها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق
 لقولهم أن سبب الضمان تصرفه في مال غير بغير إذنه ولم أره متجاوزا لقيمة
 جارية إلا بن إذا حبسها إلا ب رادعاه والظاهر من كلامهم أن الاعتبار بقيمتها
 يوم العلو لقولهم أنه المالك ثبت شرط الاستيلاء وعندنا الأحكام ومنها

قيمة الصداق اذا انصف بالطلاق قبل الميسر وكان هالكاً ولم اره مري
 رغبني ان يعتبر يوم القضاء والتراضي لما قد ساء له لا يعود الى ملك الزرع
 الا باحدهما اذا كان بعد القبض فهذه تسعة عشر موضعاً فاعتبرها
الكلام في اجر المثل يجب في مواضع اجرة الاجارة في صور
 منها الفاسدة ومنها لو قال له المورع بعد انقضاء المدة ان فزعها اليوم
 ولا فليكن كل شهر كذا وقيل يجب الميسر ومنها لو قال مشتري العين اعمل
 كما كنت ولم يعلم بالاخر بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شي ولم
 يواجره وكان الصانع مدبراً بتلك الصنعة وجب اجر المثل على قول محمد
 رحمه الله تعالى وبه يفتى ومنها غصب الثاقل اذا كان المفسوب مال يتيم
 او معدل للاستغلال على المفتي به وليس بها ما اذا خالف المتاجر
 المورع بالاجل اكثر من المشروط فانه لا يجب اجر ما زاد لان الضمان والاجر
 لا يجتمعان ومنها اذا فسدت المساقات او المزارعة كان للعامل اجر مثله
 ومنها انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع فانه يترك اجر المثل الى ان يستحصد
 ومنها اذا فسدت المضاربة فان للعامل اجر مثله الا في سبلة ذكرناها في
 الفوائد ومنها عامل الزكاة يستحق اجر مثل عمله بقدر ما يكفيه ويكفي غيره
 وفائدة ان الماخوذ اجرة انه لو لم يعمل بان حمل ارباب الاموال الى الامام فلا
 اجر ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط الواقف فله اجر مثل عمله حتى لو
 كان الوقف طاحونة يستغلها الوقوف عليهم فلا اجر له فيها كما في الخائنة
 وهذا اذا عين القاضي له اجر فان لم يعين له وسعى فيه فلا شيء كذا في

الحاشية

دقيق مذكور

الا في وصي عمل في مال يتيم
 مضاربة وكانت فاسدة
 فلا اجر للوصي وكل السراج
 المعاصر

القينة

القينة **ومنها** القسام لولم يتاجر بمعين فانه يستحق اجر المثل **ومنها**
 يستحق القاضي على كتابة الحاضر والسجلات اجر مثله تنبيهات الاول
 لقولهم في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك اجر المثل معناه بالقضاء
 او الرضا والا فلا اجر كما في القينة اذا رجب المثل وكان هناك مسمى
 في عقد فاسد فان كان معلوماً لا يزداد عليه وينقص منه وان كان مجهولاً
 وجب بالقضاء ما بلغ يجب اجر المثل من جالس الدارهم والدنيا يزداد وجب اجر
 المثل وكان متفادياً منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر
 فيجب الوسط حتى لو كان اجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض
 عشرة وعند البعض احدى عشر وجب الاخذ بعشر بخلاف التقويم لو خلف
 المقومون في استهلاك شهدائهم ان قيمته اقل وجب الاخذ بالاكثر كما
 ذكره الاقطع في باب السرقة اجر المثل في الاجارة الفاسدة يطيب ان
 كان السبب حراماً والكل من القينة وقد ساء حكم زيادة اجر المثل في القوائد
الكلام في مهر المثل الاصل في اعتبارة تزوج بنت واسق وبنيان الشرج
 للكنز ما هو ومن يعتبر بانما الكلام في المواضع التي يجب فيها في النكاح
 الصحيح عند عدم التسمية وتسمية ما لا يصلح مهر الكاخر والخنزير والحر
 والقران وخدمة زوج حرونكاح اخري وهو نكاح الشغار ومجهول
 للجنس والتسمية التي على خطر وفوات ما شرط لها من المنافع بشرط
 الدخول في الكل والموت واما اذا اطلقها قبله فالمنفعة ولا يتنصف
 وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطى بشبهة لم يقدر الملك بما

اجر

الرابع

الخامس

عشيق وشهدائهم
 ان قيمته
 الخامس

كما في تبة ابنه اذا جعلها فلامر عليه **ما يتعد فيه المهر الرطوي** ولا يتعد
 اما في النكاح الصحيح فجعله او خيفة منقضا على عدد الوطيان بقدر
 ولا يتعد كما في رطوي الاب جارية ابنه اذا لم يحبل وكذا رطوي السيد كانه
 وفي النكاح الفاسد يتعد رطوي الاب جارية ابنه والزوج جارية له
 وافق والد الصنذر الشهيد بالتعد في الجارية المشتركة وتامة في
 شرجا على الكنز **تقيبه** يحبهم ان فيما اذا زنا بامراة ثم تزوجها وهو
 مخالط لها من المثل بالاول والسمي بالعقد ومهران ونصف فيما اذا قال
 تزوجتك فانك طالق فتزوجها في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد ما يدخل
 بها كل مرة فعليه خمس مهور ونصف وببانه في الخانية **القول في الشرط**
والتعليق التعليق ربط حصول مضمون جملة بحصول أخرى وقصر
 الشرط في التلويح بانه تعليق حصول جملة بحصول مضمون جملة انتهى
وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر الوجود والتعليق
 بكونه تجيز وبمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزأ مؤمرا ولا
 يتخير وعدم فاصل باجتنبي بين الشرط والجزأ وركنه أداة شرط وفعله
 وجزأ صالح فلو اقتصر على الاداة لا يتعلق **واختلفوا في تجيز لو قدم**
 الجزأ الفعلي على بطلانه **ما يقبل التعليق ولا يقبل** تعليق التملك
 والتقييدات بالشرط باطل كالبيع والشراء والاجارة ولا يتجار والهبه
 والصدقة والنكاح ولا قرار ولا برا وعزل الوكيل وحجر الماذون والرجعة
 والتحكيم والكتابة والخالة بغير اللام والوقف في رواية ذهبه غير المطابق

جملة
فصول

وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعق وحوالة
 وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل ولا فالة بالشرط الفاسد تعليق البيع
 بكلمة ان باطل الا ان قال بقا رضي الى ووقته خيار الشرط وكلمة على
 صحيح ان كان مما يقتضيه العقد ولا يملكه او جرى العرف به او ورد الشرع
 به وان كان لا منفعة فيه لاحدهما وقد ذكرنا في بدايات الفوائد ما خرج
 عن قوله لا يصح تعليق الا برأ بالشرط **وفي البيع** ثلاثون مسألة يجوز
 تعليقه فيها وجملة ما لا يصح بتعليقه ويبطل فبا سدة ثلاثة عشر البيع
 والقسمة والاجارة والرجعة والصالح عن مال رلا بر والحجر وعزل الوكيل
 في رواية وانجاب لا اعتكاف والزراعة والمعاملة ولا قرار والوقف في
 رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض الهبة
 والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضا والامارة
 والكفالة والحوالة ولا فالة والفصب وامان القن رد عوي الولد والصالح
 عن القصاص وجناية غصب وعقد زمة ووديعة وعارية اذا ضمها رجل
 وشرط فيها كفالة او حوالة وتعلق الرديب وخيار شرط وعزل قاض
 والتحكيم عند محمد وتامة في جامع الفصولين والبرازية **فايده** من ملك
 التجيز ملك التعليق لا الوكيل بالطلاق يملك التجيز ولا يملك التعليق ومن
 لا يملك التجيز لا يملك التعليق لا اذا علقه بالملك او بسببه الثانية العبد
 والمكات لوقه لكل مملوك ملكه فهو حر بعد عتق صح خلاف الصبي وتامة
 في الجامع للصنذر سليمان في باب التميز في ملك العبد والمكات **القول في**

الرهن

معك مستأيل
 الذي يبطل الشرط

معك مستأيل
 بالشرط الفاسد
 ومعنى ذلك ان الشرط

أحكام السفر خفسته الفضة الفطر والمسح ثلاثة أيام بلياليها وأما النقل
 على الدابة فحكم خارج المصلا السفر ومنها سقوط الجمعة والعيد والاضحية
 وتكبير التشريق وأما صحة الجمعة فمن أحكام المصرو **ومن أحكام السفر**
 حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجودها
 شرط الوجوب الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقة عليها إذا امتنع المحرم
 إلاها والمعتد الوجوب عليها بناء على أنه شرط وجوب الأدار يستثنى من حرمة
 خروجها إلا إذا جها هجرها من دار الحرب إلى دار الإسلام **ومن أحكامه**
 منع الولد منه إلا برضى أبويه إلا في الحج إذا استغنيا عنه وتحرجه على
 المديون إلا بذن الدين لا إذا كان مؤجلا وتخص ركوب البحر بأحكام
 منها سقوط الحج إذا غلب الهلاك وتحريم السفر ويستويان في بقية أحكام
 منها فيما لا يخفى في البحر ومعه فسر فإنه يستحق سهم الفارس كما في الثانية
القول في أحكام الحرم لا يدخله أحد لا محرم ولا مكروه ولا يقطع
 ولا يقتل من قتل خارجة ولا يجابه ويحرم التعرض لصيده وحجر أخيه
 ويحرم قطع شجرة ورعي حشيشه إلا الأدر ويسن الفضل لدخوله ونسأ
 فيه الصلاة ولحفات كالسائر وتؤخذ فيه بالهم ولا يسكن فيه كافر
 وله الدخول فيه ولا يمنع من تزوجه شخص الهداية وأخراج حجارة وتكبير
 وهو سائر وغيره عندنا في اللقطة والدية على القائل فيه خطأ ولا حرم
 للمدينة عندنا وثبت له هذه الأحكام إلا استئذان الفضل لدخولها
 ذكر أهله المجاورة **القول في أحكام المسجد** هي كثيرة جدا وقد ذكرها

مطلق أحكام الحرم

مطلق الفرق بين حرم
 ملكة حرمها الله تعالى
 وبين حرم المدينة
 على ساكنيها الصلاة
 أفضل والسلام

القاصي القسوي

القاصي في كتاب الصلوة في باب طهارة **منها** يحرم دخوله على جنب الحائض
 والنساء على وجه العبور وأدخال نجاسة فيه تخاف من التلوين ومنع إدخال
 الميت فيه والصحيح أن المنع لصلوة الجنازة وإن لم يكن الميت فيه لا لعذر كطر
 دخوله واختلف في علمته فمنهم من علمه بخوف تلوين السجدة ومنهم من علمه
 بأنه لم يبين لها وعلى الأول التحريم وعلى الثاني تنزيهية ورجح الأول الشيخ
 فاسم ولم يعلم أحد بنجاسة الميت لاجتماعهم على طهارته بالفضل حيث كان
 مسلما **ومنها** صحة الاعتكاف فيه **ومنها** حرمة إدخال الصبيان والمجانين فيه
 حيث غلب تخيمهم ولا فيكرة **ومنها** منع القاء القملة بعد قتلها فيه **ومنها**
 تحريم البول فيه ولو بآنا وأما الفصد فيه بآنا فله إزاره ويغني أن لا فرق **ومنها**
 منع أخذ شيء من أجرائه قالوا في تراجه أن كان مجتعا جازا الأخذ منه ومسح
 الرجل عليه ولا **ومنها** حرمة البصاق فيه والقائ النجاسة فوق الحصى
 أخف من وضعها تحته فإن اضطر إليه دفعه **ويكره** المضغضة والوضوء فيه
 إلا أن يكون ثمة موضع أعد لذلك لا يصل فيه أو في آنا **ويكره** مسح الرجل
 من الطين على عموده والبصاق على حيطانه ولا يحفر فيه بئر وترك القديعة
 ويكره غرس الأشجار فيه إلا لمنفعة ليقبل النثر ولا يجوز الخاد طر يق فيه لزود
 الأعداء وتكره الصناعة فيه من خياطة وكناية باجر وتعلم صبيان فيه
 باجر لا بغيره لا لحفظ المسجد في روايته ويكره الجلوس فيه للمصيبة ونسأ
 الحية لدخوله فإن كان مما يتكبر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويستحب
 عقد النكاح فيه وجلوس القاصي وتحريم الوطئ فيه وفوته كالتحلي ويكره

دخوله لمن الكلدان كرهية ومنع منه وكذا كل مؤذنه ولو لباه
 ومنع البيع والشراء وكل عقد غير المعتكف بقدر حاجته ان لم تخصه
 وانشاد الضالة ولا شعار ولا كل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام
 المباح وفي فتح القدير انه باكل الحسنات كما تاكل النار الحطب ورفع الصوت
 بالذكر لا للمتفقيين به واخراج ربح من الدبر والخصوة وليس كنهه
 وتنظيفه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله
 وعكسه في الخروج ومن اعتاد المرور فيه يات من يمينه ويترك يمينه
 مكان فيه لصلواته ولا يقين باللائمة فلا يخرج غيره لو سبقه اليه
 ويسن لاهل الحلة جعل السجد الواحد سجدين والا ولي ان يكون لكل
 طائفة مؤذن ولهم جعل السجد واحد ولا يجوز إعادة أدائه للسجد
 اخر ولا يشغل السجد بالمشاء الا نحو الفضة **خاتمة** اعظم الخطايا
 حرمة السجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم
 ساجد المحال ثم ساجد الشوارع ثم ساجد البيوت **احكام الجمعة** خص
 باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام
 والخطبة لها وكونها قبلها شرط وقراءة السور المخصوصة بها وتحتيم السفر قبلها
 بشرطه واستئذان الفضل لها والطيب وليس الا حسن وتقليم الاظفار
 وحلق الشعر ولكن بعدها افضل والنحو في المسجد والتكبير لها والاشغال
 بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الا براد لها وبكبره انراده بالصوم وفرد
 ليله بالقيام وقراءة الكهف فيه وفي كراهة النافلة وقت الاستغفار قول
 ابي يوسف رحمه الله تعالى المصلي المعتد وهو خير ايام الاسبوع ويوم عيد وفيه

ساعة اجابته وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور وبان الميت فيه من
 عذاب القبر ولا تسجر فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه
 اخرج من الجنة وفيه تقام الساعة وفيه يزور اهل الجنة بهم وهذا ما اورد
 من نزل الجمع والفرق مما يكثر دونه ويقبح بالفتية جهله ما افرق فيه الوضوء
 والفصل بين تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس وكبر تجديد الفصل بطلان
 يمتح فيه الخف وينزع للفصل ليس فيه الترتيب بين المضمضة والاستنشاق
 بخلاف الفصل على قول **ما افرق** فيه مسح الخف وغسل الرجل بتأقت
 المسح دونه ليس بثلاث الفصل دون المسح يجب تعميم الرجل دون الخف
 لا تنقصه الجنبات بخلاف المسح وهو افضل من المسح لمن يراه **ما افرق**
 فيه مسح الرأس والخف ليس استيعاب الرأس دون الخف ولو ثبت مسح
 الرأس لم يكبر وان لم يندب وكبر في الخف **ما افرق** فيه الوضوء والتميم كونه
 في الوجه واليدين فقط ولا يجوز الا بعد ذلك مسح به الخف ويفترق اليه
 ولا يسن تجديده وتثليثه وليس فيه النفث ويستوي فيه الحدث الاصف
 والا كبر **ما افرق** فيه مسح الجبهة ومسح الخف لا يشترط شداها على وضوء وشوط
 لنفسه على طهارة وتجمع مع الفصل بخلاف المسح على الخف وتجب تيمم الاكرها
 بخلاف المسح على الخف ان لم يفسلها ولا يقدره بخلاف المسح على الخف ولا
 ينقص ان سقطت عن ثوب فلا تجب عادته بخلاف الخف وان كان على عضو جازما
 تسقط احدها بلاعادة مسحها بخلاف نزع احدها **ما افرق**
 فيه الحيض والتفاس فللحيض محدود ولا حد لفل التفاس والكثرة عشرة

ومن مات فيه او في ليلة امه
 من نعمة القبر وعذابه

مخلاف الفصل

ورأيت في بعض كتب الشافعية
 يجوز غصب الرجل المعضوبة
 بخلاف ولا يجوز مسح الخف
 المضموب وصورة الرجل
 المفصولة ان يستحق قطع
 رجله فلا يملك فيها

والجيش لا يقطع السابغ في قسم الكفاية بخلاف النفاس
وتنقضي العدة به دون النفاس

والنفاس النفاس أربعون ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس وتحصل به
الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس ففي سبعة وباقى الزمان
لا افتراق بأمر به تصور ما **افترق** فيه الأذان والأقامة يجوز تراخي الصلاة
عن الأذان دون الأقامة بسن التمهيد فيه والأسراع فيها بكمالاته المحدث
لا إذا نه **ما افترق** فيه سجود السجدة الثالثة هو سجدة ثان وهي واحدة هو
في آخر صلاة بعد السلام وهي فمها هو لا يتكرر بخلافها لا يقدم له ويقوم لها
يتشهد له ويسلم بخلافها وتقوى على وجوب سجدة الثالثة فيها
ما افترق فيه سجود الثالثة وسجود الشكر لا يدخل هو الصلاة بخلافها
وأجمع على وجوب الثالثة بخلافه فإنه جائز له عند أبي حنيفة رحمه الله
لا واجبة وهو معنى ما روي عنه أنها ليست مشروعة أي وجوباً **ما افترق**
فيه الإمام والمأموم في الإتيان واجبة دون الإمام لا لصحة صلاة الناف
خلفه وحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الإمام إذا بطلت صلاة المأموم
بخلاف عكسه إذا عين الإمام فأخطأ لا يصح افتداه بخلافه إذا عين المأموم
فأخطأ **ما افترق** فيه الجمعة والعيد صلاة الجمعة فرض والعيد واجبة
ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس أي زوالها وشرطها الخطبة
وكونها قبلها بخلافه فيها وإن لا تنقضي في مصر على قول مرحوح بخلافه ويستحب
في عيد الفطر أن يطعم قبل خروجه إلى المصلي بخلافه **ما افترق** فيه غسل الميت
والحي تحب البداهة بفصل وجه الميت بخلاف الحي فإنه يبدأ بفصل يديه
ولا يضمض ولا يستنشق بخلاف الحي ولا يؤخر غسل رجله بخلاف الحي
إذا كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف الحي في

الذكر المذكر والمذكور في السجود والتمتع في الصلاة

رواية **ما افترق** فيه الزكاة وصدة الفطر يشترط في نصاب الزكاة النحر
ولو تعدى بخلافها ولا يجوز دفعها للمدني بخلاف الصدقة ولا وقت لها
ولصدقة الفطر وقت محدود وبأنه بالتأخير عن اليوم الأول ولا يجوز تحللها
قبل ملك النصاب بخلافه بعد وجود الرأس **ما افترق** فيه التمتع والقران خلال
من العمرة بعد الفراغ منها أن يسبق الهدى بخلافه بحرم بالعمرة وحدها من التمتع
وباقى بأفعالها ثم يحرم بالحج من الحرم بخلاف القارن فإنه يحرم بهما معا من التمتع
ما افترق فيه الهبة ولا يبرأ بشرط لها القبول بخلافه وله الرجوع فيها
عند عدم المانع بخلافه مطلقاً **ما افترق** فيه البيع والأجارة التامة فبصد
ويصحها ويملك العوض فيه بالعتد وفيه إلا بواحدة من أربعة وتفسخ بالاعتد
بخلافه وإذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع وإذا هلكت الأجرة قبله
أنقصت **ما افترق** فيه الزوجة والأمة لا تسم للأمة بخلافه ولا حصر لعدد
الأما بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقتها بخلاف الزوجة فإنها بحسب الحال ولا
تسقط بالنشور بخلاف الزوجة ولا صدق لها بخلاف الزوجة **ما افترق**
في نفقة الزوجة والقريب نفقة مقدرة لها لها ونفقة بالكفاية ونفقة
لا تسقط بمعنى الزمان بعد التقدير ولا اصطلاح بخلاف نفقة وشرط
نفقة عسيرة أو زمانه ويسار المنفق بخلاف نفقة **ما افترق** فيه الرد
والكائن لأصل لا يقر المرد ولو بخرقة ولا يصح نكاحه ولا يخل ذبحته ويهدر
دمه ويوقف ملكه وتصرفاته ولا يسبي ولا ينادى ولا يس عليه ولا يرث
ولا يورث ولا يدفن في مقابر المسلمين ولا يتبعه ولكن **ما افترق** فيه العتق

في التحلل أو شرطه أو استيفاء
المنفعة أو التحكك أو حوى

والطلاق يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو بعض المباحات
 الى الله تعالى دون العتق ويكون بدعيًا في بعض الأحوال دون العتق
ما افرق فيه العتق والوقف المتق يقبل التعلق بخلاف الوقف ولا
 يرتد بالبرق بخلاف الوقف على معين **ما افرق فيه المدبر** وام الولد ثلاثة
 عشر كما في فروق الكراهي لا تضمن بالقصب وبكالاتان والبيع المتا
 ولا يجوز القضا ببيعها بخلافه وتعتق من جميع المال وهو من الثلث
 وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة في رواية والثالثان في اخرى والجميع في
 اخرى وعليها العدة اذا اعتقت وامت السيد لا على المدبرة ولو استولد
 ام وليه مشتركة لا يملك بغير صاحبه بالضم بخلاف المدبرة ويثبت نسب
 ولدها بالسكوت دون المدبرة ولا يملك اخرى بيعها وله بيعه ولو استولد
 جارية ام ولده صحيح ولو صغيرا ولو بر عبدة **ما افرق فيه البيع المتا**
 والصحيح يصح اعتاق البيع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
 في الصحيح ولو امر المشتري باعتاقه عنه ففعل وقع عن البائع بخلافه في
 الصحيح ولو امر بطن لمخطئة ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو امر
 من القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك البيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن
 عليه ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح **ما افرق فيه الامانة** القضي
 يشترط في الامان ان يكون قرشيًا بخلاف القاضى ولا يجوز تعدد في غيره
 واحد بخلاف القاضى ولو في مصر واحد ولا ينزل الامان بالفسق بخلاف
 القاضى على قول **ما افرق فيه القضا** والحسبة للقاضي سماع الدعوى

والبيع المتا
 لا يضمن
 بالقصب
 وبكالاتان
 والبيع المتا
 لا يضمن
 بالقصب
 وبكالاتان

عموما والمحاسب فيما يتعلق بخير او تطفيف وغش ولا يسمع البيعة ولا
 تخلف **ما افرق فيه الشهادة** والرواية يشترط العدد فيها دون
 الرواية لا تشترط الذكورة في الرواية مطلقا ويشترط بالشهادة في الحدود
 والقصاص يشترط الحرية فيها دون الرواية لا يقبل الشهادة لاصح وشرع
 وريقه بخلاف الرواية للعالم بالحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية
 اتفاقا بخلاف القضا بعلمه فيه اختلاف ولا يصح قبول الجرح المبهم من
 العالم به بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند
 تعدد الاصل بخلاف الرواية اذا روي شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف
 الرجوع عن الشهادة لا يقبل الحكم **لا يقبل** شهادة الحدود في قذف بعد
 التوبة وتقبل روايته **ما افرق فيه حبس الرهن** والبيع لو كان البيع
 غايبا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا والرهن اذا كان غايبا عن المعير
 ويلحق الرهن مونة في احضاره ولا يلزم احضاره قبل اخذ الدين **الحرم**
 اذا عار الرهن من الرهن لم يبطل حقه في الحبس فله ردة بخلاف البائع
 اذا عار المبيع واوعده من المشتري سقط فلا يملك ردة وهما في بيع
 السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم رجع
 فيه ريثما انزله ردها ليس له استرداد المبيع في الرهن يسترده
 ولو قبضه المشتري باذن البائع بعد الثمن وتصرف فيه ببيع او هبة ثم
 رجع البائع الثمن ريثما ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكر
 لا سيما في البيوع وقاضى خان **ما افرق فيه الوكيل** بالبيع والوكيل

يقبض الدين يصح ابرأ من الرهن وحطه وصحن ولا يصح من الثاني صح
 من الاول وقبل الحوالة ومن الثاني وصح من الاول أخذ الرهن لا الثاني وصح
 منها أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان
 الوكيل في البيع المشتري في الرهن وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين
 لا الوكيل بالبيع به والمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه له إذا سلمه للوكيل
 للمرسل بعد فسخ البيع بخلاف الوكيل بالقبض للرهن ولا يصح نهي الوكيل
 المشتري عن الدفع إلى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض **ما افرق** فيه النكاح
 والرجعة لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا بد من رضاها
 لا لعنفه بخلافه **ما افرق** فيه الوكيل والوصي يملك الوكيل عزل نفسه كلاً
 الوصي بعد القبول لا يشترط القول في الوكالة ويشترط في الوصاية وتقبل
 الوكيل بما قيمه الموكل ولا يستند الوصي **لا يستحق** الوكيل اجرة على عمله بخلاف
 الوصي ولا يصح الوكالة بعد الموت وتصح الوصاية وإن لم يعلم بالوصي ولا بشرط
 في الوصي الا سلام والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل
 وإذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غير خلاف الوكيل لا ينصب
 غيره الا من منفقود للحفظ **والقاضي** يفر الوصي الميت لحياته أو نهيته بخلاف
 الوكيل وإذا باع الوصي شيئاً من التركة وادعى المشتري أنه مبيع كالمينة
 فإنه يحلف الوصي على البتات ويحلف الوكيل على نفي العلم وهي في القسبة
 ولو ادعى للمفقر في الحج فلا فضل للوصي أن لا يجاوز الحج فإن أعطي في كونه
 أخرى جاز على الأصح ولو ادعى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز أن يتصدق

على غيرهم من الفقراء ولو خفف فقال فقراً هذه السكة لم يحز كذا في وصايا
 خزانة المفتين **وفي الخائنة** ولو قال لله علي أن اتصدق على جنس فتصدق
 على غيره وفعل ذلك بنفسه جاز ولو لم يفرق بالتصدق بفعل المأمور ذلك
 ضمن المأمور انتهى فهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو أجاز الوصي الوصي
 لتنفيذ الوصية كانت وصيته له بشرط الهل وهي في الخائنة ولو أجاز
 الوكيل فإن كان على عمل معلوم صححت ولا لا ويحققان في أن كلامهما ليس مقبول
 القول ويصح إقرارهما عما وجب بهقدهما ويضمنان وكذا يصح حطها وإيجالها
 ولا يصح ذلك فيما لم يجب بهقدها وأعلم أن الوصي والوارث يشتركان في الخلافة
 عن الميت في التصرف والوارث أقوى للملكة العين ولو ادعى الوصي بعتق عبد من
 فلكل منهما اعتاقه لكن تلك الوارث اعتاقه بتخيروا وتعليقاً وتديراً وكتابة
 ولا يملك الوصي إلا التخيير وهي في التحليف ولا يملك الوارث بيع التركة
 لقضا الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي لا بأمر القاضي وهي في
 الخائنة وصي القاضي كوصي الميت ويفترقان في أحكام ذكرناهما في الفوائد
 أمين القاضي كوصيته ويفترقان في أن الأمين لا تلحقه عهدة كالقاضي وصيه
 يلحقه كوصي الميت ولتختتم هذا الفن بفوائد شتى من أبواب لم نذكر فيما سبق
فأين إذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجباً ولا قال أصلاً
 لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضاً ولو أطال الركوع والسجود فيهما وقع
 فرضاً واختلفوا فيما إذا صح جميع الراس فيقبل يقع الكل فرضاً والمعهدة رفوع
 المربع فرضاً والباقي سنة **واختلفوا** في تكرار الفسل فيقبل يقع الكل فرضاً والمعهدة

ان لا ولي فرض الثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم اره لانها اذا خرج
 بعد عن خمس من الابل هل يقع فرضا او سنة وما اذا نذر فخرج شاة فذبح ذبه
 واهل فايدته في النية هل ينوي في الكل الوجوب او لا وفي الثواب هل ثابت
 في الكل ثواب الواجب او ثواب النفل فيما زاد وفي مسئلة الزكاة لو استحق
 الا ستر داهل يرجع بقدر الواجب الكل ثم رايهم قالوا في الاضحية كما
 ذكره ابن هشام مغزيا الى خلاصة الفتي اذا ضحى بشاتين وقع احدهما
 فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم مني ولم ارجح ما اذا وقف به فبات
 فوق القدر الواجب وزاد على حالها نفقة الزوجة او كشف عورة في الخلا
 زائد عن القدر المحتاج اليه هل ياتم على الجميع او لا **فأيق** تعلم العلم يكون
 فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع
 غيره وسدوبا وهو للنجح في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم الفلسفة
 والسفينة والنجوم والرحل وعلوم الطبانيين والسحر ودخل في الفلسفة
 المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكرها وهو شعر المولدين
 من القزل والبطالة ومباحا كما شعراهم التي لا تخف فيها وكذا النكاح يدخل
 في الخمسة وكذا الطلاق والقفل **فأيق** ذكر الكرد في المناقب عن الامام
 البخاري الرجل لا يصير محمدا كاملا الا ان يكتب اربع اربع كارب مثل اربع
 في اربع عند اربع باربع على اربع عن اربع اربع هذه الرباعيات لا تتم الا
 باربع مع اربع فاذا اتمت له هذه كلها بات عليه اربع وابتلى باربع فاذا
 صبر اكرمه الله تعالى باربع في الدنيا واثابه باربع في الآخرة اما الاولى فباخبار

الرسول صلى الله عليه وسلم وشرايعه واخبار الصحابة وتقاديرهم والتابعين
 واحوالهم وسائر العلماء وتوارثهم مع اربع اسماء رجالهم وكما هم وامكنتهم
 وارزمتهم كاربع الحميد والخطبة والدعاء مع الرسل والتسمية مع السورة
 والتكبير مع الصلاة مثل اربع المسندات والمرسلات والموثقات والمقطوعات
 في اربع في صفه وادراكه وشبابه وكهولته عند اربع عند شغلته وفراغه
 وفقره وغناه باربع بالجمال والبحار والبلدان والقري على اربع على الحجارة
 والاخفاف والجلود والاكفاف الى الاوقات التي يمكن نقلها الى الاوراق عن
 اربع عن هوفوقه ودونيه ومثله وعن خط ابيه اذا علم انه خطه لاربع
 لوجه الله تعالى ورضاه والعمل به ان وافق كتاب الله ونشرها بين جاليها
 ولا حيا ذكره بعد موته ثم لاشتم له الاشياء الا باربع من كسب العبد وهي
 معرفة الكتابة واللفظ والصرف والخروج اربع مع عطا الله الصفة والقدر
 والمحرص والحفظ وذا اتمت له هذه الاشياء مع عطا الله سهلت عليه اربع
 الامل والولد والمال والوطن وابتلى باربع بشماعة الاعداء وملائمة الاصدقاء
 وطعن الجاهل رحمة الله فاذا صبر اكرمه الله باربع في الدنيا بعد الفاقة
 وهيبه النفس راحة العلم وحياة الابد واثابه في الآخرة باربع بالشجاعة
 لمن اراد من اخوانه وبطل العرش حيث لا ظل الاضلة والشرقة من الكوش
 وجوار البنيين في اعلا عيسى فان لم يطق احتمال هذه المشاق فعليه
 بالفتة الذي يمكن تحمله وهو في بيته تار ساكن لا يختار الا بعد اسفار
 وطى ديار وركوب جمار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب الفقه وغرة

كما في منية المفتي قبل الزكوة وفي الخسوف والظلمة في النهار واشتداد
 الريح والظلمة والمطر والثلج والافراع وعموم المرض يصلي وحدها
 انتهى ولا شك ان الطاعون من قبيل عموم المرض فتسرى له ركعتان
 فرادي **وذكر الربيعي** في خسوف القمر ان يتضرع كل واحد لنفسه
 وكذا في الظلمة الهايلة بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق
 وانتشار الكواكب والصواعق بالليل والثلوج والامطار الدائمة
 وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافراع ولا يركع
 لان كل ذلك من الايات المخوفة انتهى **فان قلت** هل يشرع الاجتماع
 للدعاء برفعه كما يفعل الناس بالفاهرة بالجبل **قلت** هو خسوف القمر
 وقد قال في خزائنه المفيين والصلوة في خسوف القمر تؤدي فرادي
 وكذا في الظلمة والريح والافراع ولا بأس ان يصلي فرادي ويدعو ويتضرع
 الى ان يروى ذلك انتهى فظاهره انهم يجمعون للدعاء والتضرع لانه اقرب
 الى الاجابة وان كانت الصلوة فرادي وفي العبيد خسوف القمر وتيل الحامة
 جائرة عندها لكنها ليست ختم انتهى **وفي الترتيب** الواجب يصلي كل واحد
 لنفسه في خسوف القمر وكذا في الخسوف من الافراع كالريح الشديدة والظلمة
 الهايلة والخوف من العدو والامطار الدائمة والافراع الغالبة وحكمها حكم
 خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي ان يضرع في الصلوة
 عند كل حادثه فقد كان عليه الصلوة والسلام اذا حدث امر صلي **وذكر** العبيد
 في شرح الهداية للريح الشديدة والظلمة الهايلة بالنهار والثلوج والامطار
 الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والصواعق بالليل وعموم

الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافراع اذا وقعت صلوا
 وحدها وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى **وقد صرحوا**
 بالاجتماع والدعاء عموم الامراض وقد صرح شارح البحاري ومسلم
 والمتكلمون على الطاعون كابن حجر وابن الوياهم كل مرض عام وان كل
 طاعون وباء وليس كل باطاعون انتهى **تصريح** اصحابنا بالمرض العام
 بمنزلة تضرعهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه علم جوامع الاجماع
 للدعاء برفعه لكن يصلون فرادي ركعتين ميوي ركعتي دفع الطاعون صرح
 ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة والحال الكلام فيه وذكر العبيد
 في شرح البحاري بسببه وحكم من مات به ومن اقام في بلده محتسبا ومن خرج
 من بلده هو فيها ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا جرحهم الله لم يهلكوا
 الكلام في الطاعون وقد وسع الكلام فيه فاقض القضاة التبلي من
 الحنفية كما نقله الشيخ ابن حجر في كتابه المسمى ببذل المعاون في فوائد
 فضل الطاعون ذكر فيه ان الراجح عند الشافعية اذان الطاعون في
 بلده الى ان يزول عنها فتصرفان الرجل فيه كعقوف المريض فيعتبر من الثلث
 وعند المالكية روايتان ان حكمه حكم الصحيح واما عند الحنابلة فلم يفتوا
 على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كاهو الصحيح عند
 المالكية كذا قال في جماعة من علماءهم انتهى **قلت** انما كانت قواعدهم
 انه في حكم المريض لان الغالب الهلاك وغاية الامر في الطاعون ان يكون من
 بلدهم كالواقفين في صف القتال فلهذا قالوا لجماعة من علماءنا لابن حجر

واما في خسوف القمر
 والافراع والظلمة
 والامطار الدائمة
 والصواعق والزلزلة
 والافراع والظلمة
 والامطار الدائمة
 والصواعق والزلزلة
 والافراع والظلمة
 والامطار الدائمة
 والصواعق والزلزلة

ان قواعدنا تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد ما اذا طعن واحد
فهو من حق حقيقته وليس الكلام فيه انما هو بمن لم يطعن من اهل البلد الذي
نزل بهم الطاعون انتهى **وذكر ابن حجر** من الكتاب المسئلة الثالثة
تستبطن من اجل الاوجه الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى
البلاد ومن الادلة الدالة على شرعية الدخول الحر في ايام الوباء من امور
اوصى بها خذاق الاطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء
وترك الرياضة والكث في الحمام وملازمة السكون والدعة وان لا يكثر
من استنشاق الهواء الذي عفن **وخرج** الرئيس ابو علي ابن سينا ان
اول شيء يبدأ به في علاج الطاعون الشرط ان امكن فيسيل ما فيه ولا يترك
حتى يجف فيزداد سمه فان اخرج الى سمه بالحجة فيفضل بلطف وقال ايضا
يعالج الطاعون بما يقبض ويبرد بسفجة مبلولة بمغسوة بالخل والماء
ودهن ورد ودهن نقاح او دهن اس وبالحج بالاستفرغ او بالفصد
بما يحتمله الوقت او بولا وما يخرج للخلط ثم يعقل على القلب بالقطر والنق
بالبردات والمطرات وتجعل على القلب سادوية اصحاب الخفقان الجبار
قلت وقد اغفل الاطباء في عصرنا وما قبله هذا التفسير فوقع التعرض بغير التدبير
من توابعهم على عدم التعرض لاصحاب الطاعون باخراج الدم حتى شاع فيهم
وزاع بحيث صار عابثهم يعتقدون بحرم ذلك وهذا النقل عن ريسهم مخالف
ما اعتقده والعقل يولفه كما تقدم ان الطاعون يشر الدم الكاس فيخرج في
البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل الى هرة الى القلب فيقتل وكذلك قال ابن

سنا لما ذكر العلاج بالشرط او الفصد انه واجب انتهى وفي البرازية اذا نزلت
الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحى لقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم
الى التهلكة وفيه قيل الفرار من ما لا يطاق من سنن المرسلين انتهى وهو
يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا نزل ببلدة والحديث في الصحيحين بخلافه
وروى العلاءي في فتاواه انه عليه الصلاة والسلام مر بهد في بابل فاسرع
المشي فيقبل له انفر من قضا الله فقال عليه الصلوة والسلام فرار الى قضاء
الله ايضا انتهى **فايد** نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكيفية اذا هدمت
ولو بغير وجه لا يجوز اعادة ذكر الايسوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر
والقاهرة عند ذكر الامور قلت يستنبط من ذلك انها اذا اقبلت لا تنجح ولو
بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا بالقاهرة في كيفية بخارة زويلة قطعا الشيخ
محمد بن الياس قاضي القضاة فلم تفتح الى الان حتى ورد الامر السلطاني بفتحها
فلم تجازي على فتحها فلم يناف ما نقله السبكي من الاجماع قول اصحابنا وبياد
الهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما انهدم فليتأمل **فايد** الفسق
لا يمنع اهلية الشهادة والقضا والامارة والسلطنة والامانة والولاية
في الولد والتولية على الاوقاف ولا تغل توليته واذا فسق لا يفعل وانما
يستحقه بمعنى انه يجب عزله وتحسين عزله لا الاب السفيه فانه لا ولاية له
في مال ابنه كما في وصايا الخانية وفس عليه النظر فلا نظر له في الوقف وان كان
ابن الوقف المشروط له لما ان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف تصرفه في ملك
غيره ولا يؤمن على ماله وكذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما

كما ذكره في محله فكيف لو تم على اللفظ وفي فتح القدير الصالح للنظر من لم
 يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بأنه مما يخرج
 به ما إذا ظهر به فسق كسب الخمر ونحوه انتهى والظاهر أن يخرج مني لما يتم
 فاعله فيخرج القاصي لا أنه ينقل به لما عرف في القاصي ثم اعلم أن السفينة
 لا يستلزم الفسوق كما في الدخيرة من البحر للسفينة المذمومة الماله سوا
 كان في الشرابان جمع أهل الشرق السفينة في ذارة ويطعمهم ويسقيهم ويرف
 في النفقة ويفتح باب الجائزة والقطاع عليهم وفي الخبر بأن يصر مالهم في
 المساجد وأشياء ذلك فيخرج عليه القاصي صيانة لما له انتهى **وذكر الزيلعي**
 أن السفينة من عاداته التذير والأسرار في النفقة وأن يتصرف تصرفا
 لا لغرض ولا لغرض لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضا مثل دفع المال إلى
 المضي واللعب وشراء الخمر الطائفة بمن غال والفن في التجارات من غير
 صحة وأصل المسامحات في التصرفات والبر والاحسان مشروع والأسراف
 حرام في الطعام والشراب انتهى والمقابلة من أسباب الحجر عندها أيضا والعقل
 من ليس بقصد ولا يقصده لكن لا يهتدي إلى التصرفات فيغبين في المباحات
 سلامة قلبه ذكره الزيلعي **ولم أر حكما** شهادة السفينة ولا شك أن كان
 مضيقا لما له في الشرع فاسق لا تقبل شهادته ولا شك أنه كان مضيقا
 لما له في الشرع وإن كان في الخبر تقبل وإن كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن أهل
 المرد بالمفعل في الشهادة بالمفعل في الخبر قال في الحاشية ومن أشد غفلته
 لا تقبل شهادته انتهى وفي المغرب رجل مفعل على اسم المفعول من التفتيل وهو

في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله

الذي لا فطنة له وفي المصباح الفعلة غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم
 التذكر له انتهى والظاهر أن المفعل في الخبر غيبة في الشهادة وهو أنه في الخبر
 لا يهتدي إلى التصرف الرايح وفي الشهادة من لا تذكر من رآه وما سمعه
 فلا قدرة له على ضبط ما سمعه من المشهود به **فائدة** ذكر لا يدي
 من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين
 الاختصاص والاعم ففقه القضاء اعم لأنه العلم بالأحكام الكلية وعلم القضاء
 العلم بالأحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة
 ومن هذا المعنى ما ذكره ابن البرقي أن أمير أفرقيته استفتى أسد
 بن الفرات في دخول الحمام مع جواربه دون ما تركه وإن فاقته بالجواز
 لأن من حكمه واجاب أبو محمد بمنع ذلك وقال وإن جاز له النظر اليهن
 وإن النظر اليه لم يحزن نظر بعضهم إلى بعض فأهل أسد أعمال التضرع
 في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها اليهن فيها وبينه واعتبرها أبو محمد والفرق
 المذكور هو أيضا بين علم القضاء وفقه القضاء ففقه القضاء هو العلم بالأحكام
 الكلية وعلم القضاء هو العلم بتلك الأحكام مع ترتيبها وتنزيلها على
 النوازل قضنا القير وان محل تحصيله في الفقه وأصوله مشهور وحضر
 المصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما تأكل
 فقال لها على علم القضاء فقالت له رأيت القضاء عليك مهلة لجعل الخفين
 مستفتيين سألني قال فاعتبرت ذلك فسهل علي انتهى **فائدة**
 ذكر لا يدي أن شروط الإمامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الأحكام

مطلب تعرف العقلة

الشرعية وان يكون بصير بالمرحوب وتبديل الجيوش وان يكون له قوه
 بحيث لا يهوله اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم
 وان يكون عدلا بالغا ذكر احسن نافذ الحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته
 واما المختلف فيها فكونه قهريا او هائليا ومعضوما وافضل اهل زمانه ذكره
 الا في كتابه الامامية **قائمه** اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل التبحر
 توليته لما قدمنا ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في توليه غير الاهل
 خصوصا انا نعلم من اهل زماننا انما يولي المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها
 كالمشروطة وقد قالوا في كتاب القضاء ولو ولي السلطان قاضيا عدلا
 فسق انزل لانه لما اعتمد عدلته صار كانه مشروطة وقت التولية
 قال ابن الكمال وعليه الفتوى فكذلك يقال ان السلطان اعتمد اهليته
 فاذا لم يكن موجودا لم يصح ترقية خصوصا ان كان مقرا عن مدرس اهل
 فان لاهل لم ينزل وقد صرح البرازي في العلم ان السلطان اذا اعطى غير الحق
 فقد ظلم مرتين بمنع الحق واعطا غير المستحق وقد ما عن ابي يوسف رحمه
 الله تعالى الى الشهيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من احدى الحقوق ثابت
 معروف وفي الخاتمة ان امر السلطان انما يتفاد اوافق الشرع ولا فلا وفي
 مفيد النعم وبسيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول
 المعالوم ولا يستحق الفقهاء المكون معلوما لان مدرستهم شاغرة عن
 مدرسين يهي وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في المدرس واما
 اذا علم شرطه ولم يكن المقدم متصفا به لم يصح ترقية وان كان اهلا للتدريس

اذا ولي السلطان مدرسا ليس باهل

ضرب الخط ان نسبت اليه

ولا يخفى على بصيرة لوجوب اتباع شرطه ولاهية للتدريس الذي
 يظهرها بمعرفة منطوق الكلام ومفهومه ومعرفة المفاهيم وان يكون
 له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات
 ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويجب
 اذا سئل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث
 صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك فاذا قلنا لا يمكن واذا نحن
 قارئ مختص به رد عليه **حادث** سئلت عن مشكلة مدرسة فيها
 صفة لا يصلي عليها احد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع
 خزانه لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام ولا **فاجبت** بالجواز
 اخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلمهم ان
 يوسعوا الطريق بمسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته ومنه
 في المسجد الخوف من الفسنة العامة حاز ولو كان الجواب ومن قولهم
 ان القضاء في الجامع اولى وقالوا لنا ظن ان يوجر قضاة للتجار فينجز مصلحة
 المسجد وله وضع السر بالاجارة في قضاية ولا شك ان هذه الصفة
 من القضا وحفظ السجلات من النفع العام فهم يجوزوا جعل بعض المسجد
 طريقا دفعا للضرر العام وجوزوا اشغاله بالحبوب والاثاث والنفع
 دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع النفل على دونه وصرحوا بان القضاء
 في الجامع اولى من القضاء في بيته وجوزوا القاضي ان يصنع قسرة على بيته
 اذا جلس فيه للقضا وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق يجوزوا

بعضه يا واذا كثرت وتعدرجها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت
 الصنورة الى حفظها **فايدة** معنى قولهم لا شبهة ان شبهة المنصوص رواية
 رواية والراجح رواية فتكون الفتوى عليه كذا في قصصنا الزارية **فايدة**
 اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بطل
 المتضمن قالوا لو ابراه او قوله ضمن عقد فاسد بطل الاثر كما في الزارية
 وقالوا النفاطى ضمن عقد فاسد وبطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة
 وقالوا لو قال بعتك دمي بالف فقتله وجب القصاص كما في خزانه
 المفتين ولا يعتبر ما في ضمنه من لادن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله
 لا قصاص لطلانه فبطل ما في ضمنه وقالوا كما في خزانه لو اجر الموتوف
 عليه ولم يكن ناظر الا تصح واذن المستاجر بالعمارة فانفق لم يرجع
 على احد وكان متطوعا **قلت** لان الاجارة كما يصح ما في ضمنها وقالوا
 لو جدد النكاح من كونه بمهر لم يلزمه **قلت** لان النكاح الثاني لم يصح
 فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في الغيبة مسئلين يلزم فيها
 لو جدد للزيادة لا للاحتياط ولو قال لها ابريني فاني امرتك بها
 جديدا فابرأت جديدها في هذه الصورة وقعت **حادثة** اشترى
 جامع او قافه ووقفه وضمنه وقفا اخر له شروطا فافتت بطلان
 شروطه لبطلان المتضمن وهو شر الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا
 اشترى تمينه بمال لم تجز وكان له ان يستألف انتهى **قلت** لان الشر
 باطل فبطل ما في ضمنه من استألف اليمين وقلت ويمكن ان يرفع عليها لو

تصح لم

باع وظيفة في الوقف لم يصح ولم يسقط حقه منها بخبرنا على هذه
وجرح عنها ما ذكر في اليسوع لو باعه الثمار واجله الاشجار طاب له
 تركها مع بطلان الاجارة ومقتضى القاعدة ان لا يطيب لبوت لادن
 ضمن الاجارة وذكر في المكات لو ابراه المولى عن بدل الكتابة فلم
 يقبل عتق وبقي البدل مع ان الاثر لا يتضمن العتق وقد بطل المتضمن
 بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكر في الشفعة لو صالح الشفع
 بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع ان المتضمن للاستقاط صلي
 وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعة بمال لم يصح وسقطت
 فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن وقالوا لو قال العين لامرأته
 او الخبز لخبز اختاري ترك الفسخ بالف فاختارت لم يلزم المال وسقط
 خيارها فقد بطل التزام المال الا ما في ضمنه وقالوا الكفالة بالنفس مكرمة
 الشفعة على الصحيح فلا يجب للمال وسقط **فايدة** يرفع من هذه
 الالفاظ قولهم البني على الفاسد فاسد ويستثنى منها سيلة الدفع
 الصحيح للمدعى الفاسد صحيح على المختار وقيل لان البناء على الفاسد
 فاسد ذكره النزاري في الدعوى **فايدة** اذا اجتمع الحقان قدم حق
 العبد على حق الله لاحياجه رغبنا الله تعالى الا فيما اذا احرى وفي ملكه
 صيد وجب ارساله حقا لله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينها
 لا التزجيم ولذا يرسله على وجه لا يصح ثم الفن الثالث ويتلوه
الفن الرابع في اللفاز في جمع لفظة في الصحاح الف في كلامه

والله اعلم
بما تلذذوا

اذا عجمي مرادة ولا سم اللفظ والجمع الفاعل مثل رطب وارطاب واصل اللفظ
جبر البر بوع بين القاصص والنافعا يحفر مستقيما الى اسفل ثم يعدل
عن يمينه وشماله فيحفر مكانه بتلك الالف زائتي وقد طالت قدما
صرة الفقهاء والهدية فاستلها اشتلا هي كثير من ذلك ثم رأت قريبا
الذخائر الاشرقية في الفان الحنفية لعبد البر ابن النخعي فالتفت منها
احسنها باختصارا تاركا ما فرغ على ضعيف او كان ظاهر **الطهارة**
ما افضل الحياة قل ما يقع من بين اصابعهم عليه الصلوة والسلام اي حوض
صغير لا يجس بوقوع النجاسة فيه قل حوض الحمام اذا كان الغرف فيه متدرا
اي حيوان اذا خرج من البئر نزع منه الجميع وان مات لا قل الفارة اذا
كانت هاربة ينزع كله ولا لا اي يترجى نزع ولو احدثها فل يبر
صبيها الدلو الاخر من يترجى يست بمرت حيوان فوفارة اي بالشر
لا يجوز الوضوء به وان نقص جاز ولا يجوز شربه قل ما مات فيه صنفدع
بحري وتفتت **المكس** اي تكبير لا يكون به شرا عا فيها قل تكبير التجب
دون التقطير اي مكلف لا يجب عليه العت والوتر قل من كان في بلد اذا غرت
الشمس ما طلعت اي مصل تفسد صلاته بقراءة القرآن قل من سبقه
للحدث فقرأ في ذهابه اي صلاة بعض السور فيها افضل من قراءة السورة
قل التراويح لا استحباب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض السورة كان افضل
من قراءة الاخلاص ويمكن ان يكون في غيرها لان بعض السورة اذا كان اكثر
ايات كان افضل اي صلاة اشد حبا واي صلاة صحت حبا قل رجل

نك

فصل في
الطهارة

ترك صلاة وصل بعدها خمسا ذكر اللفظة فان قضى الفأنة فسد الخمس
وان صلى سادسة قبل قضائها صحت الخمس اي صلاة ان فسدت اصلها
للحدث قل يصل الاربعة اذا قام الخامسة قبل المقود قدر التشهد
فوضع جهمته فاحدث قبل الرفع تمت ولو رفع قبل الحدث فسد
الفرسية وفيه قال ابو يوسف رحمه الله صلاة فسدت اصلها الحدث
تجها من قول محمد اي مصل قال نعم لم تفسد صلواته قل من اغتادها في
كل يوم اي مصل متوضي راي لما فسدت قل المتضي بايام متبهم اذ رآه
دون امامه اي امرته فصلح لامانة الرجال قل اذا قرأت سورة سجدة
وتبعها السامعون اي في بيعة يجب ادائها وحرم قضائها قل الجمعة
اي رجل كبر مرة سجدة في مجلس واحد وتكره الوجوب عليه قل اذا نكأها
خارج الصلوة وسجد لها ثم اعادها في الصلوة **الحكاة** اي مال
رجبت زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يملك قبل المهر ب ان يرجع الجلب
فيه بعد الحول ولا زكاة على الواهب اي نصا بحولي فارغ عن الدين ولا
زكاة فيه قل المهر قل القبض وقال الضمار اي رجل زكى رجله اخذها قل
من ملك نصاب سائمة لا تساوي ما تبي درهم اي رجله ملك نصا بان النقد
وخلت له قل من له دين لم يقبضه اي رجل ينبغي له اخفا اخرجهما عن
بعض دون بعض قل المريض اذا خاف من ورثته كثرجهما سرا عنهم اي رجل
يستحب له اخفاها قل الخاف من الظلم لا يعلن كثره ماله اي رجل غنى عند
الامام فلا تخال له فيتر عند محمد فخاله قل رجل له دور يستغله ولا يملك

نصبا **الصوم** أي رجل افطر بلا عذر وكفارة عليه قل من رآه وحده
 ورد القاصي شهادته ولك أن تقول من في صحة صومه اختلاف أي رجل
 نوي رمضان في وقت النية روقع نفلا **قل** من بلغ بعد الطلوع أي
 صائم ابتلع ريق غيره وعليه الحنامة قل من ابتلع ريق حبيب
 أي صائم افطر ولا قضا عليه قل من شرع فيه فمضوا لمن شرع فيه بنية
 القضا فتبين أن قضا عليه أي رجل نوي الطلوع في وقته ولم يصح
 فقل الكافر إذا سلم قبل الزوال **الحج** أي قارن لادم عليه قل نأحرم بها
 قبل وقته ثم أنتم بأفعالها في وقته أي فقير لم يمه الاستقراض للحج قل
 من كان غنيا فوحيه عليه ثم استهلكه أي أفاقى حيا وزليقات غير محرم
 ولادم عليه قل من لم يقصده دخول مكة وجاوز المواقيت **النكاح**
 أي بزوج بنته من كفوف لم ينفقه عند الإمام قل السكران إذا زوج
 بنته بأقل من مهر مثلها أي امرأة أخذت ثلاثة مهر من ثلاثة زواج
 في يوم واحد قل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت
 فطلقت قبل الدخول فلها نصفه ثم تزوجت فلها تمامه أي رجل مات
 عن أربع نسوة واحدة تطلب المهر والميراث والثانية لامرئها ولا ميراث
 والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر قبل عهد
 زوجها مولاه امتيه ثم اعتقه وأحدهما ثم تزوج حمرة ونصرانية أي صغير
 توقف النكاح على إجازة قل المكاتب الصغير إذا زوجه مولاه أي بزوج
 بنته فلم يرص الولي فبطل قل الصبي أي جماع لا يوجب المصاهرة قل الصغيرة

والمسنة أي مطلقه ثلاثا داخل بها الثاني ولم تحل قل إذا كان العقد فاسدا
 أي مقسدا امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره قل إذا اعتدت لمقيد الغنيل
الطلاق أي رجل طلق ولم يقع قل رجل قال غنيت لأخبارك إذا أي رجل
 قال كل امرأة أنزوجهما حتى تقوم الساعة فهي طالق فتزوج ولم يقع
 قل إذا قصد ملك الساعة التي هو بها وهذا إذا المكن **الرضاع** أي رجل
 له امرأتان أرضعت أحدهما صبيها حرمت الأخرى عليه وحدها قل رجل زوج
 ابنة الصغيرة فاعتقت واختارت نفسها فتزوجت بأخيه زوجها
 فامضعت الصبي الذي كان زوجها صريها بلين هذا الدحل حرمت صريها
 على زوجها لأنه صار ابنه من الرضاع فصارت زوجا حليمة أمه فلا يجوز
 أي عبيد عتق بلاء عتاق وصار مولاه ملكا له قل حر في دارنا بلاء الله
 وله عبد مسلم عتق واستولى على سيده فملكه وبيع بوجه آخر أي رجل
 صار مملوكا لعبد وصار العبد حر أي زوجين مملوكين يولد منها ولد حر
 قل الزوج عبد تزوج أمة أمه باذنه فالولد ملك لأبيه وهو حر لأنه ابن
 أبيه أي رجل عتق ربا بعد رجاء قل إذا أريد العبد بعد عتقه فبأيه سيد
 رباعه أي عبد على عتقه على شرط فوجد ولم يفتق قل إذا قال له أعتقت
 ركعة فانت حر فصلاها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم
 أخرى إليها لتكون جائزة أي رجل أقر بعتق عبده ولم يفتق قل إذا أسند
 المحالة صباه **الأيام** أي رجل قال لزوجتي أن خرجت من هذا الماء
 فأت طالق فخرجت ولم تطلق قل إذا كان المأجر بأخرجه بعد أن جرى

الما الذي كانت فيه اي رجل اتى الى امراته بكيس فقال ان حلفتني وتضمنتني
 فانت طالق فاخرجت ما فيه ولم يقع قل كان في الكيس كراخ فوضعه
 في الماء فذاب فيه اي رجل قال لزوجته المني بالجلي ان لم اجامعك هذه
 الثياب فانت طالق ففرغها واجامعها ولم يقع الطلاق قل اذا البسها
 هو واجامعها اي رجل حلف لا يطار وجهه فوحي ولم يقع قل اذا نوى الرطي
 بالرجل يصدق ديانته **السرقه** اي رجل سرق مائة من الحرز ولا قطع
 قل اذا سرقها في دفعات كل دفعة اقل من عشرة اي رجل سرق من مال ابية وقطع
 قل اذا كان اياه من الرضاع اي رجل قال ان شربت الخمر فبدي حرقن وثبت
 بالبعينه فقتل العبد ولم يجز طرد قل اذا كانت البعينة رجلا وامرأتين
السكر اي مرتد لا يقتل قل من كان اسلامه تبعا وفيه شبهة اي حصن
 لا يجوز قتل اهله ولا امان لهم قل ما كان فيه ذمي لا يعرف فلو خرج البعض
 حل قتل الباقي اي رضيع يحكم باسلامه بلا تبعية قل اللقيط في دار الاسلام
الوقوف اي شيء اذا فعله الانسان بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز قل الوقف
 اذا سلم الوقف لم يجر واذا سلمه الى وكيله جاز اي وقف اجرة الانسان وما
 فبطل الوقف وانفسخت الاجارة قل اذا اجر الوقف وارثه مات بطل الوقف
 وصار ملكا للورثة وانفسخت الاجارة **البيع** اي بيع اذا عقده المالك للمحرر
 واذا عقده من قام مقامه جاز قل بيع المريض بحايابة يسره اذا عقده المالك
 وهو المريض بنفسه لا يجوز واذا عقده رصيه جاز اي رجل باع وصح خلا
 له قل ان لبيدة ان تزوج حرة ففعل ولدت ابنا فانت نورها انها وطالب

لاننا لك ابية بمهر امة فوطله ببيع ابية واستينفا المهر من ثمنه ففعل
 جاز اي رجل اشترى امة ولا يتحل له وطها قل اذا كانت موطوءة ابية
 او ابنة او محوسبة او اخوة من الرضاع او مطلقه بمنتين اي خبر لا يجوز
 بعه لان الشافعية قل ما يحزن بما تجس قليل لم يحز بعه من اليهود
 والنصارى الا باعلامهم فلا يشترطه زجوز بعه من الشافعية بلا اعلام
 لانه عندهم طاهر **الكفالة** اي كفيل بالامر اذا لم يرجع قل عبد كل
 سيد بامره او اي بعد عتقه **القضا** اي بيع تجبر القاضى عليه قايض
 العبد الكافر وبيع العصف المملوك الكافر اي قوم وجبت عليهم بين فلما حلف
 واحد منهم سقطت عن الباقي قل رجل اشترى دارا بها في سكة
 نافذة اركان قديما في سكة غير نافذة فجدد الجيران ولا يفتنه حلفوا فان
 نكلوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يدين على الباقي لان قايض
 النكول وقد امتنع الحكم به حلف البعض ذكره الهادي في قناوى ابى الليث
الشهادات اي شهود شهود على شريكين قبلت شهادتهم على احدهما
 دون الاخرى قل نصارى شهود على نصري ومسلم يعق عبد مشتركي
 شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون الشهود عليه قل في الشهادة على الشها
 اي شاهد جاز له الكتمان قل اذا كان يقوم الحق بغيره او كان القاضي قاضيا
 او يعلم انه لا يقبل منه اي مسلمين لم تقبل شهادتهما في شيء وشهد نصراي
 بصدقه فقبلت قل نصراي ما له بان مسلمان شهدا انه ما نصراي
 وشهد نصرايان انه ما مسلمان تقبل شهادتهما النصرايان **الاقراء** اي اقراء

لا بد من تكرير قل الاقرار بالزنا والافسار بالدين على غير ظاهر الرواية ذكره
ابن الشحنة والثاني من اعز ما يكون والظاهر انه لا وجود لتلك الرواية
الصلح اي صلح لوقوع يبطل حق المصالح ويرد الخصم اليه
قل الصلح عن الشفعة **المضاربة** اي مضارب يهرم ما انفق من
عنده قل اذا لم يبق في يده شي من مالها **الهبة** اي اباذ او هب ابنه وله
الرجوع قل اذا كان الابن مملوكا لا جني اي موهوب وجب دفع ثمنه الى
الوامب قل المسلم فيه اذا وهبه رب المسلم الى المسلم اليه وجب
عليه رد ركن حال السلم **الوديعة** اي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعي
عليه ولم يامر القاضي بالتسليم قل اذا اقر الوارث بان المترك وديعة
وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضي القاضي دين الميت
ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم وكذلك في الاجارة والمضاربة والعارية
والرهن **العارية** اي مستعير تلك المنع بعد الطلب قل اذا طلب المضمون
في حجة البحر او السيف ليقتل ظلم او الظير بعد ان صار الصبي لا يأخذ الايدي
او من الفارزي في دار الحرب او عارية الرهن قل قضى الدين اي مودع ضمن
بأهلاك قل اذا ظهرت مستحقة اي مودع لم يخالف ضمن قل اذا امر بدفعها
الى بعض ورثته فدفعها اليه بعد موتها **الكاتب** اي كتابة نقضها غير
العاقدين قل اذا كانت الكاتبة مدونة فلفها نقضها اي مكاتب ويدبر
حاز بيعه قل اذا كانت مدونة في دار الحرب او دبره ثم اخرجها الى دار السلام
اي حازها بالحرب مرتدين فياخذها المولى **المادون** اي عبد لا يثبت دونه

بالسكون اذا امره مولا به ببيع وبشتره قل عبد القاضي **الفصل** اي
رجل استهلك شيئا فلزمه شيان قل اذا استهلك احد مصرعي البار او زوجي
خف اي غاصب لا يراد على المالك قل اذا كان المالك لا يعقل اي مودع
يضمن بلا تعد قل مودع الفاصب **القسم** اي شركا فيما يمكن قسمته
اذا طلبوها لا تقسم قل السكة غير النافذة ليس لهم ان يقتسموها
وان اجتمعوا على ذلك **الشفعة** اي شتر سلم له الشفع لم تبطل
قل الوكيل بالشر **الافحمة** اي مسلم عاقل ذكي وسحر لم يحل قل اذا
ضحي ولم يأت بالقسمية على الذبيحة اي رجل ذبح شاة ولم يضمن قل شاة
للافحمة في ايامها او خدوها القصاب للذبح **الكراهية** اي انا
من غير التقدين يحرم استعماله قل انا اتخذ من اجرا لادمي اي انا باع
استعماله وكلمة الوضوء منه قل ما عينه لنفسه دون غيره اي سجيل
لا يجوز الشرب منه قل ما وضع صبي كوزا من ماء اي رجل هدم دار غيره
ولم يضمنها اذا وقع الحريق في محله فهدمها للاطفا باذن السلطات
الحايات اي جان اذا مات المجني عليه نصف الدية واذا عاش فالدية
قل المختان اذا قطع حشفة الصبي خطا باذن ابيه اي رجل قطع اذن
انسان فوجب عليه خمسمائة دينار وان قطع راسه فعليه خمسون
دينارا قل اذا اخرج راس الولد فقطع انسان دونه ولم يميت فعليه دية
وان قطع راسه فعليه العزة اي شي في الانسان تجدي به وثلاثة اقسامها
قل لسان **الفريضة** ما اول ميراث قسم في الاسلام قل ميراث سعد بن

البريع كذا في المحيط أي رجل قال له اوصني فقال ما اوصني غير شي
 عمتك وخالنك وجدتك واختك وزوجك فقل رجل تزوج
 بجدي مريضا أمه وأم أبيه والمرضى تزوج بجدي الصحيح كذلك
 فولدت كل من جدي الصحيح من المرض بنتين فالبنتان من جدي
 الصحيح أم أمه لثاء والبنتان من أم أبيه عماء وقد كان أبو المرض
 مريضا فام الصحيح فولدت بنتين وهما اختا الصحيح لأمه والمرضى
 لأبيه فاذا مات المرض فلا ميراثه لثمن وهما جدي الصحيح ولبنته
 الثنتان وهما عمتا الصحيح وخالنك وجديته السور وهما أم أنا
 الصحيح ولا خيته لأبيه ما بقي وهما اختا الصحيح لأمه وتصح المسئلة
 من ثمانية وأربعين **الفصل الخامس في الحيل جمع حيلة**
 وهي الخدق في تدبير الأمور وهي قلب الفكر حتى يهتدي إلى المقصود
 كذا في الصباح واختلف مشايخنا في القبر عن ذلك فاختلف
 كثير القبر كتاب الحيل واختار بعضهم كتاب الخارج واختاره
 بعضهم في المنقط وقال قال أبو سليمان كذبوا على محمد صلى الله عليه
 وآله كتاب الحيل وإنما هو كتاب الهرب من الحرام والتخلص منه حسن
 قال الله تعالى وخذ بيدك ضعفنا فاضرب به ولا تحدث وفي الخبر
 إن رجلا اشترى صاعا من المرباعين فقال عليه الصلاة والسلام
 أربعت هاديت ترك بسلعة واشترت بسلعة ثم لا هذا كله إذا
 لم يرد الضرر بأحد **الصلاة** إذا صلى الظهر أربعاً فاقمت في المسجد

فالحيلة أن لا تجلس على رأس الرابطة حتى تغلب هذه الصلاة فلا يصلح مع
 الأيام **الصوم** التزم صوم شهرين متتابعين فصام مرحبا وشعبان
 فاذا شعبان ناقص يوما فالحيلة أن يسافر هذه السفر ويؤتي اليوم
 الأول من رمضان عما التزمه ولو حلف لا يصوم رمضان هذا فالحيلة
 أن يسافر ويفطر **الزكاة** له نصاب أراد منع الوجوب عنه فالحيلة
 أن يتصدق بدينار منه قبل التمام أو يهب النصاب لابنه الصغير قبل
 التمام بيوم واختلفوا في الكراهة ومشايخنا أخذوا بقول محمد رحمه
 الله تعالى دفعوا للمضرم من الفقراء وضله على فقير دين وأراد جعله عن
 زكاة العين فالحيلة أن يتصدق عليه ثم يأخذه من دينه وهو أفضل
 من غيره ولو اتسع المديون عن دفعه له مدد وأخذ منه لمونه
 ظهر فحبس حقه فإن مانعه دفعه إلى القاضي فيكلفه قضا الدين
 أو يوكل المديون خادما الدين بقبض الزكاة ثم يقض دينه فيقبض
 الوكيل صار ملكا للوكيل وفيه نظر لا مكان غلبه فبذاته وبأبي تقدم
 فدفعه بأن يوكله ويحب ولا يسلم المال إلى الوكيل إلا في غيبته
 ربه من اختار أن يقول كلما غرك فأت وكيل ودفع بأن في صحة القول
 احتلا فافان كان للطالب شريك في الدين يخاف أن يشاركه في المقصود
 فالحيلة أن يتصدق الدين بالدين ويهب المديون ما قبضه الدين
 فلا مشاركة والحيلة في التكفيرها التصديق بها على فقير ثم هو يكفر
 فيكون الثواب لهما وكذا في تيمم المساجد إذا أراد الفدية

عزم يوم ابيه او صلاته وهو فقير يعطي فقير من مائة خضعة ثم يستويها
ثم يعطيه الى ان يتم اذا اراد الا فاني دخول مكة بغير احرام من المتقين
تصدى كانا اخرا دخل الميقات كبستان بنى عامر اراد ان يكون لبيته
محرما فزوجها من عبد **النكاح** ادعت امرأة نكاحه فانكر والابنة
ولا عين عنده لأم عليه لا يحكمها التزوج ولا يوم بتطبيقها لانه يصير
مقرا بالنكاح فالحيلة ان يامر القاضي ان يقول ان كنت امراني فانت
طالق ثلاثا وان ادعى نكاحها وانكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها
على قولها ان تتزوج باخر وتختلف في صحة امرها بنكاح غائب
والحيلة في صحة هذه الاب شيئا من مهر بنته للتزوج بها ان كانت
كبيرة انه يجب له كذا واذن على انها ان انكرت الاذن فانها صارت
يصح وان كانت صغيرة يحيل الزوج البنت بذلك القدر على الاب
ان كان مليا فيصح ويبرأ الزوج فاذا اراد ان يزوج عبدة على ان يكون
الامر له بزوجته على ان امرها بيد المولى يطلقها كلما شاء وان خافت
المرأة الاخراج من بلدتها تتزوج على مهر كذا على ان لا يخرجها
وعلى كذا ان يخرجها او تفر لا يهر او ولدها دين فاذا اراد اخرجها
منها المقر له فان خاف ان تخلفه الزوج باعها بذلك المال شيئا
فاذا حلف لا ياتم ولا رد ان تشتري شيئا ممن تشاء وتكفه ليكون
على قول الحل فان خالف في الاقرار اراد ان يتزوجها وخيف
من اولياها توكله ان يزوجها من نفسه ثم تقول في حضرة الشهود

تزوج

تزوجت المرأة التي جعلت امرها الى بصدق كذا جوف الخضا في ان كان
كفو او ذكر المولى ان الخضا في كان رجلا كبيرا في العلم يصح الا فتدا
به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه اليها وخاف انكارها ينكر
اصل النكاح وجاز ان تخلف انه ما تزوجها على كذا قاصد اليوم والامانة
لبيته ان كان ظلو ما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يتزوجها الفصول
وتجيزه بالفصل وكذا لا يزوج بنته فزوجها فضولي واجاب لان لم
تحت **الطلاق** كتب المرأة كل امرأة في غيرك وغير فلانة طالق
ثم يحى اسم فلانة وكتب بالكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه حيلة جريده
والحيلة للمطالبة ثلاثا ان يقول المحلل ان تزوجك رجلا مقبلا
فانت طالق ثلاثا او بانية فيقع بالجماع مرة فان خافت من اسائه
بالجماع يقول ان تزوجك وامسكك فوق ثلاثة ايام ولم الجماع
بيننا ولا حسن ان تزوجه على ان امرها بيد المولى في الطلاق ويشترط
بداية تان ذلك ثم قبوله اما اذا بد المحلل فقال ان تزوجك على ان امرك
بيدك فقبلت لم تصر بيدها الا اذا قال على ان امرك بيدك بعد التزوج
وقبلت وان خافت ظهور امرها بالتحليل ذهب لمن تشاء به الا ينشر
به مملوكا مراهقا جامع مثله ثم يزوجها منه فاذا دخل بها وهب منها
وتقبضته منه فيفسخ النكاح ثم يبعث به الى بلد يباع فيها فانظر
لان العبد ليس بكفو ويمكن حمله على مرضي المولى وانما لا ولي لها حلف
لا يطلقها الا بعد فالحيلة ان يقول انت طالق ان شاء الله ويقول انت

طالق ان شاء الله او يقول انت طالق على الف فلا تقبل فان حلف لا يطلقها
فخالفها منه اجني ودفع له بدله لم تحت ولو قال كل امرأة اترجها
فهي طالق فتزوج فاذا احكاما فيها حكم بطلان اليدين صح ولو قال ان لم
اطلقك اليوم فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان يقول لها انت طالق
على الف درهم لم تقبل لم يقع وعليه الفتوى انك طالقتها فالحيلة
ان يدخل بيتا ثم يقال له الملك امرأة غيري هذا البيت فيقول لا اقدم
عليه يقال له كل امرأة لك فيه فيحتب بذلك فتظهر عليه حلف ان
يطلق قدرا نصفها حلالا حراما ونصفها حراما فالحيلة ان يجعل
الحرم في القدر ثم يطبخ البيض فيها حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة
حمله لها في فيه لقمه خبز قال ان اكلتها فهي طالق وان طرحتها فهي
طالق ياكل النصف ويطرح النصف وياخذها انسان من غير
امر **الخلع** سئل الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأة
انت طالق ثلاثا ان سالتني الخلع ولم اخلك وحلفت هي ايضا بالاعتق
ان لم تساله الخلع قبل الليل فقال ابو حنيفة رحمه الله للمرأة عليه
الخلع فسالته فقال له قل خالك على الف فقال ذلك فقال لها
قولي لا اقبل فقالت فقال الامام قومي واذهي مع زوجك فقد
بركت منك وحيلة اخرى ان تباع المرأة بجميع ماله كما من ثوب به
قبل مضي اليوم ثم تروى بعدة **الايمان** حلف لا يتزوج في الدونة
يعقد في خارجها ولو في سوادها اما بنفسه او بوكله حلف لا يخرج

عبد من امته لئلا يترك ثم ارادة فالحيلة ان يبيعها من ثمة فيزوجها ثم
يستردها لا يطلقها بخار اخرج منها ثم يطلقها او بوكله فيطلقها خارجا **الحلف**
لا يزوجها يعقد من ثمة حلفه زوجته بان كل جارية تشتريها
فهي حرة فقال نعم ناويا بعينها صحت نيته ولو نوى بالجارية السفينة
صحت نيته فلو قال كل امرأة اترجها عليك فهي ناويا على ربك صحت
عرض على غيره يمينا فقال نعم لا يكفي ولا يكون يمينا وهو الصحيح كذا في
التاريخانية وعلى هذا ما يقع من التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول
للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان فعلت كذا فبدي جميعه
ثم يفعل ثم يشتريه بالحيلة في بيع مدبر يصف بموت سيده ان يقول
اذ امت وانت في ملكي فانت حرة تنقض البيع باقالة او خيار ثم ادعي به
فالحيلة ان تحلف المدعي عليه ناويا بكانا غير مكانه او زمانا غير زمانه
حلف لا يشتريه باثني عشر درهما يشتريه باحد عشر درهما وبشي اخر
غير الدرهم لا يبيع الثوب من فلان بمن ابد فالحيلة يبيع الثوب منه
ومن اخر ان يبيعه فضولي منه ويجوز البيع لا يشتريه ليشترى بالحيلة
رفيه نظرا ويشترى به الاسهما ثم يشتري السهم لابنه الصغير عبده حران
اخذ دينه سفر تا ياخذة الادرها حلف لا ياخذ من فلان حقه وبعضه
ثم اراد ان لا ياخذ منه ياخذ من وكيله او وكيله او حويله وقيل حيث ان
اكلت من هذا الخبز فدينه ويلقيه عصيدة ويطبخ حتى يصيرها الحما
كله لا ياكل طعاما فلان يبيعه له او يهديه فياكله ان صدقت فكذا وان

نزله فكذلك الحملها ويزل بها لا ينفق عليها ربهما فتسقطه او يبيعها فتبطل
اليمن ان انفقت عدتها اريت اجر زوجها كل سنة بكذا على ان يجر لها
خجينة الكس لها وان كان صابغا ستجرة ليقبل العمل طلقت ان يطلق
ضربها فالحيلة ان يتزوج اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة
فانما الجديدة او يكتب اسم الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلقت فلانة
مشير باليمن الى ما في اليسرى **حالف السارق** ان لا يخبر باسمه بعد
عليه الاسمان ليس بسارق يقول لا ويكت عند ذكر اسم السارق
يفعل الوالي السارق ولا يثبت الحالف **لا يسكنها** رضى عليه نقل
الامتنعة يبيعها ممن يشق به ويخرج ان لم اخذ منك حتى وقال
الاخر ان اعطيتك فالحيلة لهما الاخذ جبر **الاعتان وتوابعه**
الحيلة للشر بكن في تدبير العبد وكتابته لهما ان يوكل من يفعل
ذلك بكلمة واحدة **الحيلة** في عتق العبد في المرض بلا سعيه ان
يلبسه من نفسه ويقبض البذل منه فان لم يكن للعبد مال دفع
المولى له ليقبضه منه فحضر الشهود واختلفوا في صحة قرار
المولى بالقبض اعتقه ولم يشهد حتى مرض فان قرعته من الثلث
فالحيلة ان يقر بالعبد لرجل ثم يعتقه الرجل اذا اراد ان يطاء
ولا يتسع بيعها لو ولدت بهما لانه الصغير ثم يتزوجها فاذا
ولدت فلا ولاد احرار ولا تكون له ولد **الوقف والصدقة** اراد
الوقف من مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة يقر ان وقف رجل

وان لم يسمه رانه متولها وانها في يده **اراد** وقف دارة وقفا صحيحا
اتفاقا يجعلها صدقة موقوفة للمساكين ويسلمها للمتولي ثم يتنازعان
فيحكم القاضي بالزوم او يقول ان قاضيا حكم بيمينه فيلزم وان ابطله
قاضي كان صدقة **الشركة** الحيلة في جوار الشركة بالعرض ان يبيع
كل منها نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم يفتداهما وهي معروفة
الحيلة اراد المهر من الزوج على انها ان خلعت من الولادة يعود عليه
فالحيلة ان يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت ينظر اليه
فيردة بخيار الرؤية وان ماتت فقد بري الزوج وهكذا فيمن له دين
فاراد السفر على انه ان مات بر المديون ولا فهو على حاله يفعل ذلك
قال لها ان وهيتي صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة ان تشتري
منه ثوبا بلفظ فامهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا خست **البيع**
والشر اراد بيع دارة على ان يملكه سلمها ولا رد المهر فالحيلة ان يقر
المشتري ان البايع باعها وهي في يده ظالم بالفضيل لم تكن في يد البايع
ولو لا ذلك لكان للمشتري حبس البايع على تسليمها كذا ذكره الخضاوي
عليه تعليل الكذب وكذا العاين اعلى الامام الاعظم في قوله اذا باع جلي
وخاف المشتري من البايع ان يديعي حبلاها وينتقض البيع فالحيلة ان يقر
البايع ان الحبل من عنده او من غيره حتى لو ادعاه لم تسع ولجاب انها
ليست امر بالكذب وانما المعنى لو فعل كذا كان حكمه كذا اراد شراشي
وخاف ان يكون البايع قد باعه فاراد المشتري ان لا يتحقق يرجع على البايع

بضعف الثمن ويكون حلالة فالحيلة ان يبيعه نصف الثمن ثوبا
كأية دينار مثلا ثم يشتري بمائة دينار ويذبح الثوب بالمائة فاذا
استحق يرجع بالمائة ولو اراد البيع بشرط البراءة من كل عيب يخاف
من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري **الحيلة**
في بيع جاريتة يفتقها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فان
اشترها عتقت وان اراد المشتري ان يخدمه زاد بعد موافق تكون
مدبرة اراد شراها ذهب بالف وليس معه الا النصف ينقذ بامعه
ثم يستقرضه منه ثم ينقذ فلا يفسد بالتفرق بعد ذلك لم يرغب
القرض الا بخرج فالحيلة ان يشتري منه شيئا قليلا بقدر مائة من الزنج
ثم يستقرض اذا اراد البائع ان لا يخاف المشتري ببيع بامه ان يقول
ان خاصيت ببيع فهو صدقة فان اراد البائع ان لا يرجع عليه المشتري
اذا استحق فالحيلة ان يقول المشتري بانه باعه من البائع الحيلة في عدم
لزوم الاستدانة ان يزوجها البائع او لا من حيث تحت حرة ثم يبيعها
ويقبضها ثم يطلقها الزوج قبل الدخول ولو طلقها قبل القبض كذلك
ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها جعل امرها بيده كليا شارعا
وانما قلنا كليا شارا لئلا يقتصر على المجلس او يزوجها المشتري قبل ثم
يشتريها ويقبضها فيكرهه لا سقاطه **المدائيات** الحيلة في ابراء
المدين ان يابطل او ياجيله كذلك او يملكه كذلك ان يقر الدين لرجل
يثق به ويشهد ان اسمه كان عارية ويؤكله بقبضه ثم يذهب الى القاضي

ويقول انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقول له انك تقول
المقر له للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حدثا
راجر عليه فاجر القاضي عليه وتمنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم ابرا
او اجل اصاله كان باطلا وانما احتج الى جرح القاضي لان المقر هو الذي
يملك القبض فلا تصح الحيلة فتنه فانه يقبل عنه ثم قال القاضي بعد
وقال ابو حنيفة يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد ابراءه وتأجيله
رابرأيه وهيبته لانه لا يرى الجرح جرح **الحيلة** في تحويل الدين لما اقر
كما سبق والحوالة اوله يبيع رجل من الطالب شيئا بآله على فلان او
يصالح عن ما على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المبرور
التأجيل وخاف ان الدين الذي اجله يكون وكلا في البيع فلا يصح تأجيله
بعد العقد فالحيلة ان يقر ان المال كان من قبل الى وقت كذا اراد
المدين التأجيل وخاف ان يكون الطالب ان الدين لغيره واخرج نفسه
من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب المطلوب ما يدركه من ركن من قبله
من افراد تجنية رهبة وتوكيل وتلك رحدثه احدثه يطلبه التأجيل
الذي استحقه فهو ضامن حتى يخلفه من ذلك ويرده عليه ما يلزمه
فاذا احتال بهذا ثم ظهر انه امر بالمال قبل التأجيل واخذ منه كان له حق
الرجوع على الطالب فيكون عليه الى اجله **وحيلة اخرى** ان يقر الطالب
بقبض الدين بتأجيل معين ثم يقر الطالب بعينه يوم مثل الدين للطالب
موجلا فاذا خان كل من صاحبه احضر الشهود وقال لا تشهد اعلى الا

بعد قراءة الكتابين فاذا اقرحنا واستمع الآخر فلا تشهدوا على المقر
ونظريه فان الشاهد يشهد وان قال المقر لا تشهدوا رجوابه ان يحل
فيما اذا يقبل المقر لا تشهد على ما ان قال له لا يسعه بالحيلة في اجل
الدين بعد موت من عليه فانه لا يصح اتفاقا على الاصح ان يقول الوارث
بانه ضمن ما على الميت في حيوته موجبا الى كذا ويصدق الطالب انه
كان موجبا عليها ويقر الطالب ان الميت لم يترك شيئا ولا فقد حل
الدين بموته فيؤثر الوارث بالبيع لقضا الدين وهذا على ظاهر الرواية
من ان الدين اذا حل بموت المدين لا يحل على كفيله **الاجازات**
المستاجر من اقرار الموردين بدين موجب الفسخ فالحيلة ان يجعل
للسنة الاولى قليلا من الاجر ويجعل للسنة الاخيرة الاكثر اشترطا
المرقة على الموردين فالحيلة ان ينظر قدر ما يحتاج اليه فيضم
الى الاجرة ثم يامره الموردين ان يكون المتاجر وكلا بالاتفاق
فان ادعى المتاجر الاتفاق لم يقبل منه الا حجة ولو شهد له الموردين
قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها **فالحيلة** ان يجعل له المستاجر قدر
المرقة ويدفعه الى الموردين ثم الموردين يدفعه الى المتاجر امانة ويأمن
بالاتفاق على المرقة فيقبل قوله بان بيان ان يجعل مقداره في يد عدل
ولو استاجر عرصه باجرة معينة واذن له الموردين ان لا يجازوا اذا
انفق في البناء استوجب عليه قدر ما انفق فيلتقيان قصاصا ويبرأ
من الفضل ان كان والبناء للموردين ولو اقر بالبناء فقط بني اختلاف لاجل

وقيل للمستاجر **فالحيلة** في جواز اجارة الارض المشفولة بالزرع ان يبيع
الزرع من المتاجر ولا ثم يوجره وقيد بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة
اما اذا كان يبيع هزل وتلجئة فلا لبقائه على ملك البائع وعلامة الرغبة
ان تكون بقيمته او اكثر او بنقصان يسير اشترط خراج الارض
على المستاجر غير جائز كاشترط المرقة والحيلة ما تقدم في المرقة
الاجارة تنسخ بموت احدها واذا اراد المتاجر ان لا تنسخ بموت
الموردين يقر الموردين انها للمستاجر عشرين سنين يزرع فيها ماشا وما خرج
فهو له او يقر بانه اجرها له جل من المسلمين ويقر المتاجر بانه استاجرها
لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت احدها واذا كان في الارض عين
نقط او قبر فاراد ان تكون للمستاجر مقرر بانه للمستاجر عشرين
وله حق الانتفاع عشرين سنين فجوز اذا اجراه منه وفيما حل فاراد ان
يسلم الثمن للمستاجر يدفع الثمن الى المتاجر بمعاملة على ان لربها
جزء من الفضل الثمن والباقي للمستاجر **الدعوى** اذا ادعى عليه شي
باطلا فالحيلة لمنع اليمن ان يقر بانه لانه الصغير او الجنوني وفي الثاني
اختلاف او يعيره لغير خفية فيقرضه المستعير للبيع فيسأله المدعي
فتبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صنع الثوب فساومه بطل ولو
قال لم اعلم او بيع المدعي عليه من اتيق به ثم يبيع المدعي ثم يتحضر المشتري
بالبيعة **الوكالة** فالحيلة في جواز شر الوكيل بالعين لنفسه
ان يشترطه بخلاف جنس امره او بالكثر ما امر به او يصرح بالنشر لنفسه

في حصة موكله او يوكل في شراؤه **الحيلة** في صحة ابر الوكيل عن الثمن
 اتفاقا ان يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اذ الوكيل
 انه اذا ارسل المتاع الى الموكل لا يضمن **فالحيلة** ان ياذن له في نفسه وكذا
 لو اراد الايداع يتاذنه او يرسله الوكيل مع اجيره لان اجير الواحد
 من عباده او يرفع الوكيل الامر الى القاضي فياذن له في امره **الشفعة**
 الحيلة ان يهب الدار من المشتري ثم هو يهبه الثمن وكذا الصدقة
 او يقر لمن اراد شرائها ثم يقر الآخر له بقدر ثمنها او يتصدق عليه
 بجزء مما يبيع دار الجار ثم يبيعه **الصلح** مات وترك ابنا وزوجة ودار فاذا
 رجل الدار فصلحاه على مال فان صلحاه عن غير اقرار فاما لغيره فذلك
 ولا فال مال عليها نصفان كالدار والحيلة في جعل الاقرار بغيره ان يصلح
 اجنبي عنها على اقرار على ان يسلم لها الثمن ولها سبعة اوتقر المديون
 لها الثمن والباقي للابن **الحالة الحيلة** في عدم الرجوع اذا مات الحال
 عليه فليس ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة
 المحيل ان يضمن الحال عليه **الرهن الحيلة** في جواز رهن المتاع ان يبيع
 منه النصف بالجوار ثم يرهنه النصف ثم يبيع النصف الحيلة في جواز
 انتفاع المرتهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالعارية
 ويبطل بالاجارة لكن تخرج عن الضمان مادام مستعرا فاذا فرغ عاد
 الضمان **الحيلة** في اثبات الرهن عند القاضي في غيبة الرهن ان يدعي
 انسان يدفعه بانه رهن عنده وثبت فيقضي القاضي بالرهنه ودفع

المنعومة

في بيان وصايا

الحنفية **الوصية** الوصايا لا يقبل التخصيص بنوع فاذا خصص رجل
 بمصر وعمه وبالشام واراد ان ينفذ كل فالحيلة ان يشترط لكل ان يوكل
 ويعمل برأيه ويشترط له الا نقر **الحيلة** في انه يملك الوصي من نفسه
 متى شا ان يشترط الوصي وقت لا ايضا الحيلة في ان القاضي يعزل
 وصي الميت ان يدعي دينا على الميت فخرجه القاضي ثم يرأسه الميت
الفرق السادس في الفرق ذكرت فيها من كل باب شيئا جمعتها
 من فروق الامام الكبري المسمى بالبلقيح للمحبوب **الصلوة** وفيها
 بعض مسائل الطهارة البقرة اذا سقطت في البئر لا تجس الما وضعا
 يجسه والفرق ان البقرة لها جلد يمنع الشيوع ولا كذلك النصف وفي
 الحلب على هذا القين لا يجب عليه ان يوضي امرأة المريضة بخلاف
 عبده وامته **الفرق** ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاح مله لا المرأة
 لا يترج ما البئر كله بالفارة ويخرج من ذنبها **الفرق** ان الدم يخرج من
 ذنبها فيخرج الكلاله ولو نظر المصلي الى المصحف وقرا منه فسدت صلاته
 لا الى فرج امراته بشهوة **الفرق** ان الاول يعلم وتعلم لا الثاني قال الامام
 بعد شراكت مجوسيا لا اعارة عليهم ولو قال صليت بلا وضوء افر
 بؤري تجس اعادة وان كان مستيقنا **الفرق** ان اخارة الاول مستنكر
 بعيد والثاني محتمل زينت بعد شراعه تنفلا لا يقطعها ومنع ضايع
 وباتم **الفرق** ان الثاني لا صلاحها لا الاول سور الفارة نجس لا بولها المصفر
 وجد ميتا في دار الحرب مع زنا وفي مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لا لانه

تدايها ما انا الاله بخلافه في دار الاسلام **الزكاة** يجوز تعجيلها عن نصاب
 بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تعجيل العشر بعد الزرع قبل النبات
والفرق ان فيها تعجيل بعد وجود السب وفيه قبله الوكيل وفيها لقرايته
 ونفسه والوكيل بالبيع لا يجوز له ذلك **والفرق** ان مسمى الصدقة على
 المساحمة والمعاوضة على المعاينة **شك** في اداها بعد الحول اداها
 وفي اداء الصلوة بعد الوقت لا **والفرق** ان جمع الزمان فيها فاذا شك في
 اداها في الصلوة اذا شك في اداها في الوقت **اشترى** زعفراناً فجعله
 على كعك الخبازة لا زكاة فيه ولو كان سمها وجبت **والفرق** ان الاول
 مستهلك دون الثاني والمخيط للطباخ والحض والصابون للقصا
 والشب والخض الدباغ كالمزعفران والعصفر للصباغ كالسهم والفرق ظاهر
الصوم نذر صوم يومين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتان في سنة
 لزكاة **والفرق** ان كان حجتين فيها بنفسه وبالنائب بخلافه **داق** في
 رمضان قليلا من الملح كفر في اكثر لان قليله نافع وكثيره مضر وقضي
 وكفر باقتلاع سمسة من خارج لان مصفها لانها تلتصق بالمضغ ورون
 الاقتلاع **الحج** لو رمي الجمر بالبصرة جاز ولو بالجوهرة لا لان في الاول
 استخفافا بالشیطان وفي الثانية اغرازا لودع الحرم على قتل صيد لزمه
 الجزا ولو ذل على قتل مسلم لا **والفرق** ان الاول محظور احرامه والثاني محظور
 بكل حال ولو غلطوا في وقت الوقوف لا اعادة وفي الصوم والاضحية العاد
والفرق ان تداير كره في الحج معتدرا عتق العبد بعد حجه حج للاسلام **ولو**
 استغنى الفقير كفاة دون العبد والعبي كالعبد ولا يعمى **والفرق** المرأة بلا محرم

بدونها

والفرق

كالفقير والزمن

في غيره ليس

منهجه في النكاح

كالفقير **النكاح** يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع
 ونحوه لا **والفرق** ان النكاح فيه حق لله لان الحلل والحرمة حقه تعالى
 بخلاف الملك لانه حق العبد **للإب قبض** صداقها وهي كبر بالغة
 لا قبض ما وهبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاسترداد **والفرق**
 انها تسحق من صداقها فكان اذا دالة بخلافها في الموهوب **لوس**
امراة بشرق حرمت اصولها وفروعها ان لم ينزل وان انزل لان الاول
 داع الى الجماع فاقيم مقامه بخلافه في الثاني من الدبر يوجب حرمة المصا
 بخلاف جماعه لان الاول داع الى الولد بخلاف الثاني تزوج امه على ان
 كل ولد تلك حرم النكاح والشرط ولو اشترها كذلك فسد البيع لان
 الثاني يفسد الشرط لا الاول **الطلاق** قال لست بامرأتى يقع
 ان نوي وان نرد والله لا وان نوي لاحتمال الانشأ في الاول وفي
 الثاني تحض لاخبار محل وطى المطلقة رجعا لا لسفها **والفرق**
 ان الوطى راجعة بخلاف السفر تقبل ان الزوج المقتد عن بائنة
 لم يحرمتها ولها النفقة ومحال قيام النكاح بخلافه في الثاني انت طالق
 ان دخلت الدار عشر فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشر ولو قال
 انت طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد
 في الاول لا يصلح للمطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني للموكل عزل
 وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها لانه يملكها يقع الطلاق والعتاق
 ولا يبرأ والتدبير بالبيع وان لم يعرف المعنى بالبيع بخلاف البيع والبيعة

قبل الدخول

والاجارة ولا قاله **والفرق** ان تلك معلقة بالا لفاظ بلا مضي خلاف
 الثانية **المتاق** لو اضاف الى امرجه عتق لا الى ذكره لان الاول يعبر
 به عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف
 طلاقك على واجب لان الاول يوصف دون الثاني ولو قال كل عبد اشترى
 فهو حر فاشترى فاسد ثم صحح لا يعتق وفي النكاح تطلق بخلاف
 اليمين في الفاسد بخلاف الثاني اعتق احد عبديه ثم قال لم اعز هذا
 يعتق الاخر وكذلك في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يعتق الاخر
 لان البيان واجب فيها فكان نصنا **الفصل السابع في الحكايات**
 قد كنت طالعت في اواخر الفتاوى ومناقب الكردري ومناقب عبد القادر
 واختصرت هذه الاوراق مقتصر على غالب ما استحل على احكام لما
 جلس ابو يوسف رحمه الله تعالى للتدريس من غير اعلام ابي حنيفة رحمه
 الله تعالى ارسل ابو حنيفة اليه رجلا يساله خمس مسائل **الاولى**
 اذ اجد القصار الثوب وجابه مقصودا هل يستحق الاجرة فخير ابو
 يوسف فقال الرجل ان كانت القسارة قبل الجود استحق ولا فلا **الثانية**
 هل تدخل في الصلاة بالفرض وبالسنة فخير ايضا قال الرجل بهالات
 التكبير فرض ورفع اليدين سنة **الثالثة** طهر سقط على قدر على النافس
 لحم ومرق هل يوكل ولا فخير فقال الرجل ان كان اللحم مطبوخا قبل التقط
 يفضل ثلاثا وترى المرقه ويوكل لا فلا **الرابعة** سئل له زوجة ذميه
 حامل منه ماتت في اي المقابر تدفن فخير فقال الرجل تدفن في سائر اهل

الذمة وتحول وجهها عن القبلة لان الولد في البطن ووجهه الى الظهر
 ايه **الخامسة** ام ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاهما فان المولى
 هل يجب العدة من المولى فخير فقال الرجل ان دخل الزوج بها يجب ولا لا
 يجب فلم ابو يوسف تفصيلا فعاد الى ابي حنيفة فقال له تزمت قبل ان
 تمصم كذا في اجارات الفيض **وفي مناقب الكردري** ان سبب انفراجه
 انه مرض مرضا شديدا فعادة الامام وقال له كنت املك بعدي للناس
 ولين مت ليموت كثير من العلم فاجب في نفسه وانفرد وعقد له مجلس
 الامالي وقال له الامام لما عاد اليه ما جاءك الامسيلة القصار حبان
 الله من رجل يحب في نفسه ويحكم في دين الله ويحج عن مسيلة في
 الاجارة وقال من اذن انه يستغني عن القيلم فليك على نفسه **وفي**
 اخر المطاوي لم يصري مسيلة جليلة وهي ان البيع هل يملك مع البيع
 او بعده قال ابو القاسم الصغار جري الكلام فيها بين سفيان وشريك
 سفيان ارايت لو ان رجلا وجعته وقعت فانكسرت كان الكسر مع الوقوع
 او قبله او بعده انما هو مع ملاقات الارض والملك في البيع انما هو معه
 لا قبله ولا بعده وكذا الكلام في سائر العقود كالنكاح وغيره يقع المعنى
 المقصود مع العقد وفي مناقب الكردري عن ابي حنيفة رحمه الله قال اخذتني
 امرأة وفقهني امرأة وزهدتني اما الاولى فكنت محتازا في مربي فلقيتني
 امرأة فاشارت الى شيء مطروح على الاولى فظننتها خرا وهو لها قنار له
 فقالت احفظه فانه لقطه واما الثانية فسا لنسيلة في الجبض فلم

تخضر في الجواب فقالت كلا ما كان سببا في تفهمني **فاما** الثالثة فكنت
ما را على نسوة فقالت احدين هذا الذي يصلي الفجر يرضو العشاء فكان ابي
وسيل الامام محمد بن علي عن قال لا ارجو الجنة ولا اخاف النار ولا اخاف
عذاب الله واكل الميتة واصلي بلا ركوع وبجود واشهد بما لم امره وبفرض الحق
واجب الفتنة فقال اصحابه امر هذا الرجل مشكل فقال الامام هذا الرجل
يرجو الله لا الجنة ولا اخاف الله لا النار ولا تخاف الظلم من الله في عذابه ولا ياكل
السمك والجراد ويصلي على الجبانة ويشهد بالتوحيد وبفرض الموت ويؤتي
الحق ويحب المال والولد وهما فتنة فقام الرجل وقبل برأسه وقال اشهد
انك للعالم رعا وفي خبر الفتاوى **سئل** الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل عن
من قال لا اخاف النار ولا ارجو الجنة وانا اخاف الله تعالى وارجوته فقال
قوله هذا غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار التي تعدت للكافرين ومن
قبل له خفا فوفك الله منه فقال لا اخاف النار الذي لا يقدح في اتي وفي
مناقب الله الذي قدم فتادة الكوفة فقال سلوني عن الفقه فقال له
الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر بن الخطاب عنه ثم يصير ربع سنين
ثم تصدق عدة الوفاة ثم تزوج بمن شئت فقال انك تزوجها فقال تزوجت
وانا حي وقال الثاني تزوجت ولك زوج ايهما يلاعن ففضبت فتادة وقال
لا اجيبكم بشي **وقال الامام** خرجنا مع حماد بن شعيب الاشمس فاعوزنا المساء
الصلاة فافق حماد باليسم في اول الوقت فقلت توخر فان وجدنا في اخر
الوقت ولا نقيم فاخرا فوجدنا الماء وهذه اول مسئلة خالف فيها استاذي

وكان الامام جارة لها غلام اصاب منها فيما دون الفرج فجلت فقال اهله كيف
تلد وهي بكر فقال الامام هل لها من شئ به فيقل عمرها فقال تهب الغلام لها
ثم تزوجها منه فاذ انزال عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح خرج
الامام الى البستان فلما رجع اصحابه اذ هو بان ابي ليلى دكها على بقله
فما يره فمر على نسوة يمين فلما سكن قال الامام احسن فنظرن
ابي ليلى في قطر فقيم شهادته فدعاه ليشهد فيها فلما شهد سقط شهادته
وقال قلت للقيقات احسن فقلت فقال قلت ذلك لمن وهن فحين
اولا سكنت فقال لما سكن فقال قلت احسن على السكوت فامضى
شهادته وخصه **ابو حنيفة** رحمه الله تعالى وليمة في الكوفة زوج صاحبها
ابنيه باخيتين فقلط الفنا وزفين لكل منهما اخت زوجته ودخل
ها وفي المجلس لا شرف والعلم فاضطرب المجلس وانقضى سعيان بالقضا
على كل بمر من دخلها وتقاد الى زوجها فاستدجرح صاحب المجلس فقال
ابو حنيفة رحمه الله تعالى علي بالفلان فلما حضر قال لهما ايجب كل
منها ان تكون من دخلها زوجته قال لا نه وهما بالقان فقال ليطلق كل
منكما التي عند اخيه ففلا وحده النكاح وسر صاحب المجلس وعاد السرور
في المجلس فقام رب المجلس وقبل بين عيني **رحمى الخطيب خوارزمي**
ان كلب الروم ارسل الى الخليفة هدية مع رسوله رامة ان يسأل العلماء
ثلاث مسائل فان اجابوا فادفع للسلطان المال والا فاطلب منهم الخراج
فسال العلماء فلم يات احد بما يقع الكافز وكان الامام صبيحا حضر مع ابيه

في الكلام مع الرومي فلم ياذن له فقام واستاذن الخليفة فاذن له وكان
الرومي على المنبر فقال له الامام انت سائل قال نعم قال انزل من مكانك الى
مكانني واصعد الى مكانك لان مقام دون مقام الحبيب فنزل الرومي وصعد
الامام المنبر فقال اسال فقال الرومي اي شيء قبل الله تعالى فقال له هل تعرف
العدد قال نعم قال فما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء فقال
الامام اذالم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي شيء فكيف يكون قبل الواحد
الحقيقي شيء فقال الرومي في اي جهة وجه الله فقال اذا اوقدت
السراج في اي جهة وجه نوره فقال تستوي فيه الجهات فقال اذ كان
النور المجازي المستفاد الزايل لا وجه له الى جهة فنور خالق الارض
الباقى الدائم المفيض كيف يكون له جهة فقال الرومي بماذا يستغل
الله لان فقال ينزل مثلك مجسم عن المنبر ويرفع مثلي موجد عليه كل يوم هو
في شان فترك المال وعاد الى الروم **احتاج** الامام الى الماني طريق الحاج
فساوم اعرابيا قرية ما فلم يعبه اياها الا بخمسة فاشترها بها ثم قال له
هل في السوق فقال نعم فاعطاه فاكل وعطش وطلب من الامام شربه فلم يسته
الا بخمسة شرية فقط **وصية الامام لابي يوسف لما ظهر له**
منه الرشده وحسن السيرة والافعال على الناس قال له يا يعقوب
ررت السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه والدخول عليه في كل
وقت ما لم يدعك الى حاجة علمية فانك اذا كثرت الاختلاف تهاون بك صغرت
منزلتك عنده نكن منه كما انت من النار تنسقع وتبعد ولا يذن منه فان السلطان

لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرت الكلام بين يديه فانه ياخذ
عليك ما قلته ليري من بين حاشيته انه اعلم منك فانه تخطبك فتصغر
في عين قومه وليكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك ولا تدخل
عليه وغنده من اهل العلم من لا تعرفه لانك ان كنت دون منه لعلك ترتفع
عليه فيضرك وان كنت اعلم منه لعلك تخط عنه فتسقط بذلك عن
عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من الاعمال فلا تقبل منه الا بعد
ان تعلم انه يرضاك ويرضي مذهبك كيلا تحتاج الى ارتكان مذهب غيرك
في الحكومات ولا توصل اوليا السلطان وحاشيته بل تقرب اليه فقط
وتباعد من حاشيته ليكون مجدك وجاهك باقيا بين العامة لا ياتسأل
عنه واياك والكلام في العامة والتجار لا يارجع اليك كيلا يوقف على
حكك ويرغبك في المال فانهم يستوون الظن بك ويعتقدون مسلك
الي اخذ الرشوة منهم ولا تظنك ولا تبسم ولا تكثر الخروج الى الاسواق
ولا تكلم المراهقين فانهم نشة ولا تكثر ان تكلم الاطفال وتسمع رؤسهم
ولا تمش في قاعة الطريق مع المشايخ والعامة لانك ان قدتهم اذ يري
ذلك يهلك وان اخرتهم اذ يري ذلك بك من حيث انه اسن منك لانه اصل
الله عليه وسلم قال من لا يرحم صغيرنا ويوقر كبيرنا فليس منا ولا على قوارع
الطريق فاذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تاكل في الاسواق ولا
في المساجد ولا تشرب من ايدي السفاهين ولا تقعد على الخواص ولا
تبلس الديباج والحلي وانواع الابريش فان ذلك يفضي الى الرعونة ولا

كثرة الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش لا قدر الحاجة اليها ولا تكثر سبها
ولا تقر بها الا بذكر الله تعالى ولا تسلم بامرئنا الغير بين يديها ولا بامر
الجواري فانها تبسط اليك في كلامك ولعلك ان تكلمت في غير ما تكلت
في الرجال الاجانب ولا تزوج امرأة كان لها بعل او زوج ام ارنبت لا
تشرط ان لا يدخل اليها احد ان قدرت من اقاربك وان كانت ذمالة
يدعي ابوها ما لوالده وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت ايها ما قدرت
واياك ان تزف في بيت ايها فانهم ياخذون اموالك ويطعمون فيك
واياك ان تزوج بذات البنين والبنات فانها تدخل الاموال لتفق
عليهم فان ولدها اعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في بيت واحد ولا
تزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع احوالها واطلب العلم
الا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج ان طلبت المال في وقت العلم
عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شر الجوارى والعلمان فتشغل
بالدنيا والنساء قل تحصيل العلم يضيع وقتك وتجمع عليك الولد
وتكثر عايلتك فتحتاج الى القيام بمصالحهم وترك العلم واشتغل بالعلم
في غفوان شبابك ووقت فراغ قلبك وخاطر واشتغل بالمال لجمع
عندك فان كثرة العيال والولد يشوش البال فاذا اجتمع المال تزوج
وعليك بتقوى الله واذكر الامانة والنصيحة لجميع الخاصة والعامة
ولا تسخف بالناس ووفر نفسك ووفرهم ولا تكثر مصاجبتهم الا بعد
ان يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من اهله اشتغل

بالعلم وان لم يكن من اهله احبك واياك ان تكلم العامة بامر الدين في الكلام
فانهم يقلدونك فيستقلون بذلك ومن جاك يستفتيك في المسائل
فلا تجب الا عن سؤاله ولا تقض اليه غيره فانه يشوش عليك جواب
سؤاله وان بقيت عشرين ولا قوة فلا ترض عن العلم
فانك اذا عرضت عنه كان معيشتك ضحكا وقبل على متفهميك
كأنك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولدا ليزيدهم رغبة في العلم
ومن ناقشك من العامة او السوق فلا تشافسه فانه يذهب وجهك
ولا تحلش من احد عند ذكر الحق وان كان سلطانا ولا ترض لنفسك
من العبادات الا بما كثر مما يفعل غيرك وتعاطاها فالعامة اذ لم يروا
منك الا بقال عليها بما كثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا
ان علمك لا ينفعك الا يفقههم الجاهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة
فيها اهل العلم فلا تتحدثا لنفسك بل كن كواحد من اهلها ليعلموا انك
لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك باجمعهم ويطعمون في مذهبك
والعامة يخرجون عليك ينظرون اليك باعينهم فتصير مطعوناً عندهم
بل فائدة ان استفتوك في المسائل فلا تشافسهم في المناظرة والمطاحة
ولا تذكر لهم شيا الا عن دليل واضح ولا تطعن في اسائدهم فانهم يطعنون
وكن من الناس على حذر وكن لله في سر كما انت له في علانيتك ولا يصلح امر العلم
الا بعد ان تجعل سره كعلانيته فاذا ولاك السلطان عملا لا يصلح فلا تقل ذلك
سنة الا بعد ان تعلم انه لا يوليكَ ذلك الا لعلك واياك ان تسلم في مجلس النظر

على خوف فان ذلك يورث الخلل في الحاطة والحل في اللسان وايك ان تكثر الفح
فانه يست القلب ولا تمس الا على طائفة ولا تكن عموما في الامور ومن عا
من خلفك فلا تجبه فان اليها يتم شاري من خلف واذا تكلمت فلا تكثر حيا
ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلبة الحركة عادة كي يتحقق
عند الناس ثباتك واكثر ذكر الله فيما بين الناس ليعلموا ذلك منك واتخذ
لنفسك اياما معدودة من كل شهر تصوم فيها باليقيني بغيرك وحافظ على
الصبر وانتفع من دنياك واخرأك بعلمك ولا تشتت نفسك ولا تتبع بل اتخذ
لك مصليا يقوم باشغالك تعتمد عليه في امورك ولا تقمين الى دنياك
والى ما انت فيه فان الله يسألك عن جميع ذلك ولا تشتت افئدة المرءان
ولا نظرك من نفسك التقرب الى السلطان فانه ان تربك يرتفع اليك فان
فت اهانك وان لم تقم نعم عليك ولا تتبع الناس في خطاياهم بل اتبعهم في الصواب
واذا عرفت انفسا بالشر فلا تذكر به بل اطلب منه خيرا وذكر به في باب الدين
فاذا عرفت في دينه ذلك فاذكره للناس ليجزوه ولا يتبعوه قال عليه الصلاة
والسلام اذكروا الناجي عافيه ليجزوه الناس وان كان ذاجاه ومن له والذي
نرى من الخلل فاذكره ذلك ولا نبأ من حاجته فان الله معك وناصرك وناصر
الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر احد على اظهار البدعة في الدين
فاذا هابت من سلطانك لا يوافق العلم فاذكره ذلك له مع طاعتك اياه فان يد
اقوى من يدك تقول له انا مطيع لك في الذي انت فيه سلطانا وسلطانا على
غيري افي ذكره يوافق العلم فاذا فعلت ذلك مع السلطان مرة كفاك لا تكره اذا

طلبت واظبه عليهم ليتبعوك فيكون جميع الدين فاذا فعل ذلك مرة او
مرتين ليعرف منك الجدي في الدين والحرص في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعل ذلك مرة اخرى
فادخل اليه وحرك وافضحه في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان سلطانا
واذكر ما يحضره من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فاذا قل
منك ولا فاسأل الله ان يحفظك منه واذكر الموت واستغفر للاستاذ ومن
اخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة القبور والشارع والمواضع
المباركة واقل من العامة ما يعرضون عليك من رايهم في النبي صلى الله عليه وسلم
ومن راي الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر ولا تجالس احدا من اهل
الاهواء الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر اللعب والشتم واذا اذن
الموذن نتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك العامة ولا تتخذ ارك في
جوار السلطان وما رايت من جارك فاستر عليه فانه امانة ولا تظهر اسرار الناس
ومن استشارك في شيء فاستر عليه ما تعلم انه يقر بك الى الله تعالى واقل وصيتي هذه
فانك تفتن بها في الاك واخر اك ان شا الله تعالى واياك والجل فانه تنقص به
المروة ولا تكن طماعا ولا كذابا ولا صاحب خيال يطبل لحفظ مروتك في الامور
كلها والبس من الثياب البسيطة في الاحوال كلها واظهر غنا القلب مظهر من نفسك
قلة الحرص والرغبة في الدنيا واظهر الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقرا ركن ذا
همة فان من ضعفته همته ضعفته منزلته واذا مشيت من الطريق فلا يلتفت
يمينا ولا شمالا بل داوم النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلا تقاوم الناس في اجرة
الحمام والمجلس بل اخرج على ما تقضي العامة تظهر مروتك بينهم ولا تسلم الامتعة الى

حايكه وسائر الصانع بل اتخذ لك ثقة يفعل ذلك ولا تهاكس بالجبات والدراني ولا
تزن الدرهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا عند اهل العلم فان ما عند الله خير منها
وول امورك غيرك ليمكنك الاقبال على العلم فذلك احفظ ل حاجتك وياك ان
تكلّم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من اهل العلم والذين يطلبون
الحجاء ويستوفون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تحجلك ولا
بالوزن وان غفرك على الحق اذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم لالم يرفعوك اليك بل يرفعونهم
واذا كنت في قوم فلا تشتم عليهم في الصلوة لالم يقدموك على وجه التقظيم ولا يدخل الحمام
وفن النظر والعدالة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر ظالم السلطان الا اذا عرفت انك
اذا قلت شيئا يزنون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا بالاجل وانت عندهم ربالاتك
منهم ينظر الناس ان ذلك حق لاسوئكم فيما بينهم وقت الاقدام عليه وايك والغضب
في مجلس العلم ولا نقص على العامة فان القاص لا بد له ان يكذب واذا اردت ان تجلس لحد
من اهل العلم فان كان مجلس نقه فاحضر بنفسك وذكر فيه ما تعلمت كيلا يفتر النك
محسور كفيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يعجز للفتوى
فاذكر منه ولا فلا ولا تقدر ليدرس بين يديك بل اترك عنده من اصحابك من يجبرك
بكيفية كلامه وكية عليه ولا تحقر مجلس الذكر ومن يجذب مجلس غطة تجاهك
وتزكيتك له بل وجه اهل محلك وعاتك الذين يعتمد عليهم مع واحد من اصحابك
وفوض امر المناجاة الى خطيب جنك وكذلك صلاة الجنازة والعيدين ولا تنسني من
صالح دعايك وابل هذه الموعظة مني وانما اوصيك لمصلحتك وبصحة المسلمين
ثم كتاب الاشياء والنظائر على ناسخ العبد الفقير عبد الله بن محمد

٢١
٢٩

